سلسلة المنشورات مخبر والدراسات والبحث في الثورة الجزائرية
رقم: 03

أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع

المنظم من قبل المخبر يومي: 14.15 فيفري 2018

الجزء الأول

المدير الشرفي للسلسلة

أ. د/ كمال بداري مدير الجامعة

مدير السلسلة

أ. د/ عبد الله مقلاتي مدير المخبر

الإشراف والتنسيق

أ. د/ عبد الله مقلاتي، د/ عمر بوضربة، د /أبو بكر الصديق حميدي، أ. د/ كمال بيرم

المراجعة اللغوية والإعداد التقني

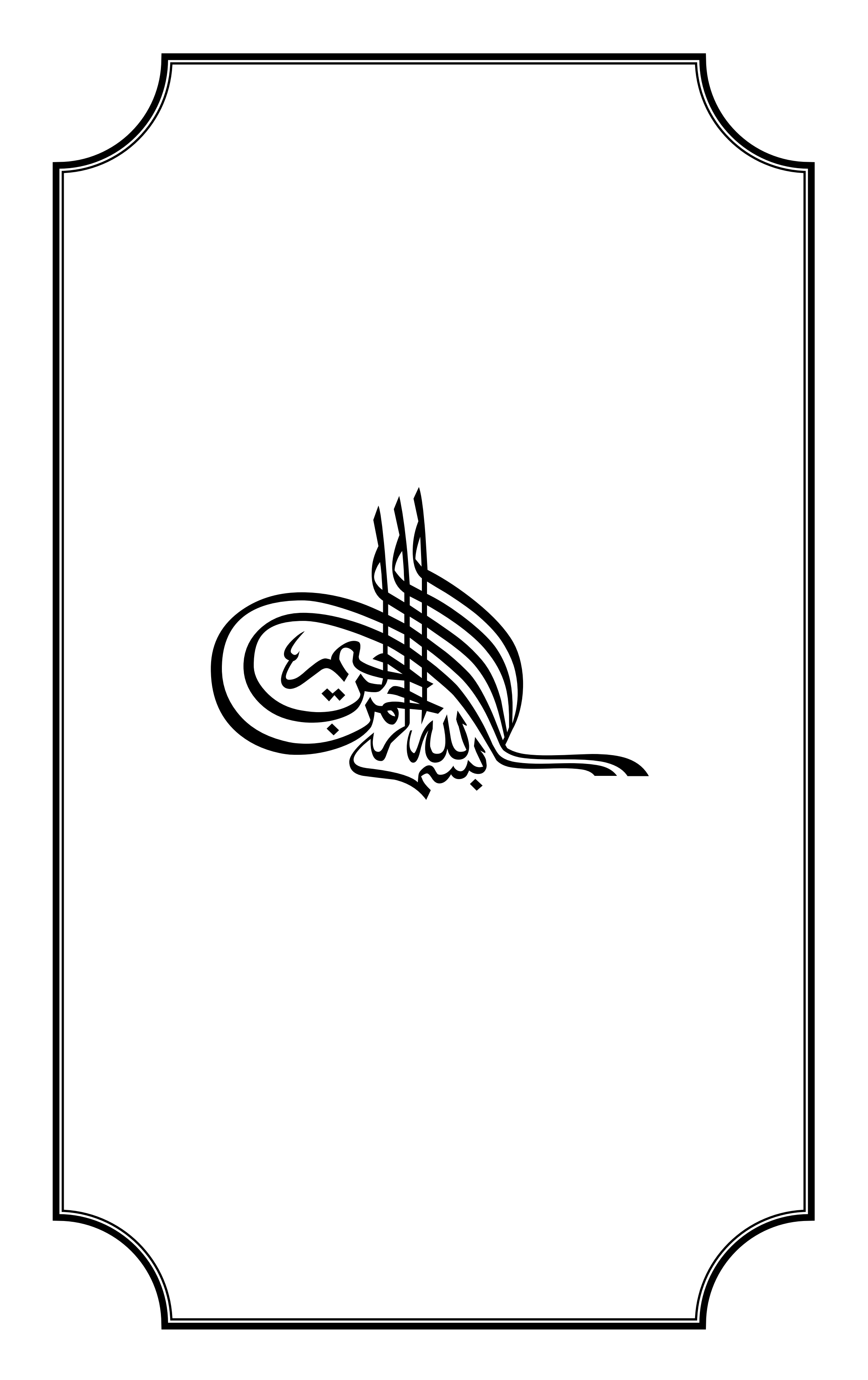
د/ عبد الحميد عمران و.أ /الطاهر خالد

اللجنة العلمية المشرفة على تحكيم الملتقى

الأستاذ	الجامعة	الأستاذ	الجامعة
أ.د/ عبد الله مقلاتي	جامعة المسيلة	د/ منى صالحي	جامعة المسيلة
أ. د صالح لميش	جامعة المسيلة	د/ عمر بوضربة	جامعة المسيلة
أ. د/ عبد الكامل جويبة	جامعة المسيلة	د/ عبد الحميد عمران	جامعة المسيلة
أ. د/ محمد يعيش	جامعة المسيلة	د/ عيسى بن قبي	جامعة المسيلة
أ. د/ أحمد مسعود سيد علي	جامعة المسيلة	د/ محمود بوكسيبة	جامعة المسيلة
أ. د/ محمد السعيد قاصري	جامعة المسيلة	د ــ/أبو بكر الصديق حميدي	جامعة المسيلة
أ.د/كمال بيرم	جامعة المسيلة	د/ مصطفى عبيد	جامعة المسيلة
د/ حسين محمد الشريف	جامعة المسيلة	د/ فتح الدين بن أزواو	جامعة المسيلة

رقم الإيداع القانوني: السداسي الأول 2018
ISBN 978-9931-9460-2-1

منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
حي إشبيلية، ص ب 160 ولاية المسيلة-الجزائر-
البريد الإلكتروني: revuehalgint@gmail.com
الموقع على الإنترنت: virtuelcampus.univ-msila.dz/lerra2



ورقة الملتقى

التعريف بموضوع الملتقى وإشكاليته:

إن الثورة الجزائرية التي تعد من أعظم ثورات العالم المعاصر واجهت بكل تحد مشكلات عويصة، واستطاعت بإمكانياتها المتواضعة أن تجد الحلول المناسبة التي تفرضها طبيعة المعركة، وقد شكل التسليح انشغالا حقيقيا للثورية الجزائرية، وذلك باعتبار أهميته كوسيلة لمجابهة المستعمر، وكذا حيويته لاستمرار الثورة وصمودها ونجاحها، وقد ظل دائما محل اهتمام قادة وجنود الثورة الجزائرية، وعلى الرغم من الكميات الكبيرة التي تم اقتناؤها وتخزينها في مراكز آمنة فإن إدخالها إلى أرض الوطن وإيصالها للمجاهدين جوبه بصعوبات جمة، وهو ما تطلب جهدا مضاعفا من مسؤولي التسليح في تحدي الصعوبات التي وضعتها فرنسا في طريق منع تدفق السلاح، فكان عليهم أن يشتروا السلاح ويوفروه أولا، ثم ينقلونه إلى مراكز التخزين في دول الجوار، وأخيرا يسهرون على إدخاله لأرض الوطن، وهذه المراحل الثلاث لها عوائقها وصعوباتها، وبخاصة المرحلة الأخيرة المتعلقة بإدخال السلاح والتي ظلت تؤرق مسؤولي جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وذلك بسبب ما اتخذته فرنسا من احتياطات، تمثلت في خطي موريس وشال، والرقابة الأمنية الشديدة، وملاحقة قوافل السلاح حتى بعد عبورها بسلام.

إن الآمال المرصودة كانت عريضة بالنسبة لحركة ثورية تحررية، فقد حقق الوفد الخارجي للثورة عام **1956** بعض طموحاته وحصل على كميات كبيرة من السلاح، ولكن بقي الداخل حتى عام **1957** يشتكي من الواقع المر لقلة السلاح، فكيف يمكن للباحث أن يستقرئ مثل هذه الإشكاليات، وأن يفسر التناقض الموجود بين الاستراتيجيات الطموحة للحصول على السلاح وتوفره أحيانا في القواعد الخارجية للثورة، وبين ندرته في الداخل.

ولا شك أن موضوع التسليح يطرح كثيرا من الإشكاليات، تتعلق بذلك النشاط الواسع المتشعب الذي أحيط بكامل السرية، وبتلك الشبكات المتداخلة المهام والسرية والموزعة على عدة دول، وتلك المراحل المنفصلة والمتكاملة في إنجاح مهمة التسليح، وأهم الأسئلة إلحاحا علينا في تناول الموضوع تتعلق بحجم الجهود والآمال والطموحات الواسعة ومجابهات الواقع، وكذا أسئلة خيارات الحصول على السلاح، وسبل نقله الى حدود الجزائر، وطرائق ووسائل إدخاله لأرض الوطن.

أهداف الملتقى

1- التعريف بجهود الثورة الجزائرية في مجال التسليح، وهي جهود اتسمت بطابع السرية، وحان الوقت لإبرازها في الكتابات التاريخية، واطلاع الأجيال بملاحمها البطولية وبتفاصيلها الدقيقة.

2- إعادة قراءة إشكاليات الموضوع في ظل المعطيات التاريخية الجديدة والوثائق المفرج عنها حديثا.

3- مواكبة جهود الباحثين وطلبة الدكتوراه لمعالجة مختلف الإشكاليات المعرفية والمنهجية للبحث في مجال التاريخ العسكري للثورة التحريرية.

4- اكتشاف مصادر وطنية أصيلة حول موضوع التسليح والتموين، تتمثل في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية ظهرت في الفترة الأخيرة.

5-إرساء أدبيات البحث العلمي الرزين لدى الباحثين والطلبة من خلال تبادل التجارب ومناقشة مختلف الإشكاليات التاريخية.

محاور الملتقى

1- إشكالية التسليح والتموين قبل اندلاع الثورة عام **1954**.

2- الإستراتيجية العسكرية للثورة ومكانة التسليح والتموين ضمنها.

3 - السياسة الفرنسية للحد من التسلح ومحاربة شبكات جبهة التحرير الجزائرية.

4 - جهود قيادة ومؤسسات الثورة في التكفل بمسألة التسليح والتموين، التمويل والاقتناء والنقل.

5 - مصادر التسليح الداخلية والخارجية وأهميتها.

6 - مصادر تمويل التسليح في الداخل والخارج.

7- شهادات الفاعلين ومذكراتهم حول التسليح، رؤية من الداخل: (فتحي الديب، ابن بلة، بوضياف، المدني، منصور بوداود، محمد صديقي، محمد يوسفي، وضباط المالق.... الخ).

الهيئة المنظمة

-**الرئيس الشرفي للملتقى**: الأستاذ الدكتور كمال بداري مدير الجامعة.

-**مدير الملتقى**: الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي مدير المخبر.

-**رئيس الملتقى**: الدكتور أبو بكر الصديق حميدي.

-**رئيس اللجنة العلمية للملتقى**: الدكتور عمر بوضربة.

-**رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى**: الدكتور عبد القادر خليفي.

كلمة مدير المخبر

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد مدير الجامعة المحترم ونوابه، السيد عميد الكلية المحترم ونوابه، السادة رؤساء الأقسام، السيد مدير متحف المجاهد بالمسيلة، السادة الأساتذة الأفاضل من داخل الجامعة وخارجها، ضيوفنا الأعزاء، ابنائنا الطلبة والطالبات، نرحب بكم جميعا وأهلا وسهلا بكم في رحاب هذا الملتقى الوطني.

الملتقى الذي يتناول موضوعا مهما، يتعلق بإشكالية التسليح ابان الثورة التحريرية، وهو محور اهتمام الفرقة الثانية التي تهتم بالتاريخ العسكري للثورة الجزائرية، لقد كان اختيار الموضوع صائبا من جوانب كثيرة، فهو يمثل مسألة حيوية بالنسبة للثورة التحريرية، بذلت من أجله جهود جبارة وأموال طائلة، وكانت محصلته مهمة لإنجاح مسيرة كفاح الثورة الجزائرية.

وتتوفر اليوم للباحثين مادة مصدرية مهمة لمعالجة مختلف جوانب الموضوع، مثل الأرشيف والمذكرات والشهادات الشفوية، وهو أمر يشجع الباحثين على مزيد البحث والتقصي وتقديم الجديد عن هذا الموضوع.

وإن محاور الملتقى تتنوع بحسب تنوع إشكاليات مسألة التسليح، مثل طبيعة مصادر التسليح والتموين الداخلية والخارجية، وسياسة الجيش الفرنسي في مواجهة تسليح الثورة التحريرية، والجهود المبذولة من قبل قيادة ومؤسسات الثورة التحريرية من أجل النهوض بمهمة التسلح والتموين الحيوية والشاقة، وتجارب التسلح التي بادرت بها مختلف الولايات والمناطق والنواحي...الخ.

وقد سهرت اللجنة العلمية للملتقى على انتقاء المداخلات المفيدة، والتي تقدم الإضافة العلمية، ونحن حريصون على أن يستفيد الجميع مما يقدم من مادة دسمة ومحاضرات قيمة ونقاشات مثمرة، ونسعى ان شاء الله لطبع أعمل الملتقى تعميما للفائدة، ولتكون جامعتنا رائدة في مجال النشر العلمي الجامعي.

وفي هذا المقام نتقدم بالشكر الجزيل للمساهمين في إنجاح الملتقى، وخاصة أعضاء اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية، وكذا السيد عميد الكلية، والسيد مدير الجامعة الذي ما فتأ يشجع نشاطات المخبر ومبادراته ويرعى أعماله العلمية.

وفي الختام نعيد الترحيب بكم جميعا، ونتمنى النجاح لملتقانا، ونتعهد بإنجاح مهمة المخبر العلمية في كتابة جوانب تاريخ الثورة التحريرية وتناول مختلف الإشكاليات الحيوية التي تسهم في كتابة التاريخ الوطني.

الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي

المحـور الأول

إشكالية التسليح والتموين عبر المناطق والولايات والحدود الغربية والشرقية

معوقات الإمداد بالأسلحة خلال فترة (1947-1956)

أ.د/ يرم كمال

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

لا شك أن العمل الثوري الذي أرادت قيادة الحركة الوطنية والثورة التحريرية الوصول اليه كان يتطلب جهودا كبيرة من حيث التحضير البشري والمادي والمعنوي يتناسب والعملية الثورية الكبرى والهدف الاسمي المراد تحقيقه، ثم فقد شكل موضوع الإمداد بالسلاح للتنظيم الثوري منذ تأسيس المنظمة الخاصة إلى تفجير الثورة جانبا مهما في اهتمامات القيادة الثورية وشكلت معوقات تحقيقه هاجسا دائما من اجل مواجهة الإرهاب الاستعماري، في هذا الإطار نحاول تقديم بعض المعوقات التي واجهت مسالة الإمداد بالسلاح بين سنوات 1947-1956.

لم يكن جلب السلاح بالأمر الهين رغم اختلف مصادره، وتعدد الجهود التي بذلت من أجل تموين المناطق الداخلية بالسلاح والذخيرة، وتعددت الصعوبات سواء على المستوى الداخلي نظرا للأوضاع التي كانت تعيشها الثورة الجزائرية في بدايتها أو على المستوى الخارجي وتفطن الإدارة الاستعمارية لعمليات تمرير الأسلحة وتهريبها عبر المناطق الحدودية الشرقية والغربية. لذا سنحاول التطرق إلى أهم الصعوبات التي اعترضت سبيل عمليات التسليح، فأين تكمن هذه الصعوبات؟ وماهي المشاكل والمصاعب التي اعترضت طريق وحدات جيش التحرير الوطني؟ وكيف تعاملت السلطات الفرنسية للحد من عمليات تهريب الأسلحة؟

- **معوقات الإمداد بالسلاح في الجهة الغربية:**

تباينت الصعوبات بين المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية نظرا لاختلاف موقعهما إذ نجد الجهة الشرقية مفتوحة على الدول العربية الشقيقة: تونس، ليبيا، ومصر، وباقي الدول الأخرى. أما الجهة الغربية فمفتوحة على المغرب الأقصى ومنه إلى المحيط، لذا سنبرز أهم الصعوبات الداخلية التي واكبت عملية تهريب السلاح لهذه المنطقة.

أ– حل المنظمة الخاصة:

تأسست سنة 1947م، وكانت في سنواتها الأولى وحتى سنة 1949م مستقرة لتظهر الصعوبات بعد ذلك، والتي نذكر منها: منع أي مناضل في المنظمة الخاصة من الاستقالة تطبيقا للنظام الداخلي .وكان استخدام العنف في تسوية المسائل الداخلية قد زج بالمنظمة الخاصة في طريق الخطر على وجودها، وأثبتت ذلك قضية "خياري" في مارس 1950م[1]، حيث خطفت مجموعة متكونة من أربعة أشخاص (بن عودة، بن زعيّم، عجومي إبراهيم بكوش عبد الباقي) مناضلا من تبسة هو "عبد القادر خياري" ونجحت عملية الخطف لكن خلال الانتقال بالسيارة ولما كان السجين مسبقا من الخبرة أي مصير ينتظره فقد تخبط إلى حد أنه جعل السائق يفقد السيطرة على السيارة التي تحطمت بعد اصطدامها بشجرة، ونجح "خياري" في الهرب ، لكن أعيد القبض عليه وضرب حتى فقد الوعي، وحين استعاد رشده مضى إلى مفوضية الشرطة وتكلم وهكذا جرى اعتراض سيارة المجموعة الفدائية وركابها في أعلى قرية "واد الزناتي" في شمال قسنطينة .

1 Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algérienne, les éditions Jeun Afrique, 1981, P31

أعطت قضية خياري إشارات التوقيفات التي تمت من 19 مارس إلى 27 ماي وقد بدأت في تبسة، وأصابت ولاية قسنطينة أولا (قالمة، سوق أهراس، عنابة، سكيكدة) ثم منطقة الجزائر (أومال، تنس، أورليانفيل، مليانة، ميديه) وأخيرا منطقة وهران (تلمسان، وهران، مسكره، تيارت، عين تيموشنت)، وفي ماي أوقف ابن بلة في الجزائر[1]، واتهم بتهمة تأسيس جيش سري[2].

ويقول ابن بلة: «كانت عملية القبض عليّ نتيجة لوجود منافقين داخل النظام السري عندنا في الحركة، كان هناك جواسيس وشوا بي إلى الفرنسيين، كان هناك داخل النظام رجل منافق دخل علينا بطريقة ليست جيدة، ... ولم يمكن سوى شخص واحد فقط هو الذي يعلم أين أسكن الذي انقلب علينا وعمل ضدنا بعد ذلك وكون بدعم من الفرنسيين الفرقة التي حاربتنا ... اسمه الحقيقي بالحاج الجيلالي ... لكن هذا الرجل اخترق نظامنا السري وأصبح ضابطا لدى الفرنسيين بعد ذلك، وهو الذي دل الفرنسيين عليّ لأن كان يعرف المكان الذي أختبأ فيه، لهذا قبض عليّ الفرنسيون بسهولة، فقد أخذوني من البيت حيث كنت نائما في السرير حينما جاء الفرنسيون وهجموا على البيت وأخذوني ... وحينما قبضوا عليّ كان الجاسوس الذي وشى بي بالحاج الجيلالي قد ذكر لهم كل شيء حتى عملية السطو التي قمنا بها على بريد وهران، وأعطاهم كافة التفصيلات كاملة ومكتوبة، لذلك قبضوا على جميع المشاركين وكثير من الأعضاء السريين حتى بلغ عدد من اعتقلوهم حوالي خمسمائة شخص ... ولم يستطيعوا رغم التعذيب

1 - يوسف مناصرية: "نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية عبر الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948"، مجلة التراث العدد العاشر، جمعية التاريخ والتراث الأثري في منطقة الأوراس، جويلية 1999، ص ص 140-142.

2 الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص183.

الشديد الذي تعرضت له أن ينتزعوا مني أي اعتراف... وقد عذبوني بمسلة الماء حيث يغطسون رأسي في الماء المالح حتى أكاد أموت من شرب الماء المالح، وعدم القدرة على التنفس»[1].

أ- **التموين بالسلاح الفاسد:** اعتمد في تفجير الثورة على مخلفات أسلحة الحرب العالمية الثانية في كل أنحاء الوطن، ويعود تاريخ صنع تلك الأسلحة إلى بداية العشرينات، وذلك يعني أن هذه الأسلحة قديمة جدا فقدت بعض خصائصها الحربية بسبب كثرة استعمالها في الحرب العالمية الثانية، وبسبب بقائها مخزونة في أماكن لا تتوفر على الشروط الضرورية للخزن، وكان ذلك سببا في فساد بعضها وتآكلها، بل وفي إتلاف بعضها الآخر، وكانت تلك الأسلحة الموروثة عن الحرب العالمية الثانية تتكون من الأنواع الآتية: البندقية الإيطالية المسماة "الستاتي" والبندقية الإنجليزية المسماة "لعشاري"، وأخرى "القاران"[2]. وهي أسلحة تعود إلى جنسيات مختلفة: إيطالية أو ألمانية أو فرنسية أو إنجليزية[3]، إضافة إلى:

ب- تجارة الأسلحة:

لقد كانت مشكلة التسليح من أكبر المشاكل التي واجهت الطلائع الأولى من ثوار نوفمبر، ودرست اللجنة السداسية هذا الموضوع من جميع جوانبه ، وأرسلت بمبعوثين اتجاه المشرق والمغرب من أجل الحصول على السلاح ، فتوجه

---

1 - Mohamed Guentari, organisation politico, administrative, et militaire de la révolution, Algérienne , de 1954 à 1962 office des publications national opu alger.pp 35-45.

2 – محمد صديقي، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح، نقلها إلى العربية محمد الخطيب، دار الشهاب، باتنة، 1986، ص 23.

3 – سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى أوشاريس، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 38.

بوضياف وديدوش مراد إلى سويسرا للالتقاء بتجار السلاح من المغرب وتونس على التوالي وهما "عبد الكبير الفاسي" و"عز الدين عزوز"، ويضيف بوضياف في حديثه قائلا أنه مقابل الحصول على بعض الأسلحة طلب عبد الكبير الفاسي مبلغا من المال ليصب في حسابه في سويسرا يقدر بربع مليون فرنك قديم، وإثر عودتنا من سويسرا قررت اللجنة السداسية جمع المبلغ المطلوب لعبد الكبير الفاسي وأن يسافر مصطفى بن بولعيد إلى طرابلس بليبيا لاستلام الأسلحة ، وأن يتوجه كذلك بوضياف وبن مهيدي إلى الريف الإسباني من أجل الحصول على السلاح.

تمت كل هذه المحاولات دون الحصول على شيء من السلاح، لأن عبد الكبير الفاسي لم يف بالتزاماته[1].

2- المعوقات الخارجية:

لعل من بين أهم التأثيرات على مسالة الإمداد بالسلاح من الخارج الحدث الذي أدى إلى عزل نشطاء جلب السلاح من الخارج عن الثورة في عملية القرصنة التي حدثت في أكتوبر 1956 والتي أدت إلى تداعيات وصعوبات على العمل الثوري نستخلصها في ما يلي:

أ- اختطاف الوفد الخارجي:

يقول بن بلة أنه قبل 22 أكتوبر 1956 أي قبل أيام من سفره: « سافرت إلى مدريد وأنا في طريقي إلى هناك علمت بأن الملك محمد الخامس قد ذهب إلى مدريد لكني حينما وصلت لم أجد أحدا، وعلمت بأن الملك حينما جاء إلى

1 – أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة، ط2، دار الأصالة، الجزائر، [د. ت]، ص 183.

مدريد أخذهم للتو فاتصلت بهم وكانوا قد وصلوا قبلي إلى مدريد: خيضر وبوضياف وآيت أحمد [1].

حيث كان آيت أحمد ممثلنا في أمريكا آنذاك، فقالوا أن الحسن الثاني اتصل بهم وأرسل لهم طائرة لتنقلهم حتى نلتقي جميعا في الرباط، ثم نسافر ونجتمع في تونس لأننا في ذلك الوقت كنا تقريبا قد توصلنا إلى حل بعد مفاوضات طويلة مع الفرنسيين» [2].

ولقد جاء الاختطاف في ظروف انعقاد مؤتمر الصومام ونتائجه، وكان من الضرورة اجتماع القادة الموجودين بالخارج لدراسة المقررات التي أفرزها المؤتمر وكان من المقرر القيام بهذا الاجتماع في مدريد ، كما طلب بن بلة من جمال عبد الناصر بعضا من السلاح يقدر بـ 5 آلاف قطعة سلاح، ولم يحصل عليها بسبب ترقب مصر للعدوان الثلاثي عليها، هذا ما جاء على لسان بن بلة في كتاب الجزيرة شاهد على العصر، الكتاب الخامس، حيث يذكر أنه قد تم تحذيره من طرف جمال عبد الناصر، وذلك بطريقة غير مباشرة من خلال طرح أسئلة حول مكان الاجتماع في الرباط ومدريد [3].

وقد وقعت عملية الاختطاف ببساطة شديدة، حيث رصد الفرنسيون الطائرة أثناء مرورها قبالة الجزائر في البحر، وأرغمتها طائرات حربية فرنسية على

1 – محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصرداغر، مؤسسة الأبحاث العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص 49.

2 – فتحي الديب: فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 1، دار المستقبل العربي القاهرة، 1984، ص 258.

3 – بوصوف عبد الحفيظ قائد الجبهة الغربية.

الهبوط في العاصمة الجزائر، ويقال أن الجنرال أوساريس وأصحابه قد فكروا في إسقاطها ولكن وجود طاقم الطائرة من الفرنسيين حال دون القيام بذلك [1].

ويقول ابن بلة: «كنا تقريبا في المجال الجوي الدولي، وكان مسار الطائرة كما تعرف من الرباط إلى تونس، ولم يكن هناك سوى هذا المسار الجوي. والعجيب هنا أننا لم نعلم بأن الطائرة قد اختطفت إلا حينما نزلت على الأرض وشاهدنا الجيش الفرنسي يطوقنا، ورغم أن الجميع كان يعتقد حينما همت بالهبوط أنها في طريقها للهبوط بمطار تونس، إلا أنني كان لدي شك داخلي وهاجس بعدم الراحة، حتى حينما أبنت عن ذلك لرفاقي قالوا لي: هكذا أنت دائما يا أحمد كثير الشك، لكن الإجراءات كلها التي تمت لم أكن مرتاحا لها ابتداءً من الذهاب إلى مدريد إلى الرباط، لعدم مرافقة الملك محمد الخامس في الطائرة، وكان شعوري بتحذيرات عبد الناصر قويا للغاية عندي، في هذا الوقت، في اللحظة التي رأيت فيها الفرنسيين يطوقون الطائرة جاءتني كل هذه الهواجس ، لكن تحذير عبد الناصر كان هو الأعلى بداخلي، فأنا لدي حاسة الشعور بالأشياء، وكنت غير مرتاح وتأكدت شكوكي في تلك اللحظة .

كان عدد الركاب بين 20 إلى 25 راكبا في الطائرة، فبخلافنا نحن الأربعة الزعماء كان صحفي جزائري يدعى "مصطفى الأشرف" وكان هناك صحفيون فرنسيون ومراكشيون، فكان العدد كله حوالي عشرين.

أحاط الجيش الفرنسي بالطائرة، وطلبوا منا عبر الميكروفونات أن ننزل من الطائرة، عند ذلك أدرك الجميع أننا وقعنا في قبضة الفرنسيين، فالطيار لم يبلغنا بأي شيء، والطائرة كانت للشركة المراكشية المغربية.

---

1 – عبد الكريم حساني: أمواج الجفاء، المتحف الوطني للمجاهد، 1995م، ص 28.

رفضنا أن ننزل من الطائرة، فبسهولة صعدوا إلى الطائرة وهم مدججين بالسلاح، وقبضوا علينا نحن الأربعة ومعنا الصحفي الأشرف أيضا، وتركوا باقي الصحفيين من المراكشيين والفرنسيين، بعد ذلك أخذونا إلى المراكز العسكرية ثم وضعونا في الزنازين» [1].

ب- معوقات وصول السلاح من الخارج:

استطاعت القوات الفرنسية المراقبة لسير السفن والمراكب في عرض المتوسط في 16 أكتوبر 1956 توقيف المركب آتوس، الذي كان يرفع علم بريطانيا في أعالي البحر، وسيق إلى المرفأين الجزائريين ينمور ثم المرسى الكبير [2].

وكان المركب "آتوس" All bress البريطاني الجنسية، وقد تم شراء المركب بتاريخ 21 جويلية 1956 من ميناء بيروت لصالح الثورة ، وكان الدور البارز في شراء المركب للأخ أحمد بن بلة، وقد طرح ابن بلة في سبتمبر 1956 أهمية استخدام هذا المركب لتوصيل شحنة الأسلحة، كما كان يحوي طاقما بشريا مدربا على أجهزة اللاسلكي، وكان يعتقد أن الرحلة ستكون ناجحة لاسيما وأن المركب سيظل يرفع العلم البريطاني، وانطلقت رحلة المركب يوم 4 أكتوبر 1956 من مصرفي طريقها المرسوم خليج "كاب داجوا" وهي المنطقة التي اختيرت لإنزال الشحنة وكان محددا وصول المركب يوم 12 أكتوبر 1956 [3] .

---

1 – حفظ الله بويكر، التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص 265.

2 –مصطفى طلاس وبسام العسلي، <u>الثورة الجزائرية</u>، طبقة خاصة، دار طلاس للدراسات والنشر والتوزيع للكتاب، الجزائر، 2010، ص ص 170–171.

3 – محمد صديقي: المرجع السابق، ص 29.

ولقد مثل احتجاز "آتوس" انتكاسة كبرى، فقد تأكد بوصوف ورفاقه بأن الفرنسيين يكثفون مجهوداتهم بهدف إفشال كل المحاولات الرامية إلى تسليح الثورة عن طريق البحر، وذلك بتشديد الرقابة البحرية الموجودة نقاطها بالمرسى الكبير والتي يطلق عليها اسم "سورمار" وقد ضاعفت من إمكاناتها التفتيشية عن طريق مراقبة الشواطئ وتمشيط البحر المتوسط، وفق تخطيط وتقسيم محكمين[1].

ولقد علم الوفد الجزائري المتواجد بالخارج بنبإ تفتيش السفينة وهي أول سفينة تحمل كميات كبيرة من السلاح، كما علمت السفارة الفرنسية بالقاهرة بهذا الخبر، وأراد فتحي الديب مدير مكتب قسم شمال إفريقيا أن يساعد الجزائريين دون أن يغضب الفرنسيين، وكانت الأسلحة والذخائر التي تم احتجازها متنوعة بعد توقيف السفينة "آتوس" استطاعت القوات الفرنسية توقيف السفينة اليوغسلافية "سلوفينيجيا" وتبديل مسار سيرها نحو وهران في18جوان1958[2].

وقد زادت فرنسا من محاولات عزل الثورة الجزائرية عن مصادر تموينها بالسلاح، وهكذا صارت تضرب حصارا بحريا شديدا على السواحل العربية بهدف منع وصول السلاح إلى المناطق العربية، وقد أوردت المجلة البحرية الفرنسية وهي مجلة شبه رسمية تصدر بباريس بمساعدة وزارة البحرية الفرنسية بيانات تتضمن كل شهر لائحة العمليات التي تمت في هذا المجال ، ومن بين ما ذكر في المجلة نورد مقتطفات من التقرير الآتي: « قامت قطاعاتنا البحرية وطائراتنا خلال شهر أكتوبر 1956 بالتحقيق من هوية 600 مركب ، وأوقفت 285 وفتشت 69 ، وهزمت 21 » « وفيما بين 03 ديسمبر 1957 و10 جانفي

1 – بوبكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 263.

2 – فتحي الديب، مصدر سابق، ص 118.

1958 أمكن معرفة 300 باخرة وإيقاف أربعين وزيادة ثلاثين ، ثم اقتياد 10 منها إلى أحد المرافئ » [1].

وكانت معظم البواخر التي تم توقيفها في عرض البحر المتوسط وفي المياه الإقليمية بالمغرب الأقصى، وكانت السلطات الفرنسية قد أصدرت تشريعات تسهيل مهمة التفتيش البحري، ومنها: الأمر الصادر للأسطول الفرنسي في21أكتوبر 1956م، بأن يقوم بدوريات منتظمة للحيلولة دون وصول أية شحنة من الأسلحة للجزائر، ويستند هذا الأمر إلى مرسوم نص على ما يلي:
المادة 04 خلافا لأحكام المادة 44 من قانون الجمارك يزداد حد منطقة التفتيش الجمركي على سواحل الجزائر بالنسبة للسفن التي تقل حمولتها عن مائة طن بحيث يشمل خمسين كيلومترا بعد أن كان عشرين.
المادة 05: أن سلطات تفتيش المراكب التي تقل حمولتها عن مائة طن ، وهي المخولة بموجب القوانين النافذة إلى ضباط وبحارة السفن الحربية البحرية تصبح فيما يتعلق بالمنطقة المعينة بالمادة 04 من صلاحيات ضباط وملاحي طائرات الهليكوبتر وغيرها من الطائرات البرمائية العسكرية[2].

ضغوطات السلطات المغربية وأثرها على التسليح:

إن محاولات تهريب السلاح عبر الحدود الغربية إلى داخل الجزائر لم تكن تتعرض للخطر الفرنسي وحده، بل كثيرا ما كانت السلطات المغربية تتدخل في شؤون التسليح وذلك بفرضها شروط تعجيزية على قادة الثورة منها المحاولات المتكررة لتعديل الحدود الجغرافية ومحاولة إجبار جبهة التحرير الوطني على

---

1 – مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 172.

2 – محمد زروال: زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة التحريرية (الولاية الأولى نموذجا)، دار هومه، الجزائر، 2010.ص53.

الاعتراف بتلك التعديلات مستغلة الظروف العصبية التي كان يمر بها جيش التحرير لاسيما في مجال التموين بالسلاح، ولعل ما يؤكد ذلك تمركز وحدات من الجيش المغربي عام 1958 في ممر فيقيق الاستراتيجي الذي يقع ضمن خط طليعي يعتمده مجاهدو الولايات الرابعة والخامسة والسادسة في عبورهم إلى الجنوب ثم المغرب، وقد ازدادت أهمية ذلك الممر بعد إنشاء خط موريس، وكانت السلطات المغربية تهدف من وراء ذلك إلى التأثير على الثورة الجزائرية وعلى العمل العسكري لجيش التحرير وعزله عن مصادر تموينه بالسلاح ، ومن ثم محاولتها إجبار جبهة التحرير على الاعتراف بسيادة المغرب على بعض المناطق الجزائرية مثل: توت وقورارة وتيديكلت[1].

وكانت المشكلة الأساسية لجبهة وجيش التحرير هي توفير وسائل مواصلة الحرب من مؤن مختلفة وأسلحة، ولن يتأت ذلك إلا بضمان قواعدها الخلفية بمراكش، وقد حاول المغرب الضغط على جبهة التحرير بمحاولة دمجها في إطار مغربي وقطع صلاتها بالقاهرة، وأيضا محاولة إجبارها على إعادة ترتيب أهدافها من الحرب والإشراف المباشر على السلاح الذي يتدفق عبر الأراضي المغربية، وكذا تسوية المشكلات الحدودية مع الجزائر قبل الحصول على الاستقلال، وقد تجلت هذه الأهداف واضحة في مؤتمر طنجة [2] 1958 [3]. ومع اشتداد الثورة الجزائرية وتوسع عملياتها العسكرية ازدادت الحاجة إلى

---

1 – محمد زروال: المرجع السابق، ص 74.

2 – نفسه، ص 76.

3 – محمد الطاهر عزوي: "استجواب الإخوة بن عزوي محمد وبعزي لخضر وصالحي محمد الأمير ولعقون عمار وعزوي الصالح يوم 1989/07/31الموافق لـ: 1406هـ بقرية الحجاج في دار بلعزوي محمد بن الصادق حول جوانب من حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد"، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 456.

السلاح، وعملت قيادة الثورة جاهدة على توفيره للجبهة الغربية، لكن القوات الفرنسية كانت قد أحبطت عدة محاولات تهريب للسلاح إلى داخل الجزائر، ففي 18 جانفي 1958م، تم حجز باخرتين يوغسلافيتين سلوفينية من طرف الأسطول الفرنسي كانت محملة بالأسلحة للقطاع الوهرانية، وفي نفس السنة تم حجز باخرة دانمركية محملة بالأسلحة والذخيرة.

وبالرغم من صعوبات التموين بالسلاح عملت الولاية الخامسة على تنظيم نفسها في هيكل تنظيمي عبر لجنة التنظيم العسكرية العربية بالموازاة مع لجنة التنظيم الشرقية، وقد تم قيادة الولاية الخامسة بعيدا عن فكرة الخصومات المحلية والإقليمية كما كان هرم القيادة مشكلا من عناصر لا علاقة لهم بالتزامات المحلية مثل بوضياف وبن مهيدي وبوصوف وبومدين، ولعل نجاح اللجنة الغربية في مهامها العسكرية كان له انعكاس إيجابي على الحدود الغربية بصفة خاصة وعلى الثورة بصفة عامة[1].

كان مصدر السلاح المهرب عبر الحدود الغربية قارة أوروبا عبر مصر، ولقد انطلقت منها العديد من السفن المحملة بالسلاح والتي استأجرها أو اشتراها قادة الثورة لنقل السلاح إلى الحدود الغربية، وكانت الأسلحة تفرغ على الشواطئ الإسبانية أو المغربية، لتقوم عناصر مغربية مدعومة من طرف الثورة فيما بعد وبالتنسيق مع شبكات التهريب الجزائرية بنقل الأسلحة إلى الداخل ، وكان ذلك يتم رغم الإجراءات الفرنسية الصارمة والتي أدت في كثير من المرات إلى مصادرة أطنان من الأسلحة من خلال التوقيفات العشوائية للسفن في عرض البحر الأبيض المتوسط.

---

1 – محمد عباس: "مصطفى بن بولعيد نضال متعدد الأبعاد" مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 832.

تلك بعض مظاهر المعوقات التي حالت دون تحقيق الإمداد الأفضل والمناسب في الوقت المناسب للثورة التحريرية بين فترة الإعداد العسكري للعمل الثوري وبين مرحلة الثورة التنظيمية التي حاولت فيها القيادة الثورية التي تشكلت بعد مؤتمر الصومام 1956توفير الإمداد المناسب لجيش التحرير الوطني الذي تضاعفت أعداده وفاق توقعات من أعدوا العمل الثوري في بدايته.

التسليح في الأوراس قبيل الثورة التحريرية الجزائرية

د/ منى صالحي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

انطلقت الثورة في الأوراس بقوة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها طبيعة الإنسان الأوراسي الذي عرف عنه التمرد على السلطات الفرنسية، فكان دائما مستعدا للثورة، بالإضافة إلى عدم اكتشاف المنظمة الخاصة في المنطقة في حين تعرض أعضاؤها للسجن والمطاردة في بقية الجزائر. وكانت شخصية مصطفى بن بولعيد القوية العامل الأكبر في الإعداد الجيد للثورة، حيث كان ينشط على عدة مستويات سياسية، وهو المسؤول عن المنظمة الخاصة بالأوراس، وقام بجهود كبيرة لجمع شمل قبائل وعروش الأوراس، والتنظيم والتدريب والاستعداد للثورة.

ولعل أهم الأسباب التي جعلت الثورة في الأوراس تأخذ مساحة واسعة وعمليات كثيرة ومنظمة هي وفرة السلاح مقارنة ببقية مناطق الجزائر. وهنا يتبادر إلينا تساؤل ما الذي جعل السلاح متوفرا في الأوراس، ومن أين أتوا به؟ لماذا لم تكتشفه السلطات الفرنسية؟ وغيرها من الأسئلة التي نحاول أن نجيب عنها.

إن قلنا إن السلاح بالأوراس كان متوفرا، فهذا لا يعني بكميات كبيرة ومتنوعة ومتطورة، وإنما ما يكفي للانطلاقة الأولى، فقد كانت هناك جهود كبيرة من قيادات الثورة لشراء السلاح من خارج الجزائر، وقد عجلت الظروف الداخلية

والخارجية بإعلان الثورة، وهذا ما بينه ديدوش مراد في اجتماع 22 بمقولته المشهورة: "إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك، يجب أن نعلن الانطلاقة فإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال، يجب أن نشعل الفتيل، ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة" [1].

1-جمع الأسلحة وتخزينها:

يعود اهتمام الجزائريين باقتناء السلاح إلى اعتبار أن ذلك جزء من شخصيتهم، وأيضا للدفاع عن أنفسهم، لأنه خلال الفترة الاستعمارية عاش الجزائريون الفقر والجهل وانتشرت السرقات وقطاع الطرق، فكان السلاح ضروري حتى وإن لم تسمح به السلطات الفرنسية. كما كانت الثورات حافزا لاقتناء السلاح، وآخر الانتفاضات هي انتفاضة الأوراس في سنة 1916. ولعل بعض الجزائريين كانوا يفكرون بالمشاركة في تحرير فلسطين فاقتنوا السلاح، فالشعب الجزائري كان دائما على استعداد للكفاح، وهذا ما أكد قادة الثورة أنهم لم يجدوا صعوبات في إقناعهم.

يكاد يجمع الباحثون أن شراء السلاح والمتاجرة به عرف رواجا كبيرا أثناء الحرب العلمية الثانية، لاسيما بعد نزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942، وساعد على ذلك وقوع معارك بين الحلفاء والمحور بوادي سوف فنشطت تجارة السلاح على الحدود الجزائرية الشرقية [2]. كانت تهرب الأسلحة عبر التضاريس الصعبة سواء على الحدود الجزائرية التونسية، وهي مناطق

---

(1) **الباحث**، ع.2، نوفمبر 1984، ص.9.

(2) مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر**، Pages Blues ,Algérie, 2009، ص.182.

جبلية صعبة المسالك، أم المناطق الصحراوية لاسيما وادي سوف ولحدود الليبية. وتعترف المصادر الفرنسية في وثائق المكتب الثاني في 25 سبتمبر 1946 بوجود عمليات تهريب في تبسة عجزت مصالح الأمن في وضع حد لها، وذلك لعدم وجود المراقبة الكافية، وعلى الرغم من ذلك أوقفت بعض عمليات التهريب [1].

لقد ضيع حزب الشعب الجزائري فرصة شراء السلاح لأنه لم له تنظيم عسكري يقوم بالمهمة، ولم يعرف السلاح اهتمام من المسؤولين إلا مع نشأة المنظمة الخاصة. حيث ساهمت عدة شخصيات في شراء السلاح، ولعل من أوائل من اشترى السلاح من المنظمة الخاصة هو بلوزداد حيث أرسل 300000 فرنك مع أحمد محساس إلى محمد عصامي ببسكرة وأمره بشراء السلاح [2]. فيذكر الحسين آيت أحمد في مذكراته عن عملية شراء الأسلحة فبعد أخبره محمد بوضياف أن هناك سوق رائجة لبيع الأسلحة في غدامس بالصحراء الليبية، وعند حضوره مع بوضياف في المجلس الجهوي ببسكرة كلف مسؤول الوادي بعملية شراء الأسلحة وسميت بـ "**عملية ليبيا**" حيث جلبوا مائة بندقية ستاتي على ظهور الجمال ووجهت إلى ابن بوالعيد بالأوراس لإخفائها، وكانت تكلفة الرحلة والأسلحة نصف مليون فرنك، وتأسف أنه لم يشتري كمية أكبر لأن ميزانية المنظمة محدودة [3].

---

(1) المرجع نفسه، ص.183.

(2) شهادة محمد عصامي في: **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، دار الهدى عين امليلة، الجزائر، 1999، ص.488.

(3) الحسين آيت أحمد مذكرات مكافح، روح الاستقلال، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص.182-183.

من الذين اشتروا السلاح محمد عصامي القائد السياسي للولاية وعضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعبد القادر مصمودي عضو هيئة أركان المنطقة، حيث اشتروا الأسلحة بمساعدة مناضلي وادي سوف منهم بشير بم موسى وميهي محمد بلحاج وميلودي أحمد مسؤول قسمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالوادي. عبد القادر العمودي رئيس المنظمة الخاصة للجنوب القسنطيني [1]. وعاجل عجول الذي يروي أنه بدأ بالمتاجرة بالسلاح منذ 1946، ويسافر لهذا الغرض إلى جربة التونسية ويشتريه من شركة إيطالية. وكان يدفعه لبعزي محمد بن لخضر من أعضاء المنظمة الخاصة [2].

لكن حسب الشهادات التي اطلعنا عليها أن معظم السلاح اشتراه مصطفى بن بولعيد وتكفل بتخزينه لاسيما بعد توليه رئاسة المنظمة الخاصة بالأوراس. وهناك عدة شهادات تثبت انه اشترى السلاح على دفعات استمرت إلى قيام الثورة، منها ما ذكره بعزي لخضر الذي يقول أن ابن بولعيد بدأ بشراء السلاح منذ 1948 حيث ذهب رفقة بعض المناضلين إلى صحراء عمر قرب زريبة الوادي، وأخذوا معهم سبعة بغال جاءوا محملين بالسلاح، على كل بغل 45 قطعة حربية ومجموعها 325 مع الذخيرة، وفي رحلة ثانية اشتروا 320 قطعة حربية [3]. بينما الحاج لخضر فيقول: " إن هناك أشخاص كانت لهم أسلحة من بقايا الحرب العالمية الثانية "وخوفا من اكتشافها أخذناها، منهم مثلا قطعا عديدة من تلاغمة حوالي 14 بندقية رشاشين كبيرين من نوع 30 أمريكي

---

(1) مسعود كواتي، منطقة وادي سوف وتهريب الأسلحة 1946-1954، حولية **المؤرخ**، ع.2، الجزائر، 2002، ص.248.

(2) شهادة عاجل عجول، في: **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، دار الهدى عين امليلة، الجزائر، 1999، ص.247.

(3) شهادة بعزي لخضر، المصدر نفسه، ص. 451.

أخفيناهم في ضواحي باتنة كما كانت لنا مخابئ في عين كرشة وفي جهات أخرى"[1].

وعلى الرغم من أن محمد بوضياف يقول إنه لم يكن لنا إلا مستودع واحد للأسلحة بالأوراس وفيه حوالي 300 قطعة سلاح إيطالي اشتريت في غضون 1947 و1948 وأودعت في وادي سوف ثم نقلت في سنة 1949 إلى الأوراس حيث خبئت في براميل مملؤءة بالزيت" [2]، إلا أن الشهادات تثبت أن عدد الأسلحة أكثر من هذا والمخابئ أيضا كانت كثيرة، ولعل أهمها هو المخازن التي بقرية الحجاج حيث كانت تخزن الأسلحة في بيوت بعض المناضلين [3]. كما كان مصطفى بن بولعيد يخزن الأسلحة في ضيعته المسماة "**أسلاف**" غرب مدينة فم الطوب، وفي سنة 1952 اشترى ضيعة بتازولت قرب سجن "**لامبيز**" وكان يخزن بها السلاح. انواع الاسلحة مختلفة منها مسدسات وبنادق موزير الألمانية وبنادق ستاتي ورشاشات طومسون وبنادق غاره الفرنسية [4].

كما كان يصنع القنابل بهاتين الضيعتين وبقرية الحجاج، شرع مصطفى بن بولعيد في صناعة القنابل في سنة 1953 والتي حضر لها منذ 1952 [5]، حيث كلف مناضلين من المنظمة السرية بذلك منهم بلقاسم سمايحي وبعزي محمد وبرغوث علي. كان أحمد نواورة رئيس نقابة العمال في معمل الرصاص والزنك بجبل إيشمول، كما كان مسؤولا عن مخزن الديناميت، ومنه مول مناضلي

---

(1) **الطريق إلى نوفمبر**، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص.249.

(2) مسعود كواتي، مقال سابق، ص.247.

(3) محمد الطاهر عزوي، **الطريق إلى نوفمبر**، المجلد الأول، الجزء الأول، ص.245–246.

(4) مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص184.

(5) مصطفى بن بولعيد، مصدر سابق، ص. 18.

المنظمة الخاصة لصنع القنابل ثم توزع، وقد جمع بعضها في محل الأخوين مشلق فانفجرت ففر ابن بولعيد إلى جبل الظهرة لمدة من الزمن [1]. وحسب عاجل عجول أنه عندما اقترب موعد الثورة التحريرية بدأ بتشجيع الشعب على اقتناء السلاح وإحصاء ما عندهم في سجلات، وبدأت التدريبات باستعماله.

2 –استخراج السلاح وتوزيعه:

يشكك بعض الباحثين في كمية الأسلحة المخزنة بناء على الإحصائيات التي تقوا أن عدد الأسلحة التي انطلقت بها الثورة في كل الجزائر هو ما بين 300 و400 قطعة سلاح [2]، لكننا إذا عدنا إلى السلاح الذي استخرجه مصطفى بن بولعيد قبيل الثورة ووزعه، نجد كان لا يمكن أن يخوض ثورة بأربعمائة قطعة سلاح، فكثير من الشهادات أن مصطفى بن بولعيد استخرج السلاح ووزعه على بسكرة وخنشلة وبريكة واسمندو وقام بنفسه بأخذ السلاح إلى برج امنايل وذراع الميزان ببلاد القبائل. وهذا في بداية اكتوبر 1954، أما بقية السلاح فوزعه في ليلة أول نوفمبر [3]، ويمكننا أن نعرف كمية الأسلحة من خلال عدد الأفواج الأتي سلحت في ليلة أول نوفمبر ففي الأوراس فقط كان عدد الأفواج 85 فوجا وفي بقية مناطق الجزائر 37 فوجا، والفوج تحتوي على 3-5 خلايا وكل خلية 10 جنود [4].

وفي الختام نرى أن الأوراس كانت رائدة في الكفاح المسلح وذلك للجهود التي بذلها مصطفى بن بولعيد سواء في الجانب السياسي أو التنظيمي، وبخاصة

(1) شهادة أبركان الوردي، **مصطفى بن بولعيد**، مصدر سابق، ص.444.

(2) مصطفى سعداوين، مرجع سابق، ص.189-190.

(3) للمزيد يراجع، شهادات المجاهدين في كتاب: مصطفى بن بولعيد، وعزوي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص254-256.

(4) مصطفى بن بولعيد، مصدر سابق، ص.116.

شراء السلاح ويبدو ان أشرى كميات كبيرة من ماله الخاص، ومن أموال المتطوعين وبخاصة أن قيادات المنظمة الخاصة كان يشتكون من ضعف التمويل.

نستنتج أيضا ان كميات الأسلحة التي اشتراها بن بولعيد وخزنها لم يكن يعلم بها حتى قيادات المنظمة الخاصة، وقد أدلى مساعدو ابن بولعيد بشاهداتهم والمجموعة في كتاب مصطفى بن بولعيد على حجم الأسلحة التي جمعت ووزعت، وانتقلت أيضا إلى مناطق بعيدة كبلاد القبائل. بالإضافة إلى جهود ابن بولعيد فطبيعة المنطقة المحصنة جغرافيا وقربها من المناطق الحدودية سهل نوعا ما شراء الأسلحة وتخزينها. وهذا لا يعني أن المشكلة كانت في السلاح فبعض المناطق التي وزع عليهم السلاح وحضروا اجتماعات ابن بولعيد تأخروا في عمليات أول نوفمبر. ومنها بريكة، فقد يعود ذلك إلى أسباب سياسية أو فشل في المهمة.

التسليح في ناحية سطيف خلال الثورة التحريرية وإشكالية الإمداد

د/ سفيان لوصيف

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02

البريد الالكتروني: sofianeloucif@yahoo.fr

مقدمة:

تحتل منطقة سطيف موقعا استراتيجيا في الربط بين الولايات، وقد اعتمدت طريقا للإمداد بالسلاح القادم من تونس، وأسهم سكانها بقسط في التسليح، كما نهضت الفرق المدنية والعسكرية بجهد واضح في الحصول على الأسلحة، وفي هذه المداخلة نحاول معرفة وضعية التسليح في منطقة سطيف، وذلك اعتمادا على مصادر أصيلة في تاريخ الثورة بمنطقة سطيف.

سطيف ملتقى ولايات الثورة الجزائرية:

ربطت ولاية سطيف الحالية بين ثلاث ولايات تاريخية خلال الثورة التحريرية وهي: الولاية الأولى والولاية الثانية والولاية الثالثة، وكانت تحت قيادة الولاية الثالثة إلى غاية اجتماع العقداء سنة 1959، وخلاله طلب العقيد الحاج لخضر من العقيد عميروش أن يتنازل له عن تسيير مدينة سطيف، نظرا لأن الولاية الأولى تنازلت عن بعض مدنها الكبرى على غرار بسكرة، التي ضمت للولاية السادسة التي كان يديرها العقيد سي الحواس، وما يحيط بمدينة سطيف الناحية الأولى تابعة للولاية الثالثة، والناحية الأولى للولاية الثانية والناحية الثالثة للولاية الأولى.

إشكالية التسليح في ناحية سطيف:

لم تستفد ناحية سطيف خلال الثورة التحريرية من كثيرا القادم من تونس، بل سلحت نفسها بنفسها من مراكز العدو على سبيل المثال الهجوم على مركز الأوريسيا، حيث تم الاستفادة على بنادق ورشاشات، والهجوم على مركز الحمامة في عين الروى، وأيضا مركز سفيهة بسطيف، والدعم الذي يقدمه العاملين في مصالح الجيش الفرنسيين والمجندين الفارين من مراكز الجيش الفرنسي، وحتى دعم بعض المعمرين الأوروبيين، ورغم مرور قوافل السلاح عبر ترابها إلا أن الاستفادة كانت جد محدودة، واعتمد المجاهدون على التسليح الذاتي من خلال الهجومات والكمائن على مواقع الفرنسيين، فكانت بذلك تجربة مميزة في بلغتها الناحية من خلال التوصل إلى صنع القنابل اليدوية وحتى المواد المتفجرة.

اندلعت الثورة التحريرية سنة 1954 معتمدة على الأسلحة القديمة والتي كانت متداولة الحرب العالمية الثانية، والأسلحة البيضاء في السكاكين والسيوف والسواطير التي صنعت من قبل الحدادين، والأسلحة التي كانت قد جمعتها المنظمة الخاصة التي كانت تحظر لتفجير الثورة.

الاستفادة من سلاح الحلفاء الذين تواجدوا في الجزائر بين فترة 1942 و1945:

وهنا أذكر بعض الشهادات التي دونتها من بعض الذين تحدثوا إليهم وعاشوا الفترة واشتروا الأسلحة من الانجليز والأمريكان خلال الحرب العالمية الثانية، فبعد أن دخلت القوات الإنجليزية والأمريكية إلى عموشة من ميناء بجاية في أواخر نوفمبر 1942، وكانت القوات حاشدة أولها في عموشة وآخرها في خراطة، وانتشر القليل والقال بين عامة الناس، أن الانجليز والأمريكان هم حلفاء

فرنسا أتوا ليطردوا الألمان، وكانت هذه الحشود ذات هيبة كبيرة وبدت كما يذكر السعيد لعبيدي فرنسا أمامهم ضعيفة لا مكانة لها[1].

وكان جنود الحلفاء من الأمريكان والانجليز يتواصلون مع سكان عموشة، خاصة التعامل معهم في التجارة بيعا أو مقايضة، فعرف عنهم ممارسة التجارة السوداء مع الأهالي، والكثير من الجنود كانوا يبيعون السلاح لهم خاصة المسدسات الأمريكية الصنع والذخيرة، والملابس والأحذية، والسجائر، في المقابل يشترون من الجزائريين بعض المنتجات خاصة البيض، ونذكر عدة روايات منها:

رواية يوسف كبور:

عن تعامله مع الأمريكان يذكر قائلا: " كنا نبيع لهم البيض ويبيعون لنا السلاح الملابس، والبترول الذي نستعمله في إشعال المصابيح، وقد اشتريت منهم 3 لتر، ومعطف وسروال، وأنا بيعت لهم البيض، وأبي اشترى منهم السلاح بندقية ومسدس، هذا الأخير سلمته للمجاهدين حين اندلعت الثورة التحريرية[2].

رواية السعيد لعبيدي:

وكنا نتعامل معهم في البيع والشراء، نشتري منهم السلاح والعتاد وبعض الأثاث والملابس، نحن في عائلتنا اشترينا منهم منشار طوله 2 متر، واحتفظنا به إلى الثورة التحريرية، واستخدمناه في قطع الأعمدة الكهربائية وأعمدة خطوط الهاتف، وكان الحاج عبد الله يشتري منهم السلاح ويحتفظ به في الغابات، وباعه فيما بعد لمسعود زيتوني الذي لعب دورا كبيرا في شراء معظم السلاح من

---

1 حوار مسجل مع السعيد لعبيدي، يوم 17 نوفمبر 2017.

2 حوار مسجل مع يوسف كبور، يوم 09 سبتمبر 2017.

الجزائريين الذين تعاملوا مع الانجليز، وبدوره باعه في الأوراس لاسيما بعد تأسيس المنظمة الخاصة التي كانت تحضر للعمل العسكري والثوري.

قصص طريفة كانت لسكان المنطقة في تعاملهم مع الانجليز والأمريكان ذات مرة ذهب صالح خلدون بدلو ممتلئ بالبيض ليبيعه لهم كالمعتاد فخرج إليه أحد الجنود، وانتزع منه الدلو وقال له عد من حيث أتيت، لم يتقبل صالح الإهانة ولم يتمالك نفسه، فقرر أن يأخذ حقه، وغير بعيد عن مقرهم كان يراقب ما يجده كي ينتقم منهم، واقترب من سيارة ' Jeep ' وجد مسدسا أخده وأدبر عائدا، وباعه في السوق السوداء واشترى من ثمنه حصانا.

الحق أن سكان الجهة انبهروا بما يملك الانجليز الذين كانوا الأكثر تواجدا في بوشامة، واتفق بعض الشباب ذات الليلة أن يقتحموا خيم العتاد، واهتدوا إلى فكرة أن يأتوا بحمار ويضعون فوق ظهره التبن، وعند الاقتراب من الخيم يضرمون النار في ظهره، وحين اشتعلت النار في الحمار لم يتمالك نفسه وأرغموه على اختراق الخيمة، فاستيقظ الجنود الانجليز النائمون تحت الفزع وخرجوا هاربين، وبعدها تقدموا وأخدوا ما فيها من أغراض وسلاح[1].

رواية عباس شريطي:

كان جنود من الجيش الانجليزي يبيعون للناس السلاح والملابس والأحذية في السوق السوداء للجزائريين في عموشة وغيرها من المناطق، وذات يوم ذهب حصاد مسعود وصولة صالح للشراء منهم تفطنت قيادة الانجليز لهم ليلا، فألقي القبض عليهما وسجنا[2].

1 حوار مسجل مع السعيد لعبيدي، يوم 17 نوفمبر 2017.

2 حوار مسجل مع عباس شريطي، يوم 12 أكتوبر 2017.

جبل مقرس في عين عباسة[1] معقل الثورة:

تأسست في جبل مقرس **العديد** من المراكز الثورية منها مركز لحساسنة، ومركز لبيامة، ومركز ساندولي في أعالي منطقة الكاف عند عائلة مدني الذي كان من أكبر المراكز في المنطقة، وكان يأوي المجاهدين القادمين من الولاية الثانية، وكان بمثابة مركز العبور بين الولايتين الثانية والثالثة، ومركز لمهانة في أولاد مرغم، ومركز عند قرارية، ومركز الصياح، ومركز أولاد جليل، ومركز طكوكة عند قبور أحمد، شهد جبل مقرس وعين عباسة العديد من المعارك خلال الثورة التحريرية نذكر منها معركة بن قازة، ومعركة شوف لمعوش، ومعركة جبل مقرس، وأولاد جليل، إلى جانب الاشتباكات والكمائن التي نصبها جيش التحرير.

جبل البابور:

يعد جبل البابور حصنا منيعا على كل الغزاة عبر كالعصور كما تعد السلسلة الواقعة ضمن سلسلة الأطلس التلي بين ولايات سطيف، جيجل، بجاية، عبارة عن جبل يظهر عبر كل الولايات، قمم وصخور وغابات وأحراش فلين وبلوط وصنوبر ونباتات كثيفة وثلج على مدار السنة، ومداشر موزعة هنا وهناك[2].

كان جبل بابور مقرا للقسم العسكري الثالث الناحية الأولى الولاية الثانية، يمتد من مدينة الأوريسيا مرورا بالطريق الوطني رقم 09، وصولا إلى مدينة

---

1 تعد بلدية عين عباسة من أقدم بلديات ولاية سطيف، شارك سكانها خلال انتفاضة 08 ماي 1945، سقط خلالها 50 شهيدا، وخلال الثورة التحريرية دفعت 165 شهيدا، وكانت فيها مراكز جيش التحرير وقيادة ناحية سطيف التي غالبا ما تتركز فيها، أنظر: مديرية ومنظمة المجاهدين ولاية سطيف: موسوعة شهداء الثورة التحريرية الجزائرية في ولاية سطيف، ج 2، دار البعث للطباعة والنشر ولاية قسنطينة، 2000، ص.646.

2 رغم أن جبل بابور كان يتبع الولاية الثانية إلا أنها عمار مرناش كان يناضل فيه رفقة قادته مثل لخضر تواتي والعربي بورياشي، فكانوا حقا أسود في هذه القمم العالية.

سوق الاثنين شمالا، مرورا بحدود وادي عفرة إلى سوق الجمعة بلدية بابور حاليا، مرورا كذلك بالطريق الولائي عين الكبيرة ثم الأوريسيا، وكان آخر من ترأسه المجاهد الطاهر شلالي.

وقد استعملت فرنسا كل ما لديها وكل ما أشار إليه خبراؤها من سياسات اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية ووسائل مادية وبشرية مختلفة من أجل إفشال الثورة في جبل بابور وضواحيه، كما عمدت إلى ترحيل السكان من القرى إلى أماكن قريبة من الثكنات، كما فرض عليهم حمل السلاح ضد الثورة وذلك من أجل محاصرة الثورة وقطع الاتصال بينها وبين الشعب.

وبالتوازي نجد أن السلطات الاستعمارية هي الأخرى لم تدخر جهدا لمحاربة الثوار بالمنطقة، وبكل الطرق منها المشروعة دوليا وغير المشروعة، كل ذلك قصد الوصول إلى هدف السيطرة على الوضع وإسكات صوت الثورة، وذلك بعد الضربات المتتالية والموجعة التي وجهها لها جيش التحرير في الكثير من مناطق، على إثر التنظيم الذي عرفته الثورة بعد مؤتمر الصومام.

وكان ذلك عن طريق مضاعفة المراكز العسكرية المتقدمة بالمنطقة وإقامة عدة معتقلات، وثكنة عسكرية، ومحتشد، وفرق إدارية مختصة في شؤون الأهالي، مركز تعذيب، وزرع مساحات واسعة بالألغام، فمنذ مجيء الجنرال ديغول سطر مخطط شال الذي أعده الجيش في إطار عمليات المنظار إلى اقتحام جبال البابور في نهاية سبتمبر 1959[1].

---

1 المنظمة الوطنية للمجاهدين، ندوة المعارك الكبرى بالولاية الثالثة، تيزي وزو، 25 نوفمبر 1999، ص.19.

جبل لعنيني عين الروى[1]:

كان انطلاق الثورة في عين الروى من جبل لعنيني بداية سنة 1956، منذ مجيء 75 فردا من جيش التحرير تحت قيادة العقيد عميروش وبالتنسيق مع الشيخ العيفة بورقبة، الذي كان في تلك الفترة مسؤول الناحية، وتشكلت مراكز جيش التحرير منها مركز العمرية، الذي يشرف عليه بوجادي بوقرة والمحافظ مقلاتي عمار، وكانت الخامسة طيار مكلفة بإطعام جيش التحرير.

وهذا المركز عبارة عن معبر للمجاهدين والثوار الذين كانوا يأتون من الولاية الثانية والثالثة ومركز التموين بالسلاح والمؤونة، ومركز الحمامة الذي كان مقرا لقيادة جيش التحرير الوطني وكتائبه لاسيما قائد ناحية سطيف الشهيد العيفة بورقبة، ومركز عين الشجرة ومركز دوار لعجايز اللذين كانا مكملين للمركزين السابقين، ومراكز ثانوية أخرى تتكفل بالإيواء والإطعام.

كان جيش التحرير الوطني كيف يوظف الجبال كسلاح طبيعي في المعارك خاصة جبال البابور ومقرس وبوعنداس وبوطالب وبني ورثيلان، فكانت حصونة المنيعة، وكان يستدرج قوات العدو إلى الجبال حيث ينازلها، ذلك أن في الجبال تتكافأ القوات، حيث الدبابات والأسلحة الثقيلة تبقى في السهول، كما أن الجبال تثقل كثيرا القوات الفرنسية الثقيلة بأسلحتها، مما يجعل القوات الفرنسية تكره أحيانا متابعة المجاهدين، بل أن الانسحاب المجاهدين السالمين من المعارك بدون تتبع القوات الفرنسية لها يدل على تعب القوات الفرنسية ماديا ومعنويا وعدم سيطرتها على الجبال، وكانت خفة المجاهد تساوي ضعف خفة الجندي

---

1 عرفت عين الروى العديد من المعارك خلال الثورة نذكر منها معركة رأس القصر جبل لعنيني سنة 1959 بقيادة العيد الضحوي، ومعركة مركز الحمامة سنة 1961.

الفرنسي، فإذا كان المجاهد يقطع ستين الكلمترات في الليلة، فإن الجندي الفرنسي يقطع نصف هذه المسافة في أحسن الظروف.

ولهذا كان يشترط في المتجند أن بكون عارفا بالمنطقة التي سيعمل بها، لأن معرفة الأرض ضرورية لحرب العصابات، واستعمال الأرض كان من أهم العوامل التي خلقت التكافؤ بين القوات الفرنسية الكبيرة، وقوات جيش التحرير الوطني الصغير وبصفة عامة فإن استراتيجية جيش التحرير كانت امتلاك الأرض دون التمركز في مكان معين أي حرب العصابات .

الاستفادة من بعض قوافل الإمداد:

في سنة 1958 كانت الحاجة الماسة لجيش التحرير الوطني للحصول على السلاح، جعلت القيادة الثورية تلجئ إلى كل الوسائل واستغلال كل الأساليب لتوفير الأسلحة والذخائر، واستغلال كل الإمكانيات من أجل توصيل إلى السلاح إلى الداخل.

وقد لعبت تونس دورا بارزا في مجال التموين بالأسلحة بالرغم من الصعوبات التي واجهتها، وتم تسخير كل الجهود البشرية والمادية في هذا الإطار فكانت قوافل السلاح تغادر من الولاية الثالثة إلى تونس في كتائب أو فرق صغيرة، وكان عمار مرناش في إحدى هذه الفرق التي ذهبت وعادت وأتت بالسلاح الكافي لتسليح فرقة الكموندو التي يقودها ولم تمكث الكتيبة التي ذهبت طويلا، حيث عادت بعد وصولها والراجح أن الحاج لمطروش ' صالح حاو ' هو من قاد هذه الدورية[1].

---

1 الحاج لمطروش: اسمه الحقيقي حو صالح من مواليد 2 نوفمبر 1931 في دائرة بوحجار ولاية الطارف، انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في بلكور بالعاصمة سنة 1949، التحق بالثورة في تونس سنة 1955، وفي شهر مارس 1957 قاد كتيبة تسليح نحو الداخل باتجاه البابور ثم بقي هناك، وفي=

عمليات إخلاء المراكز الفرنسية:

استهدف نشاط ناحية سطيف الهجوم على مراكز التخزين والعتاد الذي يضم أسلحة وعتاد حربي، وكان الفضل في ذلك يعود إلى مساعدة بعض الجنود العاملين في الجيش الفرنسي في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية، حيث قدموا مرارا تصاميم المراكز في المداخل والمخارج وتنظيم الحراسة وكل ما يتعلق بالأسرار الثورية.

عملية إخلاء مركز الأوريسيا:

في مارس 1960 خطط جيش التحرير الوطني للدخول على مركز الأوريسيا، وقام المجاهدون بمراقبة تحركات الجيش الفرنسي لمدة طويلة، وتم الاتصال بالجنديين العاملين بالمركز في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية وهما على التوالي عكاشة وعلي، اللذان قدما خريطة مفصلة عن المركز والتي تمكن من الدخول إلى المركز وإخلائه عن آخره، حيث تم القضاء على 12 جندي واغتنام 35 قطعة من مختلف الأسلحة منها رشاش وجهاز للإرسال والاستقبال من نوع 350، ثم الانسحاب دون أن يخسر المجاهدون أي خسائر في الأرواح.

عملية إخلاء مركز الحمامة:

بعد فترة من الهجوم على مركز الأوريسيا قام المجاهدون بالهجوم على مركز الحمامة في جبل لعنيني قرب عين الروى، وتم الاستيلاء على 25 قطعة من مختلف الأنواع، وخلال هذه العملية استشهد المجاهد عمرون.

= سنة 1959 شارك في دورية أخرى اتجهت إلى تونس لجلب السلاح ثم عاد معها، وقد شارك في عدة معارك وتدرج في المسؤوليات حتى رتبة نقيب قائد منطقة.

الهجوم على مراكز الحركى والقومية:

قام المجاهدون بالهجوم على مركز الخونة وعملاء فرنسا فخلال ليلة واحدة تم اقتحام ستة مراكز الموجودة في ذراع القايد ومرج الزيت، وفيها تم الاستحواذ على العشرات من البنادق والأسلحة[1].

الكمائن:

عرف جيش التحرير الوطني كيف يوظف الجبال كسلاح طبيعي في المعركة، فكانت حصونة المنيعة، وكان يستدرج قوات العدو إلى الجبال حيث ينازلها، ذلك أن في الجبال تتكافأ القوات، حيث الدبابات والأسلحة الثقيلة تبقى في السهول، كما أن الجبال تثقل كثيرا القوات الفرنسية الثقيلة بأسلحتها، مما يجعل القوات الفرنسية تكره أحيانا متابعة المجاهدين، بل أن الانسحاب المجاهدين السالمين من المعارك بدون تتبع القوات الفرنسية لها يدل على تعب القوات الفرنسية ماديا ومعنويا وعدم سيطرتها على الجبال.

وكانت خفة المجاهد تساوي ضعف خفة الجندي الفرنسي، فإذا كان المجاهد يقطع ستين الكيلومترات في الليلة، فإن الجندي الفرنسي يقطع نصف هذه المسافة في أحسن الظروف. ولهذا كان يشترط في المتجند أن بكون عارفا بالمنطقة التي سيعمل بها، لأن معرفة الأرض ضرورية لحرب العصابات، واستعمال الأرض كان من أهم العوامل التي خلقت التكافؤ بين القوات الفرنسية الكبيرة، وقوات جيش التحرير الوطني الصغير وبصفة عامة فإن استراتيجية جيش التحرير كانت امتلاك الأرض دون التمركز في مكان معين أي حرب العصابات.

---

1 منصور لمطاعي: أسوار التاريخ، الولاية الثالثة، شهادات لبعض قادة الثورة التحريرية، ص.54، 55.

كما تدعم التسليح بخروج جنود من مركز بوعروة حيث التحق ستة أشخاص من الناحية الغربية للبلاد بأسلحتهم وعلى رأسهم علي الوهراني، والذي أصبح قائد فرقة التدخل للناحية الأولى، واستشهد هو وجنده في قرية القواضي في بوقاعة بعد تدمير القرية كاملة عليهم في القصف.

ويتم صناعة القنابل اليدوية في ناحية سطيف، وكان من يقوم بالصنع هو محمد الشريف ميدوني، وهذه القنابل جربت في معركة قرب بابور في دوار بني بزاز، وكانت لما تنفجز تحدث دويا، وكذلك بعض الأسلحة التي تم جلبها من بعض المعمرين الأوروبيين الذين كانوا على استعداد لخدمة الثورة الجزائرية[1].

معركة أولاد عيسى والاستيلاء على الأسلحة:

وقعت بأولاد عيسى بلدية تيزي نبشار في 01 جويلية من سنة 1958، وقعت بعدما كان سكان المشتة يتعرضون لاعتداءات متكررة من قبل الجيش الفرنسي فطلب سكان المشتة من المجاهدين التصدي لها وفي يوم 01 جويلية قامت فرقة المجاهدين من الكومندوس بنصب كمين للجيش الفرنسي في المكان السالف الذكر وعند الساعة 02 صباحا توجه الجيش الفرنسي كعادته بعدد عساكره البالغ 11 عسكريا فدخلوا منطقة الكمين وانطلقت رنات البارود تحت صيحات الله أكبر فدامت المعركة حوالي 90 دقيقة تم فيها القضاء على معظم العساكر الفرنسيين الذين لم ينج منهم سوى بعض الأفراد. حصيلة المعركة في صفوف العدو حسب شهود عيان قتل أكثر من 30 عسكريا وجرح ثلاثة 09 آخرين وتم غنم بندقية نصف آلية من نوع فيزيقا ا ر ورشاش من نوع ماط 11 ومسدس عيار 01 ملم وجهاز الإرسال والاستقبال من نوع900 [2].

1 شهادة منصور لمطاعي، 11 أفريل 2016.

2 السعدي لطرش: جرائم الاستعمار الفرنسي في منطقة بابور، ص.23.

التسليح في الولاية السادسة المنطقة الثالثة الناحية الثانية

د/قن محمد

جامعة زيان عاشور بالجلفة

مقدمة:

يعتبر موضوع التسليح من أهم ركائز الثورة الجزائرية، لذلك كان موضع اهتمام قادة الثورة فأعطوا له أهمية بالغة فبالإضافة إلى الدور الذي لعبه الثوار الأوائل في جمع الأسلحة قبل الثورة، فإن الاهتمام الأكبر بعد تفجيرها كان الاعتماد على النفس أولا وفك السلاح من يد العدو أثناء المعارك. كما أن البعثة الجزائرية في العالم العربي لعبت دورا بارزا في جمع السلاح من الدول العربية والأوربية والآسيوية بمختلف الطرق والوسائل وإرسالها إلى الجزائر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان من دلائل الاهتمام بهذا الموضوع الإستراتيجي أن أنشأ له قادة الثورة وزارة خاصة به باسم وزارة التسليح والعلاقات العامة " MALG".

وقبيل تفجير الثورة الجزائرية، لكن عانت الثورة الجزائرية في بدايتها من نقص السلاح بشكل كبير؛ فقلة وفرة السلاح كانت من أسباب إطالة حرب التحرير ضد العدو الفرنسي. لذلك قام الثوار الطلائع الأولى من المجاهدين بجمع الأسلحة بمختلف الوسائل والطرق، ومنها التسليح الذاتي من الأوساط الشعبية في بدايتها، فالانطلاقة كانت ببنادق الصيد، ومسدسات، وبعض الأسلحة الأخرى مثل الستاتي، وهي بنادق كانت موجودة في الصحراء الجزائرية، إضافة إلى القنابل اليدوية التي سرقت من المخازن الفرنسية أو التي اشتريت، أي أن بداية المصدر كان داخلها وكان البارود يصنع محليا كذلك القنابل اليدوية، فقد كان مصدرها هو تبرعات المواطنين، أو تم شراؤها من السوق السوداء أو اقتناؤها من الدول المجاورة

والصديقة، كتونس وليبيا والمغرب، وأكبر نسبة تمثلت في بنادق الصيد، وبعضها من السلاح الأبيض كالخناجر وبنادق حربية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وغيرها. ومنه فإن جمع الأسلحة كان كما يلي:

-جمعها محليا من عند المناضلين مساهمة منهم في دعم الثورة، إذ توصل بعضهم إلى أن يبيع أملاكه أو يرهن أرضه، أو يبيع حلي زوجته ليصرف هذا المبلغ أو ذاك في شراء الأسلحة.

-الحصول عليها عن طريق المجندين الجزائريين في صفوف جيش الاحتلال.

- غنمها أثناء الهجومات على مراكز العدو أو خلال المعارك والكمائن والهجمات.

- صناعتها محليًا مثل: السكاكين، السواطير، القنابل المحرقة، القنابل المتفجرة، القنابل الموقوتة والألغام، وكذا استعمال البارود ذو الصنع المحلي بالإضافة إلى استغلال القنابل والقذائف المدفعية التي استعملها العدو ولم تنفجر.

- جلبها من الخارج بواسطة بعثة الثورة المتمركزة في مصر التي جلبت السلاح إلى الثورة عن طريق البحر ومرورا بقواعد الثورة المتمركزة في ليبيا وتونس والمغرب، أو عن طريق إعانات الدول العربية والإسلامية أو الصديقة الآسيوية وخاصة منها الاشتراكية وإما عن طريق المغامرين الأوروبيين، أوعن طريق البواخر مثل الباخرة " دنيا" التي تم شحنها بمختلف الأسلحة انطلاقا من مصر فليبيا فالناظور بالمغرب الأقصى وذلك في 18 مارس 1955.

ومن المناطق الداخلية الممونة للثورة الجزائرية الولاية السادسة.

التسليح في الولاية السادسة:

1-جغرافية الولاية السادسة:

ظهرت الولاية السادسة التي أقرها مؤتمر الصومام عام1956، من الولايات الإدارية التالية: المسيلة، الجلفة، الأغواط، غرداية، تمنراست، إليزي، ورقلة، الوادي، بسكرة، وتكاد تغطي أكثر من نصف مساحة التراب الوطني. وقد صنفتها إدارة الاستعمار ضمن الأقاليم العسكرية لكل من جنوب عمالة قسنطينة وجنوب عمالة التيطري، بمقتضى قانون1902[1]. ذات حدود مشتركة مع الولايات التاريخية تحدها الولاية الأولى من الشرق، والولاية الثالثة من الشمال، الولاية الرابعة من الشمال الغربي، الولاية الخامسة ومن الناحية الغربية والجنوب الغربي. كما لها حدود مع دول المغرب العربي: تونس وليبيا من الشرق والجنوب الشرقي ودولتين إفريقيتين مالي والنيجر[2].

تتميز الولاية السادسة بسطح متموج ومناخ متنوع وأمطار متذبذب وغطاء نباتي خاص، بها شطوط مثل شط الحضنة الذي تليه مجموعة من السلاسل والكتل الجبلية المنقطعة لتشكل الأطلس الصحراوي المشهور بحافاته الشديدة الإنحدار والتقطع في كتله وتمثله جبال الأوراس التي تعد قمة شبيليا أعلى قممها2348م ثم جبال الزاب وجبال أولاد نايل (الميمونة، بوكحيل، امساعد)، وجبال العمور (القعدة، مناعة، الأزرق) وغيرها من الجبال[3].

1- احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د م)، (د ت)، ص275.

2 – الهادي أحمد درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع1954-1962، (ب ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع (د م)، 2009، ص19.

3 – عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر طبيعية بشرية إقتصادية، ط1، المطبعة العربية، الجزائر،1968، ص48.

ثم تأتي السهول الواسعة والأحواض المغلقة وأشهرها شط ملغيغ الذي ينخفض على مستوى سطح البحر تاركا المجال لبعض الهضاب الجيرية المعروفة بالحمادة وأشهرها هضبة تادمايت، وإلى جانبها نجد الكثبان الرملية في الجنوب الشرقي من الصحراء ترتفع كتلة الهقار الكبيرة التي تبلغ قمتها2918م وتعد أعلى قمة في الوطن[1].

يسود الولاية السادسة المناخ الصحراوي بتطرف حرارته وشدة رياحه وجفاف طقسه، وقد تصل الفروق الحرارية إلى32 سنويا. ما أدى إلى تناقص كبير في كمية تساقط الأمطار وتذبذبها من منطقة لأخرى ومن فصل لآخر، بحيث يتراوح المعدل التساقط السنوي للأمطار ما بين10-100مم سنويا، هذا في السنوات الممطرة أما السنوات العجاف فلا أمطار فيها، كما تظهر بعض الواحات المتناثرة التي تدني بوجودها للمياه الجوفية الدائمة، والتي تعد نقطة تجمع سكاني يشتغل أهله ببعض الزراعة ويعتمد على التجارة وبعض الخدمات[2].

2- تأسيس الولاية التاريخية السادسة:

من المعلوم أن مؤتمر الصومام قد قسم التراب الوطني إلى ست ولايات وكل ولاية إلى مناطق والمنطقة إلى نواح والناحية إلى قسمات والقسمة إلى مجالس. ومنه فالولاية التاريخية السادسة، نشأت إثر مؤتمر الصومام20 أوت 1956[3]، وضمت أربع مناطق، وهي كالتالي:

- **المنطقة الأولى:** عين على رأسها الضابط الثاني علي بن مسعود النوي، وتنقسم إلى ناحيتين، وتضم المدن التالية: سور الغزلان، سيدي عيسى، البرواقية، قصر

1 - الهادي أحمد درواز، المرجع السابق.

2 - نفسه، ص20.

3- الهادي أحمد درواز، العقيد محمد شعباني الأمل والألم، (ب ط)، دار هومة (د م)،2003، ص29.

البخاري. حاول الشهيد "**علي ملاح**" تنظيمها خاصة بعد قضية "**أزمة الشريف بن سعدي**" حيث انضمت للولاية الرابعة.

لكن في سنة 1958 أعيدت المنطقة للولاية السادسة، وبعد استشهاد "**الطيب جغلالي**" سنة1959 ضمت من جديد للولاية الرابعة[1].

-**المنطقة الثانية:** عين على رأسها الضابط الثاني الطيب فرحات حميدة المدعو شوقي، وتنقسم إلى ناحيتين. وتضم المدن التالية: بعض مدن شمال ولاية الجلفة، بعض مدن شمال شرق ولاية الأغواط، بالإضافة إلى مدينة قصر الشلالة بولاية تيارت ودائرة مجدل من ولاية المسيلة. تضم "**أولاد جلال، الجلفة، الأغواط**" بعد استشهاده، أسندت المنطقة "لعمر إدريس سنة 1957 لمواجهة حركة "بلونيس.

- **المنطقة الثالثة:** عين على رأسها الضابط عبد الرحمان عبد اللاوي خلفه محمد شعباني، وتشمل المنطقة التقسيم التالي:

-جنوب ولاية الجلفة وتحديدا تراب الدوائر: مسعد، فيض البطمة، عين الإبل.

-الجنوب الغربي لولاية المسيلة: وتحديدا تراب دوائر: بوسعادة، عين الملح، بن سرور- تراب ولاية غرداية وورقلة وتمنراست[2].

---

1 - سالم جرد، دور المنطقة الثانية من الولاية السادسة التاريخية في الثورة التحريرية الكبرى 1956-1959، رسالة ماجيستر في تاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر 2008-2009، ص ص 34-35.

2 - مختار حامدي، تواتي محمد، سليمان قاسم، التنظيمات العامة والظروف الاستثنائية التي عرفتها الولاية السادسة والمنطقة الثالثة بعد مؤتمر الصومام، www.djelfa.info، 2017/01/21، 22:33.

- المنطقة الرابعة: عين على رأس قيادتها محمد شعباني، تضم المدن التالية: "طولقة، الوادي، أولاد جلال، بسكرة، سيدي خالد وأمدوكال وواد ريغ[1].

وهكذا تم تنظيم الولاية السادسة إداريا إلى أربع مناطق تنقسم إلى نواحي وأربعة وستين قسمة وعلى رأس كل هذه الوحدات الإقليمية قيادة مؤلفة من مجلس يتشكل من قائد عام وثلاثة مساعدين له[2].

حدود الولاية السادسة مع باقي الولايات

وكانت حدود الولاية السادسة مع باقي الولايات التاريخية على النحو التالي:

الولاية الأولى: عن طريق احمد خدو، وادي غريسة جنوب غرب منعة، والقسم الجنوبي من دائرة بريكة، امدوكال، عرش الضحاوي.

الولاية الثالثة: قسم هام من ولاية المسيلة: سيدي عيسى، بوسعادة، عين الملح.

الولاية الرابعة: قسم من ولاية المدية: جنوب عين بسام، البرواقية، بير غابلو، قصر البخاري.

الولاية الخامسة: القسم الجنوبي من ولاية تيارت: دائرة قصر الشلالة[3] .

---

1 - سوسن عمري، العقيد محمد شعباني ودوره في الولاية السادسة وبعد الاستقلال 1954-1964،" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر" منشورة، تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، سنة 2012-2013، ص ص 25 - 26.

- استحدثت المنطقة الخامسة نهاية الثورة سنة 1962 تتكون من نواحي تابعة لمنطقتن الثالثة والرابعة تضم "غرداية، ورقلة، تقرت، الوادي وتمنراست.

- سالم جرد، المرجع السابق، ص ص 39- 40.

2 - خميسي فريح، إرهاصات نشأة وهيكلة الولاية السادسة (1958-1954)، الملتقى الوطني الاول، الجلفة مسيرة كفاح 1830-1962، الجمعية الولائية للبحث التاريخي والتراث، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013 (د.ط)، دار النعمان، جوان 2015، ص213.

2 - سليمان قاسم، تاريخ الولاية السادسة المنطقة الثانية من بداية التأسيس الى نهاية بلونيس 1954-1958، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2003، ص160.

المنطقة الثالثة من الولاية السادسة (المجال الجغرافي، المراكز، القيادة):

1- **المجال الجغرافي:** تقع المنطقة الثالثة في الجهة الجنوبية الغربية من الولاية التاريخية السادسة تحدها شمالا المنطقة الثانية من نفس الولاية وشرقا المنطقة الرابعة من نفس الولاية وجنوبا تنفتح على صحراء شاسعة تنتهي بحدود الدول المجاورة للجزائر وغربا تحدها الولاية التاريخية الخامسة.

تحتل المنطقة الثالثة موقعا جغرافيا متميزا، كانت تسمى بفرع الصحراء التابعة للمنطقة الأولى الأوراس، إذ تعد حلقة وصل واتصال مع عدد من الولايات التاريخية، تتميز باتساع رقعتها الجغرافية وبالطابع الصحراوي الصعب والقاسي، والتباعد الكبير بين سكانها القاطنين، والتنقل الدائم للرحل، وطابعها الريفي والبدوي والذي تغلب عليه القساوة.

يشمل تراب المنطقة الثالثة المناطق التالية:

- جنوب ولاية الجلفة: تراب دوائر: مسعد – فيض البطمة – عين الإبل.
- الجنوب الغربي لولاية المسيلة: تراب دوائر: بوسعادة – عين الملح – بن سرور.
- تراب ولايات غرداية وورقلة وتمنراست[1].

2- **أهم المراكز الثورية بالمنطقة الثالثة:**

المراكز الثورية هي أماكن تواجد واستقرار جيش التحرير، وعبارة عن مخابئ بها المؤنة والرعاية الصحية وآمنة في عمق الجبال، يشعر فيها أفراد جيش التحرير بالأمان، وهي كالتالي: جبل بوكحيل، ويشمل عدة مراكز: جبل امساعد، محارقة، الميمونة، اللبة، الصفى، اصباع مليلحة، شبكة بريان، النسينيسة، الزعفرانية، بوديرين، النسافة، الدخان، سواقيد.

---

1 – التقرير الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة 1954، الولاية السادسة، بسكرة، 1986.

2-1: مراكز التموين بالمنطقة الثالثة:

عمل جيش التحرير بالولاية السادسة على إنشاء مراكز تموين طبيعية في شكل مغارات أو دهاليز أو كهوف، بعيدا عن أنظار العدو وتحركاته، وكان يراعى في اختيار المراكز والمخابئ عدة شروط منها أن تكون الأرضية صلبة. وهناك نوعين للمخابئ والمراكز:

- واحدة مخصصة للأسلحة والمؤن، وأخرى لاختباء الأفراد؛ فالمخابئ المخصصة للأسلحة فهي تابعة مباشرة لجيش التحرير يشرف عليها مسؤول التموين، موجودة في الجبال، ذات حصانة طبيعية.

- وأخرى موجودة لدى المواطنين لاسيما لدى بعض الفدائيين ويلتجئ إليها جيش التحرير عندما تقع بعض المعارك أو عندما يتعذر على بعض الجنود الالتحاق بالجبال عند مباغتتهم من طرف العدو.

وقد ارتبطت أسماء المراكز والمخابئ بأسماء بعض المدن أو الجبال أو بواسطة الأرقام التي يعرفها المجاهدون والمسبلون.

يقول المجاهد مختار المخلط أنه في ميدان الدعم اللوجيستي قمنا بإعادة بعث نشاط المراكز الصحراوية التي تمون الجيش وتعتبر محطات اساسية للمعلومات، واستراحة قوافل جيش التحرير العابر لتلك المناطق، والمراكز هي:

-مركز ضاية القلب بالصحراء: يشرف عليه طهيري خالد.

-مركز ضاية قطارة: يشرف عليه عيسى بن لعميد.

-مركز أم الرانب: يشرف عليه القن امحمد بن ابراهيم.

-مركز البرج: يشرف عليه بن ابراهيم الحاج بن علي، ثم خلفه بن ابراهيم علي بن الحشاني.

-مركز الحواجب: يشرف عليه حوة محمد بن يطو.

-مركز المقطع: يشرف عليه قرود اخليف واخويه دحمان واعمارة.

-مركز أم القراد: تشرف عليه عائلة هريمك (سعيد وابن عمه محمد)، وبولارباح.

-مركز سلمانة: يشرف عليه منصور الخليفة وخلفه المنصور عمر بن الطيب.

-مركز تادميت: يشرف عليه فضيلي احمد.

-مركز ضاية عمرة: يشرف عليه دحمان عبد الرمان ثم خلفه دحمان المختار بن دحمان.

-مركز لهيوهي: يشرف عليه السبخاوي احمد.

-مركز تاعضميت: يشرف عليه بلحاج.

-مركز لمقيد: يشرف عليه بن بلقاسم مخلط بن الحفناوي[1].

3- قادة المنطقة الثالثة:

أما الترتيب القيادي الذي يخص المنطقة الثالثة فهو نفسه الذي حدده المؤتمر فأعلى رتبة فيه ضابط ثان لقيادة المنطقة ومعه أربعة ضباط مساعدون برتبة ضابط أول كل في مجاله. وهم كالتالي:

-القادة برتبة ضابط ثان: عبد الرحمان عبداوي، محمد شعباني، الطاهر لعجال.

-القادة برتبة ضابط أول: أحمد طالب، رمضان حسوني، عبد الحميد خباش، عمار معالمي، إبراهيم بن يطو، مخلوف بن قسيم، السعيد عبادو، علي الشريف، محمد الطاهر خليفة، حسين الساسي.

---

1 – المختار مخلط، تاريخ جهاد، مذكرات ضابط جيش التحرير، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص ص 110، 111.

4 – قادة النواحي:

تولى قيادة الناحية قائد برتبة ملازم ثان ومعه أربعة مساعدون برتبة ملازم أول والقسمة يقودها مساعد ومعه أربعة عرفاء بالإضافة على المجالس الشعبية.

قيادة الناحية الأولى:

–القادة برتبة ملازم ثان: محمد روينة (قنتار)، بلقاسم مشيش، عبد القادر ذبيح، عمار معاليم، إبراهيم بن يطو، محمد الطاهر خليفة

–القادة برتبة ملازم أول: مخلوف بن قسيم، محمد الطاهر خليفة، عبد الحميد خباش، أحمد قبايلي، عبد القادر ذبيح، عبد الجبار بن المداني، عمار معاليم، المختار طالب، محمد إدريس، ارزيق يونس، إبراهيم بن يطو، رابح تينة، السعيد عبادو.

قيادة الناحية الثانية:

–القادة برتبة ملازم ثان: مخلوف بن قسيم، على الشريف، يوسف معمر.

– القادة برتبة ملازم أول: على الشريف، بوجمعة قرمة، بشيري ثامر، مختار مخلط، زيدان نواصرية، أحمد حشايشي، إبراهيم بن يطو.

قيادة الناحية الثالثة:

–القادة برتبة ملازم ثان: السعيد عبادو، رشيد الصايم.

– القادة برتبة ملازم أول: رابح لبيض، أحمد بن شرودة، بوجمعة قرمة، العابد زروال.

ظروف خاصة مرت بها قيادة الولاية والمنطقة الثالثة

تجدر الإشارة إلى أن الشهيد " زيان عاشور" [1] ورغم جيشه الذي فاق الألف ومئة جندي قبل أوت 1956م، ورغم شساعة المناطق التي تنتشر بها وحدات هذا الجيش، إلا أن الرجل لم يكن من بين الحاضرين في مؤتمر الصومام، الذي عين على رأس الولاية السادسة الصاغ الثاني الشهيد "علي ملاح" المدعو (سي الشريف) [2]. لكنه استشهد ولما يستكمل بعد هيكلة الولاية بل ولم يتقابل مع قادة الجيش في الصحراء. أما "سي زيان عاشور " فواصل عمله ثابتا إلى غاية استشهاده يوم 7نوفمبر 1956.

---

1 - ولد سي زيان عاشور سنة1919بالبيض بلدية أولاد حركات دائرة أولاد جلال ولاية بسكرة، تلقى تعليمه الابتدائي في زاوية ابن رملية بالقصيعات، ثم رافق الشيخ بن البوهالي إلى بلدية عين الملح، وحفظ على يديه القرآن الكريم، زاول تعليمه الثانوي بزاوية الشيخ المختار بأولاد جلال، حتى نال المستوى النهائي، وفي سنة1939 جند في الجيش الفرنسي قهرا، وفي 1945 بدأ نضاله السياسي بانضمامه إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكان محل مراقبة شديدة من طرف المخابرات باستمرار، شارك في عدة معارك منها معركة الدرمل 1955، ومعركة قزران ماي1956، ومعركة قعيقع جوان1956، استشهد بوادي خلفون 8و9 نوفمبر 1956.أنظر:

- عبد الكريم قذيفة، الشيخ زيان عاشور، ط2، دار الوسيط، 2011/1432، ص ص 15-40.

2 - علي ملاح (سي الشريف) (1924 - 1957م): ولد بذراع الميزان، حفظ القرآن ومبادئ اللغة العربية على يد والده الغنام، انخرط في شبابه في الحركة الوطنية رقي الى رتبة عقيد وكلف بقيادة الولاية السادسة، لقب بالعقيد سي شريف سجن بعد الحرب العالمية الثانية ولما اطلق سراحه بدا في تنظيم خلايا الثورية السرية كان من السباقين في قيادة العمليات العسكرية اغتيل من قبل جماعة شريف بن سعدي 31مارس 1957 قرب مدينة قصر البخاري. أنظر:

- سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر1830 -1962، ط2، دار الأمل، 2008، ص، ص 85، 86 .

- لخميسي فريح، المرجع السابق، ص- ص206- 209.

المنطقة الثالثة بعد استشهاد زيان عاشور

وبعد استشهاد زيان عاشور، استخلفه عمر إدريس في قيادة المنطقة، الذي بدوره غادر إلى المغرب في مهمة جلب الأسلحة وترك حاشي عبد الرحمان نائبا له بالمنطقة، وأدى ذلك إلى ترك فراغ قيادي في الجهة، مما سهل دخول حركة الخائن بلونيس[1] الذي عاث فيها فسادا من بداية 1957 إلى صيف 1958، بمساعدة العميل مزيان العربي القبائلي الذي تمكن من تضليل بعض الإطارات نذكر منهم عبد القادر لطرش، عبد القادر جغلاف، عبد الله السلمي، بوفاتح مفتاح ومحمد بلكحل وغيرهم، كما تمكن الخائن بلونيس من إلقاء القبض على بعض إطارات الولاية السادسة، وإعدام جزء منهم ومنهم الضابطان الرائد "عبد الرحمان حاشي" والضابط "محمد بلهادي"، وإخضاع آخرين لأوامره[2] إلى غاية ديسمبر 1957.[2]

1 – ولد محمد بلونيس سنة 1912 في برج منايل التابعة حاليا لولاية بومرداس التحق في صغره بالمدرسة الابتدائية الفرنسية كان مناضلا في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية عهد اليه مصالي قيادة المجموعات المسلحة التي اطلق عليها بلونيس الجيش الوطني الشعبي الجزائري، اتخذ من المنطقة الممتدة من الجلفة وبوسعادة منطقة نفوذ ودار الشيوخ شمال الجلفة مقر قيادتها كان هذا الجيش مدعوما عسكريا ماليا سياسيا من طرف فرنسا، قام بإعدام الآلاف من الجزائريين، فر الى ناحية اولاد عامر اغتيل سنة 1958م. أنظر:

– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، د ط، دار البعث، قسنطينة، 1991م، ص23.

2 –عبد القادر حليس، امحمد قرود، طلائع الثورة التحريرية، الملتقى الوطني الأول الجلفة مسيرة كفاح، الجمعية الولائية للبحث التاريخي والتراث، ولاية الجلفة 1830–1962، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013 (د.ط)، دار النعمان، جوان 2015، ص– ص224 – 228.

وبعد هذه النكبة العسكرية، تم الإستعانة بعمر إدريس[1] للعودة على رأس قيادة المنطقة، فعاد مدعما من طرف الولاية الخامسة، وحولت بقرار لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المنطقة التاسعة تحت قيادة الولاية الخامسة مؤقتا[2]، ريثما تتخذ لجنة التنسيق والتنفيذ القرار النهائي بشأنها" وخاض عمر ادريس رفقة سي الحواس ملاحم عسكرية وتنظيمية، أصيب إثرها سي عمر بجروح خطيرة بعد نفاذ ذخيرته الحربية، فعين العقيد "سي الحواس" [3]على رأس القيادة في شهر ماي 1958. وفي عهده ترسمت حدود الولاية والتي أخذت شكلها النهائي في افريل 1958واصبح مجلس الولاية يضم ما يلي:

1/– الصاغ الأول (رائد) عمر إدريس، مسؤول عسكري.

2/– الصاغ الأول(رائد) الطيب جغلالي، مسؤول سياسي.

---

1 – عمر ادريس من مواليد 1931 بالقنطرة ولاية بسكرة، درس العربية والفرنسية بمسقط راسه وترك التعليم مبكرا، اشتغل اسكافيا في القنطرة والتحق بالخدمة العسكرية، ثم مناضلا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالثورة سنة 1955، وكانت له شهرة كبيرة في الناحية الغربية مع الشيخ زيان عاشور، حضر اجتماع العقداء مع سي الحواس وكان برتبة قائد عسكري، اسره العدو في معركة جبل ثامر لكثرة جراحه، استشهد تحت التعذيب في 1959/06/07 بالجلفة. أنظر: مختار حامدي، جيوش الصحراء والولاية التاريخية السادسة 1954–1662، د ط، دار العميد، د م، ص ص106، 107.

2 – سليمان قاسم، تاريخ الولاية السادسة المنطقة الثانية من بداية التأسيس الى نهاية التأسيس.1954–1958، دار الكتاب العربي، الجزائر 2013، ص169

6 – ولد أحمد بن محمد آمقران بن ابراهيم حمودة سنة1923، ببلدية آمشونش، دخل في المدرسة القرآنية حفظ القرآن، مارس مهنة التجارة، بدأ نشاطه السياسي منذ سنة1943، وأثناء إقامته الجبرية بمنطقة آريس عمل على نشر الوعي السياسي، عايش أحداث 8 ماي1945، وإثر نشاطه في حركة إ.ح. د بدأ يتعرض للمطاردات الفرنسية، رحل إلى فرنسا1952 مكث فيها قرابة عامين، وعندما عاد إشتغل في منطقة الصحراء، وفي سنة1957 أصبح عقيد الولاية السادسة، أستشهد بجبل ثامر رفقة العقيد عميروش سنة1959. أنظر:

–حامدي المختار، جيوش الصحراء والولاية التاريخية السادسة1954–1962، (ب ط)، العميد للنشر والتوزيع، ص،ص، 105،104.

3/- الصاغ الأول(رائد) محمد العربي بعرير، إخباري واتصال1.

واستمرت قيادة الولاية في يد الصاغ الثاني "سي الحواس" إلى غاية استشهاده [1]، رفقة قائد الولاية الثالثة "سي عميروش" وعدد من إطارات الولايتين منهم الرائد "عمر إدريس"، "محمد العربي بعرير" وغيرهم بتاريخ 28 مارس 1959، وخلفه نائبه السياسي الطيب بوقاسمي الجغلالي[2] (1916-1959م)، فاصطدم مع قادة المناطق الأربعة واستشهد يوم 29جويلية 1959م[3].تشكل بعد ذلك مجلس مؤقت لإدارة الولاية، من قادة المناطق الأربعة كما يلي:

- محمد شعباني[4] ضابط ثاني، مسؤول المنطقة الثالثة، رئيس المجلس.

---

1 - مختار حامدي، محمد تواتي، سليمان قاسم، التنظيمات العامة و الظروف الاستثنائية التي عرفتها الولاية السادسة و المنطقة الثالثة بعد مؤتمر الصومام، www.djelfa.info، 2017/01/21، 22:33.

2 - ولد بوقاسمي الطيب المعروف بالجغلالي سنة 1916 بقرية أولاد تركي بلدية العمارية ولاية المدية، حفظ القرآن وانتقل إلى زاوية تابلاط لدراسة الفقه وعلوم الشريعة، وفي سنة 1937 بدأ نضاله السياسي في حزب الشعب، التحق بالثورة في سنة1955، تقلد عدة مناصب في الولاية الرابعة، التحق بالولاية السادسة وأصبح عضوا في مجلسها حتى آخر سنة 1959، استشهد بجبل قعيقع بالجلفة. أنظر:

- الهادي أحمد درواز، العقيد محمد شعباني، مرجع سابق، ص50 .

- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع الجزائر،2007، ص334.

3 - محمد عباس، المرجع السابق.

4- ولد العقيد محمد شعباني سنة1935 في منطقة أهل بن علي بقرية أوماش ولاية بسكرة، درس في الكتاتيب، تزود فيها برصيد من القرآن الكريم والفقه والعلوم الشريعة، انتقل إلى قسنطينة وبالضبط لمعهد الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، أين درس هناك ووصل إلى أعلى مستوى في المعهد، وفي سنة1954 ومع نهاية دراسته والمتزامنة مع اندلاع الثورة عاد إلى مسقط رأسه، وأنظم إلى صفوف المنظمة المدنية لجبهة التحرير كمسبل، وفي سنة1956 التحق كجندي في صفوف الجيش التحرير، وتقلد عدة مناصب وآخرها عقيد للولاية السادسة، استشهد سنة1964. أنظر:

- حامدي مختار، جيوش الصحراء والولاية التاريخية السادسة1954 -1962، ص، ص ،110، 111.

– علي بن مسعود: ضابط ثاني، مسؤول المنطقة الأولى، عضو المجلس.

– سليماني سليمان (لكحل): ضابط ثاني، مسؤول المنطقة الثانية، عضو المجلس.

– محمد بوصبيعات: ضابط ثاني، مسؤول المنطقة الرابعة، عضو المجلس.

وبعد استشهاد قائدي المنطقتين الأولى والرابعة في 17ديسمبر1959، واصل المجلس تسيير الولاية ومشكلا كما يلي:

– العقيد محمد شعباني: قائد مجلس الولاية، عسكري.

– الرائد محمد روينة (قنتار)، عضو مجلس الولاية، عسكري.

– الرائد عمر صخري، عضو مجلس الولاية، إخباري.

– الرائد شريف خير الدين، عضو مجلس الولاية، إتصال ومواصلات.

وبقي الحال كذلك حتى الإستقلال[1].

دور الولاية السادسة المنطقة الثالثة في التموين[2] بالسلاح:

يعتبر التموين نشاط استراتيجي خلال الثورة التحريرية فقد كانت الاموال التي تجمع، تنفق في كل المجالات المتعلقة بالثورة منها توفير المواد الغذائية واللباس العسكري والمدني والأحذية [3]، اللباس والاسعافات الاولية الطبية[4]، آلات

– الشيخ القليطي، المصدر السابق، ص ص129–1.134

2 – التموين هو الانفاق على من تجب اعانتهم وكفايتهم، يقال: مانه يمونه مونا اذا احتمل مؤونته وقام بكفايته، ومان الرجل اهله يمونهم مونا ومؤونة بمعنى كفاهم وانفق عليهم وعالهم .

–ابراهيم أنيس واخرون، المعجم الوسيط، ج1، ط1، دار المعارف، مصر، 1973 م، (د م)، ص 856.

3 – المختار المخلط، المصدر السابق، ص 135.

4 – بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر، 2013، ص43.

الخياطة[1]، أما العنصر الاساسي في المواد التموينية هو السلاح، عماد جيش التحرير في المعركة[2]. فعملت الثورة على توفيره بشتى الوسائل وبمختلف الطرق[3]ووفق ضوابط دقيقة وتقديرات مسبقة لاحتياجات وحدات جيش التحرير الوطني المقترحة من قبل مجالس القسمات والنواحي والمناطق. وكل ذلك رغم التضاريس الصحراوية الصعبة التي تحداها أبناء الولاية السادسة فنجحوا في تمرير شحنات من السلاح قبل اندلاع الثورة وتحديدا منذ عام 1947، عبر بوابات الجنوب الشرقي، بسبب التلاحم بين الشعب والمجاهدين والذي أثمر مرونة في نقل الاسلحة والمؤونة[4].

وكان التموين بالسلاح من أكبر العقبات التي واجهت جيش التحرير في مواجهة العدو الفرنسي، وتفيد الشهادات التي قدمها الرعيل الاول أمثال عمر صخري وغيره أن مصدر السلاح الذي استعمله المجاهدون في الفاتح من نوفمبر، كان من التطوع أو من الشراء بالمال أو ما يؤخذ من العدو أو من تطوع السكان كبنادق الصيد التي يستخدمونها في الدفاع على انفسهم وممتلكاتهم أثناء ترحالهم من الصحراء الى التل[5]، كما تم الحصول على الاسلحة من مخلفات الحرب

---

1 – نفسه، ص47.

2 – نفسه، ص48.

3 –الهادي أحمد درواز، المرجع السابق، ص50.

4 –فعالية منتدى الشعب ببسكرة، الولاية السادسة التاريخية ممر محوري في الامداد بالأسلحة والتموين ابان ثورة التحرير الوطنية، الاثنين 20 اكتوبر 2014، تاريخ الزيارة 2017/02/25.

5 –الهادي درواز، المرجع السابق، ص45.

العالمية الثانية والتي جمعوها وخزنوها في المطامر[1]، ومنه فإن الثورة في مرحلتها الاولى تسلحت ذاتيا[2].

كما جاء أيضًا في تقارير مؤتمر الصومام أن وضع المنطقة السادسة عموما (الصحراء) والتي تكونت حديثًا أنها تملك 100 بندقية آلية وبندقية رشاش واحدة، و10 رشاشات و50 مسدسًا، و100 بندقية صيد. مع بداية الثورة.

وتنفيذا لقرارت مؤتمر الصومام في الولاية السادسة، كانت من مهام القائد سي الحواس بعد استشهاد البطلين (زيان عاشور والطالب العربي)، جمع السلاح وأرسال دوريات الى الشرق من أجل التموين بالسلاح، وكانت أول بعثة عسكرية في أكتوبر 1956 يرأسها محمد جغابة ومزيان صندل لدعم التنظيم السياسي والعسكري[3]، للولاية السادسة.

وبوصول بشائر الثورة نحو ربوع المنطقة الثالثة، بدأت عملية التسليح بتشكيل لجان مهمتها جمع الاشتراكات وتسجيل المالكين للسلاح والشباب الراغبين بالانضمام لصفوف الثورة[4]، كما يقول المجاهد المختار امخلط أن عملية التسليح كان مصدرها بالدرجة الاولى المواطنين، وكانت الاسلحة بسيطة من نوع الستاتي والطلياني، واستعمل في بداية الثورة اسلحة بسيطة كالسلاح الابيض الذي اختلف باختلاف كل الجهة وأغلبها صنع محلي كالخناجر والمناجل والشواقير والفؤوس[5].

1- المطامر: مخابئ تحفر في الارض لتخبئة السلاح وحتى القمح.

2 -الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954-1962، (د ط)، دار الامة للطباعة، الجزائر، 2014، ص137.

3 - الهادي درواز، المرجع السابق، ص127.

4- المختار مخلط، المصدر السابق، ص15.

5 - التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة 1954، الولاية السادسة، مرجع سابق.

يقول مختار امخلط: الشيء الذي يجب أن اقف عنده طويلا ولأشهد التاريخ عنه، أنني ما قصدت أحدا من المواطنين ،أبناء الصحراء طالبا السلاح إلا وأعطاني إياه وهو في قمة السرور، وقد أبهرتني تلك الثقة المطلقة التي وضعها أبناء الصحراء الأفاضل، وكان أول ما قصدته الشيخ التواتي الحاج سي لخضر بن أحمد وأبلغته بخبر وصول ثورتنا لمناطقنا، وطلبت منه البندقية فكان رد فعله عجيب فقد قام وقبل جبهتي، وقال: أنا أمتلك ثلاث بنادق وكلها تحت تصرفك وعندي 312 خرطوشة و 50 في مسعد سوف أحضرها لك، وكان في قمة الفرح[1]، للإشارة أن البندقية تعد بالنسبة للمواطنين كنز في حياتهم لأنهم كانوا صيادين من جهة ومن جهة ثانية كانت تظاهرا بالزينة في الأعراس والتباهي بها بين القبائل والأعراش ودفاعا عن الأهل والعشيرة والأموال[2].

كما اعتمدوا على صنع الالغام يقول المجاهد رابح صايفي: أعطاني شعباني دروسا سريعة في جبل الزعفرانية في الطريق الرابط بين بن سرور وعين الملح، عن كيفية صنع الألغام[3].

من جهة اخرى لعبت الزوايا في المنطقة الثالثة دورا كبيرا في عملية التموين بالسلاح بصفة خاصة، حيث نذكر أن الزاوية الطاهرية بمسعد قد سلمت للمختار امخلط في مارس 1956 ثمانية بنادق وستمائة وثمانين خرطوشة ومبلغا ماليا[4].

وكان السلاح يصل بطرق مختلفة، ومنها تكوين مجموعة من الشباب لجلب الذخيرة والمواد التموينية الاخرى، مثل المجموعة المتكونة من شكالي بلقاسم،

1 – المختار مخلط، المصدر السابق، ص، ص 18– 19.

2 – الهادي أحمد درواز، المرجع السابق، ص ص 50 –51.

3 – سوسن عمري، المرجع السابق، ص57.

4 – المختار مخلط، المصدر السابق، ص195.

عزوز المسعود اللذين كانا يرسلان الخراطيش داخل حاويات مواد التشحيم، دون أن ينتبه لها الجيش الفرنسي[1]. نذكر كذلك دور المجاهد ابراهيم منصور من القسمة 57 التابعة لمسعد والذي خادع العدو، حيث تظاهر بأنه خمار وقام برمي قارورات الخمر الفارغة امامه واعطائه لبعض قارورات الخمر لجنود دوريات المراقبة التي يصادفها في طريقه، ليتمكن بنقل مواد التموين بشاحنته المملوءة الى جيش التحرير ببوكحيل[2].

على غرار تموين المواطنين، كانت هناك مصادر أخرى للتموين من طرف الولايات التاريخية الاخرى للمنطقة الثالثة، حيث يذكر "مختار امخلط" أنه إتصال بالمنطقة الثالثة من الولاية الأولى طالبا العون والمدد وكان "أحمد الحشائشي"[3] قد ساندني في مطلبي بان تزودنا قيادة المنطقة الثالثة من الولاية الأولى بكتيبة نتحدى بها فلول الخائن بلونيس[4]. ويقول "محمد المقامي" أحد قادة الولاية الخامسة: "ان الفترة الممتدة ما بين سنة 1957 حتى اواخر 1958، شهدت إرسال مالا يقل عن 15 سرية خاصة باتجاه الولاية الرابعة والولاية السادسة.... وكانت بعض هذه السرايا تنقل الاسلحة من جبال تلمسان الى جبال الونشريس، وتقطع المسافة ما بين شهرين الى ثلاثة أشهر[5].

---

1 – نفسه، ص 140.

2– التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة 1954، الولاية السادسة ، مرجع سابق.

3 – أحمد الحشايشي: قائد سياسي من الرعيل الاول الذين فجروا الثورة التحريرية بالأوراس، ومن المؤسسين لجيش الصحراء، استمر مشواره الثوري لمدة زادت عن ست سنوات، لكن قدره مع الشهادة كان ينتظره في معركة اللبة سنة 1960. أنظر:

– المختار امخلط، المصدر السابق، ص 125.

4 – أحمد حشائشي، المرجع السابق، ص 124.

5 – عبد المالك بوعريوة، المرجع السابق، ص114.

للإشارة ان جيش التحرير في المنطقة استفاد من المعارك التي بينه وبين جماعة بلونيس فكانوا يأخذون الاسلحة التي يخلفها أتباع الخائن بلونيس في المعارك، حيث أن أغلب أسلحتهم من تموين فرنسي بعد الهدنة التي عقدها الخائن بلونيس مع جنرالات فرنسا في جويلية 1957 وكان هذا من ضمن الغنائم[1].

في إطار الحديث عن الغنائم كان هناك مصادر للأسلحة من المعارك التي دارت في المنطقة الثالثة والغنائم التي يتحصل عليها جيش التحرير من خلال الانتصار في مختلف العمليات العسكرية منها:

المعارك رافد للتسليح

من المعارك والكمائن والهجومات والاشتباكات التي كانت رافدا هاما من روافد التسليح في المنطقة الثالثة بالولاية السادسة نذكر:

– معركة صفيصيفة 9جانفي1959: بقيادة مخلوف بن قسيم، وغنم 94قطعة سلاح منها 4رشاشات.

– معركة لصباع بمليليحة 1959: بقيادة رمضان حسوني، وغنم 10بنادق من نوع خماسي ورشاش 24[2].

– معركة الصفي بمليليحة 16/05/ 1960: بقيادة رياح سليمان، وغنم 02بندقتين (ماس 56)[3].

– معركة التوميات ببوكحيل 02/09/ 1960: بقيادة مخلوف بن قسيم، وغنم 04بنادق رشاشة طراز (روبير) 24[4].

---

1 – التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة 1954، الولاية السادسة، مرجع سابق.

2 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، جبل بوكحيل، مسعد 17-1961/09/18، الجلفة 1998، ص24.

3 – الملتقى الجهوي لمعارك جبل بوكحيل، عمورة، 2014/10/26، ص13.

4 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، المرجع السابق، ص28.

– معركة الصفراء ببوكحيل 19/05/ 1961: بقيادة مخلوف بن قسيم، وغنم 56ماط ، 59مسدس، جهاز لاسلكي[1].

الهجومات:

ـ الهجوم على مركز العدو بعين الريش بولاية المسيلة في شهر ماي 1956 بقيادة زيان عاشور وقد غنم المجاهدون 50 قطعة سلاح.

ـ الهجوم على مركز العدو بعمورة قرب مسعد يوم 05 ماي 1956 وتم غنم (55 قطعة سلاح) وكمية من الذخيرة الحية[2].

– هجوم ثكنة مجبارة 1959/12/15، غنم بندقية ماط [3].

– هجوم الجلال الغربي1960/04/18، وغنم 43بندقية وذخيرة [4].

– هجوم دلدول 1960/12/16بقيادة العريف المختار امخلط، غنم بندقيتان[5].

– هجوم مسعد 1961/09/27بقيادة عصمان محمد ، غنم بندقيتان[6].

الكمائن:

– كمين جبل عمورة فيفري1956: بقيادة الهاني محمد بن الهاني واستولى فيه المجاهدون على 7قطع سلاح[7].

---

1 – نفسه، ص29.

2 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، مرجع سابق، ص32.

3 – نفسه.

4 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، مرجع سابق، ص35.

5 – جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية ومآثر أول نوفمبر، فرع مسعد، ص2.

6 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، المرجع السابق، ص34.

7 – الملتقى الجهوي لمعارك جبل بوكحيل، عمورة، 2014/10/26، ص4.

– كمين لعليليقة بمجبارة أكتوبر 1956: بقيادة زيان البوهالي وغنم أسلحة منها بندقية (فار أمريكية)[1].

– كمين أولاد زيد بفيض البطمة نوفمبر 1958: بقيادة حمة زيان وغنم بندقيتين ومسدس[2].

الإشتباكات:

–إشتباك الجلال الغربي(مسعد) جوان1956: بقيادة رابح لبيض وغنم فيه المجاهدون بندقيتين لحراسة الماشية[3].

–إشتباك ضاية القلب (الصحراء) 1961/11/27: بقيادة العريف الأول السياسي مختارشرون، وغنم المجاهدون قطعتي سلاح[4].

– إشتباك جبل الدوم(دلدول) 1961/11/1م: بقيادة محمد عصمان وغنم المجاهدون سلاحي رشاش[5].

كان هذا من خلال الشعار الذي رفعه المجاهدون في الولاية السادسة "سلاحنا نفتكه من عدونا"[6]. كذلك تم الحصول على السلاح من مجموعة من المواطنين الفارين من الجيش الفرنسي، باستعمال مجموعة من الوسائل اما بالتهديد او الاغراء، او عن طريق القومية، فقد كان المجاهدون يأخذون منهم

1 – الملتقى الجهوي لمعارك جبل بوكحيل، عمورة، 2014/10/26، ص4.

2 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، معركة الكرمة جريبيع، المرجع السابق، ص35.

3 – نفسه، ص31.

4 – نفسه، ص34.

5 – نفسه، ص31.

6 – وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954–1962، (د ط)، دار المعرفة، الجزائر،1994، ص42.

الاسلحة مقابل عدم قتلهم، او بدس رجال في صفوف العدو والتظاهر لهم بالولاء ليتم تسليحهم ثم الفرار بها[1].

يحد جبل بوكحيل من الشمال الشرقي، جبل ثامر حيث استشهد العقيدان الحواس وعميروش يوم29 /1959/03، وجنوبا الصحراء، وشرقا عين الريش، وفيض البطمة والمجبارة، وغربا مسعد. أما من حيث التنظيم الاداري والثوري فموقع المعركة يوجد في تراب قسمتي 56و57من الناحية الثانية للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة. وحاليا يقع بين دائرتي مسعد وفيض البطمة (ولاية الجلفة) وبلدية عين الريش (ولاية المسيلة)، ويبعد عن مدينة مسعد بـ 20كلم وعن مقر الولاية بـ 60كلم.

هكذا لعبت المنطقة الثالثة الناحية الثانية دورا استراتيجيا في الدعم اللوجستي للثورة التحريرية فكانت رافدا أساسيا من روافد التموين بالسلاح فضلا عن كونها جبهة مقاومة تصدت لمختلف التحديات الاستعمارية والحركات المناوئة وشدة الطبيعة وصعوبة مناخها، حتى توجت الثورة باسترجاع السيادة الوطنية.

---

1 – التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة 1954، الولاية السادسة، المرجع السابق.

التّسليح في منطقة الزيبان (1955.1947) من خلال الشهادات الحية والوثائق الأرشيفية

د/فريح لخميسي
جامعة بسكرة

مقدمة:

سمح الموقع الجغرافي للزيبان بوجودها كهمزة وصل بين شمال الجزائر وجنوبها، ووقوعها تحت حوافي جبال الأوراس التي تكون فيها عند نهاية تخومها هي بداية للصّحراء الشّرقية الجزائرية من أن تكون كثيرة الحضور عبر محطات حقبات تاريخ الجزائر الطويل.

وفي التاريخ المعاصر يقرن المؤرخون حضورها في فترة الاحتلال الفرنسي عادة بالمقاومات الشعبية من خلال مقاومة خلفاء الأمير عبد القادر: "فرحات بن سعيد"، "الحسن بن عزوز" و"محمد الصغير بلحاج". أو ثوارات: واحة الزعاطشة عام 1849 والصادق بلحاج عام1858والبوازيد عام1876.

وزمن العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين في اسهامات الحركة الإصلاحية مع الشيخ "مولود الزريبي"و"الطيب العقبي" والشيخ "محمد خير الدين" ومن معهم من رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ذلك الحين. أو النشاط السياسي مع الدكتور "أحمد الشريف سعدان" وحركة النواب ثم حركة أحباب البيان والحرية. أو كمنطقة تمثل محضن لتكوين رجال الثورة الجزائرية من أمثال: "محمد العربي بن مهيدي"، "زيان عاشور"، "سي الحواس"، "محمد شعباني" وأترابهم كثير. أو في فترة الثورة كمنطقة ثالثة من الولاية الأولى

(الأوراس النّمامشة) أو منطقة رابعة من الولاية السادسة (الصحراء) ودور أبناءها في نشر الثورة في الصحراء.

غير أن الحديث عن دورها في التحضير والإعداد للثورة وانطلاقتها وفي سنتها الأول في مجال التّسليح يبدو حسب اطلاعي قليل. من هذا المنطلق أردت بمداخلتي هذه أن أحاولا لوقوف عند المساهمة التي قدمتها كمنطقة جيوسياسية في هذا المجال في الفترة من 1947 تاريخ ظهور المنظمة الخاصة (O.S) إلى غاية 1955 وهذا من خلال ما تمكنت من جمعه طوال سنوات من شهادات حية محلية ووطنية مسموعة أومكتوبة ووثائق أرشيفية من أرشيف ما وراء البحار بإكس بروفانس (Archives d'Outre-mer à Aix-Provence).

1 . دور المناضل محمد عصامي في تسليح المنظمة الخاصة (O.S):

منذ انعقاد المؤتمر الاستثنائي الذي عقده حزب الحزب الشعب الجزائري يومي 15 و16 فيفري 1947 في الجزائر العاصمة، الذي خرج بتأسيس منظمة سرية مسلحة والتي أطلق عليها اسم المنظمة الخاصة (O.S) بغرض التحضير للعمل المسلح وتعيين على رأس قيادتها المناضل "محمد بلوزداد"[(1)] الذي أنيط له مهمة هيكلتها واختيار عناصرها وسعى جاهدا وأولي أهمية كبيرة من أجل توفيرها الأسلحة لها. فكانت خطته كما تقول الروايات من أجل تحقيق هذا المسعى تتمثل في إنشا مخازن للأسلحة في المناطق الجبلية بالأوراس والشّمال القسنطيني ومنطقة القبائل والونشريس، وفي المدن الرئيسية: الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة. خاصة وأن مسؤوليته على رأس تنظيم حزب الشعب الجزائري بالشرق الجزائري في الفترة من 1945 إلى 1946 سمح له من معرفة أن ناحية وادي سوف التي نزل إليها في مهمة لمراقبة التنظيم الحزبي تتوفر على كميات

كبيرة من الأسلحة والذخيرة [2]. كوّنها حدودية مع ليبيا وتونس، وتعدّ مركزًا لتوفير السّلاح، وأن دول الحلفاء والمحور أثناء الحرب العالمية الثانية خاضوا حربًا قريبة منها، وأن جيش الحلفاء قد نزل فيها، وبقي مدة طويلة بها قبل أن يهاجم قوات المحور في تونس وليبيا، فازدهرت تجارة الأسلحة شراء وتهريبًا ومقايضة فأصبح بعض الناس معروفين منذ ذلك الحين بأنهم أغنياء حرب [3].

من هذا الأساس ولأن ناحية وادي سوف تدخل ضمن الحيز الجغرافي للولاية الحزبية (بسكرة الأوراس)، كلّفّ محمد بلوزداد "محمد عصامي" مسؤول الولاية الحزبية وعضو اللجنة المركزية للحز بالذي يعرف المناضلين جيدا بمهمة البحث عن السلاح والإشراف على شرائه بغرض توفيره للمنظمة الخاصة، الذي يعتبر من أهم أولوياتها، فبدأت عملية اقتناء الأسلحة بإشراف الأخير. فكانت في هذا الإطار عمليتان اتخذتا طابعا رسميا بتكليف من "محمد بلوزداد" وهذا كالآتي:

. العملية الأولى:

حدثت في سنة 1947 عندما تلقى "محمد عصامي" وبأمر من محمد بلوزداد الدفعة الأولى من الأموال لاقتناء الأسلحة والتي قدرت بثلاثمائة ألف فرنك فرنسي سلمها له المناضل "أحمد محساس" نيابة عن "محمد بلوزداد" الذي كان طريح الفراش. فانتقل مباشرة إلى ناحية وادي سوف أين تقابل مع المناضل "أحمد ميلودي" وحدثه بالأمر، فقام الأخير برفقة كل من المناضلين: "ميهي محمد بالحاج" و"بشير بن موسى" و"عبد القادر العمودي" بإنجاز المهمة وتمكنوا من شراء كمية من السلاح بأساليب مختلفة قدر عددها ثلاثة وثلاثين بندقية فردية ونصف آلية من نوع ستاتي إيطالي وكمية من الذخيرة، وهي الكمية التي تم نقلها من وادي سوف إلى بسكرة عن طريق حافلة المعمر "دو قليون"

(Doglione) وقد لف بعض من هذه الأسلحة في حصير وبعضها وضع داخل صناديق، ثمّ أخفيت في مخزن بيت المناضل أحمد زرقوني، ومن بسكرة نقلها المناضل "عمار بوجريدة" و"محمد العربي بن مهيدي" إلى قسنطينة بواسطة شاحنة نقل عمومي لصاحبها "عبد الحفيظ بالبكري"، وهناك استلمها "عبد الرحمن قيراس" و"محمد مشاطي" و"عبد السلام حباشي"، ليقوم بعد ذلك مسؤول المنظمة على مستوى الولاية بتوزيعها بين عنابة وسكيكدة وسمندو وسطيف وقسنطينة، لكي تستعمل في تدريب عناصر المنظمة الخاصة على القتال والرماية وبعد ذلك في ليلة أول نوفمبر 1954[4].

. العملية الثانية:

فتمّت في شهر ماي 1948 وكلّف فيها "محمد عصامي" من جديد "أحمد ميلودي" وجماعته المتكون من "ميهي محمد بلحاج"، و"بشير بن موسى" و"عبد القادر العمودي" بالتّوجه إلى أعماق الصّحراء بالحدود اللّيبية بغدامس لشراء السّلاح من هناك. وفعلا تمكنت الجماعة من ذلك واقتنوا 103 بندقية فردية مختلفة الصنع بذخيرتها وقد استغرقت هذه المهمة مدة شهرين كاملين، ثم نقل كل من:"ميهي محمد بلحاج" و"بشير بن موسى" و"عبد القادر العمودي"و"حمودي محمد الصغير" من قرية طوماس [5]، وهو أحد أقارب "محمد عصامي" الذي كلفه بالذهاب إلى وادي سوف ليكون مرشد للمجموعة التي حملت السّلاح والخرطوش في أكياس الشّعير وسلكت بها طريق وادي سوف دوار الفيض ثم طوماس أين خزنت في مطامير الدشرة الأخيرة إلى أن جاءها بعد ستة أشهر "مصطفى بن بولعيد" وجماعته المتكونة من: "اسمايحي بلقاسم"، و"عزوي مدور"، و"بغزي لخضر" مصحوبين بالبغال وأخذها من طوماس إلى الأوراس أين خزنت في قرية الحجاج بديار "عزوي" و"بعزي" و"بشاح" [6].

2 . مساهمة الزّاب الشّرقي في تسليح ثورة 1954 قبل اندلاعها:

لم تكن منطقة الزيبان معبرًا فقط لتلك القافلة التي عبرت منطقة الزّاب الشّرقي (7) قادمة من وادي سوف نحو الأوراس لتسليح أفراد المنظمة الخاصة وتخزينها ليوم إعلان الثورة، بل كانت في حد ذاتها إلى جانب صحراء ليبيا وتونس ووادي سوف مركزًا يمكن التزود منه. فحسب الرّوايات والوثائق الأرشيفية فإن منطقة الزّاب الشّرقي بالخصوص كانت سوقًا لتسليح الثورة قبل اندلاعها فقد عرفت نشاطا في هذا المجال استرعى الإدارة الاستعمارية وأعوانها في ذلك الحين لم تقف منه موقف المتفرج، كما سنرى ذلك.

قلنا من قبل عن ناحية وادي سوف أنها كانت تعدّ مركزًا لتوفير السلاح كون دول الحلفاء والمحور أثناء الحرب العالمية الثانية خاضوا حربًا قريبة منها، جعل تجارة الأسلحة بها تزدهر شراء وتهريبًا ومقايضة وأصبح بعض الناس معروفين منذ ذلك الحين بأنهم أغنياء حرب. وكذلك تأثر سكان الزّاب الشّرقي الذي كانت صحراءه تشكل وحدة جغرافية مع صحراء وادي سوف وصحراء النمامشة فانتشرت به أيضا تجارة الأسلحة والذخيرة وانتعشت أكثر في فترة الخمسينات بعد انطلاق الثورة التونسية في جانفي1952.

وهكذا وتأثرا بأهل سوف الذين يتشابهون معهم في كثير من الصفات والعادات سيما لهجة اللّسان التي ينطق بها عرشا "أولاد عمر" و"أولاد بوحديجة" وهي أصدق حال لذلك التشابه ونقاط الالتقاء. أخذ أبناء قرى ومداشر الفيض والقطار والرويجل وطوماس وزريبة حامد والولاجة وزريبة الوادي يتتعبون خطى أهل وادي سوف في تجارة الأسلحة، حتى صار الخرطوش يباع بالربعي والصاع على حد وصف الرّوايات (8).

ففي هذا الشأن يروي المجاهد "معروف النوي"[9] من دوار الفيض، المنتسب إلى "فرقة اجنايحة" عرش "أولاد عمر"، الفرقة التي اشتهرت بجلب السلاح من صحراء وادي سوف قائلا: ((في السنة الأخيرة من عقد الأربعينات من القرن الماضي، كنا نأتي بالأسلحة من وادي سوف وبالضبط من دشرة بوخشبة[10] وعند محل أحد السوافة الذي كان يعرف باسم "القمقوم" يتم إبرام الصفقات بيننا وبين تجار الأسلحة من السوافة، وكنا نجمع ما بين 30 و40 قطعة حربية وقنطار أو قنطار ونصف من الخرتوش ونعود بها على ظهور الإبل إلى الدوار، ثم نأخذه في المرحلة الثانية إلى مكان بعيد عن قرية زريبة الوادي بواحد كيلومتر يطلق عليه (ولجة الطوال)، وبعيدا عن أعين السلطات الاستعمارية، وعند هذا المكان يبقى صغار السن منا يحرسون الأسلحة، أما الكبار فإنهم يذهبون إلى كوري "عمي سليمان"[11] وهناك تبرم الصفقات بيننا وبين الزبائن من "أعراش السّراحنة"، و"بني ملكم" و"أولاد عبد الرحمن"، بعدها يأتي هؤلاء الزبائن إلى مكان وجود السلاح (ولجة الطوال) لأخذ سلعتهم على ظهور البغال)) [12].

أما المجاهد "العايش تركي"[13] أحد الناشطين في هذه التجارة وهو من نفس الدوار فإنه يذكر قائلا: ((كنت أتاجر بالأسلحة والخرتوش، وكنت آتي بها في المرحلة الأولى التي تمثل سنوات أواخر الأربعينيات من منطقة وادي سوف وبالضبط بالرقيبة، أو حاسي خليفة، حيث أنطلق من دوار الفيض إلى الرقيبة مارا عبر المسالك الآتية: (البعجة، سطح الكبش، باية، بوشكوة، بئر حمة احمد، الفولية، حتى الرقيبة). أما حاسي خليفة فإني أنطلق إليها ابتداء من دوار الفيض مارا عبر المسالك الآتية: (المقرن، البهيمة، سيدي عون وأخيرا حاسي خليفة)، وكنت حين وصولي إلى الرقيبة أو حاسي خليفة أستأجر بعض الأفراد ليجمعوا

لي ما أمكن من الأسلحة والذخيرة التي كان يبيعها السوافة بعد أن يأتوا بها من الصحراء كمخلفات حرب، وبعدما أن جمع عددا لا بأس به من الأسلحة أضعها فوق الإبل وآتي بها إلى دوار الفيض، حيث أبيعها، وأذكر أني كنت أشتريها بمبلغ ما بين 2000إلى 3000 فرنك فرنسي للبندقية الحربية الواحدة)). أما عن مرحلة سنوات الخمسينيات فيوصل يقول: ((فكنت آتي بها من تونس وبالضبط من توزر أو نفطة، حيث أنطلق من دوار الفيض مرورا عبر المسالك الآتية: (الرويجل، الميتة، تيقرارت، بونقار، نقرين، عقلة الشحم، حتى توزر أو نفطة). وبتوزر كنت أستأجر عربتين يجرهما حمار أو بغل وأضع فوق العربة السلاح المشتَرى، ثم أغطيه بجريد النخل وأقطع به مسافة 12 كلم الحدود التونسية الجزائرية، ثم يعاد حمل هذه الأسلحة والذخيرة على الإبل، وأذكر أني كنت اشتري البندقية الحربية الواحدة بمبلغ 1500 فرنك فرنسي، وكانت البنادق من أنواع مختلفة: الرباعي، خماسي، ستاتي، ومارست هذه الحرفة إلى غاية 1953 بعد أن تم القبض على ابن عمي تركي الطيب الذي تاجر معي)) [(14)].

لم يقتصر جلب السلاح وبيعه على قرى ومداشر الفيض والرويجل والقطار وطوماسو الولاجة وزريبة حامد وزريبة الوادي، بل امتد حتى قرى بادس وليانة، حيث أنه ما إن دخلت السنوات الأولى لعقد الخمسينات حتى صارت المنطقة سوقا لبيع السلاح والذخيرة، رغم ما حملته هذه السنوات من تطورات خطيرة على الحركة الوطنية كان أشدها خطرا هو اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف السلطات الاستعمارية وفي مختلف جهات الوطن باستثناء منطقة الأوراس، فصارت قرية زريبة الوادي التي تعتبر أم قرى هذه المرابع الصحراوية مركزا لالتقاء زبائن هذه التجارة وحوشا كل من: "سليمان بن دحمان" و"حملاوي

الجموعي"[15] هما مكانا التقائهم، حيث يتم فيهما إبرام الصفقات، ومن القرى والمداشر الصّحراوية السابقة الذكر يؤخذ المتفق عليه من الأسلحة والذخيرة.

كما لم يبق اقتناؤها بالنسبة لهذه القرى والمداشر مقتصرا على منطقة وادي سوف، بل امتد إلى تونس وذلك مرورا عبر صحراء النّمامشة، فكان من بين الذين نشطوا في مجال الأسلحة جلبًا وتخزينًا وتجارة بدافع النضال في صفوف الحركة الوطنية، أو بدافع طلب الرزق نذكر على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

. دوار طوماس؛ هناك: "محمد الصغير حمودي" المشار إليه سابقا في جلب السلاح من وادي سوف سنة 1948بدافع النضال، والذي تحمل مسؤولية تخزينه في مطامير الشّعير بالدّوار حسب رواية "محمد عصامي" لمدة ستة أشهر قبل أن تأتي جماعة "مصطفى بن بولعيد" من الأوراس لتستلمها، كما أشار إلى ذكره "أبو القاسم سعد الله" باسم (صغير سدراتي) [16] نسبة لفرقة "سدراتة" من عرش "أولاد بوحديجة" التي ينتمي إليها، كما نشط إلى جانبه كل من: ابن عمه "عبد القادر حمودي" و"حرزلي حرزلي" [17].

. دشرة زريبة حامد؛ نشط عمار بلقايد وعون عمارة بلخير وفرادي أحمد بلقايد وموسي بن عزوز المعروف بالشيخ بن عزوز وموسي الطيب [18].

. من قرى الفيض والقطار والرويجل؛ هناك كل من: "قدور لهلالي"، "ماضي العربي"، "قواسمي البشير" المدعو (بشير بلمشري)، "جنيحي لخضر" المدعو (لخضر بن سلامي)، "دباح الساسي"و"دباحبرحايل"، "سالمي شبعاني"، "دريدي محمد"، "بن عمارة الفضلي"، "برني محمد بن مبارك"، "بوضياف محمد بن صالح"، "بوزيان مولود"، "بن بوزيان مسعود" [19].

. قرية بادس؛ نشط فيها "عبد السلام صحراوي "الذي كانت له علاقة وثيقة بالقائد "مصطفى بن بولعيد"، حيث هو الذي كلفه بجمع وشراء السلاح استعدادا لتفجير الثورة المسلحة، فنشط إلى جانبه كل من: "عاشوري مصطفى" المدعو خلال الثورة (لحليب) و"عاشوري مبروك" و"جوادي صالح" و"محمدي مسعود" و"الشيوخ محمد بن الساسي" و"إبراهيم ناصري".

. قرية ليانة؛ فقد نشط فيها: "بوزاهري ناجي" و"براهمي الوردي". ومن قرية زريبة الوادي هناك كل من: "سعادي العربي" و"زريبي ابراهيم"، "بن ناجي عبد الله" [20].

وفي هذا الإطار؛ لم يبق تسويق تجارة الأسلحة والذخيرة حكرًا على المنطقة بل امتد إلى المناطق الجبلية "بني ملول" و"السّراحنة" و"الشّرفة" و"أولاد معافة" و"النمامشة" و"أولاد عبد الرحمن" و"أولاد سليمان بن عيسى"، وذلك بواسطة زبائن ترددوا على المنطقة نذكر منهم: "العايش بادسي" المدعو (النحاس)، "عقوني محمد"، "عبد الحفيظ بوراس"، "محمد الصغير مطمر"، "عبد الحفيظ ورتان"، "بشير ورتان" المدعو خلال الثورة (سيدي حني)، "رمضان حسوني"، "عبيبسي لمين"، "تاسوريت بلقاسم بلحاج" [21].

وزاد إقبال سكان الأوراس على شراء الأسلحة والذخيرة انتشارًا أكثر بفضل ذلك الدور الفعال الذي لعبه قائد المنظمة الخاصة في الأوراس "مصطفى بن بولعيد"، الذي تشير الرّوايات بأنه كان يؤكد ويحرّض جميع المناضلين على شراء سلاحهم الشخصي وتهيئته، كما ينصح السكان بالتّسلح تحت مبررات مختلفة للتمويه عن الهدف المراد من ورائه النصيحة [22]. بل تذهب الرّوايات أنه لكي يتمكن مناضلو وسكان دوار كيمل المتواجد به "عرش السراحنة" من الحصول على الأسلحة فإن "مصطفى بن بولعيد" و"عاجل عجول" [23] كلفا

المناضل "عثمان كعباشي" بتنظيم وحماية الطرق الثلاثة التي يدخل السلاح منها للدوار من دوار الفيض وقرية زريبة حامد وهذه الطرق هي:

. طريق خنقة سيدي ناجي والولجة ثم كيمل.

. طريق الدرمون فالبرج ثم كيمل.

. طريق زريبة الوادي وتاجموت ثم كيمل [24].

وهكذا بفضل حنكة "مصطفى بن بولعيد" مسؤول المنظمة الخاصة بالأوراس، من خلال استغلاله للظروف التي تشهدها المنطقة في تجارة الأسلحة تمكن جلّ سكان الأوراس من الحصول على الأسلحة الحربية وذخيرتها، وعرفت انتشارًا واسعًا بين أوساطه، وهو الأمر الذي أكده كل من: "عبد الله بن طوبال" و"عمار بن عودة" و"رابح بيطاط"، الذين عاشوا بين أحضان سكان الأوراس بعد اكتشاف المنظمة الخاصة في سنة 1950، فقد أخبر "عبد الله بن طوبال"[25]في هذا الشأن قائلا ما يلي: ((بقيت 26 شهرا، كل دار بالأوراس لديها بندقية عسكرية، وكان سكان الأوراس دائما ينتظرون متى يأتي الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح)) [26].

في حين "عمار بن عودة"[27] ذهب إلى أبعد من ذلك حينما وصف امتلاك سكان الأوراس للأسلحة، معقبًا على كلام عبد الله بن طوبال بقوله: ((أعتقد أن الأخ "سي عبد الله"، قد تكلم عن الأسلحة وقال: بأن كل دار كانت فيها أسلحة عسكرية. وأنا أذهب إلى أبعد من هذا وأقول: بأن النساء في الأوراس كانت لديهن أسلحة)) [28].

أما "رابح بيطاط"[29] فإنه روى قائلا: ((إن سكان الأوراس يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلاح الحربي الأوتوماتيكي، بحيث أصبح معظمهم في

أواخر سنة 1952 يمتلكون الأسلحة الحربية بذخيرتها وبنادق الصيد والمسدسات بأنواعها)) [30].

أما فيما يخص القرى والمداشر الصّحراوية المجاورة للمنطقة والتي تدخل في الحيز الجغرافي للزّاب الشّرقي فإن الرّوايات تشير إلى أن سكان قرى ومداشر: سيدي عقبة والحوشو السّعدة وعين الناقة اقتنوا الأسلحة بفضل الاحتكاك والاتصال المباشر بأهالي المنطقة من جهة، وعن طريق بعض ممتهني هذه التّجارة من عرش "أولاد عمر" الذين استقروا بها [31].

وعن كيفية وصول السّلاح إلى قرية الحوش؟، والدور الذي لعبه أهالي دوار الفيض في تسليح الثورة يذكر المجاهد "جنايحي أحمد"[32] قائلا: ((كنت شابا، وكان عمري لا يتجاوز 24 سنة، حينها أذكر أني كنت أساعد عمي "جنيحي لخضر" المدعو (لخضر بن سلامي) في جمع السلاح للتحضير للثورة. وأثناء قيامه بهذه العملية ومشاركتي له، لم يكن يخبرني عن السر من وراء ذلك، كما كان يأمرني بنقل هذه الأسلحة من دوار "أولاد عمر" و"أولاد بوحديجة"، بعدما يلتقي بهم في مختلف المزارع، فكان تارة يشتري هذه الأسلحة وتارة أخرى يأخذها مجانا، وفي بعض الأحيان يأخذ منها الجيد ويبادلها بالرديء، لكي يسلموها للاستعمار كلما طلب منهم دفعها...ففي شهر سبتمبر 1954 كان عمي "لخضر" يعقد الاجتماعات في بيت الشهيد "دباحب الرحايل"، وخلال هذا الشهر انتقلنا من دوار الفيض إلى قرية الحوش وسكنا فيها...وقد كان جمع الأسلحة ما بين شهري سبتمبر وأكتوبر 1954، وقد نقلناها إلى قرية الحوش فوق الإبل مخفية داخل التبن بالغراير [33]. أما الخرتوش فقد حمله عمي "لخضر" فوق ظهر فرسه، وبعد وصولنا إلى الحوش اكتشف أمرنا فداهمنا الضابط "تومبيني" [34] بصحبة أعوانه في المباحث. ورغم عدم عثورهم عن أي شيء بعد

تفتيشهم لبيتنا وبيت الشيخ "الوردي" المدرس بالحوش [35] إلا أنهم ألقوا القبض على عمي "لخضر" وعذبوه طيلة ثمانية أيام، لكن بعد ثمانية أيام أخرى اندلعت الثورة. وفي اليوم الثاني عشر من اندلاعها عقد اجتماع في بيتنا حضره الشهداء: "نور الدين عبد القادر" و"سعيدي عبد القائم" و"خوني بن عيسى" و"رحال بولعراس". وقد كان عمي "لخضر" مكلفًا بالتجنيد وجمع الأسلحة والذخيرة والمؤن، واستمر كذلك إلى غاية أن ألقي عليه القبض في أفريل1955)) [36].

رواية المجاهد "جنايحي أحمد" حول نشاط عمه لخضر بن سلامي هذا أكدته تعليمة استخباراتية تعود إلى الأيام الأولى من اندلاع الثورة جاء عنوانها: ((مكلف بتموين الإرهابيين بالحوش))، ذكرت هذه الوثيقة في شكل نقاط ما يلي: ((باشاغا الزاب الشرقي بلّغ عن النشاط المريب لشخص المذكور. عديم اللقب "لخضر بن سلامي بن مبروك" من "أولاد عمر" عضو في جماعة دوار الفيض الساكن في الحوش، المعني لوحظ عليه اتصال غير مباشر مع الجماعات الإرهابية بالأوراس، إن عملية التفتيش التي تمت على مستوى سكناه لم تأت بنتيجة، وحسب الأخبار التي قدمها في حقه باشاغا "أولاد سيدي صالح" فإنها لا تدينه)). ثم تواصل الوثيقة مؤكدة رواية المجاهد "أحمد جنايحي" حول تفتيش مسكن المجاهد "الوردي قصباية" فتقول ما يلي: ((هناك اثنان من الشاوية يسكنون "أولاد سيدي صالح قد تمّ تفتيش مسكنهم عدّة مرات "الغزالي الوردي" [37] طالب (مدرس) القرآن منذ ستة سنوات في الحوش، أصله من تاجموت يملك مجموعة من أعداد البصائر. جمعنا حوله أخبارا طيبة، وهي التي استقيناها من الباشاغا"حساني". والثاني "عمار بن بعداش" هو الآخر أصله من تاجموت، وهو في كثير من الحالات غائب، وابنه "عبد الحفيظ" يوجد في مشتى أكباش دوار

تاجموت أين يسكن إخوته "مسعود بعداش" و"محمد" و"علي"، لجلب التموين)) [38].

أما المجاهد "الوردي" الذي ذكرته رواية "أحمد جنايحي" والتعليمة الاستخباراتية الفرنسية فيؤكد حول نقل السلاح من دوار الفيض إلى قرية الحوش فيقول أنه تمّ بواسطة بعض الأفراد من عرش "أولاد عمر "بالإضافة إلى جانب "لخضر بن سلامي"، هناك "قدور لهلالي" المنتمي إلى نفس العرش، والذي كان من التجار الكبار المعروفين في ميدان جلب الأسلحة من وادي سوف وتونس، والذي قد رحل هو الأخر من دوار الفيض وانتقل إلى قرية الحوش مبكرا واستقر بها ومنها التحق بالثورة [39].

في بلدة سيدي عقبة نشط منهم في مجال هذه التجارة حسب بعض الروايات: "عبد اللاوي بن عبد القادر" المدعو (دحة بن عبد القادر)، "عبد الحفيظ بن الهامل"، "ناصري الحاج بن عمارة"، "دراجي الصالح بن عمران"، "برهوم محمد"، قدور مسعود"، "خطاب علي بن سالم"، "زروق عبد الله"، "هوشات مختار بن محمد الصغير" [40]. وفي نفس البلدة؛ يقول المجاهد "محمد بن الشابي" بأنه عند بداية نشاط المنظمة الخاصة وبأمر من المناضل "موفق بن خرف الله" مسؤول المنظمة في هذه البلدة أخذ خمس شكائر (أكياس) مخبأة فيها السلاح في وسط التبن لم يعلم عددها وأخذها إلى "محمد العربي بن مهيدي" في بسكرة القديمة [41].

وهكذا بفضل انتشار الأسلحة في الزّاب الشّرقي امتلك الكثيرون من مناطق الزّيبان الأخرى هذه الأسلحة كما هو الحال مع عرش العمور وغمرة والزّاب الظّهراوي والقبلي والأوسط مثلما ستدل عليه الاحصائيات الفرنسية لاحقًا بعد اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954.

على أية حال؛ فمنطقة الزّاب الشّرقي وبالخصوص منها دوار الفيض أصبحت سوقًا للسلاح والذخيرة هو ما ورد في قصاصة ورق أحد مخبري الإدارة الاستعمارية يوم 7أفريل1953 يخبر فيها حاكم ملحقة بسكرة بعلاقة أحد سكان زريبة الوادي المدعو" ساعدي بن أعمر" بمن كانت تسميهم الإدارة الاستعمارية بالخارجين عن القانون الفرنسي أو (المنافقين)، والذي كان يشتري لهم السّلاح والكارتوش من الفيض، وهذا نص الوثيقة: ((يوم 7أفريل1953، الحمد لله وحده، السيد الحاكم ملحق بسكرة السلام التام، وبعد فنعلمك بما يوقع في زريبة الواد، المنافقين يقصدون إلى ساعدي اعمر بن العايش ويشتري لهم الكرتوش وسلاح الخارج بالمعريفة (كذا..) له من جانب الفلاحة متاعه وصارت بينهم معريفة تامة ويشترى لهم ما يحتاجوا منه ويذهب إلى الفيض ويأت بالكرتوش وسلاح الخارج ويبيع لهم، وكانت موادة بينهم كبيرة، الخبر أتاني من أقراب بفلاحة انتاع ساعدي أعمر بزريبة الواد والسلام من مخبركم باليانة)) [(42)].

3 . موقف الإدارة الاستعمارية من انتشار الأسلحة في الزّاب الشّرقي قبيل اندلاع الثورة:

فكيف كان موقف الإدارة الاستعمارية الفرنسية من هذا النشاط الذي كان يحدث في المنطقة في مجال تجارة الأسلحة والذخيرة يا ترى؟

من جهتها؛ لم تكن أعين السلطات الاستعمارية الفرنسية غافلة عما يجري بالمنطقة من نشاط غير مألوف في مجال تجارة الأسلحة والذخيرة، فقد كانت عيونها منتشرة في كل مكان وخاصة في قرية زريبة الوادي وقرية خنقة سيدي ناجي، فكانت سيارة (الأندروفير) تجوب مرابع الصحراء تتحسس ما تقوم به المنطقة في الليل والنهار، حتى أنه في شهر ماي 1948تسربت أخبار جمع السلاح إلى الحاكم الفرنسي بآريس "فابي" (Fabet) [(43)].

أما مفتش الشرطة "بوني تيودور" (Bonnet Théodore) قائد وحدة التّجمع المتحرك للأمن بمدينة بسكرة، فإنه تمركز في قرية زريبة الوادي، وأمر أعوانه من قياد دوايروشنابط ومشايخ بالتّحري والتقصي عن هذا النشاط، كما أمر بتكثيف المراقبة على الطرق والمسالك وتحركات الأشخاص، وبالفعل نتيجة لهذه الأوامر الصارمة وقع بعض تجار الأسلحة في قبضة القوات الفرنسية فتعرض بعضهم للتعذيب والإهانة ثم دفع الغرامة، وتعرض البعض منهم إلى السجن عدة شهور وآخرون للسجن لمدة سنوات. فهذا المجاهد "عاشوري أحمد"من قرية بادس يروي عن ما حدث لوالده "إبراهيم "المزداد في سنة 1911وكان أحد تجار الأسلحة بالمنطقة يقول الابن "أحمد": ((في سنة 1953 وشي بوالدي إلى الضابط الفرنسي "بوني" الذي حضر بنفسه رفقة فرقة من القوات وقام بتفتيش الدار فعثر على بندقية حربية وكمية من الخرتوش فقام بإهانة والدي وعذبه عذابًا شديدًا ثم أطلق سراحه)) [44].

وفي نفس القرية تعرض المدعو "محمدي تركي"من تجار الأسلحة إلى السجن لمدة عام ونصف بسجن باتنة بعد أن أصدر في حقه عقوبة خمس سنوات خفضت بعد الطعن [45]. أما دوار الفيض فقد سجن كل: "محمد الصغير سعدي" و"مسعود بن بوزيان" في سجن باتنة سنة 1952 لمدة عام، بعد أن تم القبض عليهما قادمين من تونس، كما سجن "حمودة معروف" مدة عشرة أشهر بعد أن ألقي عليه القبض بوادي سوف حاملا السلاح، فسجن في مدينة تقرت ثم نفاه حاكمها إلى سجن مدينة الجلفة [46]. أما المجاهد "الطيب تركي" فيذكر أنه سجن رفقة "حميدية محمد" المدعو (ابن السراري) في سجن (بيرو عرب) بمدينة بسكرة مدة شهرين بعد أن وشي بهما في كوري "الجموعي" وعثر بحوزتهما

على بندقيات حربية من نوع ستاتي التي كانا قد أتيا بها من (الرقيبة) بوادي سوف [47].

شددت السّلطات الاستعمارية الفرنسية من مراقبة مسالك المنطقة أكثر في صيف 1954 بحيث أنه حسب إرسالية من ليوطنا كولونيل "هنري طوماس" (Henri Thomas) قائد اقليم تقرت العسكري إلى قائد ملحقة بسكرة بتاريخ13 جويلية يخبره بأن جنرال قائد مقاطعة قسنطينة قرر فيها وضع مفرزة من سرية صحراوية تكون تحت تصرفه مباشرة، وتكون مسؤوليتها التحقيق والبحث في هوية مضمون القوافل المفترضة المارة عبر مسالك منطقة زريبة الوادي ومراقبة تهريب الأسلحة [48]. الأمر الذي نفذه قائد الملحقة "هرتز جورج" (Hirtz Georges) مباشرة حيث أمر صبيحة يوم الغد 14جويلية مفرزة متكونة من 30 رجل و8مركبات نقل بالتحرك بدون ترخيص ولا إشعار والشروع في عملية المراقبة والبحث متخذة من الجزء الخلفي لقرية زريبة الوادي مركزًا لعملها [49].

كانت نتيجة ذلك أن تمكنت يوم 19 من نفس الشهر القوات الفرنسية من خلال دورية استطلاع من حجز بندقية من نوع (كربيلة ستاتي) و78خرتوشة وبندقيتي صيد من عند الفلاح المدعو "سليماني محمد الصغير". الذي بعد التّحقيق القضائي قال أنه تسلمها من المدعو "بريك ابراهيم" من ليانة.[50]في دوار الفيض تمّ سجن بعض الأشخاص في سجن باتنة بعد حادثة (الرَّتْبَةُ) [51] التي ملخصها:أن عرشي "أولاد بوحديجة" و"أولاد عمر" في صائفة كل عام يشدون الرحال إلى المناطق الجبلية (التّل) بغرض الرّعي والحصاد، وفي صائفة 1954تركت فرقة عبد السلام من عرش أولاد بوحديجة المدعو عبد الحفيظ شاوش نائبًا عنها لحراسة الرتبة، التي كانت أسر وعائلات العرش تترك فيها حاجياتها ومدخراتها، التي لا تأخذها معها، وكان من بين

الأشياء المتروكة السلاح الذي كان أفراد هذه الأسر لا يأخذونه معهم كونه كان ممنوعًا عنهم حمله، فكان كل مالك للسلاح يضع سلاحه بين طيات نصف الخيمة المتروك في المطمور ثم يغطيه بالتّراب حتى العودة ليتم إخراجه من جديد، ولما كانت قوات الضابط "بوني" تشدد الحراسة وترسل الجواسيس للتّجسس على المنطقة، تمكن أحد أعوان الإدارة الشانبيط المدعو "الطاهر فلاح[52] من اكتشاف السلاح المخبأ في المطامير الذي قدرته بعض الرّوايات بخمسة عشرون بندقية حربية وعدة مسدسات وسيوف وكمية من الخرتوش، كما اقتادت "عبد الحفيظ شاوش" إلى بسكرة ثم تم سجنه فيما بعد في سجن باتنة، وقام الضابط "بوني" باستدعاء أصحاب هذه الأسلحة من التّل عن طريق بشاغا زريبة الوادي "محمد بن مسعود أمقران"[53] الذي بدوره أرسل إلى شيخ العرش ليخبرهم بالقدوم العاجل والامتثال أمام (بيرو عرب) ببسكرة. وبالفعل بعد امتثالهم سلط على بعضهم عقوبة السجن في سجن باتنة، والبعض الآخر قدم مبالغ مالية كرشوة إلى الضابط "بوني" فأخلى سبيلهم. من بين الأسماء التي تعرضت لعقوبة السجن بسجن باتنة واستحضرتها ذاكرة "شعباني بوضياف"أحد الناجين من العقوبة بفضل الرشوة، حكم على ما يلي: ("شاوش عبد الحفيظ بن النوي"، "دبابي بحري بن صالح"، "الفتني علي بن جلول"، "عربي علي بن دراجي"، "شعباني محمد بن عمر"،"ريغيالزريبي بن عمار"، "بن عمارة بوضياف"، "دبابي الجموعي بن صالح") بالسجن لمدة عام، وحكم على المدعو "بن نور عمار بن أحمد" بستة أشهر [54].

وهي الحادثة التي أكد حدوثها التقرير الشهري الفرنسي لشهر أكتوبر لسنة 1954 الذي ذكر أنه يوم 20 سبتمبر 1954 ثمانية من بدو "أولاد بوحديجة" صدر في حقهم بالسجن بسبب الأسلحة المحجوزة عندهم، وهو التقرير

الذي أشار أيضا أنه تم يوم 11 أكتوبر حجز مسدسين في زريبة الوادي، ويوم 15 أكتوبر 12 مسدسا في زريبة الوادي و2بندقية من إيطالي [55].

مهما يكن من أمر؛ فإن منطقة الزّاب الشّرقي وبالخصوص منها دوار الفيض كانت مركزًا لشراء الأسلحة تسلح منه سكان الزّيبان والأوراس، وسمح لأفراد المنظمة الخاصة تسليح أنفسهم من جهة، وكذا سمح لقائد المنظمة في الأوراس "مصطفى بن بولعيد" بإرسال المناضلين لشراء السلاح وتخزينه في دار الحجاج بالأوراس [56]. وهو الأمر الذي جعل المناضل "محمد عصامي" يؤكد أن المنظمة الخاصة تمكنت من شراء ما يقارب 300 قطعة حربية في الفترة ما بين (1947-1949)، الفترة التي كان فيها اقتناء الأسلحة قد أخذ طابعًا رسميًا [57].

4 . الإدارة الاستعمارية والاستلاء على الأسلحة في الزيبان (1954 . 1955):

قامت الإدارة الاستعمارية في ملحقة بسكرة بعد هجمات ليلة أول نوفمبر 1954 الناجحة التي عرفتها مدينة بسكرة في خمس نقاط هامة للعدو[58] عدة اجراءات استعجالية كرد فعل على هذه العمليات منها بخصوص الأسلحة فقد سارعت في الاستلاء على ما كان يمتلكه السكان وحجزها حتى لا يتمكن قادة الثورة في الأوراس من الوصول إليها، إذ في هذا الشأن يؤكد تقرير مؤرخ في يوم 5 نوفمبر 1954 مقدم منطر فقائد الملحقة "هرتز جورج" (Hirtz Georges) إلى قائد اقليم تقرت العسكري يقول فيه ما يلي: ((بخصوص عملية جمع الأسلحة، التي بدأت منذ بداية الصيف، فقد تمّ جمع 119سلاحا حربيا قديما في منطقة الزّاب الشّرقي، و22بندقية حربية في منطقة الزّاب بغمرة وأن عملية الحجز فهي مستمرة)) [59].

وبالفعل استمر السلطات الاستعمارية في الاستلاء على الأسلحة الحربية التي كانت منتشرة بين سكان الزيبان من خلال تكثيف عمليات مداهمة المنازل بحيث وصلت حصيلة شهر ديسمبر 1954لملحقتي بسكرة وأولاد جلال إلى ما يلي:

	مسدس (pistoletd'arçon)	مسدس pistoletou) (revolvers	بندقية صيد	بندقية (fusilsoumousquetons	
الزّاب الشرقي	101	58	156	02	
أولاد سيدي صالح		02	72	07	
الزّاب الظهراوي		47	100		
غمرة	32				
لعمور	72				
الزّاب القبلي		33	60	15	
أهل بن علي			07		
الزّاب الأوسط	01	56	87	37	
لغموقات	01				
المجموع	207	191	482	126	1006

أ . ملحقة بسكرة: 205بندقية حربية و181 مسدسا و386 بندقية صيد، أي تم حجز مجموع 772 بندقية و2000 خرطوشة.

ب . ملحقة أولاد جلال:30 بندقية حربية مع 243 خرطوشة و01 مدفع رشاش و02 مسدسات و17 بندقية صيد (امتلكت بصورة غير قانونية)، أي تم حجز مجموع 50 بندقية (60).

وكانت حصيلة شهر جانفي1955كما هو مبين في الجدول الآتي:

أ . ملحق بسكرة:

ب . ملحق أولاد جلال:

. الأسلحة المحجوزة: 04 بنادق حربية (02منها، حسب المعلومات القضائية)، و57خرطوشة.

. الأسلحة المسلمة: 107 بندقية حربية و828 خرطوشة، و90 بندقية صيد غير مبلغ عنها و23 مبلغ عنها [61].

4 . اللّجان الشّعبية في الزّيبان وتموين الثورة بالسلاح (1955–1954):

عرفنا أن الزّيبان منطقة محورية في الحصول على السّلاح ولاسيما، منها منطقة الزّاب الشّرقي كونها كانت سوقًا لمختلف أنواعها كمخلفات حرب، أو بعد قيام الثورة التّونسية، جعلت من قائد منطقة الأوراس مصطفى بن بولعيد يولي لها اهتمامًا كبيرا في ارسال المناضلين للتزود منها عند تحضيره للثورة بعد انطلاقتها، لكن ردة فعل السلطات الاستعمارية بعد العمليات الأولى التي شهدتها منطقة الأوراس ككل من خلال حجز ونزع الأسلحة من السكان ومالكيها لكي لاتصل إلى الثوار، بغرض خنق الثورة وحصارها في المهد، وهو الأمر الذي وقفنا عنده مع بعض الاحصائيات التي تم حجزها، إلا أن ذلك لم يمنع سكان المنطقة من المساهمة في تسليح الثورة. فكيف كان ذلك؟

في الزّاب الشّرقي؛ تقول الروايات أنه بعدحادثة الرتبة بدوار الفيض التي تحدثنا عنها وقلنا أنها وقعت في صائفة 1954 والتي على إثرها قامت السلطات الاستعمارية بإصدار قرار يقضي بتجريد جميع سكان المنطقة من السلاح، وأعطتالأوامر لأعوانها بمعاقبة كل المخالفين وهذا تزامنا واندلاع الثورة اهتدى أعيان هؤلاء السكانإلى رأي صائب وحيلة تخرجهم من هذه الوضعية المحرجة، حيث عقد أعيان كل من عرشي "أولاد بوحديجة" و"أولاد عمر"اجتماعات متتالية، منها اجتماع تمّفي منزل "الطيب رزقي"بدوار الولاجة حضره أعيان "أولاد بوحديجة"، واجتماع ثان في خيمة "ذباح برحايل"عند الولي الصالح سيدي شيبوب بدوار الفيض ضم أعيان "أولاد عمر"، كماعقد اجتماع ثالث وأخير في منزل الشيخ

"بن عزوز موسي" بدشرة زريبة حامد جمع أعيان عرشي "أولاد بوحديجة" و"أولاد عمر" معا.

وهي الاجتماعات التي خرجت برأي موحد وهذا بإيعاز من مناضلي الحركة الوطنية منهم: الشيخ "بن عزوز موسي" والمناضل "جنايحي لخضر"، واتفقوا في النهاية على الاتصال بمشايخ الأعراش حتى يساعدوهم على عدم تسليم أسلحتهم للسلطات الاستعمارية، بحجة أنهم قوم كثيرو الترحال ولهم من الماشية الشيء الكثير، وأن ذلك يجعلهم عرضة للنهب والسرقة من طرف اللصوص وقطاع الطرق، فهم في حاجة ماسة للاحتفاظ بسلاحهم والدفاع عن أعراضهم وممتلكاتهم كخطوة أول، أما الخطوة الثانية فإنه في حالة إرغامهم على تسليم السلاح، فإنه لا يسلم منه للسلطات الاستعمارية إلا السلاح الرديء أما الجيد فيحتفظ به في أماكن آمنة وسرية، وبهذا الرأي السديد تمكن الكثير من أهالي المنطقة من الاحتفاظ بالجيد من السلاح [62].

وبهذا الرأي السّديد زود سكان الزّاب الشّرقي الثورة في أوائلها كما زودها قبل اندلاعها، بفضل السّلاح الذي احتفظ به أصحابه خفية ولم يسلموه، فتجند به بعضهم، وسلمه بعضهم إلى قادة الثورة في الأوراس في أوائل سنة 1955، وهو الأمر الذي أكدته الروايات الشفهية، ودلت عليه الوثائق المكتوبة من وصول استلام سلمت من طرف مسئولي الثورة بالمنطقة إلى مانحي هذه الأسلحة، فقد احتفظت أسرة "رزقي برحايل"من دشرة الولاجةبوصل استلام حيث جاء فيه: أن عائلة فرادي المنتمية إليها قد سلمت في شهر مارس 1955 بواسطة ابنها "عمار بن القايد"[63]إلى مسؤول الثورة بالمنطقة "الزحاف المسعود"[64] و"عبد السلام صحراوي"[65] مجموعة من الأسلحة وكذلك الخرطوش، وهذا كما يلي: "فرادي عمار بن القايد" (1ستاتي)، "رزقي برحايل" (1ستاتي)، "رزقي لخضر"

(1رباعي)، "رزقي معيوف" (1ستاتي)، "رزقي العيد بن السايح" (1رباعي)، "رزقي بوزاهر" (1ستاتي)، "فرادي أحمد بن القايد" (3ستاتي و1عشاري)، "بن عيشي بوبكر" (1ستاتي) [66].

أما المجاهد "النوي معروف" فإنه يذكر قائلا: ((في شهر ماي 1955 قام كل من "معروف عبد القادر" و"بطيبي عبد القادر" و"بطيبي العيد" و"حمايدية محمد" المدعو (ابن السراري) و"ختاش علي" جمع الأسلحة من عرشي "أولاد عمر" و"أولاد بوحديجة" وسلموه إلى "المسعود معاش"بالأوراس ناحية خنشلة)) [67].

وفي الزّاب الغربي؛ ساهمت قبائل "الشّرفة" و"أهل بن علي" و"غمرة" و"البوازيد" و"لعمور" و"الحملات" و"السوامع" و"أولاد زكري" و"أولاد نايل" و"الخذران"، في تسليح الثورة بما تطوعوا به من بنادق صيد ومسدسات كانوا يملكونها [68]. حتى أنه في هذا الشأن تذكر الرّوايات أن جيش التحرير لما أصدرت الإدارة الاستعمارية أوامرها بتسليم كل الأسلحة المسجلة التي كانت بحوزة الأفراد بادر من جانبه بإصدار أمر مضاد يقضي بعدم تسليم السلاح إلى فرنسا ولو كان مسجلا، وكل فرد بحوزته سلاح يمكنه أن يلتحق بالجبل إن أراد أو يسلمه لمن ليس له سلاح ويريد الالتحاق بصفوف جيش التحرير، أو يسلمه مباشرة لجيش التحرير. فمن دشرة السّعدة تشكلت في شهر ديسمبر 1955 لجان لجمع السلاح اتجهت إلى قرى ومداشر وادي ريغ (المغير، أم الطيور، البعاج، جامعة، أنسيغة، تندلة، الباردة). ومن اوائل الذين قاموا بعملية جمع السلاح من المجاهدين في هذه المداشر: "حشاني الدربالي"، "العيد بن الصحراوي"، و"علي بن الصغير"، "درام الساسي"، و"رشيد الأخضاري"، وغيرهم. وكان أول ما تم جمعه هو 25 بندقية وعدة مسدسات ارسلت إلى بلدة طولقة [69].

لن يتوقف مصدر التّسليح في المنطقة على جمعه من مالكيه بل الحصول عليه من العدو وأعوانه من خلال العمليات العسكرية التي نفذها جيش التحرير ضدهم، مثل ما حدث مع معركة ليانة في شهر أفريل1955 التي قادها "المسعود زحاف" [(70)]. وهي العمليات التي عرفت كثافة أكثر في المنتصف الأول من سنة 1956منها تلك العملية التي عرفتها مدينة بسكرة يوم 29 فيفري والتي قامفوج بقيادة المجاهد "السايببولرباح" حسب الرواية الجزائرية بالهجوم على مركز القومية تمكن فيه المجاهدون من تهريب 11 من القوم بأسلحتهم [(71)]. تقول عنها الرواية الفرنسية أنها مكنت عشرة من عناصر القوم والحركة من الفرار بعدما قتل ثلاثة من زملائهم وأخذوا معهم 20 بندقية وحوالي 600خرتوشة [(72)]. وغيرها من العمليات التي ستأتي تباعا في مناطق من الزّيبان بهدف غنم أسلحة من العدو وأعوانه.

خاتمة:

ختما لهذه الدراسة يمكن القول أن منطقة الزّيبان كمنطقة جيوسياسية ساهمت في الإعداد للثورة والتحضير لها في مجال التسليح منذ ظهور المنظمة الخاصة سنة 1974 من خلال الدور الذي لعبه المجاهد "محمد عصامي" بصفته مسؤول الولاية الحزبية (بسكرة الأوراس) وعضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري مكلفا من طرف قائد المنظمة "محمد بلوزداد" بالبحث عن الأسلحة وشراءه من وادي سوف هذا من جهة. ومن جهة ثانية من خلال موقعها ونعني منطقة الزّاب الشّرقي منها الذي أصبح سوقا لبيع السلّاح والذخيرة بحكم صحراءه التي ترتبط بصحراء وادي سوف وصحراء النّمامشة حيث تشكل صحراء واحدة جعلت سكينيها يستغلونه بعد أن علموا وجوده على الحدود الجزائرية الليبية التّونسية بعد الحرب العالمية الثانية، وزادوا في اتخذه تجارة أكثر

بعد قيام الثورة التونسية في 1952، وهو الأمر الذي مكن "مصطفى بن بولعيد" قائد المنظمة الخاصة في الأوراس والمنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) عند اندلاع الثورة من استغلال هذا السوق لصالح التّحضير للثورة، وذلك بتحريض المناضلين بشراء ما يمكن شرائه وتخزينه من الأسلحة. ثم بعد اندلاع الثورة بحث الشعب بتسليمه لجيش التحرير أو تجندهم به، رغم محاولة الإدارة الاستعمارية الاستلاء على الكثير منه في الشهور الأولى التي أعقب الثورة.

الهوامش:

(1) من مواليد 1924 بالجزائر العاصمة، متحصل على شهادة الكفاءة العليا، وفي التاسعة عشر من عمره أصبح مسؤولا عن لجنة شباب حي بلكور التابعة لحزب الشعب، كان من بين المشرفين على مظاهرات أول ماي 1945 بالجزائر العاصمة، مما جعله مطلوبًا من طرف الشرطة الاستعمارية، وصل نشاطه في كنف السرية تحت اسم مستعار (سي المسعود)، كان محمد بلوزداد من بين الذين أشرفوا على تحضير مؤتمر 1947 وشاك فيه على رأس الوفد القسنطيني، في 1949 دخل المستشفى على إثر مرض عضال ألزمه حتى أخذته المنية في جانفي1952. أُنظر: جريدة المنار، مصدر سابق، ع:21،14ربيع الثاني 1371 الموافق لـ 19جانفي1952، ص:3. وأيضا؛ ع:15، 6 جمادى الأول 1371 الموافق1 فيفري 1952، ص:3. بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومةللطباعة ونشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص:191.

(2) بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص:195.

(3) أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ج3، ص:103.

(4) ا لزبير بوشلاغم، ((لقاء مع المجاهد محمد عصامي))، أول نوفمبر، مجلة اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر،ع: 146 .1994، ص: 39. وأيضا أُنظر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص: 196 . 197. وأيضا:

EL-HachemiTrodiLarbi Ben M'hidi, Enag/Editions, Alger, 2007,p:86.

(5) تقع بين واحات زريبة الوادي وزريبة حامدوا لفيض بالزّاب الشرقي وتسمى حاليا بقرية الإخوة الشهداء حرزلي.

(6) الزبير بوشلاغم، مصدر سابق، ص: 39.

(7) تقسم الزيبان إلى أربع مناطق، هي: 1. الزّاب الأوسط (يضم واحة بسكرة المركزية ويقتصر إلى حد كبير في الغرب وينتهي عند وادي المالح 6 كلم غرب بسكرة وشرق حدود واحة قرطة). 2الزّاب الشّرقي (شرق مدينة بسكرة في الصّحراء على الجهة الجنوبية من أقدام سلسلة القروي سفوح سلسلة جبال الأوراس على امتداد 80كلم، ما بين خطي عرض 34درجة و22دقيقة و34درجة و47دقيقة شمالا، وما بين خطي طول3درجة و40 دقيقةو4 درجة و30دقيقة شرقا. فهو يمتدّ من غرب وادي بسكرة إلى وادي العرب شرقًا، ومن المنحدرات الجنوبية لجبال الأوراس شمالاً إلى شط ملغيغ جنوبًا، وبذلك يتربع على مساحة تقدر بحوالي 243635 هكتار). 3 . الزّاب الغربي الذي يضم: أ .الزّاب الظّهراوي (الشمالي)؛ (يمتد بداية من غرب حدود مدينة بسكرة إلى أن يصل واحة الدّوسن، وعند أسفل جبال الزّاب تظهر واحاته على سفوحها فتحميها من الرّياح الشّمالية، تمثل مدينة طولقة عاصمة هذا الزّاب، وهي المركز الذي تحيط به الواحات من كلّ الجهات، حيث تأتي واحتا الزّعاطشة وفرفار في شمالها، واحتا بوشقرون وليشانة في شرقها، وواحتا فوغالة والعامري في غربها، واحة البرج في جنوبها). ب . الزّاب القبلي (الجنوبي)؛ (ويمتد من واحة الدّوسن بما في ذلك الضفة اليمنى لوادي جدي إلى غاية الواحات الغربية لأولاد جلال وسيدي خالد من جهة، ومن جهة ثانية يفصل بين واحاته وواحات الزّاب الظّهراوي المستنقعات والشّريط الرّملي، وواحات هذه الزّاب هي: أوماش، أورلال، بيقو، بنطيوس، ليوة، صحيرة مليلي، وأولاد جلال وسيدي خالد).

(8) ((المجاهد عمر المستيري، سفري مع مصطفى بن بو العيد إلى المشرق))، أول نوفمبر، ع: 88–89، يناير 1988 الموافق لـ جمادى الثانية رجب 1408، ص:9. وأيضا لقاء خاص مع المجاهد محمد الشريف عبد السلامبمقر المنظمة الوطنية للمجاهدين لولاية بسكرة يوم30مارس2008. (محمد الشريف عبد السلام من مواليد 1935 (الأوراس)، من منفذي العمليات الأولى ليلة أول نوفمبر 1954بمدينة بسكرة، تقلد مسؤوليات أثناء الثورة، مسؤول الناحية الأولى مشونش من المنطقة الأولى (الأوراس)، المنطقة الرابعة من الولاية السادسة بعد هيكلتها).

(9) من مواليد 1928 بدوار الفيض بالزاب الشرقي، التحق بالثورة في سنة 1958، وأصبح عضو جيش التحرير كمسبل في القسمة الثالثة من الناحية الرابعة المنطقة الثانية من الولاية الأولى.

(10) تقع غير بعيدة عن غمرة التابعة لبلدية قمار ولاية الوادي حاليا.

(11) الكوري؛ بلغة أهل المنطقة وهو (الحوش) ويقصد به إسطبل الحيوانات من الخيول والبغال والإبل والحمير، وعبارة عن فناء فسيح محاط بجدران متوسطة العلو مكونة من الطوب توضع فيها

الحيوانات، وداخل الساحة غرف متصلة ببعضها يقضي فيها عابرو السبيل ليلهم، أو الذين يقصدون القرية لقضاء حاجياتهم فيربطون دوابهم في الحوش. أما سليمان فنسبة إلى مالكه المدعو سليمان بن دحمان، ولازال كوريه لاتساع مساحته مضربًا للأمثال في المنطقة حيث يقولون عن الشيء عند تشبيه اتساعه: ((كأنه كوري عمي سليمان)).

(12) لقاء خاص مع المجاهد معروف النوي في منزله بسيدي عقبة يوم 12أكتوبر 2007.

(13) من مواليد 1923 بدوار الفيض بالزّاب الشرقي، مارس تجارة الأسلحة إلى غاية سنة 1953 سافر إلى فرنسا، بعد اندلاع الثورة التحريرية كان من المنتظمين في ارسال اشتراكه الشهري إلى لجنة الفيض التي كان يمثلها في أوائل الثورة كل من الشهيدين عمار بلقايد وذباح برحايل، بعد مؤتمر الصومام20 أوت 1956 هيكل في صفوف جبهة التحرير بالولاية السابعة كمناضل إلى غاية الاستقلال.

(14) لقاء خاص مع المجاهد تركي العايش في مديرية المجاهدين لولاية بسكرة يوم 21 أكتوبر 2007.

(15) من مواليد 1904 بزريبة الوادي، توفي في 07 سبتمبر1966، كان حوشه أيضا مكانا تتم وتبرم فيه صفقات بيع السلاح والذخيرة بين أبناء المنطقة، والزبائن الوافدين من الأوراس.

(16) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص: 104.

(17) لقاء خاص مع المجاهد شعباني شعيب في مديرية المجاهدين لولاية بسكرية يوم 6 نوفمبر 2007. (المجاهد شعباني شعيب بن أحمد من مواليد عام 1942 بدوار طوماس ببلدية الفيض (حاليا) من أسرة فلاحية، حفظ جزءًا من القرآن الكريم التحق بالثورة سنة 1958 ككاتب للجنة الشعبية رقم 3 (طوماس) من القسمة 3 من الناحية 4 المنطقة 2 من الولاية الأولى، تولى رأستها بعد تجنيد رئاستها الأول موسي النوي إلى غاية الاستقلال، أين واصل عمله في سلك الأمن الوطني حتى التقاعد).

(18) لقاء خاص مع المجاهد بلعيدي عبد الكريم المدعو (اسماعيل) في منزله سيدي عقبة يوم: 19 نوفمبر 2007. (بلعيدي عبد الكريم بن لزهاري من مواليد 1934 بقرية زريبة حامد، من أسرة فلاحية، بدأ نشاطه الثوري سنة 1956 كمكلف بالبريد والاتصال، بعد اعتقال والده الذي كان منزله مركزًا للثورة جند في الكتيبة التي كان يقودها محمد جرموني سنة 1958من القسمة 3من الناحية 4 المنطقة 2 من الولاية الأولى إلى غاية الاستقلال، واصل عمله ضمن الجيش الشعبي الوطني إلى غاية سنة 1964 أين خرج إلى التقاعد).

(19) لقاء خاص مع المجاهد سعدون الطيب بمديرية المجاهدين لولاية بسكرة يوم: 18نوفمبر 2008. (سعدون الطيب بن صالح من مواليد 1932بدوار الفيض، من أسرة فلاحية، هاجر إلى فرنسا سنة 1955، وهناك انخرط في تنظيم جبهة التحرير الوطني، عاد إلى قرية الفيض سنة 1960، واصل نشاطه الثوري ضمن اللجنة الشعبية رقم 1 (الفيض) من القسمة 3من الناحية 4 المنطقة 2 من الولاية الأولى، في شهر فيفري 1961 ألقي عليه القبض فسجن في زريبة الوادي، ثم في سجن بني مرة إلى غاية شهر ماي أطلق سراحه مقابل رشوة تقدر بمبلغ 500فرنك، حاليا هو عضو المجلس الولائي للمجاهدين ببسكرة).

وكذلك: لقاء خاص مع المجاهد سالمي بولعراس بن شبعاني بمنزله بمدينة بسكرة يوم 10 ديسمبر 2007. (من مواليد دوار الفيض من أسرة ثورية والده شهيد سنة 1961 وله أخ شهيد التحق مبكرًا بالثورة يدعى أحمد استشهد سنة 1956، بدأ نشاطه الثوري مبكرًا في هذه السنة في اللجنة الشعبية رقم1 (الفيض)، ثم كلف بدورية التموين إلى الناحية 4(كيمل) المنطقة 2الولاية الأولى، ثم عضو في فوج الألغام بنفس الناحية حتى الاستقلال).

(20) لقاء خاص مع المجاهد حامدي محمد الطيب بمقر المكتب البلدي منظمة المجاهدين بزريبة الوادي يوم 14 نوفمبر 2007. (حامدي محمد الطيب بن عمار من مواليد 2سبتمبر 1940 بقرية بادس، حفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه، انخرط في الكشافة الإسلامية سنة 1951، تحت إشراف علواني لخضر وحامدي المكي، أثناء الثورة التحريرية نشط في اللجنة الشعبية رقم 5 (بادس) بالقسمة 4 الناحية 4 المنطقة 2 عضو دائم مكلف بالأخبار إلى غاية الاستقلال، حاليا أمين قسمة زريبة الوادي).

وأيضا: لقاء مع المجاهد ساعد لمين بمقر المكتب البلدي منظمة المجاهدين بزريبة الوادي يوم 14 نوفمبر 2007. (ساعد لمين بن محمد من مواليد 1932ببلدة زريبة الودي التحق بالثورة في شهر جوان 1956بناحية كيمل في صفوف كتيبة عاشوري مصطفى، رقي في أواخر 1957 إلى رتبة عريف سياسي بالقسمة 3 الناحية 4 المنطقة 2الولاية الأولى، اعتقل يوم 17 سبتمبر 1958 في معركة وادي الدابة، في معتقل جنان بن يعقوب ببسكرة ثم معتقل بني مرة وبعدها أخذ إلى معتقل قصر الطير بسطيف حتى الاستقلال، بعدها واصل كعضو في الجيش الوطني الشعبي إلى غاية 1963).

(21) شهداء منطقة الأوراس 1954–1962، إنتاج جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس، باتنة، الجزائر، 2002، ج1، ص صصص ص:132- 219-393-515-553.

(22) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر 1994، ص: 236.

(23) من مواليد 1922 تعود أصوله إلى قبيلة السراحنة الهلالية العربية المتواجدة في دوار كيمل بالأوراس، والده هو (عبد الحفيظ بن عجول) وأمه هي (صحرة بيوش)، أخذ تعليمه الابتدائي في مسقط رأسه، ثم في خنقة سيدي ناجي، ومنها واصل تعليمه في معهد بن باديس، انضم للكشافة الإسلامية، فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فحزب الشعب الجزائري سنة 1951، تولى مسؤولية الحزب بقسم آريس رقم 2، ساهم في خلايا المنظمة الخاصة في الأوراس، اكتشفت إدارة الاحتلال نشاطه مبكرًا، وأخذت تطارده فأصبح في تعدد من كانت تسميهم بالخارجين عن القانون، اعتمد عليه ابن بولعيد لتحضير اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 بالأوراس، فكان أحد نوابه الثلاثة في هذه الليلة إلى جانب شيحاني بشير وعباس لغرور، في 20 أكتوبر 1956 تعرض لمؤامرة اغتيال من طرف ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ الرائد عميروش آيت حمودة دفعت به إلى تسليم نفسه للعدو. أُنظر: محمد الصغير هلايلي، مذكرات شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي وهران، الجزائر، 2013، ص ص: 186–187.

(24) شهداء منطقة الأوراس 1954–1962، مصدر سابق، ص:87.

(25)من مواليد 1923 بولاية ميلة (حاليا)، انخرط في حزب الشعب سنة 1938، عضو في المنظمة الخاصة، عضو مجموعة 22، نائبا لزيغود يوسف على قيادة المنطقة الثانية بعد استشهاد ديدوش مراد، أحد الذين حضروا لهجوم الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، حضر مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، عضو إضافي في المجلس الوطني للثورة، على قيادة المنطقة الثانية سبتمبر 1956، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلف بالشؤون الخارجية1957، وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ تأسيسها في19سبتمبر 1958 بالقاهرة حتى سنة 1960، بعدها عين وزير الدولة إلى غاية 1962، بعد الاستقلال انتخب عضو في المجلس الوطني الجزائري، في سنة 1965عين مديرا عاما للشركة الوطنية للحديد والصلب. توفي يوم 20 أوت 2010.

(26) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، م 1، ج3، ص: 27. (شهادة الأخضر بن طوبال).

(27) من مواليد 27سبتمبر1925بمدينة عنابة، مناضل حزب الشّعب، عضو المنظمة الخاصة، اعتقل على إثر كتشافها عدة مرات أخرها في4 مارس 1951 أين فر من السّجن رفقة زيغود يوسف،

عضو مجموعة 22، عضو قيّادة المنطقة الثانية (الشّمال القسنطيني)، شارك في تحضيرات هجومات 20 أوت 1955، عضو المجلس الوطني للثورة بعد مؤتمر الصّومام، كان ضمن وفد مفاوضات ايفيان، بعد الاستقلال عين ملحقا عسكريا في القاهرة، ثم بباريس وتونس ثمّ سفير في عدد من البلدان آخرها ليبيا.

(28) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مصدر سابق، ص: 56. (شهادة عمار بن عودة رقم01. رقم 02).

(29) ولد عام 1925في عين الكرمة بقسنطينة، انضم إلى حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة الخاصة، عضو مجموعة 22، قائد المنطقة الرابعة في أول نوفمبر 1954، اعتقل يوم 23 مارس 1955، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وزيرًا في الحكومة الجزائرية المؤقتة، ساند بن بلة في أزمة صائفة 1962، ثم أيد انقلاب هواري بومدبن سنة 1965، وزير للدولة في نفس السنة، ثم وزيرًا للنقل سنة 1972، رئيسًا للمجلس الشعبي الوطني سنة 1976، توفي يوم 10أفريل2000.

(30) محمود الواعي، ((حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد))، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد مأثر الثورة في الأوراس، باتنة، الجزائر، 1999، ص:659.

(31) لقاء خاص مع المجاهد قصباية محمد المدعو (الوردي) بمنزله بحي المجاهدين ببسكرة يوم 5أفريل2008. (وهو من مواليد 15جانفي1925 بدوار تاجموت بجبل أحمد خدو ولاية بسكرة حاليا، حفظ القرآن الكريم في مسقط رأسه، ثم واصل الدراسة في الزاوية العثمانية بطولقة ثم في مدرسة بسكرة التي كان يشرف عليها الشيخ نعيم النعيمي، بعدها درس بدشرة سيدي محمد موسى بالزاب الشرقي إلى غاية اندلاع الثورة، التحق بجيش التحرير سنة 1956آخر رتبة له ملازم أول إخباري، وصل في الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال إلى غاية التقاعد سنة 1970).

وأيضا: لقا خاص مع المجاهد حساني حشاني بمقر المنظمة الولائية للمجاهدين بسكرة يوم 2أفريل2008. (هو من مواليد 1935 ببلدية الحوش ولاية بسكرة (حاليا)، التحق بالثورة في ماي 1955 آخر رتبة تقلدها في جيش التحرير مساعد في القسمة رقم 44(فيض البطة سليم) من الولاية السادسة، شارك في العديد من المعارك منها معركة الكرمة والجرابيع 1961، معركة صفرة 1961، معركة الاجتماع بوكحيل 1959، الهجوم على مركز العدو مشونش1959 وغيرها.

(32) من مواليد 1930 بدوار الفيض، عند اندلاع الثورة عمل على جمع المؤونة للثورة، ليلتحق بصفوف جيش التحرير سنة 1957 القسمة 2 الناحية 4 المنطقة 2 الولاية الأولى، شارك في عدة معارك منها معركة حاسي مسلم، معركة فرغوس أكباش 1960 ومعركة تارقة1960 وغيرها من المعارك حتى الاستقلال. توفي بتاريخ 29جويلية2006.

(33) أكياس الكبيرة، تصنع من وبر الجمل أو شعر الماعز، وتحمل عادة على الجمل.

(34) ويعني تومبيني جورج (Tombini Georges) مفتش الشرطة لملحقة بسكرة.

(35) يقصد هنا المجاهد الوردي قصباية السابق الذكر.

(36) (شهادة المجاهد جنايحي أحمد) منقولة من مذكرات المجاهد ناجي محمد المدعو سي مفتاح (مخطوط). (ولد ناجي محمد (سي مفتاح) عام 1917 بمدينة سيدي عقبة، درس مسجد سيدي عقبة ثم مسجد سطر الملوك ببسكرة، بداية من سنة 1947 درّس في مدار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب الشعب الجزائري في كل من: برج بوعريريج، شاطودان (شلغوم العيد)، مدرسة الرشاد بالعاصمة. انخرط في صفوف حزب الشعب أثناء الحرب العالمية الثانية، من مؤسسي فوج الكشافة الإسلامية في بلدة سيدي عقبة، عضو خلية المنظمة الخاصة بها عند ظهورها في 1947، ثم في خلية المنظمة ببرج بوعريريج، تولى رئاسة قسمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نفس البلدة، ثم رئاسة قسمة (السيدة الإفريقية) بأعالي العاصمة بداية من 1950. بعد اندلاع الثورة تمّ اعتقاله في 3 نوفمبر 1955 بتهمة التجنيد للثورة وجمع السلاح للمنطقة الأولى (الأوراس النمامشة)، سجن بسجن بربروس وحكم عليه في 14جويلية1957بعشر سنوات سجنا انفراديا إلى غاية الاستقلال تم الإفراج عنه في 12أفريل1962، مارس مهنة التعليم إلى غاية 1980. توفي في مسقط رأسه يوم 11 أوت 1999. أُنظر: صوت الأحرار، جريدة يومية إخبارية جزائرية، 11 نوفمبر 1999. أُنظر كذلك:

Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens (1926-1954), L’Harmattan, Paris, 1985, p:134.

(37) ذكرته باسم الغزالي، وهو كما ذكرنا (قصباية محمد بن الغزالي المدعو الوردي).

(38) ANOM 9323/38-39, (Note de Renseignements Intérieure, Ravitailleur présumé des rebelles à EL Haouch, S.N.P Lakhdar Ben Selami Ben Mabrouk).أرشيف ما وراء البحار آكسبروفنس

(39) اللقاء الخاص السابق مع المجاهد الوردي قصباية.

(40) لقاء خاص مع المجاهد عبد الرحمن زروق المدعو (الداودي) في منزله بسيدي عقبة يوم 13 مارس 2007. (من مواليد 1925ببلدة سيدي عقبة، حفظ القرآن الكريم بزاوية مسجد سيدي عقبة بالتنظيم الثوري في صيف 1955، ألقي عليه القبض وسجن للمدة 8 أشهر، في ديسمبر 1956 جند رسميا في الولاية الأول، أخر رتبة تقلدها هي رتبة مساعد (مسؤول مركز الأسلحة في تالة بتونس)، بعد الاستقلال واصل في الجيش الشعبي الوطني إلى غاية سنة 1965، شارك في العديد من المعارك التي وقعت في الولاية الأولى، هو حاليا أمين قسمة المجاهدين لبلدية سيدي عقبة).

(41) لقاء خاص مع المجاهد محمد بن الشابي في منزله بسيدي عقبة يوم 3 نوفمبر 2010. (من مواليد 1927بسيدي عقبة، انخرط في حزب الشعب ثم عضو في المنظمة الخاصة في خلية سيدي عقبة سنة 1947، تم اعتقل عدة مرات بعد اندلاع الثورة منها ما بين شهري مارس وماي 1956، ثم فرضت عليه اقامة الجبرية ليتم اعتقاله من جديد بعد شهر من ذلك إلى غاية سنة 1958. توفي في 25 أكتوبر 2010).

(42) ANOM 9323/38−39, (رسالة مخبر ليانة إلى حاكم ملحقة بسكرة يوم 7أفريل1953)

(43) محمد الطاهر عزوي، ((الإعداد السياسي والعسكري للثورة في منطقة الأوراس))، أول نوفمبر، ع:53−1981، ص:42.

(44) لقاء خاص مع المجاهد أحمد عاشوري بمديرية المجاهدين لولاية بسكرة يوم 16 أكتوبر 2007. (من مواليد 1942ببادس، أثناء الثورة التحريرية نشط في اللجنة الشعبية رقم 5 (بادس) بالقسمة 4 الناحية 4 المنطقة 2 عضو دائم مكلف بالأخبار إلى غاية الاستقلال).

(45) لقاء خاص مع المجاهد تركي الطيب بمنزله الكائن ببلدية الفيض يوم 12أفريل2007. (هو من مواليد 1925بدوار الفيض، من أسرة فلاحية تمتهن تربية المواشي، نشط ضمن لجنة الفيض بداية من سنة 1956، ثم سافر إلى فرنسا وهناك واصل نشاطه الثوري إلى غاية الاستقلال).

(46) اللقاءان الخاصان السابقان مع المجاهدين: النوي معروف وتركي الطيب.

(47) اللقاءان الخاصان السابقان مع المجاهدين: تركي العايش وتركي الطيب.

(48) ANOM 9323/38-39 ; (Le Lieutenant- Colonel Henri Thomas Commandant Militaire du Territoire de Touggourt à Monsieur le Chef d’Annexe de Biskra , Surveillance région Zeribet El Oued, Touggourt le 13 Juillet 1954).

(49) ANOM 9323/38-39 ; (L’Administrer G. Hirtz Chef d’Annexe de Biskra à Lieutenant- Colonel Commandant le Territoire Militaire de

Touggourt, Mouvements de troupes Sécurité général, Biskra le 14 Juillet 1954).

(50) ANOM 9323/38-39 ; (L'Administrateur des Services Civils de L'Algérie Chef Commune Mixte de Biskra à Lieutenant- Colonel Commandant le Territoire Militaire de Touggourt, saisie d'arme de guerre, Biskra le 20 Juillet 1954).

(51) هي مجموعة من المطامير، والمطمورة هي عبارة عن حفرة تحفر في الأرض بعمق متر ونصف فوهتها على شكل دائري ونصف قطرها كذلك متر ونصف، يوضع فيها القمح والشعير وبعض المدخرات التي يتركها العرش أثناء مرحلة الصيف أو كمخزون للسنة، حيث بعدما يخزن يوضع فوقه التبن ثم يردم بالتراب. وكان لكل فرقة من العرش رَتْبَتُها الخاصة بها. كما كان يطلق على الذي ينوب عن فرقة العرش في حراسة الرَّتْبَةُ أثناء الرحلة يدعى (الرّتاب).

(52) تم تعيينه كشانبيط بتاريخ 1 فيفري 1949يعملفي مكتب الضابط بوني بيار (Bonnet Pierre)، وأرجع البعض أن أصله من الحضنة وآخرون من الصحاري، وقالوا: أن الثورة أعدمته في أواخر سنواتها. حول تعيينه أُنظر:

ANOM 9323/29, (Commune Mixte de Biskra, Etat nominatif des Agents titulaires de la Commune Mixte de Biskra Faisant ressortir leur date d'entrée en fonction).

(53) من مواليد 1896، وقد شارك رفقة بن حبيلس في مجلس الشيوخ الفرنسي، الذي اتخذ قرار إنشاء منظمة الزرق (les bleus) إبان الثورة التحريرية لتندس في وسط جيش التحرير الوطني والمنظمات الشعبية التابعة لجبهة التحرير الوطني، وذلك قصد تدمير الثورة والقضاء عليها من الداخل، بعد الاستقلال غادر الباشاغا بن مسعود الجزائر إلى فرنسا.

(54) لقاء خاص مع المجاهد شعباني بوضياف بمنزله ببلدية الفيض يوم: 14أفريل2007. (من مواليد 1931بدوار الفيض، أثناء الثورة نشط ضمن لجنة الفيض القسمة 2 الناحية 4 المنطقة 2 الولاية الأولى إلى غاية الاستقلال).

(55)ANOM 93/4344,(Territoire Militaire de Touggourt N°723/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de Octobre 1954, p:5).

(56) محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص:42.

(57) (رسالة محمد عصامي إلى عثمان بلوزداد عضو مجموعة الاثنين والعشرين أخ محمد بلوزداد بتاريخ 22 فيفري 1987 رد على رسالة الأخير حول معرفته به) سلمت لنا قبل وفاته. أنظر الوثيقة رقم: (1).

(58) الأماكن التي استهدفتها هجومات جيش التحرير في ليلة أول نوفمبر 1954 في مدينة بسكرة هي: محطة القطار، محطة الكهرباء، محافظة الشّرطة، محطة البريد، ومخزن الثكنة العسكرية.

(59) ANOM 9323/37, (L'Administrateur des Services Civils de l'Algérie chef de la Commune Mixte de Biskra à Monsieur Commandant le TerritoireMilitaire de Touggourt, Mouvementinsurrectionnel du 1er Novembre 1954, Biskra, le 5 Novembre 1954).

(60) ANOM 93/4113, (Territoire Militaire de Touggourt N°1008/541/S, N°1008/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de décembre1954, p:06).

(61) ANOM 93/4113, (Territoire Militaire de Touggourt N°113/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de Janvier 1955, pp:09-10).

(62) اللقاء الخاص السابق مع المجاهد الطيب سعدون وكذلك:لقاء خاص مع المجاهد رزقي برحايلفي منزله بقرية الولاجة (بلدية الفيض حاليا) بتاريخ 7مارس 2006. (المجاهد رزقي برحايل من مواليد 1924 بقرية الفيض، في 1955 سافر إلى فرنسا ومكث إلى 1957 وهناك انخرط في فيدرالية جبهة التحرير الوطني، ثم عاد إلى قرية الولاجة أين واصل نشاطه الثوري كمسؤول اللجنة الشعبية رقم (2) التابعة للقسمة الثالثة الناحية الرابعة المنطقة الثانية من الولاية الأولى، نتيجة لنشاطه ونشاط عائلته تعرض منزلهم إلى قنبلة من طرف العدو، وسيق إخوته: عزوز والمكي في معتقل بني مرة واستشهد أخوه مبروك. توفي يوم 30أفريل2009).

(63) من مواليد 1909بالفيض من عرش أولاد بوحديجة مارس تجارة المواشي فكان يتنقل إلى مدن: الوادي، سطيف، عنابة وغيرها، مما سهل له الاحتكاك والتعرف على مناضلي الحركة الوطنية فانخرط في حزب الشعب سريا في خلية الشيخ موسي بن عزوز، التحق بالثورة منذ شهورها الأولى في سنة 1955، عين مسؤولا بلجنة دشرة زريبة حامد والفيض مكلفا بالمؤونة وجمع السلاح، استشهد يوم 13أكتوبر 1956 بوادي لعويرج بعد اشتباك مع قوات العدو.

(64) الزحاف المسعود من مواليد 1912 بكيمل من عرش السراحنة، كان من بين الذين حضروا اجتماع دشرة أولاد موسى بالأوراس الذي عقده مصطفى بن بولعيد مع أفواج ليلة أول نوفمبر 1954، في 31 أكتوبر، أحد القادة الذين أرسوا التنظيم الثوري في منطقة الزاب الشرقي وجندوا أبناءه في صفوف الثورة، توفي يوم 2 جوان 1988.

(65)من مواليد 1917 بقرية بادس، في سنة 1946 ذهب إلى فلسطين للمشاركة في حرب 1947، ثم توجه إلى المدينة المنورة مشيا على الأقدام ومكث فيها مدة عام، وعند عودته إلى مسقط رأسه انخرط في حزب الشعب، وكانت له علاقات وطيدة بعلماء المنطقة، في أوائل 1955 التحق بالثورة بعد تلقيه رسالة من القائد مصطفى بن بولعيد، أصبح قائد فوج في ناحية كيمل لنشر الثورة في قرى الزّاب الشرقي، في سنة 1957 رقي إلى رتبة ملازم مكلف بالأخبار بالناحية الرابعة (كيمل) المنطقة الثانية، الولاية الأولى (الأوراس)، ثم توجه بعدها إلى الحدود التونسية أين رقي برتبة ملازم ثاني كمركز لتوزيع الأسلحة حتى الاستقلال.

(66) نسخة من وصل استلام سلمت لنا من طرف المجاهد رزقي برحايل. أُنظر: الوثيقة رقم (6)

(67) اللقاء الخاص السابق مع النوي معروف.

(68) الهاديدرواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع (1954-1962)، ط3، دار هومة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص:51.

(69) عبد الحميد السقاي، ((لقاء مع المجاهد حشاني دربالي))، أول نوفمبر، مصدر سابق، ع:62، 1983، ص:74.

(70) التقرير الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، الجلفة من 1 إلى 3 ماي 1983، ص:21. وأيضا: ANOM 9323/45-46, (Commune Mixte de Biskra, Synthèse de Renseignements Période du1 Novembre 1954 au 3 Octobre 1955). Et ANOM 9323/50, (1° Région Militaire Division de Constantine État-major Zone Sud Secteur de Biskra, Action Rebelle Depuis le 1er Novembre 1954, Biskra le 4 Mais 1955).

(71) المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الجلفة، مصدر سابق، ص:19.

(72) ANOM 93/4113,(Territoires du Sud Territoire Militaire de Touggourt N° 255/541/S, Bulletin Mensuel de Renseignements Mois Janvier 1956, Touggourt, le 30 Janvier 1956 le Lieutenant Colonel Henri Thomas Commandant Militaire de Territoire de Touggourt, p:11).

التسليح في الولاية الخامسة خلال الثورة التحريرية (1954-1962)

د/ بكرادة جازية

جامعة تلمسان

مقدمـة:

إن السلاح هو العصب الحيوي لكل ثورة، فبدونه لا تُحدث هذه الثورة أي تقدم، كما أن نذرته تؤدي إلى وقف كلي أو شبه كلي للقتال. والثورة الجزائرية منذ بدايتها وحتى وقف إطلاق النار قد عانت من التموين بالسلاح في كل الولايات بما فيها الولاية الخامسة[1](المنطقة الخامسة سابقا)، ولهذا عملت هذه الولاية كل ما في وسعها للتمويل بالأسلحة.

---

1 – يعرّف العقيد لطفي الولاية الخامسة في حديث لجريدة المجاهد إذ يقول: "تمتد الولاية الخامسة من البحر الأبيض المتوسط إلى أقصى الجنوب الجزائري، ومن حدود المغرب الأقصى إلى الحدود الإدارية لعمالة الجزائر شرقا، وهي تمثل ثلث مساحة القطر الجزائري، فهي بذلك تعتبر أكبر الولايات الشمالية مساحة أثناء الثورة الجزائرية وتتكون الولاية الخامسة من تسع مناطق، سبعة مناطق داخل الوطن ومنطقتان خارج الوطن حدوديتان إحداهما شمالية وأخرى جنوبية". والمناطق بعد مؤتمر الصومام 1956 كانت كالتالي:

***المنطقة الأولى:** تلمسان ومغنية. ***المنطقة الثانية:** الغزوات وبني صاف. ***المنطقة الثالثة:** وهران، عين تموشنت وضواحيها (التي أصبحت مشاعة بين المناطق المجاورة المنطقة الأولى والخامسة والرابعة، منذ سنة1958، لتصبح البيض وآفلو هي المنطقة الثالثة. ***المنطقة الرابعة:** مستغانم، غليزان. ***المنطقة الخامسة:** سيدي بلعباس. ***المنطقة السادسة:** معسكر، سعيدة. ***المنطقة السابعة:** تيارت، السوقر. ***المنطقة الثامنة:** عين الصفراء، البيض، بشار، تندوف، أدرار. (ينظر إلى: حوار مع العقيد لطفي، جريدة المجاهد، ج 2، (ع41)،1958-09-01، ص 06، وينظر أيضا إلى: المجاهد أحمد نوال رئيس منظمة المجاهدين لولاية سيدي بلعباس، مقابلة شخصية بمقر منظمة المجاهدين لولاية سيدي بلعباس يوم: 06-03-2016 على الساعة :10:45، وينظر أيضا: بلحسن بالي، أيام العنف خلال حرب التحرير في الجزائر(1954-1958)، عقب الليل محمد بوزيدي الرجل الذي وقف في وجه القيادة، تر: عبد الرحيم آيت منصور، الجزائر،2010، ص 57، و ينظر كذلك: و ينظر إلى: عبد المجيد بوجلة، الثورة الجزائرية في=

ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية: كيف كان يتم تموين الولاية الخامسة (المنطقة الخامسة سابقا) بالسلاح؟

قبل تفجير الثورة التحريرية تنازلت المنطقة الخامسة عن حصتها من الأسلحة لصالح بلاد القبائل، حيث، كان يرى مسؤولو المنطقة الخامسة أنهم بالإمكان توفير بعض الأسلحة من الريف المغربي الواقع تحت النفوذ الاسباني، وبالفعل تمّ جمع ستة ملايين فرنك لشراء الأسلحة التي لم يتم الحصول عليها من الخارج، مما سوف يدخل المنطقة في فترة ركود[1].

ولتفجير الثورة في المنطقة الخامسة عمدت قيادتها إلى تصنيع القنابل يدويا لاستعمالها ليلة أول نوفمبر1954، ويؤكد هذا الطرح المجاهد فرطاس حسين[2] إذ يقول: "قررت جماعة القسم الثالث أن تصنع القنابل يدويا ،حيث

= الولاية الخامسة (1954–1962)، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان،2007–2008، ص ص 86،87، وإلى: عتيقة مصطفى، المجاهد مولاي إبراهيم: الرائد عبدالوهاب – حياته ومسيرته النضالية مابين (1925–1969) قائد المنطقة الثالثة: الولاية الخامسة، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة وهران، 2010–2011، ص07.

1 –المتحف الوطني للمجاهد: ولاية عين تموشنت: ملحقة بني صاف، المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف 1926–1980، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ولاية عين تموشنت: ملحقة بني صاف، (د،ت.)، ص16.

2– فرطاس حسين: هو مجاهد من مدينة حاسي الغلة ولد سنة1933 ،من عائلة ثورية فأخوه محمد،انظم الى الحركة الوطنية وعمره 14سنة لأنه كان يحسن القراءة والكتابة واعطوه مسؤولية خلية حاسي الغلة وضواحيها، وبداية سنة 1954 التحق بوهران واتصل بالحاج بن علا هناك بعد أن اكتشفت الإدارة الاستعمارية نشاطه بحاسي الغلة، وساعده في التحضير للثورة، والقي عليه القبض في ديسمبر 1954، وبعد الاستنطاق اطلق سراحه ليلتحق بالثوار بمدينة وهران وكذلك نشط بمدينة عين تموشنت (للمزيد ينظر إلى: فرطاس حسين، شهادة حية موجودة بالمتحف الجهوي لعين تموشنت :ملحقة بني صاف، يوم:16–04–2015 على الساعة10:43.

يقومون بتلحيم أنابيب وتملأ بالكبريت، وقد أستدعي أحمد زبانة[1] –هو لحام جيد ومتخصص في صنع القنابل –ليساعد المجاهد بوزقاوي في صنعها، وقد نجحا في مسعاهما.[2]ويذكر الحاج بن علا أن استعمال هذه القنابل المحلية كان مرهوناً بوصول الصواعق ضمن صفقة الأسلحة التي كانت ستصل من الحدود الجزائرية المغربية، والتي تأخرت عن موعدها"[3].

ورغم نذرة السلاح إلا أن مجاهدي المنطقة الخامسة تمكنوا من تفجير الثورة في ليلة نوفمبر 1954، غير أن هذه العمليات توبعت بسكون نسبي ليس لقلة السلاح فقط[4]، بل لاستراتيجية حاول قائدها محمد العربي بن مهيدي أن ينفذها، إذ أمر بأن يوقفوا العمليات بعد تفجير الثورة كنوع من التمويه، وذلك حتى لا يكثف العدو الفرنسي من جنوده في المنطقة الخامسة، مما يؤدي إلى إعاقة إدخال السلاح عبر الحدود الجزائرية المغربية الذي كانوا في انتظاره[5]. وبالفعل وبحسب جريدة أورون ريببليكان(Oran républican) أن نهاية الأسبوع في القطاع الوهراني قد شهد هدوء في كل مناطقه[6].

---

1 – أحمد زبانة: ولد بوهران، انخرط في حركة انتصار للحريات الديموقراطية، وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة، اعتقل سنة 1950 وحكم عليه بثلاث سنوات سجنا، شارك في التحضير للثورة، وشارك في الهجومات الأولى، ألقي عليه القبض ونفذ فيه أول عملية إعدام بالمقصلة في 19–06–1957. (للمزيد ينظر إلى: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، تر: عالم مختار، (د،ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص ص179–180).

2 –حسين فرطاس، المصدر السابق.

3 – عن محمد عباس، فرسان الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة للطباعة، الجزائر،2005، ص54.

4-Ministére de Elmoujahidine ;Le M.A.L.G(Ministére deL'Armement et liaisons Générales :Abdelhafidh Boussouf on la stratigique au service de la révolution ;Gharnata édition ;Alger :2014 ;p22-

5– عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص ص67–68.

6 -Oran républican,le08-11-1954,p02.

1–أسلحة يخت دينا وانعكاساتها على الثورة بالمنطقة الخامسة.

لقد سعى كل من العربي بن مهيدي[1] والحاج بن علا[2] ومحمد بوضياف[3] إلى البحث عن السلاح وشرائه سواء نواحي تلمسان أو بمنطقة الريف المغربي، وفي هذا الصدد يقول الحاج بن علا:"...توقف النشاط العسكري والفدائي وبقي بعض مسؤولي القاعدة في حيرة...، فأجبرتنا الظروف أنا وعثمان لقطع مسافات طويلة على الأرجل للاتصال بالقيادة التي كانت تتنقل ما بين الخميس ونواحيها وفلاوسن وضواحيها، وذلك منتصف شهر نوفمبر 1954، لكن مهمتنا قد كلّلت

---

1 – محمد العربي بن مهيدي: مولود بدوار الكاوامي في ضواحي مدينة مليلة، أقصي من الدراسة بعد نيله شهادة الابتدائية بدرجة امتياز سنة1937، وفي سنة 1939 انخرط في صفوف الكشافة الإسلامية، وفي نفس الوقت تابع دراسته باللغة العربية، وأصبح عضوا في حزب الشعب الجزائري المحظور سنة 1942، كان من مفجري الثورة، عين قائدا للمنطقة الخامسة، شارك في مؤتمر الصومام، وهو الذي اقترح تنظيم إضراب الثمانية أيام، ألقي عليه القبض في23–02–1957، وأعدم يوم 04–03–1957. (للمزيد ينظر إلى: بورنان سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830–1962): أبرز قادة نوفمبر، ط2، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 100–108، وينظر أيضا: عباس محمد، ثوار...عظماء: شهادات 17شخصية وطنية، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2004، ص ص75–88.

2 – الحاج بن علا: مواليد سنة 1923بالقرب من غيلزان، كان ضابطا في الجيش الفرنسي برتبة ملازم أول، شارك في الحرب العالمية الثانية، سنة1954 شارك في تفجير الثورة، ألقي عليه القبض في نوفمبر1956، عذب ثم حكم عليه بالسجن المؤبد في فيفري1957، نقل إلى سجن فرنسا، ويطلق سراحه حين الاستقلال، ليصبح أول رئيس للمجلس الوطني الجزائري في حكومة الرئيس بن بلة. (للمزيد ينظر إلى: علي نهاري والضابط الطيب نهاري، من سجل شهداء ومجاهدي الولاية الخامسة، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2008، ص105، وينظر أيضا: Patrick Kassel, et Giovanis Pinelle,le peuple algérien et la guerre lettres et témoignages1954-1962 :cahier libres N41-42-43,p62.

3 – محمد بوضياف:ولد سنة1919بميلة ،انضم إلى حزب الشعب الجزائري، عضو في المنظمة الخاصة، من مفجري الثورة التحريرية، اعتقل في عملية القرصنة الجوية التي تعرضت لها الطائرة التي كانت تقله هو ورفاقه في22–10–1956، أصبح رئيسا للدولة الجزائرية سنة 1992، أغتيل سنة 1992 بعنابة.(للمزيد ينظر إلى: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص ص92–93.

بالفشل، لأن بعض القادة كانوا متواجدين في الريف المغربي في عملية تنسيق مع مقاومي جبش التحرير المغاربي[1]، للبحث عن الأسلحة والتي كانت من المنتظر وصولها من الخارج، والتي تأخرت عن موعدها. ولقد إلتقينا مع بوضياف في جبالة يوم 04-02-1955، ثم التقينا بن مهيدي وأطلعناه على الأوضاع المأساوية في كل أنحاء الوطن ....، فأسفرت هذه الجهود بتجهيز يخت دينا بالأسلحة والذخائر"، الذي رسى يوم 03 أفريل 1955 بمدينة الناظور محملا بأسلحة حديثة (مدافع، رشاشة ثقيلة، بنادق ،رشاشة خفيفة من نوع جومسون وقنابل ومسدسات وصناديق الذخيرة) والمتفجرات[2]، التي قدرت بـ 7 أطنان ونصف [3].

قرّر بن مهيدي رفقة جماعة من الثوار نقلها برا وإيصالها ليلا وعبر مراحل، وقد كان في انتظاره الحاج بن علا وعبد الحفيظ بوصوف[4]، ليتم توزيعها على المناضلين في المنطقة الخامسة.

---

1 -هو جيش ان يضم مناضلين من تونس والجزائر والمغرب، هدفه اخراج فرنسا من شمال وكانت هذه فكرة عبد الكريم الخطابي، ولقد ساعده على تجسيدها مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي والجامعة العربية والسلطات المصرية وقد تأسس في سنة1955، ولكن سرعان ما أفل نجمه بعد نيل كل من تونس والمغرب استقلالهما (للمزيد ينظر إلى: محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي1910-1954، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،1993، ص ص 412-414.

2 -مراد صديقي، الثورة الجزائرية: عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب (د. ط)، منشورات دار المياه، بيروت (د،ت)، ص 30، وينظر أيضا :فتحي الديب ،جمال عبد الناصر و الثورة التحريرية -دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ،مصر ،1984،ص 84.

3 -Ministère de el moujahidine ,op.cit,p 22 .

4 - عبد الحفيظ بوصوف: من مواليد 17-08-1926 بمدينة ميلة، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة1941، كان من مفجري الثورة، عين نائبا لبن مهيدي للمنطقة الخامسة ليصبح قائدا لها سنة 1956، أسس جهاز المخابرات أثناء الثورة، أصبح وزير التسليح والاتصالات العامة. للمزيد ينظر: الصادق مزهود وآخرون، المجاهد عبد الحفيظ بوصوف السياسي المحنك و الاستراتيجي المدبر، (د،ط)، دار الفجر للطباعة، الجزائر، 2003، ص07، وينظر أيضا: علي نهاري و الطيب نهاري، المصدر السابق،ص98.

وبهذا أعطت هذه الأسلحة دفعا جديدا وقويا للثورة[1]، حيث تمكن مجاهديها من شن هجومات أكتوبر 1955[2]، وفي هذا الصدد يقول المجاهد حسين فرطاس:"...وفي مارس 1955 جاءنا الاتصال من نواحي صبرة إلى وهران وأمرنا بأن نواصل النظام لأنه مازال حيا(أي مازال قائما)، وأن نتصل بمن بقي خارج السجون والمعتقلات، فبدأنا في تجديد النظام وتأسيس الخلايا من جديد في نواحي عين تموشنت، حاسي الغلة، حمام بوحجر، وفي أكتوبر 1955 وقع إندلاع ثاني للمعارك وقوي في المنطقة الأولى والثانية: صبرة، الخميس، سبدو، غزوات، مغنية، ندرومة، تلمسان، وبدأ الجيش في التقدم نحو الشرق (عين تموشنت ووهران)، وكنا قد وفّرنا له من قبل المخابئ ولمؤونة، وربط المجاهد بن علا الاتصال مع مجاهدي معسكر ومستغانم وعين تموشنت، فسفينة دينا أعطت دفعا قويا في المنطقة"[3].

كما أتاحت وصول هذه الشحنة إلى إمكانية تجنيد المزيد من المتطوعين الذين التحقوا بمراكز التدريب التي أنشأتها الثورة في نقاط مختلفة على الحدود المغربية، وأيضا إمداد بعض مناطق الثورة الأخرى بجزء من الأسلحة وفق خطة مضبوطة يقودها رجال تقاة وعارفون بالمسالك والممرات لضمان وصول الأسلحة بشكل آمن وبأقل خسارة في الأرواح [4]. كما شجع على إرسال عدة سفن محملة

1 –عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص 226.

2 –يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، (د.ط) منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007، ص 72.

3 –فرطاس حسين، المجاهد سيكيو بغداد المدعو سي علي وموقعة 27مارس1957(موقعة استشهاده)، شريط فيديو من انجاز فرطاس حسين بحوزة الطالبة.

4 –بلحسن بالي، المصدر السابق، ص 17.

بالأسلحة، يمكن ذكر البعض منها: يخت "انتصار"[1]، باخرة "ديفاكس التي نقلت السلاح إلى الولاية الخامسة مرتين[2].

2–التموين ذاتيا:

ولسد النقص الحاصل في مجال التسليح، سعت قيادة المنطقة ومجاهدوها إلى التمويل ذاتيا بالسلاح متبعين عدة طرق نذكر منها:

- ✓ الأسلحة التي غنموها من العمليات العسكرية[3]، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عملية الصبابنة بتلمسان (20–02–1956) التي غنم فيها جيش التحرير الوطني كل أسلحة مخزن المعسكر الذي هجموا عليه، و تمثلت في سبعين بندقية من نوع Le bel، اثني عشر بندقية أخرى من نوع (Mas36)، وتسعة عشر مسدس من نوع (Mas19)، وأربع رشاشات حربية من نوع Stem وأربع بنادق رشاش من نوع 29/24[4] .

---

1 – الذي وصل وأُفرغت شحنته في ليلة 21 سبتمبر 1955، وبالاعتماد على السلاح الذي تزودت به المنطقة الخامسة، قام جيش التحرير في هذه المنطقة بإعطاء ضربة قوية وغير متوقعة للجيش الفرنسي، وقد استمرت هذه الهجمات مدة ثلاث ليالي متوالية مع تركيز في بعض الأماكن نهارا، الأمر الذي كبّد القوات الفرنسية خسائر جسيمة في الأرواح قدرت ب 230 قتيلا ما بين ضابط وجندي، وحوالي 330 جريحا. ينظر إلى: طاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي خلال الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2008، ص97.

2 – للمزيد ينظر إلى: مراد صديقي، ا لمصدر السابق، ص ص 39–40، وينظر أيضا: عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي، ط2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 88، ص ص95–96، وينظر كذلك: الطاهر جبلي، مسألة تسليح الثورة الجزائرية في مرحلة الانطلاقة 1954–1958 في ضوء تقارير مؤتمر الصومام وجهود الوفد الخارجي، المجلة التاريخية المغاربية، (ع،147)، نوفمبر، 2012، ص 146.

3 – طاهر جبلي، شبكات...، المرجع السابق، ص97.

4 – المرجع نفسه، ص ص114–116.

✓ سلاح الجنود الجزائريين الذين جندوا في الخدمة العسكرية إجباريا وفروا من ثكنات جيش العدو[1]، وخير مثال على ذلك كتيبة جنود المهارية (خمسة وستون جنديا)، الذين قاموا بانتفاضة صاكة في أكتوبر 1957 (المنطقة الثامنة)، والذين فروا من الجيش الفرنسي ومعهم مائتين وخمسة وعشرين جمل، وخمسة وسبعين قطعة سلاح وعشرة آلاف خرطوشة، مع قتل ثمانية جنود فرنسيين رميا بالرصاص[2].

✓ التمويل من الجيش الفرنسي: إذ استطاعت الثورة أن تقنع قدماء المحاربين من أن يجندوا من جديد في صفوف الجيش الفرنسي، وذلك بنية الحصول على السلاح، وقد نجحت القيادة في مسعاها هذا، وتمكن هؤلاء من الحصول على حوالي سبعمائة قطعة سلاح[3]. وفي نفس السياق يذكر عبد الحفيظ بوصوف عن موضوع التسليح في بداية الثورة فيقول: "...كان بوسائل محدودة جدا، خصوصا في ولاية وهران حيث كنت موجودا، وأهم الأسلحة كانت تلك التي غنمناها من العدو، ويجب أن أعترف بأن العدو قدّم لنا إعانات كبيرة بهذا الصدد، إذ قام الوالي الفرنسي" لامبير" بتنفيذ فكرة رائعة خطرت بذهنه وهي توزيع السلاح على السكان حتى يدافعوا عن أنفسهم ضد الثوار،...ووزعت السلطات العسكرية على كل رجل ببندقية وحربة ومائة (100) خرطوشة، وبهذه الصورة تزودنا بعشرة آلاف (10000) بندقية"[4].

---

1 –المرجع نفسه، ص97.

2 –دحمان تواتي وآخرون، الثورة التحريرية في إقليم توات1956–1962، منشورات جمعية مولاي سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية، (د،ت) ، ص ص38–39.

3 – طاهر جبلي، المرجع السابق، ص114.

4 عبد الحفيظ بوصوف، حديث بوصوف، الصحيفة لوبسارفاتور، جريدة المجاهد، ج1، (ع،28)،–28–08 1958، ص 14.

3-تصنيع الأسلحة بالقاعدة الخلفية الغربية:

تفطنت السلطات الاستعمارية لما كان يحدث، وأن السلاح كان يدخل عن طريق البحر ليصل إلى التراب المغربي، ثم يحمل على البغال ويعبُر به المجاهدين الحدود الجزائرية المغربية، فنشطت البحرية الفرنسية في إفشال هذه العمليات، إذ ألقت القبض على سبعة السفن في عرض البحر المتوسط، ما بين سنتي 1956 و1959، أشهرها سفينة الأتوس[1]. وأمام هذه المشكلة سعى بوصوف بداية من سنة1956 إلى تصنيع السلاح بالقاعدة الغربية، وهي الفكرة الذي كان يؤمن بها قبل اندلاع الثورة[2]. فبدأ أثناء قيادته للمنطقة عمد إلى شراء مزارع في الأرياف المغربية (مدينة وجدة، الناظور، تيطوان، وغيرها)، وأنشأت فيها مراكز لصناعة الأسلحة، تحت مسؤولية منصور بوداود ومساعده عزوز العباسي[3]. وكانت هذه المصانع سرية، يحرسها جنود جيش التحرير الوطني في زي رعاة جزائريين، يرتدون البرانس يخفون تحتها رشاشاتهم M49[4].

---

1 –الأتوس: هي سفينة كانت تحتوي على كميات عظيمة من الأسلحة المختلفة والذخيرة والمتفجرات والأسلحة اليدوية (60 طن)، وقد استولى عليها الفرنسين واحتجزت حمولتها في 11-10-1956، كان سي مبروك معول على هذه الشحنة لتكثيف العمليات العسكرية بها، لجعلها منطقة حرة لاستغلالها في إقامة الهيئات الوطنية لجبهة التحرير الوطني. (ينظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح: مذكرات مع ركب الثورة التحريرية، ج3، (د،ط)، دار البصائر ،الجزائر ،2009،ص ص 323-324، و ينظر أيضا: عبد الكريم حساني، الحرب الخفية: الشبكات الأولى، تر: خليل أوذاينية، (د،ط)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012، ص52.

2 –المتحف الوطني للمجاهد، ملحقة عين تموشنت، المرجع السابق، ص 44.

33 –محمد لمقامي، رجال الخفاء: مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، المنطقة الأولى: الولاية الخامسة، تر: علي ربيب، المؤسسة الوطنية للاتصال والتوزيع والاشهار، الجزائر ،2008، ص111.

4–وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكل السلاح (62-54)، (د،ط)،دار المعرفة ،الجزائر ،2009،ص ص 36-37.

وحسب المجاهد عباس عزوز الذي كان نائبا لمدير مصلحة التسليح والتموين العام، فإن المصنع الأول كان لصناعة القنابل اليدوية، أما المصانع الأخرى فعددها خمسة [1]، وهي: مصنعان كانا قد أُنشآ خلال قيادة بوصوف للولاية الخامسة، أما المصانع الباقية فقد أنشأها فيما بعد، إذ كانت تابعة لوزارة الاتصالات العامة والمواصلات سنة 1958 ثم إلى وزارة التسليح والاتصالات العامة (M.A.L.G) سنة 1960 وهي:

*مصنع تيطوان لسنة 1958لصناعة القنابل اليدوية (grenades)[2].

*مصنع سوق الأربعاء بالرباط سنة 1958لصناعة القنابل المتفجرة (bombes)[3].

*مصنع بوزنيقة بتدليت سنة 1960لصناعة قنابل نوع أمريكي.

*تيمارت بالقنيطرة سنة1960 لصناعة الرشاشات الخفيفة وحتى البنقالور، وفيه تم تركيب قطع الأسلحة.

*السخيرات سيدي سليمان سنة 1960، يتم فيه صناعة مدافع الهاون عيار 60 و80 والألغام [4].

---

1 –المتحف الوطني للمجاهد، ملحقة عين تموشنت، المرجع السابق، ص 34.

2 –محمد بوداود المدعو سي منصور، أسلحة الحرية: مذكرات بوداود المدعو سي منصور، تر: فحر الدين بلدي، رفار للنشر، الجزائر،2016، ص 121.

3 – المصدر نفسه، ص 129.

4 – مزهود الصادق وآخرون، المصدر السابق، ص21، وينظ: محمد قنطاري (قيادة الحدود والقاعدة الغربية الملتقى الوطني حول الحدود المغربية إبان الثورة، 2000، ص 23)، وينظر أيضا وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 36، وينظر كذلك: عبد القادر بوبالة، تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى في عهد محمد الخامس،ص12(22: 13 01/09/2012– www.altarikh-alarabi,ma

* المحمدية بالقنيطرة لصناعة المدافع(45،60،80mortiers) في سنة1960، بالإضافة إلى ورشة لصناعة الذخيرة وورشات لصناعة الألبسة العسكرية والأحذية، كما يوجد به مخبر المواد الكيماوية [1].

وقد كان لهذه المصانع الأثر الكبير في سير الثورة الجزائرية، بحيث نشّطت العمل المسلح ليس في الولاية الخامسة فحسب بل في باقي الولايات الأخرى، إذ تمكنت من صنع خمسمائة (500) رشاش M49، مدفع من ثلاثة عيارات (50 مم،60 مم، 80 مم)، والقنابل (نموذجين الإنجليزي والأمريكي)، وعشرة (10) آلاف قنبلة البنقالور، إضافة إلى القذائف. وقد تسلّمت الولاية الخامسة من هذه المصانع مائة وخمسين (150) أو أكثر من القنابل اليدوية، وعشرة (10) آلاف رشاش، وألف (1000) مدفع من عيار 50 مم و60 مم، منها 500 مدفع، وكانت هذه الأسلحة تدخل إلى الولاية على شكل قطع غيار وتخبأ في شاحنات السمك التي اشترتها الجبهة لهذا الغرض، وبعد اكتشاف هذه الطريقة تولت قيادة الحزب العامة للمغرب الأقصى عملية إدخال السلاح وذلك عن طريق الطائرات وسط بضائعها التجارية [2].

4–قوافل السلاح:

حملت القيادة الثورية للولاية الخامسة على عاتقها مهمة ولوج الأسلحة، ومن ثمّ ايصالها إلى باقي الولايات الأخرى برا، ومن أجل ذلك كوّنت فرقا للنقل سميت بـ "الفرق الخاصة للنقل[3]، كانت تستغرق مدة شهرين إلى ثلاثة أشهر

---

1 – وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 36.

2 – المرجع نفسه، ص 41.

3 – كل فرقة متكونة من خمسة وسبعين (75) مسبلا مكلّفين بالنقل، ومن فوج للحماية يتألف من عشرة (10) إلى خمسة عشر (15) مجاهدا تحت قيادة رقيب أول أو ملازم. للمزيد ينظر إلى: محمد لمقامي، المصدر السابق، ص ص162–163.

لتنقل الأسلحة من جبال تلمسان إلى جبال الونشريس. تمكنت الولاية الخامسة في الفترة الممتدة ما بين الفصل الأخير من سنة1957 وحتى أواخر سنة 1958، من إرسال ما لا يقل عن خمسة عشر (15) سرية خاصة باتجاه الولايتين الرابعة والسادسة، والمناطق الرابعة والسادسة والسابعة من الولاية الخامسة[1].

وهذا ما يؤكده لنا "بوعزة قدور"[2] من تلمسان، أحد المجاهدين الذين كلّفوا بنقل السلاح، إذ ذكر لنا في مقابلة شخصية قمنا بها معه، أنه كان مكلّفا بنقل السلاح من المغرب وإدخاله إلى المنطقة الأولى(تلمسان) ثم المنطقة الخامسة (سيدي بلعباس) لتزويد مجاهديهما بحصتهم من السلاح، أما باقي السلاح فكان ينقله مع رفاقه إلى حدود الولاية الرابعة أو الثالثة أين يجدون مجاهدين أخرين بإنتظارهم، قد كلّفتهم قيادة ولاياتهم باستلام السلاح في المكان المتفق عليه ونقله إلى داخل هذه الولايات[3].

وقد عملت القيادة الثورية للولاية الخامسة سلك طريق الصحراء (المنطقة الثالثة) لإدخال قوافل السلاح إلى الجزائر، انطلاقا من القاعدة الغربية، وهذا ما أكدته الوثائق الأرشيفية الفرنسية لسنة 1959، ويمكن ذكر البعض منها:

---

1 –المصدر نفسه..

2 – مجاهد في المنطقة الأولى من الولاية الخامسة، كلف بنقل السلاح من المغرب إلى داخل التراب الوطني، أصيب بصصم إثر بتفجير لغم إثر عبوره الأسلاك الشائكة، حاليا يشغل منصب مدير منظمة المجاهدين لولاية تلمسان. (ينظر إلى: بوعزة قدور، مقابلة شخصية بمقر منظمة المجاهدين لولاية تلمسان يوم أكتوبر 2014، على الساعة :10:30

3 – المصدر نفسه.

* انطلاق القافلة من بودنيب يوم 18-09-1959، لتصل إلى المنطقة الثالثة من الولاية الخامسة يوم 27-10-1959، محملة بـ عشرة آلاف خرطوشة، مائة وعشرة قنبلة، وثلاثون قذيفة مدفع هاون، هذه الأسلحة كانت وجهتها المنطقة الثالثة والسابعة من الولاية الخامسة[1].

*قاد محمد الزاوي قافلة متكونة من أربع جمال محملين بتسعة آلاف (9000) خرطوشة، وألف (1000) قنبلة، وكلّف بإيصالها إلى المنطقة السابعة من الولاية الخامسة، وذلك يوم:28-09-1959، وتعد هذه القافلة الرابعة التي انطلقت من قاعدة "بوذنيب، وكانت القافلة الخامسة على أهبة الاستعداد[2].

5-درو المرأة في التسليح:

لقد كان للعنصر النسوي دورا في عمليات التسليح وايصاله إلى الداخل أو نقله من منطقة إلى أخرى داخل التراب الوطني، خاصة بعد تأسيس وزارة الاتصالات العامة والتموين، وإنشاء مديرية التموين غرب (DLO)، التي نشطت بها الأختين: رحال زبيدة وليلى[3].

ويؤكد المجاهد محمد بوداود المدعو سي منصور في كتابه "أسلحة الحرية..." أن النساء كن عضوات في مديرية الامداد (لوجستيك الغرب)[4]، وهن:

1-Château de vincenne, service historique de la défense : BNº GR1H1590 VI27 135G1 :composition des caravanes dirigées vers l'intérieur par les confins pre- sahariens depuis le 01-01-1959.-

2 - - Château de vincenne, service historique de la défense: BNº GR1H1590 VI27 135G1: composition des caravanes dirigées vers l'intérieur par les confins pre- sahariens depuis le 01-01-1959, fiche du 07-10-1959.

3 - Ministére de Elmoujahidine ; Le M.A.L.G…, **op.cit,p.187**

4 –مهمتها التحقق من تجار السلاح إن لم يكونوا من المخابرات الإستعمارية، وحماية بعض المتعاملين مع الثورة من الإغتيالات، إيجاد والوسائل والأساليب المخابراتية لشراء الأسلحة وإدخالها إلى الوطن بعيدا عن أعين المخابرات الفرنسية و قواتها البحرية.(للمزيد ينظر إلى: ابراهيم حواسة، الملتقى الوطني حول مسار قيادات الولاية الخامسة: عبد الحفيظ بوصوف، العقيد لطفي بودغن،27-28=

يمينة آيت زياني وخديجة بلقاسم[1]، حليمة شريف[2]، فاطمة الزهراء زيان (زوجة دمارجي)[3]. إضافة إلى المجاهدة والممرضة فاطمة الزهرة لوغديري "سي جابر" قد قامت بمهام عديدة خاصة في مجال التموين والتسليح والاستعلامات وذلك إلى غاية الاستقلال "[4].

وبما أن وزارة M.A.L.G كانت مهمتها الرئيسية هي توفير السلاح وإدخاله إلى التراب الوطني بكل الطرق، فإن هذه الوزارة قد أعطت لبعض المجاهدات جوازات سفر ليسافرن إلى إسبانيا مع بعض المجاهدين، للتجسس ولشراء الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر، ولكي تستطيع هذه المجاهدات التعامل مع الإسبان، قامت القيادة الثورية بالولاية الخامسة بتعليمهن اللغة الإسبانية[5]. وتذكر المجاهدة زهرة قراب قائلة:" ولهذا الغرض منحت القيادة الثورية بالولاية الخامسة، المجاهدة خديجة بريكسي (المراقبة السياسية) جواز سفر للقيام بمهمة إلى الخارج في إطار التجسس نظرا لملامحها الأوروبية"[6].

=مارس2008،وهران،موجودة بالمركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ا لشريط رقم314،و ينظر أيضا: رابح لونيسي، الحرب المخابرتية أثناء الثورة المسلحة، مجلة عصور،(ع،06)، جامعة وهران، صيف2012،ص194.

1 –محمد بوداود، المصدر السابق، ص ص199-200.

2 –المصدر نفسه، ص 203.

3 – المصدر نفسه، ص 211.

4- Mustéfa Khiati,op cit,p p442-443.

5 – المجاهدة زهرة قراب، شهادة حية موجودة في الكتاب: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، كفاح المرأة الجزائرية: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،2007، ص568.

6– المرجع نفسه.

وبما أن الهدف والشغل الشاغل للثورة كان توفير السلاح، فقد كلّفت المرأة الاتصال أيضا بجلبه وإيصاله إلى المجاهدين، وفي هذا الصدد تقول المجاهدة رحمونة بن زينة:" استطاع المجاهد "خثير قدور" أن يجند يهودي يعمل بمرسى الكبير بوهران ليزود الثورة بالأسلحة، فكان يأتي له بها فيخبئها بسينما "ريكس" التي كان يعمل بها، فكنت أذهب إليه لأتسلمها منه، فأخرج من السينما دون أن يفتش الجنود الفرنسيين قفتي، وبهذه الطريقة استطعت إخراج أربع مسدسات من نوع 9مم، وواحد من نوع 35 مم، كما زودنا هذا اليهودي بستة مسدسات من نوع 37 وأربع رشاشات وهذا سنة 1960، أما الرشاشات فكنت أخفيها في أسفل قماط الطفل الذي كنت أحمله، وأمر بهم في وسط العساكر دون اكتشاف أمري، وهذا لإيصاله إما إلى السيد "سي عبد القادر أفغول" بمنطقة حمام بوحجر قرب عين تموشنت أو إلى سيدي بلعباس، لينقله آخرين إلى المجاهدين بالجبل[1]".

ولكن رغم كل هذه المجهودات لتوفير السلاح وتصنيعه ومحاولة إدخاله إلى التراب الوطني، إلا أن هذا مشكل كان دائما يطفو إلى السطح[2]، فاهتدى بوصوف سنة 1960 إلى خطة لحل المشكل باستعمال المروحيات، وأرسل جزائريين إلى الاتحاد السوفياتي لتدريبهم كطيارين، ولكن لم يستفد من هذه الخبرات بسبب الوصول إلى وقف إطلاق النار ودخوله حيز التنفيذ قبل وصول الطائرات الخمسة إلى المغرب[3].

1- رحمونة بن زينة، مقابلة شخصية بمقر سكناها الكائن بعين الأربعاء ولاية عين تموشنت، يوم: 16-06-2015 على الساعة14:00، يوم 23 -07-2016 على الساعة:14:45.

2 -وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 41.

3 -لخضر سيقر، شخصيات جزائريات، ج1، ط1، دار الأمل للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص ص47-48.

وفي آخر بحثنا هذا يمكن أن نستنتج ما يلي:

–أن القيادة الثورية بالولاية الخامسة، قد عملت كل ما في وسعها لحل مشكل السلاح وإدخاله إلى داخل التراب الوطني، مستغلة كل الطاقات الشابة رجالا ونساء، الذين لم تحبط عزيمتهم لا قوة فرنسا ولا الأسلاك الشائكة.

–أوجدت الولاية الخامسة عدة طرق لإيصال السلاح: برا من خلال المنطقة الأولى والثانية وحتى الثالثة(الصحراء)، وبحرا عن طريق الحدود الجزائرية المغربية، وحتى جوا لما استعصى عليها إدخاله بسبب الأسلاك المكهربة ومراقبة الإدارة الفرنسية لسواحل البحر الأبيض المتوسط.

–كان لتولي عبد الحفيظ بوصوف رئاسة وزارة المالق M.A.L.G الدور الكبير في البحث عن السلاح وإبرام الاتفاقيات السرية لشرائه، ومن ثمّ إيصاله للمجاهدين بالجبال. وقد كان لهذه الوزارة دور في التجسس على تجار السلاح الذين تشتري منهم السلاح، وذلك للتحرك في الوقت المناسب إذا ما تأكدوا أنهم على اتصال مع الإدارة الفرنسية. وهذا لتفادي المشاكل التي ستترتب إذا وقعت شحنات تلك الصفقة في قبضة العدو، اعتقال المجاهدين المكلفين بإيصالها.

–لم توفر الولاية الخامسة السلاح لمناطقها فحسب، بل عملت على إيصاله إلى باقي الولايات المجاورة: الولاية الثالثة والرابعة والسادس

دور القاعدة الشرقية في تسليح الولايات الداخلية إبان الثورة التحريرية

أ/ مرجي عبد الحليم

جامعة البويرة

مقدمة:

يعتبر التسليح بمثابة الشريان الحيوي والرئيسي لجميع الثورات، حيث يعبر عن إرادة الثوار في خوض غمار حرب واسعة النطاق ضد المستعمر، وعزمهم على انتزاع النصر بالقوة، لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بها، ومن ثمة يعتبر موضوع التسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية المباركة من أهم المرتكزات التي تقوم عليها وتضمن استمراريتها، حتى تصل إلى تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق الحرية والاستقلال، وفي هذا السياق قد صب قادة الثورة نصب أعينهم باهتمامهم بمسألة التسليح إبان الثورة، رغم المشاكل والعراقيل التي كانت تكتنفها، إلا أنه بعد انعقاد مؤتمر الصومام كانت هذه المسألة من أولويات مؤسسات الثورة . لجنة التنسيق والتنفيذ . والتي توصلت في نهاية المطاف إلى إيجاد حل لهذه المعضلة بتكليف منطقة سوق أهراس وضوحيها كولاية مستقلة لموقعها الاستراتيجي الجغرافي ولاعتبارات عدة، حيث أطلق عليه اسم "القاعدة الشرقية" التي تم تكليفها بإمداد الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة، وقد أخذت على عاتقها هذه المهمة الصعبة، وأصبحت منذ ذلك التكليف بمثابة جسر للثورة التحريرية وشريان حيويا للولايات الداخلية رغم الصعوبات التي كانت تواجهها القاعدة، خاصة بعد إقامة خطي شال وموريس اللذين أصبحا عائقا في تجسيد هذه المهمة.

وبناء على ذلك يتبين لنا جليا أن معركة تسليح الثورة التحريرية كانت من أصعب فصول حرب التحرير، وبالتالي موضوع مداخلتي يطرح إشكالية مركزية تهدف إلى توضيح الدور الذي لعبته القاعدة الشرقية في عملية تسليح وتموين الولايات الداخلية إبان الثورة التحريرية رغم العوارض وعوائق آلة الحرب الاستعمارية الفرنسية؟ وكيف تجسدت هذه المهمة عمليا.

1- عوامل وملامح قيام القاعدة الشرقية:

تقع القاعدة الشرقية في الجزء الشمالي الشرقي الجزائري، حيث يحدها شرقا الحدود التونسية، ومن جهة الشمال الغربي قالمة وعنابة (الولاية الثانية)، أما شمالا نجد البحر الأبيض المتوسط من بلدية أم الطبول شمال شرق مدينة القالة حتى عنابة، ومن جهة الجنوب والجنوب الشرقي حدود الولاية الأولى في تبسة وسدراتة[1]، مما جعلها تتميز بمميزات طبيعية متنوعة تجسدت في امتداد غاباتها إلى غاية القطر التونسي، وأيضا سلسلة الجبال الوعرة التي يصل ارتفاعها إلى 1400م، والممتدة من الشمال إلى الجنوب كجبال كاف الشهية بوعياد، بني صالح ، وخضرة وغيرها من الجبال، دون أن ننسى تلك الهضاب والتلال وكيفان التي تتخللها المجاري المائية الكبرى كوادي مجردة، سيبوس، وغيرها[2].

وعلى أية حال إن هذه المميزات الطبيعية للقاعدة الشرقية نتيجة صعوبة مسالكها بسبب وعروتها إذ يسودها الطابع الجبلي وكثافة وتنوع غطائها النباتي من أشجار كثيفة وعالية خاصة في الجزء الشمالي، فهي عبارة عن أدغال، مما

1–ينظر: عبد الحميد عوادي، بلقاسم محمد وآخرون: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية للجبهة الشرقية 1954–1962م، د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، د.ت، ص142.

2–عمر تابليت: القاعدة الشرقية، د.ط، دار الألمعية، الجزائر، 2011م، ص12.

أكسب القاعدة الشرقية موقعا استراتيجيا أصبحت تتمتع به إبان الثورة التحريرية[3]، من خلال إمداد الثورة بالسلاح خاصة ولايات الداخل، لضمان استمرارية الثورة.

والجدير بالذكر أن القاعدة الشرقية عند اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م، كانت تحت قيادة الشهيد "باجي المختار" الذي قام بالإعداد والتحضير لانطلاق الثورة التحريرية في هذه الناحية من نواحي المنطقة الثانية من ولاية الشمال القسنطيني فيما بعد ،لكن استشهاد القائد باجي المختار بتاريخ 1954/11/20م، ثم تبعه استشهاد قائد المنطقة الثانية "ديدوش مراد" بتاريخ 1955/01/18م، ناهيك عن نقص المؤونة والسلاح وضعف الاتصال بالمنطقة الثانية مما جعلها محل أطماع وطموح قائد المنطقة الأولى "شيخاني البشير" بتوسيع عملياته العسكرية نحو جهة سوق أهراس وما جاورها، وبالتالي أصبح هذا الطموح ظاهر للعيان وبجدية أكبر بعد معركة الجرف الشهيرة.

وفي هذا السياق هناك بعض الدراسات التاريخية تؤكد بأن قائدة المنطقة الثانية "زيغود يوسف" قد تنازل عن منطقة سوق أهراس لصالح قائد المنطقة الأولى "شيخاني البشير" ابتداء من 1955/08/14م، مقابل العدة والعتاد الحربي[1]، وذلك بسبب ضعف التسليح وقلة الرجال في الأشهر الأولى للثورة بالمنطقة الثانية[2].

3–المرجع نفسه، ص13.

1–الطاهر جبلي: مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، مجلة المصادر، العدد 09، الجزائر، 2004م، ص209.

2–الطاهر زبيري: مذكرات أخر قادت الأوراس التاريخيين (1929–1962م)، د.ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2008م، ص124.

لكن هناك من يؤكد عكس ذلك لأن المنطقة كانت محل نزاع بين المنطقتان (الولايتان) الأولى والثانية [3]، خاصة بعدما قامت المنطقة الأولى (الأوراس) بإرسال فوج بقيادة "أحمد الأوراسي" نحو هذه الناحية بجبال بني صالح في حدود مارس 1955 دون أن يعلن قادة منطقة الأوراس عن نيتهم بضم هذه الناحية إلى منطقتهم[4]، ونتيجة لذلك دخلت الناحية في مشاكل داخلية قد برزت إلى العيان في مستهل عام 1956م، بسبب الصراع على قيادة الناحية بين قيادة الأوراس ومجاهدي المنطقة وعلى رأسهم "جبار أعمر" أحد القادة البارزين والذي تعرض للتصفية الجسدية بتاريخ 1956/04/11م مما عمق المشاكل أكثر[5].

وعلى أثر هذه الأوضاع المتردية التي أصبحت تعيشها ناحية سوق أهراس، قد تم عقد اجتماع في حدود شهر جوان 1956م، لتشكيل قيادة لمنطقة سوق أهراس، ورفض الارتماء او التبعية لأية منطقة (ولاية) من المنطقتين المتنازعتين سواء المنطقة الأولى أو الثانية[6].

بعد ذلك تم تكوين قيادة عامة لمنطقة سوق أهراس، ومن ثمة حاولوا إرسال تقريرين أحدهما إلى البعثة الخارجية والأخرى إرسالها إلى مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20 أوت 1956م بواسطة مبعوثين وهما: عمار بن زودة والحفناوي رمضانية، إلا أنهم لم يتمكنوا من حضور فعاليات المؤتمر حيث أخبرا

3–عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، د.ط، دار البعث، الجزائر، 1991م، ص59.

4–إبراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، د.ط، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1992م، ص135.

5–حول هذه الصراعات ينظر الى: عبد الرزاق بوحارة: منابع التحرير، ترجمة: صالح عبد النوري، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص185؛ الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص ص 121–134.

6–ينظر: إبراهيم العسكري: المصدر السابق، ص ص 136؛ محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى أنموذجا، د.ط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 265–266.

وهما في الطريق بأن أشغال المؤتمر قد انتهت، مما دفع بهم إلى محاولة الضغط على قيادة الثورة التحريرية لكي تعترف بهم كولاية كبقية الولايات التاريخية الأخرى التي نص عليها مؤتمر الصومام عام 1956م[1].

ونظرا لأهمية منطقة سوق أهراس الاستراتيجي في الثورة، قد حققت في حدود شهر أفريل 1957م وضعا متميزا باقتراح من "عمر أوعمران" الذي حل بها وعمل على تسوية وضعية المنطقة بتسميتها بالقاعدة الشرقية بدل ولاية، لأنه يتنافى مع مقررات الصومام لضيق مساحتها رغم المؤهلات الأخرى، ومن ثمة حدد دورها العام كقاعدة لدعم الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة[2]، وأيضا حماية وضمان أمن عبور القوافل وتموينها وتبليغ التعليمات وأوامر القيادة العامة[3]، مع تدريب وتسليح وإيواء القوافل التي تأتي من الولايات الأخرى[4].

وفي هذا المضمار عن إنشاء القاعدة الشرقية يؤكد "عمارة بوقلاز" في شهادته بقوله: " أنه يملك الوثائق الدالة على ذلك، ومن بينها الوثيقة التي تقر فيها لجنة التنسيق والتنفيذ بجعل منطقة سوق أهراس قاعدة تموين تكون بمثابة ولاية، وهي بإمضاء "يوسف بن خدة" و"كريم بلقاسم" و"ساعد دحلب" حيث لم يوقع "بن طوبال" على الوثيقة لسبب واضح وهو رفضه فصل منطقة سوق أهراس عن الولاية الثانية وخلافاته مع "بوقلاز" ولم يستسغ قادة الولاية الثانية

1–الطاهر جبلي: القادة الشرقية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1999–2000م، ص ص 62–64.

2–الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962م، د.ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2015م، ص216؛ عبد الحميد عوادي: المرجع السابق، ص53.

3– الطاهر سعيداني: مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م، ص46.

4–إبراهيم العسكري: المصدر السابق، ص141.

إنشاء القاعدة الشرقية ، وظل بعضهم يعتبرها حتى سنة 1960م جزء من الولاية الثانية "[5].

2-إسهامات القاعدة الشرقية في تسليح الولايات الداخلية:

بعدما اعترفت لجنة التنسيق والتنفيذ بمنطقة سوق أهراس كقاعدة شرقية للدعم وإمداد الثورة التحريرية نظير موقعها الاستراتيجي الهام، بالاعتماد على الهيكلة التي أقرها مؤتمر الصومام سواء في التنظيم السياسي أو العسكري، وأيضا الاعتماد على نظام الاستعلامات والاتصال كتجربة ومحاولة من قادة القاعدة[1]، لأن المهمة الملقاة على عاتقها بإعداد ولايات الداخل بالأسلحة يتطلب ذلك.

إن عملية تسليح ولايات الداخل خاصة الولاية الثالثة والرابعة من أصعب وأعقد المهمات التي كلفت بها القاعدة الشرقية، وذلك يعود إلى طبيعة هذا العمل وتلك العقبات والصعوبات التي كانت تحيط بها، كون هذه الولايات كانت تقع في عمق التراب الوطني، أين تكثر نقاط المراقبة المشددة ومراكز العبور بالإضافة إلى طول المسافة[2]، وخاصة بعد إنشاء خطا "موريس " و" شال "[3]، مما سبب عوائق كبيرة أمام تحرك فرق وقوافل الإمداد عبر الحدود سواء الشرقية

5-الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد (1979-1929)، ج1، د.ط، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص93.

1- حول هذه التنظيمات التي اتخذتها القاعدة الشرقية ينظر الى: الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص96؛ عمر تابليت: المرجع السابق، ص 95 وما بعدها.

2-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص98.

3-للمزيد من المعلومات حول سبب وأهداف إنشاء هذه الأسلاك الشائكة عبر الحدود ينظر: الطاهر سعيداني: المصدر نفسه، ص126 وما بعدها؛ جمال قندل: خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)، د.ط، بلوتو للاتصالات، الجزائر، 2009، ص50 وما بعدها.

أو الغربية، ويحكم أن قادة الثورة التحريرية كان مرهونا بنجاح مثل هذه العمليات، ومن ثمة فإن القاعدة الشرقية بمنظمة سوق أهراس قد قام بهذه المهمة التي تعتبر مجازفة حقيقية، من خلال إقدام المجاهدين السير نحو الموت المؤكد دون التراجع إلى الوراء حيث استشهد العديد من الآلاف خلال هذه العمليات وأيضا عدم مبالاة أبطال ورجال القاعدة الشرقية بدل الأخطار المحدقة بهم وهم يعبرون مئات الكيلومترات[4]، حيث كانوا يعبرون خط موريس ليلا بقطع الأسلاك الشائكة بالمقصات العازلة، ويقومون بنزع الألغام الشائكة أو تفجيرها أحيانا بأنابيب البنغالون الناسفة[5].

ويرجع هذا بالأساس إلى بسالة وشجاعة مجاهدون ورجال القاعدة الشرقية، حيث كانوا يقومون بمرافقة القافلة (الكتيبة) لحمياتها من العدو والتصدي له في حال اكتشاف أمرها، لأن الجنود كانوا يستعملون في بداية الأمر الخيول والأحصنة لحمل الأسلحة والذخيرة، لكن سرعان ما تخلت عن هذه الطريقة بسبب اكتشاف أمرها من طرف الاستعمار العديد من المرات، ومن ثمة أصبح الجندي يحمل سلاحه الخاص ويحمل قطعتين أو ثلاثة قطع من الأسلحة مع ذخيرتها (تصل إلى خمسمائة طلقة) على كتفه وسيرا على الأقدام مئات الكيلومترات [1].

4–الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 98–99.

5–هو استعمال متفجرات بواسطة أنابيب مطاطية لإحداث ممرات في حقول الألغام وفجوات وسط الأسلاك ينظر الى: عثمان مسعود: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، د.ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص ص 370–371؛ الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج1، د.ط، موفم لنشر، الجزائر، 2008، ص465.

1–الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 98–99؛ الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص ص 109–110.

أما بالنسبة للسلاح الثقيل فإن كل مجاهد كان يحمل قطعة سلاح وسلاحه الشخصي وذخيرة مدفع هاون من عيار 45 ملم إلى 120 ملم[2]، من أجل إيصال الأسلحة والذخيرة إلى إخوانهم المجاهدين في الولايات الداخلية، من أجل استمرار معركتهم ضد الاستعمار بكل شجاعة وبسالة، وقامت القاعدة الشرقية بإرسال واحد وثلاثون قافلة وكل قافلة مؤلفة من حولي مائتي رجل[3].

وفي هذا السياق يتسنى لنا أن نستعرض القوافل وكتائب التسليح التي قامت القاعدة الشرقية بإرسالها نحو الولايات الداخلية خاصة الولاية الثالثة والرابعة، والتي تتفق حولها المصادر والمراجع التاريخية.

وفي هذا المضمار تعتبر سنة 1957م حافلة بتسليح الولايات الداخلية بالأسلحة الأوتوماتيكية، فعند استنطاقنا لبعض المصادر التي تناولت تاريخ القاعدة الشرقية، حيث أن هذه الأخيرة قامت بتسليم إلى الولايات الداخلية بواسطة قوافل التسليح ما يقارب 5500 قطعة سلاح من بندقية ورشاش صغير الحجم وكبير ومدافع هاون مختلفة العيارات[4].

وفي هذا السياق يتسنى لنا أن نستعرض القوافل وكتائب التسليح التي قامت القاعدة الشرقية بإرسالها نحو الولايات الداخلية خاصة الولاية الثالثة والرابعة، والتي تتفق حولها المصادر والمراجع التاريخية نذكر منها:

1–عبور قافلة محمد القبايلي في بداية عام 1957م إلى الولاية الثالثة والتي استشهد قائدها بعد أداء المهمة، والذي عينه قائد القاعدة الشرقية عمارة بوقلاز

2–الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 98.

3–خالد نزار: يوميات حرب، د.ط، منشورات ANEP، دار الفارابي، الجزائر، 2007م، ص110.

4–الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 102؛ أما إبراهيم العسكري يذكر لنا بأن القطع المنقولة هي 3017 قطعة سلاح: إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 196؛ عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي وأفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص ص 272–273.

(العسكري) مع نوابه من عمار شمام، عمر باباي، بلقاسم خلايفية، وعبد العزيز مبروكي مع تعداد قدره 150 مجاهدا مع مجموعة من الأحصنة لحمل الأسلحة والذخيرة، وقد استغرقت العملة مدة أربعة أشهر ذهابا وإيابا، كما شهدت هذه القافلة عدة مواجهات واصطدامات مع العدو في الطريق[1].

2-عبور قافلة بقيادة "أحمد البسباسي" في ربيع 1957م إلى الولاية الثالثة (منطقة القبائل) والعودة إلى مركز قيادة الفيلق الأول بسلام [2]، وللعلم أنها كانت تتألف من 300 مجاهد منهم 120 من الضباط والجنود، كان كل مجاهد يحمل قطعتان من السلاح و600 خرطوشة عيار 60 ملم ترافقهم 14 بغلا تحمل ما نقل من تلك الأسلحة والذخيرة[3].

3-عبور قافلة سي عثمان النموشي في مستهل شهر جوان عام 1957م تتكون من 125 مجاهد، حيث كان كل مجاهد يحمل بندقيتين من أنواع مختلفة من الأسلحة منها الرشاشات والبنادق، وعندما وصلوا إلى مسؤولين بالولاية الثالثة بمنطقة عزازقة سلموا هذه الذخيرة وعادوا عبر جلاب بوطالب في شكل مجموعات صغيرة[4].

4-عبور كتيبة لطرش عام 1957م التي وصلت إلى غاية البرواقية بالولاية الرابعة ثم عادت إلى مركزها[5]، وكانت تتشكل من 120 مجاهد يحمل كل مجاهد قطعتين من السلاح و600 خرطوشة ترافقهم مجموعة من البغال تحمل الذخيرة وأسلحة جماعية من نوع بران، كان في حمايتها وحدات من القاعدة الشرقية حتى

1-عمر تابيلت: المرجع السابق، ص115.

2-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص101.

3-للمزيد بالتفصيل عن هذه القافلة ينظر: عمر تابليت، المرجع السابق، ص ص 116-117.

4-عمر تابليت: المرجع نفسه، ص 118.

5-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص102.

حدود الولاية الثانية، ثم تحت حماية جنود الولاية الثانية والثالثة حتى الوصول إلى الولاية الرابعة[6].

5-عبور قافلة تتكون من كتيبة يقودها "قنون سليمان" المدعو (سليمان لاصو) عام 1958م إلى الولايتين الثالثة والرابعة[7].

6-عبور قافلة القائد مبارك عزوق في بداية شهر مارس 1957م بتعداد يتكون من 125 مجاهد من مختلف الفيالق الثالثة والرابعة للقاعدة الشرقية، وقد كان نصيب كل مجاهد بندقيتين من نوع موزير وألف خرطوشة وتوزيع 08 مدافع هاون عيار 46ملم على بعضهم، انطلقت من مركز الزيتون وصولا إلى عين قشرة وزراقرانة بالولاية الثالثة[1].

7-عبور كتيبة بقيادة "محمد حيدوش" مسلحة تسليحا حديثا بأجهزة اتصال وجهتها الولاية الثانية، وقد اشتبكت في معركة كبيرة مع قوة العدو بوادي سيبوس على مشارف مدينة عنابة[2].

وفي هذا المضمار حول دور القاعدة الشرقية في تسليح وتموين الولاية التاريخية الثانية كان منعدم بعد نهاية عام 1957م حسب شهادة المسؤول العسكري للولاية الثانية القائد " الطاهر بودربالة " بقوله: " منذ نهاية عام 1957م لم تصل قطعة سلاح من القاعدة الشرقية إلى الولاية الثانية[3]، وهذا لاشك يرجع إلى استفاد الولاية الثانية من قوافل تسليح القاعدة الشرقية قبل نهاية عام 1957م

6-عمر تابليت: المرجع السابق، ص120.

7-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص102.

1-عمر تابيليت: المرجع السابق، ص117.

2- بوعريوة عبد المالك: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنشل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص106.

3- عمار قليل: المرجع السابق، ج2، ص65.

بشكل أو بآخر، وقد أكد بتأكيد مجاهدو القاعدة الشرقية في هذا الشأن بأن عد القوافل المرسلة خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1957م قد بلغ خمسة قوافل، بمعدل 120 جندي لكل قافلة يحمل كل واحد من الجنود بندقيتين وحوالي ثماني مائة (800) طلقة وقنبلتين يدويتين[4].

والجدير بالذكر أن القاعدة الشرقية لم تكتفي فقط بنقل الأسلحة والذخيرة إلى الولايات الداخلية، بل كانت تستقبل فصائل تسليح قوافل التسليح القادمة إلى الحدود الشرقية مثل فصائل تسليح الولاية الرابعة الذين كان يتم توجيههم نحو القاعدة الشرقية لجلب الأسلحة والقيام بمهام أخرى بشهادة لخضر بورقعة بقوله: " كان توجد فصائل مقالي الولاية الرابعة إلى القاعدة الشرقية معهودا، وأذكر أن عدد مجاهديها الذين استشهدوا في الولاية الأولى في ذهابهم ومجيئهم بلغ ثماني (08) كتائب"[5].

وبناء على ما تقدم أن الموقع الاستراتيجي للقاعدة الشرقية على الحدود التونسية من خلال قيامها بتمرير الأسلحة المتدفقة من مصر مرورا بليبيا إلى الحدود التونسية، ومن ثمة يتم توزيعها إلى الولايات الداخلية رغم الصعوبات التي كانت تحيط بهذه العملية والتي تحتاج إلى إعداد جيد وطرق تنظيمية دقيقة تساعد على إنجاز المهمة على أحسن ما يرام من أجل تزويد هذه الولايات بالأسلحة والذخيرة.

4- بوعرورة عبد المالك: المرجع السابق، ص107.

5- لخضر بورقعة: مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادقة بخوش، تقديم الفريق سعد الدين الشاذلي، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000م، ص ص 22-23.

3–طرق وأساليب القاعدة الشرقية في إرسال قوافل التسليح للولايات الداخلية:

لقد شكلت المسالك الشرقية والممرات الحدودية البرية وخطوط الإمداد البحرية في الشرق والغرب الشرايين والأوردة التي كانت تتنفس من خلالها الثورة التحريرية باعتبارها المنافذ الحساسة لتهريب الأسلحة القادمة من المشرق وأوروبا على هذا الأساس أنصب اهتمامات قادة الثورة في المناطق الحدودية في عملية البحث عن منافذ استراتيجية لتهريب الأسلحة والذخيرة نحو داخل الوطن، من أجل دعم الثورة بعد تأميمها ثم ربطها بالقواعد الخلفية القديمة التي كانت تنشط في تهريب الأسلحة قبل اندلاع الثورة التحريرية[1].

في هذا السياق يعود الفضل إلى رسم معالم الحدود البرية إلى القادة الأوائل في المناطق الحدودية خاصة المنطقة الأولى والثانية بالتنسيق والتعاون مع بن بلة وبوضياف وعلي مهساس على المستوى الخارجي في كل من مصر، وليبيا وتونس والمغرب[2]، حيث كانت الأسلحة الموجهة للثورة تنقل من مصر إلى ليبيا ثم تونس لتأخذ طريقها فيما بعد عبر الحدود التونسية بواسطة الجمال والأحصنة، ومن ثمة تصبح عملية العبور نحو الداخل ضربا من المغامرة في خضم عمليات المراقبة والحصار المضروب على طول الحدود الشرقية خصوصا بعد اندلاع الثورة الجزائرية[3].

1–الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح: المرجع السابق، ص289.

2–عن دور الوفد الخارجي في عملية تسليح الثورة ينظر: أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات الآداب، بيروت، لبنان، 1981م، ص23 وما بعدها؛ الذيب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل، مصر، 1990م، ص353 وما بعدها.

3–عن مراحل وصول الأسلحة من المشرق إلى الحدود الشرقية ينظر: الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح، المرجع السابق، ص ص 230–296.

وأمام هذه الظروف الصعبة قد تحملت المنطقة الأولى وأيضا منطقة سوق أهراس قبل نشأة القاعدة الشرقية[4]، أعباء مهمة تسليح الثورة في الداخل نتيجة اعتبارات معينة[5]، قد سبق وأن ذكرناها، كما أن إنجاز هذه المهمة الصعبة لا بد أن تكون وفق عملية نظامية محكمة حتى تكون المهمة ناجحة لذلك اعتمدت القاعدة الشرقية عدة طرق وأساليب عملية تنظيمية لتزويد الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة، حيث مع مطلع عام 1957م تجسدت في عبور عدة قوافل تتكون كل منها من كتيبة أو أكثر، وكانت تنطلق راجلة من الحدود الشرقية التونسية فتمر تارة عبر سلسلة الأطلس التلي، وأحيانا تخترق السهول رغم مخاطر الطريق، وصولا في نهاية المطاف إلى غابة أكفادو بالولاية الثلاثة، والتي بدورها تقوم بتسليم الأسلحة والذخيرة إلى الولاية الرابعة بحكم القرب الجغرافي[1].

وفي هذا السياق تتفق جل المصادر التاريخية بأن قوافل تسليح الولايات الداخلية من طرف القاعدة الشرقية قد استعملت في البداية البغال والجنود لحمل الأسلحة والذخيرة، لكن هذه العملية لم تكلل بالنجاح بسبب سهولة اكتشافها من طرف قوات العدو، ولتدارك الوضع قد حل محلها المجاهد الذي يحمل على كتفه قطعة الأسلحة والذخيرة مثلما ذكرنا سابقا[2]، علما أن هذه المهمة من بدايتها

4- إن الفترة الممتدة بين نهاية 1956و 1958م قد عرفت المنطقة باسم القاعدة الشرقية وبعد تكوين تعرف بقيادة العلميات العسكرية في أفريل 1958م بتسمية جديدة بجيش الحدود (المناطق الحدودية) بقيادة هيئة أركان الشرق التي كان على رأسها محمد السعيد، ينظر: عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص ص 91-92.

5–طاهر جبلي: المرجع السابق، ص 293.

1–إبراهيم العسكري: المرجع السابق، ص ص 193-194؛ الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص100.

2–للمزيد ينظر الى: طاهر سعيداني، المصدر السابق، ص ص 100-103.

إلى نهايتها كانت تخضع إلى إجراءات تنظيمية صارمة وفق مراحل تجسدت فيما يلي:

– قبيل انطلاقة القافلة أو الكتيبة من القاعدة الشرقية تكون الولاية المعنية بالأمر على علم مسبق، كما يتسلم قائدة الكتيبة أو القافلة قائمة الأسلحة والذخيرة التي سيتم إيصالها إلى الولاية المعنية بالأمر، بالإضافة إلى "رخصة مرور" تسمح له بدخول الولايات التي يعبر بها للوصول إلى الولاية المعنية.

يحمل قائد الكتيبة (القافلة) رسالة من قائد القاعدة الشرقية أو من ينوب عنه إلى قائد الولاية المعنية توضح اسم قائد الكتيبة ونوابه والمهمة التي أوكلت له.

– عند وصول الكتيبة (القافلة) الولاية المعنية، وعزمها على العودة يقوم قائد الولاية بوضع خاتم الولاية وتوقيعه وملاحظاته المتعلقة باستلامه لجميع الأسلحة والذخيرة الموجودة في القائمة وإذا وجد نقصان في الأسلحة أو الذخيرة يضع ملاحظاته على ذلك، وعند عودة قائد الكتيبة (القافلة) يسلم القائمة من جديد إلى قائد القاعدة الشرقية أو من ينوب عنه.

– قبل انطلاق كتيبة التموين يزود قائد الكتيبة بمبلغ من المال يستعمله عند الضرورة، وخاصة للأكل، رغم تنوع مصادر الأكل عندها، كما تتزود بوجبات غذائية باردة أو جافة تكون قد تزودت بها قبل انطلاقها من القاعدة الشرقية تستعملها عادة عند تعرضها لحصار في الطريق من طرف قوات العدو.

– يرافق الكتيبة (القافلة) دليل عسكري وأخر من المسبلين التابعين لكل دشرة تمر بها الكتيبة ، وتمنح الكتيبة كلمة السر لكل منطقة تصل إليها، وأيضا يكون لها كلمة سر خاصة بها تتغير كل 24 ساعة.

– تزود الكتيبة (القافلة) بتعليمات صارمة تنص على عدم التدخل في شؤون أي ولاية تمر بها القافلة على ترابها، وكذلك عدم الاشتباك مع العدو إلا في حالة الضرورة القسوة.

– كما يجب على كل كتيبة (قافلة) تزويد القاعدة الشرقية بأخبارها عند وصولها إلى الولاية المعنية عن طريق جهاز اللاسلكي أو الرسائل إذا تعطل الجهاز عن طريق الولايات التي تمر بها الكتيبة (القافلة).

–كما يرافق الكتيبة (القافلة) ممرضا وكاتبا يكون تحت تصرف قائد الكتيبة ونوابه، بالإضافة إلى تزويد الكتيبة قبل انطلاقها ممرضيها بالأدوية إلى أقصى حد ممكن[1]، كما يمكن أن تستفيد هذه الكتيبة من الخدمات الصحية للولايات التي تمر بها عند الضرورة حسب ما أكده الدكتور "الأمين خان " طبيب الولاية الثانية سنة 1956–1958م[2].

–يسلم قائد الكتيبة (القافلة) دفتر صغير يحتوي على مجموعة من رخص المرور الرسمية لاستعمالها داخل الولاية التي يسلمها الأسلحة والتي يمكث بها بعض الأيام القليلة، كما يستعمل هذه الرخص عندما يرسل فوج الاستطلاع داخل الولاية، أو عند إرسال أحد أفراد الكتيبة للاتصال بقائد من القادة في الولاية أو برئيس المركز من مراكز الأكل[3].

وبناء على ما تقدم يتضح لنا جليا من هذه الإجراءات التنظيمية المحكمة والصارمة حول طريقة إرسال قوافل التسليح والذخيرة من القاعدة الشرقية إلى الولايات الداخلية هي بمثابة ظاهرة ثورية فريدة من نوعها في العالم، حيث شبهها

1–ينظر: الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 104–106.

2–عمار قليل: المرجع السابق، ج3، ص 307؛ بوعريرة عبد المالك: المرجع السابق، ص 104.

3–ينظر: إبراهيم العسكري: المصدر السابق، ص202، بوعريرة عبد الملك: المرجع السابق، ص104.

عضو القاعدة الشرقية الطاهر سعيداني بقوله: " إن مرور القوافل وتنقلها من القاعدة الشرقية إلى ولايات الداخل ظاهرة ثورية تنفرد بها الثورة الجزائرية وهي شبيهة حقا بمسيرة الثورية الكبرى التي قادها ما وتسيتونغ في الصين الشعبية"[4].

4-الصعوبات التي واجهة القاعدة الشرقية في تسليح وتموين الولايات الداخلية:

إن المهمة التي كلفت بها القاعدة الشرقية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بتسليح الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة تعتبر بالمهمة الصعبة نتيجة اعتبارات عدة لقد سبق وأن أشرنا لها سابقا، بيد أن قد استطاعت القاعدة الشرقية التكيف والتأقلم على هذه الصعوبات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي والتي أبرزها تجسدت فيما يلي:

أ-على الصعيد الداخلي:

إن مسؤولية تكليف القاعدة الشرقية بتسليح الولايات الداخلية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ التي هي الأخرى قد أخذت على عاتقها تنفيذ وتحقيق مقررات وادي الصومام، لاشك قد أدخل القاعدة الشرقية في حمل ثقيل بسبب نقص التجهيزات وقلت المصادر المالية وبالتالي أصبحت القاعدة الشرقية عام 1957م تتخبط في أزمة مالية ، وأصبح جيش القاعدة يتغذى بالسويكة[1]، مما دفع قائد القاعدة الشرقية عمار العسكري (المدعو بوقلاز) بالاتصال بلجنة التنسيق والتنفيذ بتونس (CCE) طالبا منها المساعدة المادية لتموين جيش

4-الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص106.

1-عبارة عن خليط من القمح يحمر على النار ثم يطعن ويضاف له كمية من الخروب المطحون مع كمية من الماء ثم يتم خلط المادتين ولم نحظر تكون جاهزة للأكل: ينظر: الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص108.

التحرير الوطني التابع للقاعدة الشرقية كان ردها بالسلب حول الطلب حسب شهادة الرائد الطاهر سعيداني بقوله: " لقد رفضت الهيئة التنفيذية للثورة . لجنة التنسيق والتنفيذ . طلب عمار العسكري للأسف الشديد وأجابته بالحرف الواحد بلسان بن طوبال حسب ما ورد على مسامعي بالحرف الواحد " أن اللجنة قررت أن تعتمد كل ولاية على نفسها، فلا تنتظر آية مساعدة مالية أو مادية من اللجنة "[2].

وأمام هذا الوضع المتدهور والرفض من طرف اللجنة قررت القيادة للقاعدة الشرقية بالعمل على تجاوز هذه الأزمة المالية، بالعمل على الاستثمار في مادة الفلين المتواجدة بمنطقة القالة وضواحيها، حيث أن العملية ليست سهلة بل تحتاج إلى فنيين وأخصائيين وآلات ووسائل لنقله خارج التراب الوطني جون أن ننسى أيضا الحماية العسكرية المهمة[3].

وبعد استكمال جميع التدابير من قادة القاعدة الشرقية في الاستثمار واستغلال مادة الفلين قام جنود جيش التحرير بنقلها وجمعها في مخازن في التراب التونسي، كما ساعدت السلطات التونسية مسؤولو القاعدة الشرقية بتسهيل مهمة تصدير مادة الفلين[4]، بعدما قام القائد بوقلاز بتشكيل وفد انتقل إلى إيطاليا للتفاوض مع الإيطالي حول عملية تصدير هذه المادة وبعد حصول اتفاق بين الطرفين جاءت البواخر الإيطالية إلى الحدود التونسية ووراء هذه الصفقة التجارية

2–الطاهر سعيداني: المصدر نفسه، ص108.

3–للمزيد حول المعلومات بالتفصيل عن مراحل نزع مادة الفلين والخوات المتخذة من طرف القاعدة الشرقية ينظر: الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص ص 109–110.

4–عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ج1، ص272.

قد تحصلت القاعدة الشرقية على مبالغ مالية مهمة قد خصصتها للتزود بالأسلحة والذخيرة وبالتالي تسليح الولايات الداخلية[1].

لاشك أن الوضع المتداخل بين الولايتين الأولى والثانية والقاعدة الشرقية فيما يخص القيادة في هذه المناطق من جهة ، واضطراب الأوضاع بين هذه الأطراف، وخصوصا الولاية الأولى من جهة ثانية، قد جعل قوافل تسليح الولايتين الرابعة والثالثة تتعرض للمضايقات من طرف وحدات المنشقين بالولاية الأولى التي تصل إلى حد اغتيال بعض جنودها، حيث يذكر ضابط الولاية الثالثة "عبد الحفيظ أمقران" بأن كتائب التسليح الولاية الثالثة كانت تسأل من طرف المنشقين إذا كانت من العرب أم من القبائل وكانت كثيرا ما تضطر إلى اقتسام السلاح معها[2].

وفي هذا السياق تذكر بعض الكتابات التاريخية بأن العلاقة بين قائد الولاية الثانية "عبد الله بن طوبال" الذي تول قيادة الولاية بعد استشهاد القائد "زيغود يوسف" بتاريخ: 1956/09/25م وقائد القاعدة الشرقية "عمارة بوقلاز " كانت ليست على أحسن ما يرام، بسبب استمرار "بن طوبال" في المطالبة باسترجاع القاعدة الشرقية كمنطقة حدودية تابعة للولاية الثانية، حسب ما أقره مؤتمر الصومام، بين أنه كان متخوف من احتمال الإبقاء على الأسلحة المخصصة لولايته مكدسة على الحدود[3]. ومما سبق لا شك أن اعتراض

1–شهادة بشير خلدون: الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام (م.و.د.ج.و.ت) 1954، دار القصبة، الجزائر، 1998م، ص248.

2–بوعريوة عبد المالك، المرجع السابق، ص110.

3–Gilbert meyner, Histoineinténieure du FLN « 1954-1962», Préace de Mohamed Harbi, Gasbahéditions , Alger, 2003,p403.

المنسقين لقوافل التسليح الولايتين الرابعة والثالثة فنعتقد أنه لا ينفصل بدوره عن تأثيرات مؤتمر الصومام ومهمة "القائد عميروش" في الولاية الأولى[4].

ب–على الصعيد الخارجي:

إن الدور الريادي الذي كانت تقوم به القاعدة الشرقية في تسليح وتموين الولايات الداخلية إبان الثورة التحريرية وخاصة بعد ازدياد نشاطها ودخولها مرحلة التنظيم العسكري مما زاد في قوتها، كان رد الاستعمار الفرنسي بالخطير والإجرامي في نفس الوقت، يتنافى مع قيم الديمقراطية التي كانت فرنسا تتظاهر بها أمام العالم، من خلال وضعها للأسلاك الشائكة وزرع الألغام على الحدود الشرقية والغربية، بعدما فشلت تلك القوات المشكلة خصيصا للقوافل المحملة بالأسلحة والمؤونة، إلا أنها فشلت في القضاء على هذه الكتائب التي نجحت إلى حد كبير في إيصال السلاح إلى الداخل[1].

وهكذا أصبحت الحدود الشرقية بمثابة منفذ حيوي لتدفق وتسريب الأسلحة والذخيرة القادمة من المشرق العربي الإسلامي والدول الأوروبية، مما دفع القادة الفرنسيين إلى الاهتداء إلى فكرة جهنمية بإنشاء هذه الخطوط المكهربة لإيقاف قوافل التسليح وعزل المجاهدين عن القواعد الخلفية ، حيث تعود فكرة بناء الخطوط المكهربة إلى الجنرال الفرنسي "فانكسامvanuxem" الذي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتحقق له لضيق الوقت، فطبقت هذه الفكرة الجهنمية بالجزائر ، لما رأى وزير الدفاع الفرنسي في حكومة "بورجيسمونوري" " أندري موريس" بضرورة إنشاء الخط المكهرب "موريس"

4–بوعريوة عبد المالك: المرجع السابق، ص112.

1–ينظر: المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الأسلاك الشائكة والمكهربة، دار القصبة، الجزائر، ص290.

كحاجز دفاعي، ولهذا الغرض أصدر أندري موريس قرار بتاريخ 20 جوان 1957 يقضي بإنشاء خط دفاعي طويل وقد سمي بإسمه وأطلق عليه تسميات كثيرة منها سد الموت، الثعبان العظيم[2].

وقد انطلقت الأشغال لإنجازه في حدود أوت 1956م في عدة مناطق لتمديد الخط المكهرب من مدينة عنابة إلى تبسة ثم تمديده بقرار في شهر أكتوبر عام 1957م إلى جنوب قرية تقرين جنوب تبسة على عرض يتراوح من 30 إلى 60م، يغطي مساحة طولها تقريبا 480 كلم[2] قامت بإنجازه وحدات الهندسة العسكرية قم تلاه خط خلفي يعرف بخط "شال" نسبة إلى الجنرال شال موريس قائد القوات الفرنسية آنذاك وكان إنجاز هذا الخط المكهرب في نهاية عام 1958 وبداية عام 1959 يمتد شمالا من جهة البحر إلى مشارف الصحراء الجنوب . شرق تبسة . على طول 460 كلم[2]، وهو قصير المد مقارنة بالخط الأول، فمن حيث المسافة الفاصلة بين الخطين غير ثابتة من حيث الاتساع، حيث تتراوح ما بين 45 كلم[2]، أما المسافة الفاصلة بين خط شارل والحدود الجزائرية التونسية ما بين 63 إلى 72 متر، فيها حقول الألغام[1]، كما قام الاستعمار الفرنسي بتزويد هذه الخطوط المكهربة (شال/موريس) بأحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة[2].

2–الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص129؛ رابح لونيس وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989ك، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010–، ص 281. جمال قندل: المرجع السابق، ص 43 وما بعدها.

1–ينظر: الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص133.

2–للمزيد بالتفصيل عن تقنيات عمل الخطين ينظر: الطاهر سعيداني، المصدر نفسه، ص ص 136–145.

وعندما انتهت فرنسا من مشروع خط موريس المكهرب قامت بإنشاء المنطقة المحرمة بتاريخ 1958/02/19م بقيامها بإجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية من البحر شمالا إلى مشارف الصحراء كمنطقة محرمة طولها 400 كلم[2]، وعرضها ما بين 30 و 50 كلم[2]بهدف عزل الشعب الجزائري عن الثورة وسد الإعانات الشعبية المقدمة للمجاهدين أثناء مرحلة العبور من أجل إجبارهم للدخول إلى المنطقة الجهنمية المملوءة بالألغام ناهيك عن الرقابة المشددة من طرف قوات العدو[3]، ناهيك عن تزايد قواته التي بلغت تعدادها 54485 جندي فرنسي لحراسة ومراقبة منطقة الشرق[4]، دون أن ننسى خطر الطيران الجوي وقصف المدافع والدبابات[5].

والهدف من إنشاء الخطين من طرف السلطات الاستعمارية هو منع تدفق وعبور قوافل الإمداد القادمة من مصر نحو ليبيا وصولا إلى تونس، ومن القاعدة الشرقية حتى لا تصل إلى الولايات الداخلية، وكذلك منع الولاية الأولى من انفتاحها على الحدود التونسية ومن ثمة خنق الثورة التحريرية وتطويقها داخليا وخارجيا بتجفيف منابع الدعم والتموين عنها بمختلف أنواعه، ناهيك عن الأهداف الأخرى دون مراعاة حقوق البشر والحيوان[6]. وعلى أية حال إن هذا المشروع الجهنمي لم يثني من عزيمة المجاهدين في استمرار مهامهم رغم أخطاره

3–زغيدي لحسن: المرجع السابق، ص ص 183–184.

4–يوسف مناصرية وآخرون: المرجع السابق، ص 88.

5–جودي لخضر بولطمين: لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص207.

6–ينظر بالتفصيل عن أهداف فرنسا من إنشاء الخطين والآثار المترتبة عنهما ينظر: الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 145 وما بعدها

المميتة إيمانا منهم بالعزم إلى الوصول لتحقيق الحرية والاستقلال وطرد الاستعمار الغازي[7].

5–إستراتيجية القاعدة الشرقية في تسليح الولايات الداخلية بعد إنشاء الخطوط الشائكة المكهربة:

عندما أقدم الاستعمار الفرنسي على إنشاء الخطين (موريس /شال) كان هدفه خنق الثورة وتطويقها ومنع عبور قوافل التسليح إلى داخل الوطن، كما ضن أنه آمن هجومات القاعدة الشرقية وثنيها عن إمداد الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة، إلا أن حساباتها كانت ضربا من الخيال، وقد التجأت الثورة والقاعدة الشرقية إلى انتهاج خطط أكثر فعالية للعبور واقتحام هذه الحواجز المكهربة والملغمة والمدعومة من طرف الاستعمار برا وجوا عتادا وعدة [8]، عكس ما ذهبت إليه بعض الكتابات الأجنبية التي تذكر بأن قائد القاعدة الشرقية " عمار بوقلاز" قد ترك قوات الاستعمار تعمل بكل حرية في مد الأسلاك الشائكة لأن ذلك يمسح له بإيجاد مصدر الاشتراكات من العمال الجزائريين الذين استعملتهم فرنسا لمد هذه الأسلاك، مع إمكانية استعمال العمال في المستقبل كأداة اختراق هذه الخطوط [1]، لكن القائد بوقلاز ينفي ذلك، بتأكيده أن وحدات جيش التحرير تعتمد على حرب العصابات كيف لها أن تواجه قوة في حالة استنفار وتفتيش دائما لمدة شهر، ومدججة بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة المتطورة، وتحت حماية الطائرات ودفاعها المستمر، وقد كان البعض يقول كلاما

7–عمار قليل: المجرد السابق، ج2، ص 67.

8–ينظر: عمار قليل: المرجع نفسه، ص70.

1–Gilbert meynier,op.at.P.403.

لا معنى له مثل تشجيع الشعب على المشاركة في إنشاء الأسلاك الشائكة حتى يدفعوا الاشتراك للثورة[2]، وبالتالي مسألة الاشتراكات تعتبر أمر مستبعد في ذلك.

ونظرا لهذه الظروف التي أصبحت تحول حول الثورة ومستقبل إمدادها بالأسلحة والذخيرة، لم يبقى قادة الثورة بما فيها قيادة القاعدة الشرقية مكتوفة الأيدي والمضي قدما بانتهاج استراتيجية واقعية لمواجهة هذه الأخطار الناجمة عن هاذين الخطين قامت القاعدة الشرقية بتوسيع عدد الفيالق من ثلاثة فيالق إلى إنشاء الفيلق الرابع والخامس والفيلق السادس خاصة بعد ازدياد عدد أفراد الجيش الوطني الشعبي من المتطوعين عام 1958 وأيضا تشكيل وحدات خاصة مدربة لإزالة الألغام وقطع الأسلاك المكهربة لعبور قوافل الإمداد إلى الولايات الداخلية[3].

وفي هذا المضمار بالتحديد فقد كان الهدف من إنشاء هذه الفيالق من طرف قيادة القاعدة الشرقية لحماية عبور قوافل الإمداد وتخريب الخطوط، ومن ثمة جاء تشكيل الفيلق الرابع في النصف الأول من عام 1958م بعد انتهاء الفرنسيين من تشكيل الخط المكهرب، حيث قرر قائد القاعدة الشرقية عمار بوقلاز بتشكيله وتكليفه بمهمة تنفيذ علميات العبور، يتشكل من ثلاثة كتائب أسندت مهمة قيادته إلى القائد محمد سرين مع بعض المساعدين متعددي المهام[4]، أما الفيلق الخامس فقد تشكل داخل التراب التونسي تحت قيادة الطيب جبار في ربيع 1958م ، حيث يتشكل من ثلاث كتائب (الكتيبة 13، الكتيبة

2–جمال قندل: المرجع السابق، ص50.

3–شهادة البشير خلدون: المصدر السابق، ص 243.

4–يساعده النائب العسكري يوسف لطرش، وأحمد دراية نائب سياسي، وعلي باباي مكلف بالاستعلامات، ينظر: الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص96.

14، الكتيبة 15) تجسدت كمهمته في حماية قوافل التسليح والإمداد أثناء عبورها لخط موريس وأيضا القيام بعمليات عسكرية هجومية مدمرة داخل التراب الوطني بالقاعدة الشرقية [5]، وعن الفيلق السادس الذي تم تشكيله عام 1958 بقيادة "أحمد لولو "اقتصرت مهمته على حماة قوافل التسليح والتموين المتجهة نحو الداخل، مع تمهيد الطريق لفتح ثغرات في الخطوط المكهربة[6].

وقد استعمل أفراد جيش التحرير الوطني في مواجهة الأسلاك المكهربة أسلحة مضادة للألغام، والخطوط المكهربة كالمقص (سيزاي) لقطع الأسلاك والبنغالور وآلات كاشفة الألغام وقاذفات اللهب، وسلاح هندسة خاص بزرع ونزع الألغام، وأيضا حفر الأنفاق تحت الخطوط، رفع الأسلاك بأدوات عازلة كالأخشاب، وأيضا عند وجود ألغام ويصعب تفكيكها توضع علامات على أماكن تواجدها وغيرها من الطرق، ومن ثمة تمكن جيش التحرير الوطني بإلحاق خسائر متتالية بقوات الجيش الفرنسي[1]. وبعدما قامت القاعدة الشرقية بتشكيل الفيالق وتحضيرهم للمهمات المستقبلية التي تنتظرهم والمتمثلة أساس في مهمات قتالية ضد العدو، وتأمين ومرافقة قوافل المجاهدين القادمين من الولايات أو العائدين من خلال عملية إمداد هذه الولايات بالأسلحة والذخيرة، مما تبرز لنا مهمة الفيلق الرابع الذي خاض معارك عديدة ضد قوات العدو أبرزها معركة سوق أهراس

---

5 –المنظمة الوطنية للمجاهدين: من شهداء الثورة 1954–1962، د.ط، منشورات مجلة أول نوفمبر، الجزائر، د.ت، ص 286.

6–وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، د.ط، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 289.

1–حفظ الله أبو بكر: التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية 1954–1962، د.ط، دار طاكسوم، الجزائر، د.ت، ص 182؛ عثمان مسعود: المرجع السابق، ص ص 370–371.

الكبرى[2]، بتاريخ 1958/04/26 التي كان سببها الرئيسي حماية قافلة لنقل الأسلحة والذخيرة كانت متوجهة نحو الولاية الثانية والتي شارك فيها ثلاث كتائب من هذه الولاية وقد استشهد فيها عدة مجاهدين من مختلف التراب الوطني، حيث كان هذا الفيلق بعمل على إحداث ثغرات تسمح باختراق الأسلاك الشائكة والألغام بداية من 25 أفريل 1958م وفق إعداد مسبق للعملية، والتي دامت 07 أيام كأطول معركة بالمنطقة وبالجزائر كلها ولحقت فيها خسائر معتبرة من طرف الطرفين[3].

ومما سبق يتضح لنا جليا رغم إقدام الاستعمار على إنجاز خطي موريس وشال من أجل خنق وتطويق الثورة داخليا وخارجيا، وصولا للقضاء عليها، لم يثني ذلك عزيمة جيش التحرير الوطني والقاعدة الشرقية في مواصلة عملية إمداد الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة من خلال إرسال قوافل وحمايتها من خلال اختراق جنودها لخطوط الموت بعزيمة وإيمان راسخين يحبوا وراء تحقيق الحرية والاستقلال وطرد الاستعمار.

خاتمة:

إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تميزت به منطقة سوق أهراس عن باقي المناطق وخاصة بتموقعها في الشمال الشرقي من الحدود الجزائرية، وواقعية لجنة التنسيق و التنفيذ في مراعاة تطلعات المنطقة لعدة اعتبارات خدمة للثورة وتطبيقا لمقررات مؤتمر الصومام، كرس الاعتراف بها كقاعدة شرقية تمثل شريان حيوي للثورة من خلال تكليفها مهمة إمداد الولايات الداخلية بالسلاح

2–للمزيد ينظر الشاذلي بن جديد: لمصدر السابق، ج1، ص 96 وما بعدها؛ عبد الحميد عوادي: المرجع السابق، ص 118 وما بعدها.

3–عن مراحل وأطوار المعركة ونتائجها ينظر: عبد الحميد عوادي: المرجع نفسه، ص 120 وما بعدها.

والذخيرة وحماية قوافل العبور نحو الداخل أو الخارج وفق طرق وأساليب تنظيمية محكمة، وهذا بهدف استمرار معركة التحرير ضد الاستعمار، وهو ما دفع هذا الأخير إلى انتهاج خطة جهنمية فريدة من نوعها بعد نهاية عام 1956 بإقامة خطي موريس وشال المكهربين، وهما مزودان بأحدث التقنيات الحديثة من أجل خنق وتطويق الثورة داخليا وخارجيا، وكل ذلك لم يثن من عزيمة قيادة القاعدة الشرقية في مواجهة خطوط الموت بانتهاج استراتيجية سمحت لها بمواصلة المهمة الملقاة على عاتقها، والمتمثلة في تسليح وتمويل الولايات الداخلية بالسلاح والذخيرة وحماية القوافل طوال سنوات الثورة التحريرية .

استراتيجية التسليح في الولاية الثانية التاريخية من خلال الوثائق

د/ناصر الدين مصمودي

جامعة بسكرة

مقدمة:

لم تكن عملية التموين والتسليح منظمة بشكل جيد عند تفجير الثورة الجزائرية، الا انه وبمرور الايام تمكنت الثورة من إرساء قاعدة تنظيمية لتلك العملية وحققت تقدما ملموسا في ضبطها وتنظيمها وعينت لها مناضلون يتولون مسألة جمع المؤونة والاموال اللازمة لاستمرارية النشاط الثوري، من خلال شراء الغذاء والاسلحة والادوية الكفيلة بتغطية الاحتياجات الضرورية لها، وشكلت لها ادارة تسهر على السير الحسن للعملية.

وفي هذا الاطار نتناول موضوع التموين والتسليح الذي شهدته الولاية الثانية والصعوبات التي عرفتها للتزويد بالأسلحة والذخيرة نتيجة للطوق الامني وللحصار والذي فرضته قوات الاحتلال على الطرق والمعابر التي تعبرها القوافل، الا ان قيادة الولاية الثانية تمكنت من ايجاد حلول للمسألة، وهو ما تكشفه لنا الوثائق السرية بالأرشيف الفرنسي باكس ان بروفنس، نذكر منها بطاقات الاستعلامات السرية وتقارير الشرطة Aix en province الفرنسية، ومنها نموذجا خاصا بمحافظة الشرطة لمدينة سكيكدة (فيليب فيل) بتاريخ 19 ماي 1956، تحت رقم س/،تحت رقم س/ 292، والتي كان موضوعها: نشاط المتمردين والتنظيمات التابعة لهم، في مدينة سكيكدة والحدائق (سانت انطوان)، ودوار لمجاجدة، والذي كان يحمل اخبارا مفصلة عن عملية التموين الخاصة بالمجاهدين في دوار لمجاجدة، الزرامنة، وكذا الاموال التي كانت تجمع لهم من

مدينة سكيكدة وغيرها، مع تناوله للمسالك والمعابر التي كانت تجنب وتسهل للقوافل عملية التمويه والتخفي من اعين العدو المترصدة لكل حركة. واثراء للملتقى الذي يحمل عنوان: اشكالية التسليح بين الطموح والواقع.

انجزت محاضرة موسومة بـ: "**استراتيجية التسليح في الولاية الثانية التاريخية من خلال الوثائق** ". والتي تكون ضمن المحور الثاني الذي يحمل عنوان: الاستراتيجية العسكرية للثورة ومكانة التسليح والتموين.

اما اشكالية المداخلة فهي: ما مدى مساهمة الولاية الثانية في توفير السلاح للمجاهدين؟ وما الدور الذي قامت به في ربط علاقاتها مع شبكات التسليح في الداخل والخارج؟ كيف استطاعت ان تواجه الحصار الذي فرض الحدود الشرقية بعد انشاء خطي مريس وشال المكهربين؟

تمهيد:

تمكنت الثورة بمرور الايام من إرساء قاعدة تنظيمية لعملية التموين والتسليح، حققت تقدما ملموسا في ضبطها وتنظيمها وعينت لها مناضلون يتولون مسألة جمع المؤونة والاموال اللازمة لاستمرارية النشاط الثوري من خلال شراء الغذاء والاسلحة والادوية الكفيلة بتغطية الاحتياجات الضرورية، وشكلت ادارة تسهر على السير الحسن للعملية، ووضعت لها سجلات ودفاتر ترصد عليها الإيرادات والنفقات، وقد أصبحت العملية تخضع لنوع من التنظيم وفق معايير ومقاييس معينة.

لقد احدثت لجنة التنسيق والتنفيذ إدارة التموين والتمويل تحت إشراف محمود الشريف[1]، الذي خلفه فيما بعد أحمد فرنسيس[2] وبن يوسف بن خدة واستمر النشاط على تلك الوتيرة الى غاية قيام الحكومة المؤقتة التي بدورها وضعت برنامجا خاصا للتمويل.

---

1 ولد بتبسة، من وسط عائلة ميسورة، كان ضابطا عاملا عندما شارك في الحرب العالمية الثانية 39 /1945، استقال من الجيش الفرنسي بعد مجازر 08 ماي 1945 في القطاع القسنطيني، التحق بصفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA واصبح عضوا قياديا في صفوف الحزب، التحق بصفوف الثورة، تولى مسئولية قيادة مجموعة المغاوير ثم قيادة منطقة النمامشة كونه يعرفها جيدا (ابن المنطقة) وبعد استشهاد مصطفى بن بوالعيد، تولى قيادة الولاية الاولى (اوراس النمامشة في 1956، انتخب عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957، ثم مسئول المالية لجبهة التحرير الوطني، قبل ان تعيينه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وزيرا للتسليح والتموين، ومسئول عن تسريب الاسلحة لمختلف الولايات، قام بتسيير القوات المتمركزة على الحدود التونسية وله نفوذ قوي على المقاومة داخل البلاد، اختفى من الساحة السياسية بعد الاستقلال ، توفي في سنة 1987 بتبسة .لمزيد انظر عاشور شرفي: مرجع سابق ص 208.

2 ولد في 12 نوفمبر 1910 بغيليزان درس في ثانوية ارديون بوهران، واصل دراسة الطب بباريس، تحصل علي شهادة طبيب عام سنة 1938 من الطلبة الناشطاء في جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا AEMAN عاد الى الجزائر سنة 1939، وفي سنة 1942 استقر بسطيف حيث ارتبط نشاطه رفقة فرحات عباس، الذي اصبح صهره فيما بعد وساهم معه في نشأة احباب البيان والحرية، سجن بالحراش عند احداث 08 ماي 1945، ثم وضع رهن الاقامة الجبرية بالمشرية، ليطلق سراحه سنة 1946، وفي جويلية من نفس السنة اسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري رفقة فرحات عباس، انتخب نائبا في 1948 ورئيس منتخبي الاتحاد ا لديمقراطي للبيان الجزائري بالجمعية الوطنية الفرنسية، ثم مندوبا بالجمعية الجزائرية تابع فرحات عباس عن كثب الذي ضمه الى جبهة التحرير الوطني ورحل القاهرة في افريل 1956، اصبح عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام سافر الى اسكندينافيا وامريكا اللاتينية قبل ان يعين في الامانة الدائمة للمغرب الموحد في جوان 1958، وفي سبتمبر 1958 اصبح وزيرا لل. اقتصاد والمالية، وفي جانفي 1960 عضو في الوفد المفاوض وشارك في مفاوضات ايفيان الاولى وفي لوقران جويلية 1961. وفي 1962 أصبح نائبا عن مستغانم في الجمعية التأسيسية الاولى للجزائر المستقلة، وفي 27 سبتمبر 1962 وزيرا المالية في حكومة بن بلة، ليغادر المسرح السياسي رفقة صهره فرحات عباس توفي في ليلة 31 اوت 1968، بجينيف سويسرا بعد مرض عضال، دفن بغليزان.

أنشات جبهة التحرير الوطني على مستوى مكاتبها المنتشرة في العديد من الدول العربية المشرقية منها والمغاربية فروع للتمويل وحسابات بنكية في أوروبا، وكذلك خزينة مركزية مقرها دمشق، أما فيما يخص الداخل فقد تم إيجاد نظاما جبائيا وإقامة فروع لجمع الأموال وإيصالها إلى مراكز القيادة بالمناطق العسكرية، وقد كان تنظيم التمويل من المهام الرئيسة لقيادة الثورة[1].

اوجبت الثورة منذ سنتها الاولى على المواطنين الجزائريين مبلغ مالي محدد تخصصه لفائدة الثورة اصطلح على تسميته بالاشتراك، الذي يعد واجبا عينيا على كل مواطن جزائري قادر، لأن الجهاد في قاموس المسلمين يكون بالنفس او بالمال، ان الالتزام بدفع الاشتراك يعد موقفا صريحا تجاه الثورة، واعتبرت كل من تخلف عن الدفع، فانه خرج عن صفوف الثورة وعليه قررت القيادة فرض عقوبات على كل متقاعس عن الدفع. لقد شارك فيها اغلب فيئات الشعب والتي كانت تراعى فيها الفوارق المادية وتحدد المبالغ الخاصة بالاشتراكات حسب دخل كل فرد[2].

وتنظيما للعملية قامت ادارة جبهة التحرير الوطني بطبع وصلات رسمية تصدرها الهيئة الموكل لها استلام الاموال ، والتي بدورها عند التحصيل للمال تقدم للمانح وصلا رسميا توضح عليه الجهة المستلمة سواء جيش التحرير أو جبهة التحرير، ومع تحديد المبلغ الممنوح، يكون فيه الوصل يحمل مواصفات محددة : الترقيم، الجهة القابضة مرقما وعليه ختما يحمل رمز الجبهة ، وموقع عليه ويدفع هذا المبلغ الصادر عنها سواء جيش التحرير أو جبهة التحرير وقد

1Gilbert Meynier, Mohamed Harbi : **Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962**, Casbah édition. Alger, 2003. P 471

2 **تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية**، الولاية الرابعة، التقرير السياسي 1959 –1962 ص 31.

كان مبلغ الاشتراك في بداية الثورة مائتي فرنك ثم تطور المبلغ ليصل إلى 500 فرنك, وعند النهاية بلغ إلى 1000 فرنك.

ولم يستثن اي أحد من الدفع ما عدا الفقراء والعاطلين عن العمل، ومن جهتهم نجد التجار أكثر الاشخاص التزاما بدفع الاشتراكات بينما، تسعى فئة العمال والموظفون للتهرب عن الدفع في كثير من الاحيان.

ومن ناحية أخرى يوجد كذلك مدنيين الذين يجمعون الاموال الخاصة بالاشتراكات بعض العناصر التي تحاول استغلال الوضع وتقوم بالاستفادة من الأموال لمصالحهم الخاصة وطبعا يدخلون في صفوف الانتهازيين على حد وصف العقيد علي كافي ولم يكن دور جامعي التبرعات يقتصر فقط على الاموال بل كانوا ايضا يقومون بأعمال اخرى منها نقل الالبسة والادوية والعتاد[1].

مساهمة بالولاية الثانية بتوفير السلاح والتمويل للمجاهدين بواسطة شبكاتها الخاصة:

بعد استشهاد ديدوش مراد مباشرة على اثر معركة وادي بوكركر بتاريخ 18 جانفي 1955، اعتلى بعده زيغود يوسف القيادة وعمل في هذه المرحلة على توفير السلاح وتوفير التموين الذي يعتبر عصب المعركة في مواجهة العدو، في الوقت الذي كان فيه عدد المنخرطين في صفوف جيش التحرير لا يتجاوز ال200 عنصرا عند بداية النشاط الثوري، ونجد نصفهم لم يكن بحوزته سلاحا والنصف الثاني يمتلك سلاحا بسيطا يتمثل في بندقية صيد وبعض الخراطيش في أغلب الأحيان على الأرجح، ليرتفع عددهم بعد ذلك ويصبح يناهز ال500 عنصرا معظمهم جددا يفتقرون للسلاح، ما جعل القيادة تفكر في

---

1 علي كافي: مذكرات الرئيس، من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 /1962، دار القصبة للنشر الجزائر، ص، ص 190،184.

كيفية توفير السلاح لهم، فخطرت لزيغود يوسف ومساعديه خطة تكمن في نزع السلاح من المواطنين الذين يملكونه وثم فكر في كيفية تخزينه إلى غاية أن تحين الفرصة لاستخدامه[1] ولتحقيق ذلك دخل في سابق مع إدارة الاحتلال، التي كانت هي بدورها تسعى لذلك حتى تقطع الطريق أمام المجاهدين للاستيلاء عليه.

وتطبيقا لذلك توجهت وحدات من جيش التحرير إلى جميع الدواوير والمداشر في الليل والنهار ويحملون معهم قوائم التي عليها أسماء المواطنين الذين يملكون السلاح. فإن المجموعة المكلفة بالمهمة من طرف قيادة المنطقة للاتصال بالمواطنين، كان عناصرها يحملون معهم وثائق رسمية تحمل ختم وتوقيع قيادة جيش التحرير الوطني وموضوع المهمة التي قدموا من أجلها حتى لا تشوب العملية الالتباس والغموض والتي تتلخص مضامينها في نزع الأسلحة من مالكها بكل الطرق بالإقناع أو بالقوة إذا ما أبدى أصحابها رفضا للأوامر والطلبات كونها ضرورية لإنجاح المسيرة الثورية. وفعلا فإن العملية لم تكن سهلة بتاتا وذلك لما للبندقية من وقع ورمزية في نفسية السكان، ومع ذلك فإنها كللت بالنجاح، رغم السباق المحموم الذي كان ينافسها في القيام بالمهمة مع إدارة الاحتلال لجمع الأسلحة والذي جرى ما بين وحدات جيش التحرير وأعوان إدارة الاحتلال، وهذه الأخيرة كانت تسعى جاهدة لانتزاعه من مالكيه قبل وصوله إلى وحدات جيش التحرير وبذلك تتمكن من خنق الثورة وضربها في الصميم حتى لا تتمكن من تسليح العناصر الجديدة التي لحقت بها، واستمر ذلك السباق لمدة ثلاثة أشهر، إلا أن وحدات الجيش كانت تمتاز بالتفوق دائما وبالسبق بدوار أو اثنين على مصالح الاحتلال .

---

1 نفسه ص 78.

وحسب التقارير الفرنسية، تذكر بأن وحدات جيش التحرير تمكنت من جمع عدد هام من البنادق من أصحابها وهي موزعة على النحو التالي:

_ مشتى بومنجل 05 بنادق

_ جنان العسة 04 بنادق.

_ مشتى رأس المصلى 04 بنادق.

_ مشتى رأس القودي 05 بنادق.

_ مشتى دكار فارس 04 بنادق.

_ مشتى القلعي 05 بنادق.

_ مشتى البئر 06 بنادق.

_ مشتى بني كبوش 01 بندقية.

وبلغ المجموع البنادق التي تم الاستيلاء عليها 34 بندقية [1].

فتمكنت القيادة بعدها من إرساء قواعد الثورة بالمنطقة الثانية وأحدثت نقلة نوعية في صفوف المواطنين وأنصار الثورة التحريرية، وتلك الوضعية دفعت بإدارة الاحتلال إلى تطبيق حضر التجوال على المواطنين الجزائريين منذ بداية شهر جويلية 1955، والذي اتبعته بمجموعة من الاعتقالات التعسفية في حق المواطنين الجزائريين. وبلغ عدد الذين مستهم الاعتقالات التي شنتها في حقهم إدارة الاستعمار بلغ عددهم حوالي 1290 جزائري بفضل عمليات التفتيش والمداهمات والحملات الكثيفة والاعتقال العشوائية دون تمييز.

1**ANOM / BOITE 93/1874**; SYNTHESE des renseignements Généraux ANALYSE de documents abandonnés par les rebelles lors d’un engagement à AIN DARDARA commune de ROBERTVILLE .1ER AOUT 1955 par la Direction de la sureté nationale en Algérie 21 septembre 1955/

فجل تلك العمليات التي كانت تقوم بها عناصـــر الأمن بالمدن والقرى [1]، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الحملة التي عاشـها سكان مدينة الخروب الواقعة جنوب مدينة قسنطينة والتي تبعد عنها بمسـافة 17كلم، وكـان ذلـك يوم 05 أوت 1955والتي أشـــرف عليهـا محـافظ الشـــرطـة كومبيسCampus.

لم تتوقف إدارة الاحتلال من إجراءات عمليات التفتيش والمداهمة والإفراط في استعمال القوة ضد المواطنين الجزائريين وفي نفس السياق قامت القوات العسكرية الفرنسية، بارتكابها العديد من جرائم القتل، في يوم 10 أوت 1955 الذي عرف فيه سوق الأحد بدوار بني تليلين مجموعة من الاغتيالات التي ارتكبها جيش الاحتلال في حق الفلاحين الجزائريين بدون محاكمة ولا إتباعها لإجراءات قانونية، وتمت معاقبتهم نتيجة لمواقفهم تجاه الثورة.

إن الاعتقالات العشوائية والظروف الحرجة التي عايشها المواطنون الجزائريون، أضحوا يشككون في قدرات جيش التحرير الوطني والثورة في دفعها للظلم عنهم وهو الوضع الذين باتوا يكابدونه بسبب الخوف والإحباط الذي تمكنا منهم، وعززته الدعاية المضللة التي باتت تمارسها عليهم وسائل الإعلام المتنوعة معتصاعد كبير لمخططات الحرب النفسية ضدهم[2].

ودعما لما قدمه العقيد علي كافي عن نشاط التموين والتمويل ايام الثورة التحريرية سنة 1956 تقدمه لنا **بطاقة الاستعلامات** التي جاءت في الوثائق السرية لمحافظة الشرطة لمدينة سكيكدة (فيليب فيل) بتاريخ 19 ماي 1956، تحت رقم 292/ S والتي كان موضوعها:

---

1 **لزهر بديدة:** رجال من ذاكرة الجزائر، وزارة الثقافة الزائر 2013 ص13.

2علي كافي: مذكرات الرئيس مرجع سابق ص 88.

نشاط المتمردين والتنظيمات التابعة لهم، في مدينة سكيكدة والحدائق (سانت انطوان) ودوار لمجاجدة.

لقد حملت تقريرا مفصلا عن عملية التموين للمجاهدين في دوار لمجاجدة، الزرامنة وكذا الاموال التي كانت تجلب لهم من مدينة سكيكدة.

التموين يمر عن طريق معبرين منظمين واساسيين:

المسلك الاول: ياخذ معبر منطقة الحدائق (Saint Antoine) براكسبورغ Praxbourg في اتجاه دوار لمجاجدة. فيما يخص تموين التي تتكلف به المجموعة الاولى، فأنها تشتري التموين مباشرة من المدينة من طرف المناضل درداش احمد من حي الاهالي الذي يحوله بعد ذلك لمجموعة تامر في المكان المسمى حمايدة على بعد 08 كلم من براكسبورغ Praxbourg.

المسلك الثاني: التموين يتم شراءه مباشرة من المدينة من المناضل سليني الساسي الساكن بمشتى دار عيسى او من طرف شريكه مرجى اسماعين، الذين ينقلانه بواسطة شاحنة يملكونها ويوصلانها الى غاية مرتفعات السطايا (Col de l'Estaya).

وفي بعض الحالات يقوم بنفسه صاحب حافلة نقل المسافرين عبر الخط الرابط بين سكيكدة وبراكسبورغ بنقل التموين، وعند نقطة التفتيش امام عناصر الدرك الفرنسي، فان الركاب يتقاسمونه فيما بينهم حتى لا تثار الشكوك حول تلك الكمية المنقولة من السلع والبضائع والتي غالبا ما تكون اكياس من الدقيق[1].

6_ANOM : 93/ 4412 NOTE DE RENSEIGNEMENT. Activités rebelles _ organisation rebelle de PHILIPPEVILLE .SAINT ANTOINE . douar MEDJEDJA :RAPORT du Commissaire central de Philippeville le 19 mai 1956 .concernant le ravitaillement ; l'acheminement des fonds ,les médicaments ,les renseignements concernant le déplacement des forces etc...

التمويل: يملك التنظيم شبكة هامة ايضا من بينها الجماعة المكلفة بجمع الاموال لصالح المتمردين في ناحية الحدائق (سانت انطوان) وتامر وتتكون من العناصر المكلفين بذلك والتي تحتوي القائمة على اسماءهم وهم:

_ شكات رابح بن محمد.

_فنزاري محمد بن رابح. الذي تم القضاء عليه أثر عملية توقيف المجموعة التيقامت بعمل ارهابي في المدينة (مست كل سكان حي الاهالي بسكيكدة).

ومن جهة اخرى توجد شبكة اخرى ذات اهمية كبيرة تعمل في دوار لمجاجدة.

تجمع الاموال في المدينة من طرف العناصر التالية اسماءهم:

_ لساق علاوة، بائع البيض في السوق وهو اب لقائد المجموعة المتمردين المدعو لساق حميد.

_ مذبحي موسى مهني مختص، ينشط بمحاذاة المقهى الشعبي للسقي، والذي بدوره يسلم الاموال التي يتم جمعها الى لساق علاوة.

_ المدعو الساسي السوفي هو الاخر يجمع الاموال، وهو صاحب دكان لبيع المواد الغذائية في شارع المنحدر (rue du ravin).

ان الارصدة المالية التي يتم جمعها تسلم الى لساق علاوة الذي يسلمها بدوره الى درداش او سليني، الذي يسلمها بعد ذلك الى دوار لمجاجدة. ومن ناحية اخرى نجد المدعو بومنجل صاحب دكان للمواد الغذائية الائن بشارع فالي، يسلم مبالغ معتبرة للمدعو تيش تيش ساعد القاطن بعين الزويت.

ومن جهتم يقوم بعض تجار المدينة بتسليم مبالغ مالية هامة في شكل اسهامات خاصة منهم لجامعي الارصدة المالية، ومنهم بلسقى الحاج، الذي قدم

مبالغ هامة للمدعو لساق علاوة[1].

الادوية الخاصة بالعلاج والتي تدخل في شبكة الدعم واللوجستيك لصالح المتمردين:

تقدم الادوية من طرف بوبويو الحواس بن محمد المخبري الذي يشتغل داخل صيدلية السيد مالفال M. MALVAL الكائنة بشارع كليمنصو، والتي يسلمها بدوره الى لساق علاوة، الذي ينقلها بدوره الى المتمردين بمنطقة فالي.

شبكة الاخبار والترصد:

تتكون من مجموعة تنشط داخل المدينة تترصد اخبار الاجهزة الامنية وتنقلات الخاصة بوجهة الفرق العسكرية والتعرف على تشكيلاتها وعددها ووجهتها، حتى تبلغ اخبارها للمتمردين.

تتكون الشبكة من عناصر تنشط في مختلف المناطق والمدن ومنها.

1 _ شبكة مدينة سكيكدة: تتكون من

_ سي مسعود صاحب مقهى شعبي يقع بالقرب من مخبزة جيرارد GERARD.

_ والمدعو درداش من حي الاهالي بالمدينة.

2 _ شبكة الحدائق (Saint Antoine)، وينشط بها:

_ المدعو الذئب من الحدائق المسئول المحلي عمره يتراوح ما بين 35 و40 سنة.

---

1 ANOM : 93/ 4412 NOTE DE RENSEIGNEMENT. Activités rebelles _ organisation rebelle de PHILIPPEVILLE .SAINT ANTOINE. Douar MEDJEDJA : RAPORT du Commissaire central de Philippeville le 19 mai 1956 .concernant le ravitaillement ; l'acheminement des fonds, les médicaments, les renseignements concernant le déplacement des forces etc...

_ بوكرمة ساعد، يملك دكان للمواد الغذائية ويجمع الاموال ايضا.

_ سي حميد يسكن في كوخ من الصفائح الحديدية الذي يقع على الطريق المؤدي لضيعة طبوني FERME TABONI.

3 _ براكسبورغ Praxbourg

_ ينشط المدعو حمة الملقب بالبطال على مستوى المقهى الشعبي لبراكسبورغ.

4 _ على مستوى الدواوير:

ينشط بها حارس الغابات المدعو **زويتن شعبان** الذي يمارس عدة مهام، يجمع الاموال يراقب حركة القوات والوحدات العسكرية في تحركها واتجاهاتها ومهامها، يضمن الاتصال بين العناصر المتمردة والقائد موسى للشريعة[1].

وعلى اثر استشهاد قائد الولاية زيغود يوسف، تم تعيين مجلس ولاية جديد بقيادة عبد الله بن طوبال (لخضر)، وعضوية كل من علي كافي، وعلاوة بن بعطوش، تعد المرحلة التي تسلم فيها بن طوبال قيادة الولاية الثانية بداية للتنسيق والتعاون المنظم بينها وبين لجنة التنسيق والتنفيذ، ولتقديم صورة موجزة عن ذلك التنسيق، نتصفح الوثائق والرسائل التي وقعت في يد قوات الاحتلال الفرنسي اثناء عملية تمشيط قامت بها في ناحية القل يوم 31 جانفي 1957، والتي سمحت لهم باكتشاف الارشيف الخاص لمكتب القيادة التابع لبن طوبال بزريبة الخياطين التي تقع على بعد مسافة خمسة عشر كلم (15 كلم) جنوب غرب القل [2]، وذلك باستيلائها على وثائق مكتب

1ANOM : 93/ 4412 NOTE DE RENSEIGNEMENT. Activités rebelles _ organisation rebelle de PHILIPPEVILLE .SAINT ANTOINE . douar MEDJEDJA :RAPORT du Commissaire central de Philippeville le 19 mai 1956 .concernant le ravitaillement ; l'acheminement des fonds ,les médicaments ,les renseignements concernant le déplacement des forces etc...

29 **ANOM 93/4410**: Note de renseignements 02 février 1957 ; Archives du courrier adressé par le comité Directeur de la Wilaya 02 ,au CCE ,et à la Délégation FLN de Tunis

القيادة، الذي كان يحتوي على العديد من المراسلات التي تمت في عهد القائد بن طوبال وبين مختلف القيادات الثورية. وعليه نقوم بتقديم نماذج لتلك الاتصالات التي سعت من خلالها قيادة الولاية الثانية للحصول على السلاح.

الرسالة الاولى: الوثيقة رقم (15): بتاريخ 09 نوفمبر 1956 من لجنة القيادة للولاية الثانية الشمال القسنطيني الى لجنة التنسيق والتنفيذ:

تناولت موضوع المراسلة التي جاءتها من الوفد الخارجي تبلغ بإمكانية شراء الاسلحة والذخير المتوفرة في المخازن، وطلب منا ارسال خمسمائة وخمسة وثلاثين مليون فرنك (535). لشراء الاسلحة، اما نقلها فنطلب منكم ان تبلغوننا بالكيفية التي ترونها مناسبة. ومن جهة اخرى حملت المراسلة موضوع العضو الاضافي احمد محساس في المجلس الوطني للثورة، فكانت الاجابة بالموافقة، وفيما يخص لخضر بن طوبال نقترح عليكم تعويضة بعمار بن عودة في عضوية المجلس الوطني للثورة، نظرا للمهام القيادية التي يقوم بها بن طوبال. ومن جهة اخرى نبلغكم بحضور المبعوثين اللذين ارسلهم عميروش لوضع اجهزة الراديو قد وصلوا وهم يشتغلون.

الرسالة الثانية: الوثيقة رقم (16): بتاريخ 18 نوفمبر 1956، رسالة من قيادة الولاية الثانية الى الاخوة سي ابراهيم (مزهودي) وسي عمار (بن عودة)، يطلب منهم بن طوبال ان يتصلوا ويبلغوه عن اخبارهم، ويلوم عليهم السكوت وعدم تنفيذ ما طلب منهم وهم العارفون بالأوضاع التي تركوا عليها اخوانهم في جبهة القتال وكلهم في حاجة ماسة الى السلاح والذخيرة كون العدو لا يكتفي مواجهته بالرسائل والوعود لقد طاف الكيل، ننتظر منكم الملموس، وهل انستكم تلك الحرية التي تعيشون فيها خارج بلادكم، فإنها مزيفة، عليكم ان تسرعوا بتقديم الدعم اللوجستيكي للثورة، وذكروا اعضاء الوفد الخارجي بان عناصر جيش التحرير

بدأت تتلاشى امامهم الوعود التي قطعتمها واصبحت ثقتهم فيكم تتجه نحو الملل، اما نحن في الداخل على ارض المعركة فنحن مصممون ان نقاتل الى اخر نفس فينا، ونسعى لأخذ سلاحنا من فوق ظهور عدونا، وان لا نستسلم حتى النصر او الاستشهاد.

الخاتمة:

من خلال الاطلاع على الوثائق تعرفنا على الصعوبات التي كانت تقف حجرة عثرة في وجه التموين والتسليح الذي فرضته قوات الاحتلال على الولاية الثانية، والتي استطاعت بفضل حسن تدبير قياداتها المتعاقبة على قيادتها ان تجد حلولا لفك ذلك الحصار الذي طوقها وكاد ان يقضي على نشاطها الثوري الا ان العزيمة وقناعة المجاهدين بعدالة قضيتهم وقفت متحدية لتلك الظروف. وما زاد في معاناة الولاية الثانية انشاء العدو للخطوط الشائكة والمكهربة والتي كانت تتمثل في خطي موريس وشال على الحدود الشرقية والغربية.

سلاسل طرق التسليح في المنطقة الثالثة (سكيكدة) الولاية الثانية (1956-1962)

د/ محمد قويسم
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
البريد الالكتروني: Kouicem_moh1@yahoo.com

ملخص:

طرق التسليح في جهة سكيكدة المنطقة الثالثة بالولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني، كانت مهمة جدا خلال الثورة الجزائرية الكبرى (1957-1962)، الأهمية الأولى تسليح وتموين الولاية الثانية، والأهمية الثانية تسليح وتموين بقية ولايات الثورة.

وهذه الورقة البحثية تدرس هذه الطرق من أفواه المجاهدين الأحياء ومذكرات من توفوا، كانت تسمى في مصطلح الثورة السلسلة وباللهجة الدارجة السنسلة، وهي ذات مسالك إستراتجية دوخت العدو بكل إمكاناته الضخمة والمتطورة.

Summary :

Armement roads in skikda area in second historical state (north constantina) in Algerian Great Revolution(1957-1962),had a great importent to provide revolution with arms,in second historical state or other states.

This research study these Roads, which named during revolution :salsala,which organized by high strategy defeat french enmy and its huge Arsenal.

مقدمة:

يعتبر التسليح التحدي الأول الذي واجهة الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954، حيث بدأت بأسلحة معظمها أسلحة الصيد، ثم كان الحصول على أسلحة من العدو، وكان ضروريا الحصول على الأسلحة من الخارج من أوروبا عبر البحر والمغرب.

ومن مصر الشقيقة الكبرى بقيادة الزعيم الخالد الرئيس جمال عبد الناصر رحمه الله ومن البلدان الشقيقة الأخرى عبر ليبيا وتونس، وسميت الطرق التي تسلكها قوافل المجاهدين لجلب السلاح بالسلسلة عبر الولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني لتسليح نفسها وبقية ولايات الثورة.

1 – مصطلح السلسلة:

لغة السلسلة (باللهجة العربية الدارجة في المنطقة تسمى السلسلة) اسم مشتق من الفعل سلسل وتسلسل فهو سلسلة، من التتابع، والسلسلة اتصال الشيء بالشيء، وسلاسل البرق والسحاب ما تسلسل منه واحدتها سلسلة، وسلسل إذا أكل السلسلة، وهي القطعة الطويلة من السنام[1].

واصطلاحا السلسلة مصطلح من مصطلحات الثورة الجزائرية الكبرى (1957–1962) ظهر مع أول قافلة تسليح في الولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني في اكتوبر 1956 عن طريق القاعدة الشرقية وكانت بقيادة الطاهر

---

1 ابن منظور: لسان العرب، ج23، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حبيب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف مصر (د ت)، ص2074، مادة سلل، فيروز الابادي: قاموس المحيط، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر 1979، ص385، مادة سلل.

بودربالة، وقافلة أخرى بقيادة بودربالة وصالح بوبنيدر ربيع سنة 1957وعاد بها محمد عبد السلام[1].

2-بداية تشكيل قوافل التسليح:

بدأت قوافل التسليح في الولاية التاريخية الثانية في بداية سنة (جانفي-فيفري) 1956و لتسليح وتموين نفسها والولاية الثالثة والولاية الرابعة، كانت تتكون من فرق كل فرقة بها 30 مجاهد وأحيانا من كتائب كل كتيبة تتكون من 90 مجاهد[2]، تذهب بأسلحة خفيفة معتمدة على الخفة والنشاط والحيلة ورباطة الجأش وعلى يقظة رجال جبهة التحرير الوطني المنتشرين على طول الطريق من مكان الانطلاق إلى مكان الوصول، ثم تعود مدججة بالسلاح، استخدمت البغال ثم تم التخلي عنها، وتستغرق ما بين 50-70 يوما من تونس إلى الولاية الثانية،و 70_90 يوما إلى الولاية التاريخية الثالثة والرابعة والتي تمر دوما عبر

---

1 بوبنيدر صالح (صوت العرب): نقلا عن الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، دار شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر2003، ص176، محمد عباس: ثوراء عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر1991، ص196، خليفة جندي: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر الجزائر 2008، ص448، لم يذكر مالك مرتاض هذا المصطلح رغم كثرة استخدامه وسط المجاهدين والشعب حتى اليوم ينظر: عبد المالك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1983.

2 المجاهد سهلي الطاهر المدعو إدريس: معلومات عن وزارة التسليح والاتصالات العامة، كتاب التسبيح والمواصلات أثناء الثورة الجزائرية، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر2001،ص96-97، حيث ذكر انه في 20 نوفمبر1956 تم نقل كمية كبيرة من الأسلحة من مصر إلى تونس(مرسى مطروح-بن غازي- طرابلس-تونس- غار الدماء بالحدود الشرقية بين تونس والجزائر بالشاحنات معظمها لسالم شلبك الليبي ،قام العقيد عمار بن عودة بتوزيعها على ولايات الثورة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والقاعدة الشرقية، ينظر عبدالله مقلاتي: إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية1954-1962،وزارة الثقافة الجزائر2005،ص160-161.

الولاية التاريخية الثانية[1]عبر الطريق الشمالي :جبل الدير قرب عين الكرمة– جبال بني صالح– حمام النبايل– الدباغ– القل– جبل البابور– تكسانة –أكفادو بالولاية الثالثة وصولا إلى الرابعة، أو عبر القاعدة الشرقية بسوق أهراس[2].

ثم تلتها قوافل أخرى سنة1957وسنة 1958، لكن العبور زاد صعوبة بسبب خطي موريس وشال، وزاد خسائر المجاهدين حيث أحيانا لا يعود إلا ثلث القافلة والبقية يستشهدون في معارك مع العدو، فخصصت أسلحة جديدة وكتائب خاصة لحراسة قوافل التسليح[3].

وعبر المنطقة الثالثة[4](ولاية سكيكدة الحالية) الولاية الثانية الشمال القسنطيني حسب تنظيم مؤتمر الصومام مند20أوت1956 كان مرور القوافل التالية:

---

1 بوالطمين جودي الأخضر: لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر1987، ص204–205، بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962، وزارة المجاهدين الجزائر 2013، ص217

2 العسكري إبراهيم: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث للطباعة والنشر الجزائر1992، ص193–194، بوبكر حفظ الله: المرجع السابق، ص221–222.

3 بوالطمين جودي الأخضر: لمحات من ثورة الجزائر....، ص204–205، وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح1954–1962، دار المعرفة الجزائر2009، ص111–112.

4 كانت المنطقة الثالثة: سكيكدة– القل–الحروش– عزابة، في ماي1958 كانت بقيادة عبد المجيد كحل الرأس، وتنقسم إلى عدة 05نواحي وكل ناحية تنقسم إلى عدة أقسام ينظر: كافي علي: المذكرات من المناضل السياسي الى القائد العسكري1946–1962، دار القصبة للنشر الجزائر 2011، ص 377، محضر جلسات 26–27 ماي 1958 الولاية رقم 2 شمال قسنطينة برئاسة علي كافي وحسين رويبح كاتب الجلسة، بو الطمين جودي لخضر: مذكرات مجاهد من بغداد إلى الجزائر، وزارة المجاهدين الجزائر2010، ص221،131.

–قافلة تسليح في الولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني في اكتوبر 1956 عن طريق القاعدة الشرقية وكانت بقيادة الطاهر بودربالة[1].

–قافلة كتيبة بقيادة محمد قبايلي في بداية 1957 من اجل تسليح الولاية الثالثة، استشهد محمد قبايلي خلالها بعد أداء المهمة[2] حيث وزعت الأسلحة من طرف عمار بن عودة وعمر اوعمران في تونس في20نوفمبر 1956كمايلي:400 بندقية رشاشة مع الذخيرة (FM Brent) للولاية الأولى ونفس الكمية للولاية الثانية،450 بندقية رشاشة مع الذخيرة (FM Brent) للولاية الثالثة،550 بندقية رشاشة مع الذخيرة (FM Brent) للولاية الرابعة و100 بندقية رشاشة مع الذخيرة (FM Brent) للولاية الأولى[3].

–قافلة بقيادة أحمد البسباسي في ربيع(أفريل) سنة 1957 وعمار لاندوشين وعمر حركاتي إلى الولايات التي تقع في عمق التراب الوطني وبالتحديد إلى

---

1 بوبنيدر صالح (صوت العرب): نقلا عن الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962، دار شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2003، ص176، محمد عباس: ثوراء عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر 1991، ص196، خليفة جندي: حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر الجزائر 2008، ص448، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143.

2 العسكري ابراهيم: المصدر السابق، ص194، الشاذلي بن جديد: الشاذلي بن جديد: المذكرات1929–1979، ج1، ترجمة عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر 2011، ص110، سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2001، ص99–101، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143

3 محمد بلقاسم، الطاهر جبلي، معمر العايب، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية –الجبهة الشرقية1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمير 1954، الجزائر 2007، ص64.

الولاية الثالثة والعودة إلى مركز قيادة الفيلق الأول (بقيادة الرائد شويشي العيساني) بسلام بالقاعدة الشرقية [1].

– وقافلة أخرى بقيادة بودربالة وصالح بوبنيدر ربيع سنة 1957وعاد بها محمد عبد السلام[2].

– قافلة بقيادة شمام عمار المدعو شكاي عمار في نهاية 1957وعودتها إلى مقر القيادة بسلام بالقاعدة الشرقية[3].

–كتيبة بقيادة يوسف لطرش التي عبرت خط موريس يوم27أوت سنة 1957وعدد افرادها133 مجاهدا والتي وصلت إلى البرواقية مركز قيادة الولاية الرابعة أين سلمت الأسلحة إلى العقيد أمحمد، ورجعت إلى قاعدة تمركزها بسلام بالقاعدة الشرقية[4].

---

1 العسكري إبراهيم: المصدر السابق، ص194، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص110، سعيداني الطاهر: المصدر السابق، ص101، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143.

2 بوبنيدر صالح (صوت العرب): نقلا عن الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962، ....، ص176، محمد عباس: المرجع السابق، ص196، خليفة جندي: حوار حول الثورة، ج1، ص448، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143

3 العسكري إبراهيم: المصدر السابق، ص194، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص110، الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية...ص182

4 العسكري إبراهيم: المصدر السابق، ص196، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص110، الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية...ص182، سعيداني الطاهر: المصدر السابق، ص102، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182، بن شرقي حليلي: ا لولاية الرابعة ومخطط شال، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، اشراف شاوشي حباسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2006، ص87، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143.

– قافلة كتيبة قنون سليمان المدعو سليمان لاصو (L'Assaut)[1] سبتمبر سنة 1957 وذلك إلى الولايتين الثالثة والرابعة، عبر الولاية التاريخية الثانية عبر سلسلة بومرجة(قرب أولاد أحبابة) توارة(جهة التفاحة قرب بوزيتون المحادي التوميات) الى واد السمندو الى بني صبيح، تخلى سليمان لاصو عن مرافقة القافلة في سرج الغول عند حدود الولاية الثانية(جبل البابور في بوقاعة بسطيف)، تكونت من 210مجاهد يحملون الأسلحة(كل مجاهد بندقيتين و300طلقة وقنبلتين اي حوال30كلغ) و60 مجاهد للحراسة، و15 حصان يحملون الأسلحة خلال رحلة دامت شهر ونصف توقفوا 15 مرة للاستراحة[2].

لكن سليمان لاصو قفل راجعا إلى القاعدة الشرقية بعدما اشتبك مع المجاهد مسعود بوعلي في جبال الطاهير بجيجل[3]،وبعدما رفض تسليم الأسلحة الشخصية للولاية الثالثة والعودة دون سلاح [4]ذلك وصل تقرير من عميروش إلى

1 سمي المجاهد سليمان قنون بسليمان لاصو من الكلمة الفرنسية(Assaut) بمعنى الهجوم لشجاعته، انشأ وحدة قتالية في شهر تموز جويلية 1956، تولى امر نقل السلاح مرتين ينظر الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص110، نزار خالد: الجزائر (1962–1954) يوميات الحرب، ترجمة سعيد اللحام، تدقيق ومراجعة غازي برو، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، دار الفارابي الجزائر2004، ص115، Larrousse De Pouche,édition refondue, Libraire Larrousse,Paris1979,p28

2 العسكري إبراهيم: المصدر السابق، ص196، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص106–109، سعيداني الطاهر: المصدر السابق، ص102، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143.

3 المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي..2018

4 براكتية الشريف: مذكرات مجاهد، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والاشهار الجزائر2013، ص93–94.

عمارة بوقلاز الذي أمر بمحاكمة سليمان وكان الحكم بالإعدام لكن خفف إلى السجن احتراما لشجاعته[1].

–قافلة ديسمبر 1957 جانفي 1958 بقيادة عمار القسمطيني وعمارة لعدايسية نائب له، من القل إلى مركز العجوزة في مليلة قرب عزابة إلى جبل ماونة في قالمة، اختفى القائد ولا نعرف لماذا حتى اليوم؟! وبقيت القافلة تائهة لمدة شهر حتى جاءت قافلة أخرى من القل ولحقت بها بقيادة محمد بوالذهب وبلقاسم بعبوش(من الحروش) نائب له،والذهاب الى سدراتة ثم جبل زغوان قرب تبسة إلى الماء الأبيض بين تونس وليبيا[2].

– قافلة مارس–افريل سنة 1958من تونس عبر الولاية الثانية إلى الولاية الثالثة، واستشهد معظم أفراد الكتيبة في معركة سطيحة بمجاز الدشيش يوم الخميس03افريل1958، بعد أن اكتشفهم العدو[3].

– عبور كتيبتين تحت حماية الفيلق الرابع بقيادة محمد الأخضر سرين ويوسف لطرش[4] في شهر أوت سنة 1958 هذا الفيلق الذي أبيد معظمه (600 شهيد

---

1 العسكري إبراهيم: المصدر السابق، ص196، الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص106–109، سعيداني الطاهر: المصدر السابق، ص102، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182، محمد بلقاسم وآخران: المرجع السابق، ص143.

2 بوترعة حسن: شهادة حية يوم06 أفريل2017، تسجيل متحف المجاهد على كافي الجهوي للولاية التاريخية الثانية– بمدينة سكيكدة، والمجاهد بوترعة حسن من مواليد مدينة عزابة سنة 1936، التحق بالثورة نهاية 1956 بمنزل بنديش بين السبت وعزابة.

3 بوراوي عبد الله: شهادة حية يوم08 مارس2016 في مكان المعركة بسطيحة المجاجدة بلدية مجاز الدشيش ولاية سكيكدة، وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص112 Rabah Sakhri,Emjez-edchich et ses Environs,le Guide,1999,p24

4 **لطرش يوسف:** ولد في زردازة بالحروش ولاية سكيكدة ودرس القرآن الكريم ولما كبر انخرط في الجيش الفرنسي، لكنه التحق بالثورة مع عبد الرحمن بن سالم والطيب جبار، وقدور بوحارة وغيرهم في واد الشحم=

من 700مجاهد) بعد أن قضى على فيلقين للعدو(2500عسكري منهم العقيد جان بيار في جبل ماونة بقالمة) في معركة سوق أهراس[1].

ثم توقفت قوافل التسليح سنة 1959 بأمر من قيادة جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية بسبب الخسائر الفادحة في صفوف المجاهدين مثلا معركة سوق أهراس الكبرى26أفريل–03 ماي1958[2]، معركة سطيحة بمجاز الدشيش يوم الخميس03افريل1958[3].

وأمام زيادة الطلب على السلاح من قادة الداخل قرر كريم بلقاسم من قادة المنطقة الثانية بالحدود الشرقية تامين عبور كتيبتين من جنود الولايتين الثانية والثالثة، ورغم تحذيرات بن سالم والشاذلي بن جديد من هذه المغامرة أصر على ذلك وكلف كومندو حيدوش بمرافقة وتأمين الكتيبتين المحملتين بالسلاح، وجنود لزهر دعاس من الولاية الثانية مرشدين، وكانت النتيجة اكتشاف العد لتحركاتهم

=بوشقوف بقالمة، حيث التحقت فرقة كاملة بالثورة ينظر: المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018.

1 سالم جوليانو: المذكرات، تقديم عمر تابليت، دار الالمعية قسنطينة الجزائر2012، ص152، العسكري إبراهيم: المصدر السابق ص184–186،196، سعيداني الطاهر: المصدر السابق، ص86، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص182.

2 الزبيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين1929–1962، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر2006، ص195 وما بعدها، الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص138 وما بعدها، محمد عجرود: أسرار حرب الحدود1957–1958، منشورات الشهاب الجزائر2014، ص80 وما بعدها، عبد الحميد عوادي: معركة سوق أهراس أم المعارك26 أفريل1958، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة أم البواقي الجزائر2008

3 شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، مطبعة دار الفجر للطباعة والنشر (د ت)، ص319، وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص112.

Rabah Sakhri, op,cit, p24

بالرادار وبالتالي الاشتباك مع العدو واستشهاد معظم جنود الكومندو وعددهم 130 مجاهدا في جوان 1959[1].

وقدر عدد قوافل جيش التحرير الوطني من المنطقة الثالثة (إداريا ولاية سكيكدة الحالية) بالولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني[2] ب22 قافلة

---

1 الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ج1، ص136-139، نزار خالد: الجزائر (1962-1954) يوميات الحرب، ...، ص114-118، عبد الله مقلاتي: إشكالية التسليح...ص192-193.

2 المنطقة الثانية الشمال القسنطينيني تمتد شمالا من القالة إلى سوق الاثنين ومن الناحية الجنوبية سطيف وطريق الجزائر قسنطينة إلى القرزي ثم تمتد حتى الحدود التونسية مارة بسيقوس وصدراتة ومداوروش ومن الناحية الغربية سطيف خراطة سوق الاثنين ومن الناحية الشرقية كانت بقيادة ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف، والرقعة الجغرافية للمنطقة الثانية: تقع المنطقة الثانية في الشمال الشرقي للجزائر، يحدها من الشمال ، البحر المتوسط، ومن الجنوب خط السكة الحديد الرابط بين سطيف وقسنطينة الى القراح، مرورا بسيبوس وسدراتة ومداوروش إلى الحدود التونسية. ومن الناحية الشرقية الحدود التونسية، ومن الناحية الغربية الطريق الوطني الرابط بين سوق الاثنين وسطيف مرورا بعموشة خراطة ودرقينةوكان الهيكل التنظيمي للمنطقة الثانية: قسمت المنطقة الثانية عشية اندلاع الثورة إلى أربع نواحي:

الناحية الأولى: هي ناحية ميلة، ويقودها" بن طوبال لخضر" بمساعدة" العربي برجم " وأهم المدن فيها: سطيف، خراطة، شلغوم العيد، ميلة، القرارم، تاكسانة، فج امزالة، جيجل، الشقفة، الميلية.

الناحية الثانية: هي ناحية السمندو، ويقودها" زيغود يوسف " بمساعدة " محمد الصالح بن ميهوب " وأهم المدن فيها:سكيكدة، القل، الحروش، عزابة، السمندو، قسنطينة، وادي الزناتي .

الناحية الثالثة: هي ناحية عنابة، ويقودها " عمار بن عودة " بمساعدة " محمد الهادي عرعار " وأهم المدن فيها: عنابة، القالة، الطارف، الحجار، قالمة، الفجوج، وادي العنب، برحال، شطايبي.

الناحية الرابعة: هي ناحية سوق أهراس،ويقودها"باجي مختار" بمساعدة " جبار عمر " وأهم المدن فيها:بوحجار ، بوشقوف ،تاورة ،سوق أهراس ، خميسة سدراتة ، مداوروش ، المشروحة.

ينظر: أحسن بومالي إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاول ى1954-1956م منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1985 ص76، علال بيتور: العمليات العسكرية في المنطقة الثانية-الشمال القسنطيني-من 1 نوفمبر1954 إلى 20 أوت 1956، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إشراف د مسعودة يحياوي، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر 2007،2008، ص17،18

معظمها لتزويد الولايات الأخرى بالسلاح، كل قافلة كانت تتكون من كتيبة أو اقل من كتيبة بمعنى لا يتجاوز عددها 120 مجاهد[1].

3- سلاسل قوافل جيش التحرير الوطني م3 و2:

تتمثل في عدة سلاسل هي:

أولا: سلسلة واد الزهور:(هو مركز عرش أولاد أعطية)

ا-الخط الأول: واد الزهور(القل) - عين الطابية غرب تمالوس-الخنقة- الحمري (سيدي مزغيش)- **أم قطيطة** -الكاف(مجاز الدشيش)-شعاب بن حديد (الحروش)-بئر سطل (الحروش)-الغدير (بين عزابة والحروش)[2].

---

1 شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954-1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319.

2 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير(1962-1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954-1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق،ص319-320،والغدير مركز من مراكز الثورة في المنطقة الثالثة وهو ربوة كبيرة مغطاة بالأشجار الغابية والصخور وتمتد هذه السلسلة الجبلية من الحروش حتى جبل تانقوت ببلدية السبت والكل تابع لعزابة سكيكدة ،عرفت عدة معارك مثل معركة يوم 04 ديسمبر 1958 بقيادة قائد الكتيبة عيسى عبد الوهاب ينظر: ليتيم عائشة: زمن الأبطال والبطولات، صور خالدة من بطولات نمور الشمال القسنطيني، دار هومةللطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر2015،ص199-202،جمال قندل: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها1957-1962،دار الضياء للنشر والتوزيع الجزائر 2006،ص38.

Kemikem el hadi,El Milia,les souvenirs d’un ancien combattant de l’armee de liberation nationale,casbah editions,Alger2016,p78-79.

ب-**الخط الثاني:** واد الزهور- عين الطابية غرب تمالوس- الخنقة- الحمري (سيدي مزغيش)- **بوساطور**-الكاف(مجاز الدشيش)-شعاب بن حديد-بئر سطل (الحروش)-الغدير (بين عزابة والحروش) [1].

ج-**الخط الثالث:** واد الزهور- عين الطابية غرب تمالوس- الخنقة- الحمري (سيدي مزغيش)-أم قطيطة-بوحلبس (هزيلة رمضان-مجاز الدشيش)-فيض النخل(صالح بوالشعور)-الزيتونة(رمضان جمال)-الفج- الشيخ الضيف (قصاب/عيون القصب) -الغدير (بين عزابة والحروش) [2].

هذا في الليلة الأولى ثم الاستراحة في مركز الغدير وتنتظر قدوم الليل لتنطلق في المرحلة الثانية من الغدير نحو مليلة عبر حلايم-تانقوت- غزالة- بوطيب- الزهار مليلة(مركز العجوز) حيث تقضى بقية الليل والنهار الموالي إلى الليلة المقلبة للانطلاق في اتجاه إما نحو دباغ(المنطقة الرابعة ولاية قالمة الحالية) أو برج ساباط ، فالتي تتجه نحو دباغ تواصل سيرها فيما بعد شمال مدينة قالمة عبر الطريق الوطني قالمة عنابة بالقرب من هيليوبوليس، ماونة، كاف العكس، والتي تتجه نحو برج ساباط تواصل سيرها عبر سلاوة عنونة جنوب قالمة وكلاهما في اتجاه الحدود التونسية الجزائرية التي انشأ فيها

1 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962-1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954-1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319-320، جمال قندل: المرجع السابق، ص38.

Kemikem el hadi,op,cit,p83.

2 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962-1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954-1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319-320، جمال قندل: المرجع السابق، ص 38 .

Kemikem el hadi,op,cit,p83.

الاستدمار خط موريس منذ جوان 1957 وخط شال منذ اكتوبر 1958 مما صعب مهمة قوافل التسليح وارتفعت الخسائر المادية والبشرية، مما استدعى استعمال سلاح أنابيب البنقالور (Bengalore) من أجل تفجير الألغام، وكتائب خاصة لتدمير الخطوط المكهربة وكتائب لحراسة قوافل التسليح[1].

ثانيا: سلسلة حجر مفروش:(هو مركز عرش بني تيفوت)

أ–الخط الأول: حجر مفروش – عين الطابية غرب تمالوس–الخنقة– الحمري– **أم قطيطة** –الكاف–شعاب بن حديد–بئر سطل–الغدير[2].

ب–الخط الثاني: حجر مفروش – عين الطابية غرب تمالوس– الخنقة– الحمري– **بوساطور**–الكاف–شعاب بن حديد–بئر سطل–الغدير[3].

---

1 العسكري إبراهيم: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة الجزائر 1992،ص194، قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018،مسيعد صالح بن عمر: شهادة حية بمنزله بحي 20أوت1955 بمدينة سكيكدة يوم 12 جانفي 2016، عبد الله مقلاتي: إشكالية التسليح...ص180،وهيبة سعيدي: المرجع السابق،ص112، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 ،مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320،محمد بلقاسم وآخران:المرجع السابق،ص71،جمال قندل: المرجع السابق، ص116

Kemikem el hadi,op,cit,p83.

2 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320.

Kemikem el hadi,op,cit,p78_79.

3 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320، جمال قندل: المرجع السابق، ص38.

ج–الخط الثالث: حجر مفروش– عين الطابية غرب تمالوس– الخنقة– الحمري– أم قطيطة–بوحلبس(هزيلة رمضان)–فيض النخل–الزيتونة –شيخ الضيف – الفج الظهيرة–الغدير [1].

هذا في الليلة الأولى ثم الاستراحة في مركز الغدير وتنتظر قدوم الليل لتنطلق في المرحلة الثانية من الغدير نحو مليلة عبر حلايم–تانقوت– غزالة– بوطيب– الزهار مليلة(مركز العجوز) حيث تقضى بقية الليل والنهار الموالي إلى الليلة المقلبة للانطلاق في اتجاه إما نحو دباغ(المنطقة الثالثة ولاية قالمة الحالية) أو برج ساباط ، فالتي تتجه نحو دباغ تواصل سيرها فيما بعد شمال مدينة قالمة عبر الطريق الوطني قالمة عنابة بالقرب من هيليوبوليس، ماونة، كاف العكس،والتي تتجه نحو برج ساباط تواصل سيرها عبر سلاوة عنونة جنوب قالمة وكلاهما في اتجاه الحدود التونسية الجزائرية التي انشأ فيها الاستدمار خط موريس منذ جوان 1957 وخط شال منذ اكتوبر1958 مما صعب مهمة قوافل التسليح وارتفعت الخسائر المادية والبشرية[2].

ثالثا: سلسلة عين الزويت:

عين الزويت – العالية وهذا قليل الاستعمال، وخط سيره على طول40كلم من عين بربر، فلفلة، مشتة الرماش (معمل التكرير حاليا)، تجمع الماتش (ملعب

---

1 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320، جمال قندل: المرجع السابق، ص38.

2 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320، جمال قندل: المرجع السابق، ص38.

Kemikem el hadi,op,cit,p83.

20أوت حاليا) قرب مدرسة الفلاحة (جامعة20أوت1955حاليا)، مرتفعات بني قبوش ثم في اتجاه الزويت، فمعبر سيدي زرزور ثم نحو المركز بالغوط الذي تشرف عليه مجموعة من القمم والمرتفعات من كل الاتجاهات[1]

هذا في الليلة الأولى ثم الاستراحة في مركز الغدير وتنتظر قدوم الليل لتنطلق في المرحلة الثانية من الغدير نحو مليلة عبر حلايم–تانقوت– غزالة– بوطيب– الزهار مليلة(مركز العجوز) حيث تقضى بقية الليل والنهار الموالي إلى الليلة المقلبة للانطلاق في اتجاه إما نحو دباغ(المنطقة الثالثة ولاية قالمة الحالية) أو برج ساباط ، فالتي تتجه نحو دباغ تواصل سيرها فيما بعد شمال مدينة قالمة عبر الطريق الوطني قالمة عنابة بالقرب من هيليوبوليس، ماونة،كاف العكس، حيث جبال رأس الحديد، والتي تتجه نحو برج ساباط تواصل سيرها عبر سلاوة عنونة جنوب قالمة وكلاهما في اتجاه الحدود التونسية الجزائرية التي انشأ فيها الاستدمار خط موريس منذ جوان 1957 وخط شال منذ اكتوبر1958 مما صعب مهمة قوافل التسليح وارتفعت الخسائر المادية والبشرية[2]

رابعا: سلسلة التوميات– السمندو:

تتمثل في دوار سي لحسن قرب سطيف–سرج الغول– إلى العنصر وجنان الباز ومن هناك عبر فج الغنم الى زكرانة وبني صبيح(مركز قيادة الولاية

---

1 محمد قديد نقلا عن عمار قليل: المصدر السابق، ج2، ص257. الزبير بوشلاغم: من شهداء الثورة منشورات مجلة أول نوفمبر وزارة المجاهدين المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر 2001، ص505.504، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320.

2 قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير (1958–1962)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، شهداء الجزائر في ولاية سكيكدة1954–1962 مديرية المجاهدين ولاية سكيكدة، المرجع السابق، ص319–320.

Kemikem el hadi,op,cit,p83.

الثانية التاريخية) الميلية، رجاس وجيجل وصولا الى دوار بن زكري وعيون السعد في بلدة ديدوش مراد الحالية(بيزو) إلى قصر النعجة وعين الجنان في السمندو– توارة(جهة التفاحة قرب بوزيتون المحادي للتوميات) بالمنطقة الثالثة الولاية الثانية –بومرجة(قرب أولاد احبابة)– واد زناتي وجبل ماونة وجبل هوارة بتاملوكة بقالمة المنطقة الرابعة الولاية الثانية –سدراتة بسوق أهراس وكاف العكس وجبل بني صالح–غار الدماء بالتراب التونسي، أو من بني صبيح إلى وادي أونين في اقصى غرب دوار بني ولبان المحادي لني صبيح إلى الجنينة والدمن ومشتة حربي والصفيصفة في دوار بني والبان إلى عياطة التابعة الى عين بوزيان الى التوارة بوالزيتون بالتوميات إلى بومرجة(قرب أولاد احبابة)– واد زناتي وجبل ماونة وجبل هوارة بتاملوكة بقالمة المنطقة الرابعة الولاية الثانية –سدراتة بسوق أهراس وكاف العكس وجبل بني صالح–غارالدماء بالتراب التونسي[1].

1 بن معلم حسين: المذكرات، حرب التحرير الوطنية،ج1،ترجمة أحمد بن محمد بكلي،دار القصبة للنشر،الجزائر2014،ص108–113، قويسم على بن عمار: شهادة حية لمجاهد من فوج الفداء بمركز الغدير(1962–1958)، بحي السعيد بوصبع الحروش يوم13 جانفي 2018، المجاهد شويشي حسين: شهادة حية بمقر قسمة المجاهدين بمدينة الحروش يوم الثلاثاء 30 جانفي2018،علاوة عمارة: من عالم الدوار إلى البلدة الريفية، تاريخ منطقة بني حميدان من أقدم العصور إلى غاية 1962، ج2،منشورات مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع قسنطينة الجزائر2015،ص348–349،جمال قندل:المرجع السابق،ص38، مراسلة خطية عبر البريد الالكتروني مع الأستاذ الدكتور عمارة علاوة مؤلف كتاب تاريخ منطقة بني حميدان جزآن، ينظر كتابه: المسيرة النضالية والثورية للشهيد القائد محمد الصالح ميهوبي المعروف ببلميهوب،مع بعض المحطات الهامة في تاريخ ناحية السمندو(بلديات زيغود يوسف،ديدوش مراد،حامة بوزيان، بني حميدان، بني والبان، عين بوزيان)1942–1956، طبعة مزيدة ومنقحة تقديم عبد العزيز فيلالي،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، أم البواقي الجزائر2017،ص242–248

Kemikem el hadi,op,cit,p83.

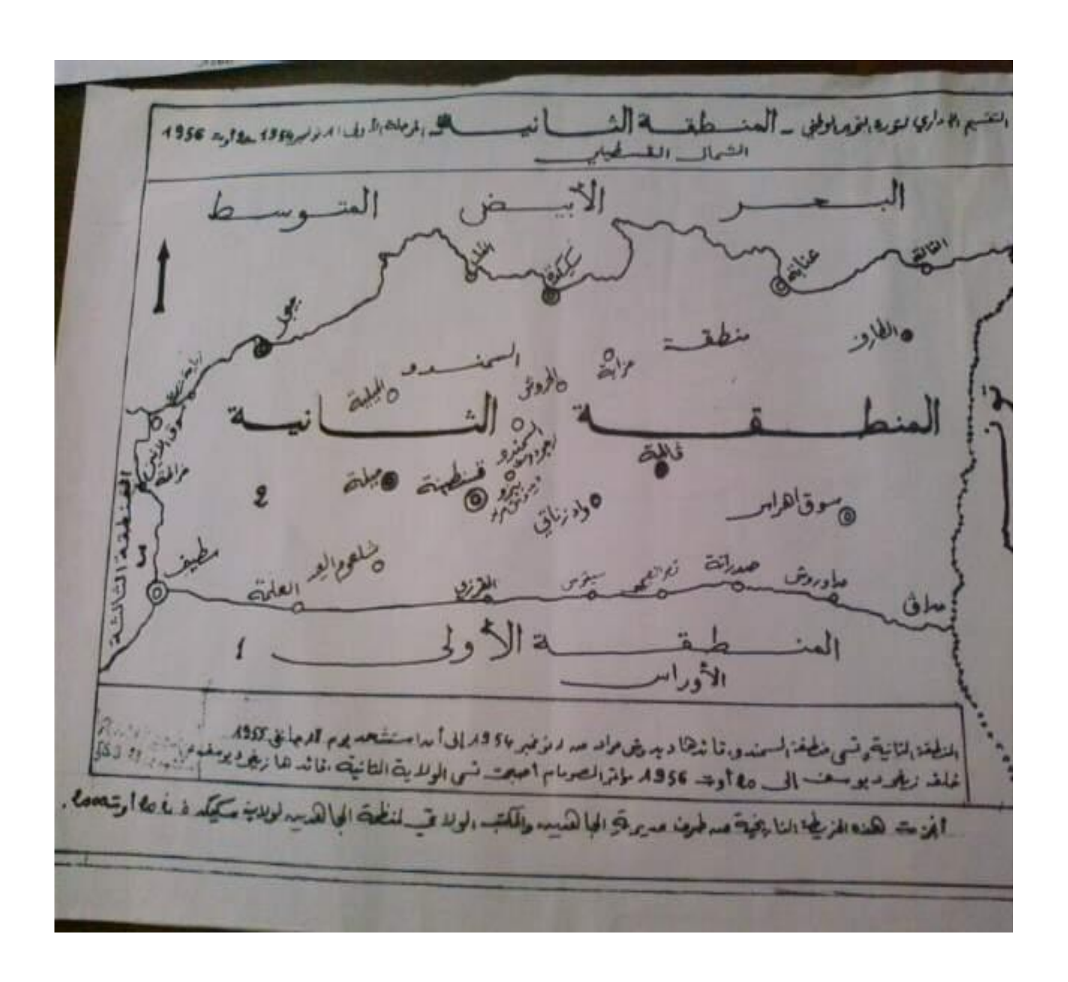
خاتمة:

خلاصــة القول أن ســلاســل قوافل جيش التحرير الوطني بالولاية التاريخية الثانية عموما والمنطقة الثالثة (ولاية سـكيكدة حاليا) خصـوصـا كانت شـريان الثورة الجزائرية الذي كان يغديها بالســـلاح والمؤونة وكذلك الولاية الثالثة التي كانت قوافلها تمر عبر المنطقة الثالثة لتموين وتســـليح نفســـها وكذلك الولاية الرابعة، وتبقى المنطقة الرابعة (قالمة حاليا) والمنطقة الثانية(جيجل) والمنطقة الخامسـة(قسـنطينة) تحتاج دراسـة لكل منطقة، ونفس الشـيء بالنسـبة للولايات الأخرى خاصـة الولاية الأولى والخامسـة والسـادسـة المحادية للمناطق الحدودية مع تونس وليبيا والمغرب.

ملاحق:

الملحق رقم01

خريطة المنطقة التاريخية الثانية1954-1956/الولاية التاريخية الثانية1956-1962 الشمال القسنطيني



المصدر: جمعية الثقافية التاريخية أول نوفمبر 1954- سكيكدة.

الملحق رقم02

خريطة المنطقة الثالثة (ولاية سكيكدة الحالية)

الولاية التاريخية الثانية الشمال القسنطيني(1956–1962)



المصدر: الجمعية التاريخية والثقافية أول نوفمبر 1954 ولاية سكيكدة.

المـحـور الثاني

استراتيجية الثورة الجزائرية في مجال التسليح والتموين

إستراتيجية الثورة في مواجهة أزمة التسليح (1958/1962)

د/ محمد برشان

جامعة طاهري محمد بشار–

البريد الالكتروني: medberchane08@yahoo.fr

مقدمة:

تعدّ مسألة التسليح من أخطر التحديات التي واجهتها الثورة التحريرية منذ بدايتها، ومن أكبر اهتمامات قادتها الميدانيين، ذلك أنّ استمرار العمليات العسكرية والحفاظ على مردوديتها في إطار النشاط الثوري ظلّ مرهونا على ما توفره القواعد الخلفية من إمداد بالأسلحة. ومع بداية سنة 1958 تعقدت وضعية الثورة المسلحة في مجال التموين والإمداد بسبب سياسة الحصار المضروب على مستوى الحدود الجزائرية الشرقية والغربية التي كانت تُشكّل المنفذ الحيوي لعبور الأسلحة خاصة بعد استكمال مشروع الأسلاك الشائكة التي عزلت الولايات الداخلية عن قواعدها.

ناهيك عن الطوق الخارجي الذي فرضته السلطات الكولونيالية على شبكات الدعم اللوجستيكي في عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة من الدول الداعمة للثورة الجزائرية، فكان لذلك تأثيرا سلبيا بارزا على مردودية العمليات العسكرية التي عرفت تراجعا في نشاطها. ومن ثمّ أضحت مسألة التسليح أكثر المراحل العسكرية تعقيدا وأخطرها على استمرارية الثورة. الأمر الذي دفع بقيادتها إلى وضع إستراتيجية باتخاذ جملة من الإجراءات لفكّ الحصار على عمليات الإمداد والتموين بالأسلحة، وتأمين عبورها إلى وحدات جيش التحرير الوطني بالداخل.

	57/02/1	57/05/1	58/05/1	59/07/1	60/07/1	61/12/31	62/03/19
الأسلحة الحربية" فردية، جماعية"	12500	14500	20000	15500	11200	7000	7000
الأسلحة المكملة"بنادق صيد، مسدسات"	–	35000	27000	18000	10500	4700	4000
المجموع	–	49500	47000	33500	21700	11700	11000

جدول رقم(1): كمية الأسلحة المتوفرة لدى الثورة في الداخل (1962/1957)[1]

من خلال هذه المداخلة سوف نشخّص أزمة التسليح التي عرفتها الثورة الجزائرية خلال الفترة المحددة في العنوان بتحديد أسبابها والظروف المحيطة بها. والوقوف عند أهمّ الإجراءات التي تبنّتها قيادة الثورة للخروج من هذه الأزمة. ومن ثمّ نطرح الأسئلة التالية: لماذا تعقدت أزمة التسليح وتفاقمت تأثيراتها خاصة بعد سنة 1958؟ ما هي الصعوبات والعراقيل التي واجهت الثورة في مجال التسليح؟ كيف تمكنّت قيادة الثورة من معالجة مسألة التسليح في ظلّ الظروف الصعبة التي عشتها الثورة خلال مرحلتها الأخيرة من الكفاح أي (1962/1958)؟

تشخيص الأزمة وأسبابها

بعد نجاح الثورة في تحقيق بعدها الشمولي واتساع نطاقها الجغرافي، والتحاق كلّ الفئات الاجتماعية بمشروعها الثوري من جهة. وأمام الإجراءات التي طبقتها السلطات الكولونيالية بغلق الحدود الشرقية والغربية، وقطع اتصال الثورة بقواعدها الخلفية، والضغط على الدول الداعمة للجزائر من جهة أخرى. باتت

1 - Tripier, Philippe, Autopsie De la Guerre D’Algérie, Paris, Edition France – Empire, 1972, P. 664.

مسألة التسليح من أكبر التحديات التي واجهتها قيادة الثورة خاصة بعد سنة 1958. ولم تكن عملية التموين بالأسلحة والذخيرة تعبر عن تطلعات لجنة التنسيق والتنفيذ التي أشارت في تقريرها خلال صيف 1958حول الوضعية العسكرية للثورة إلى أنّ مسألة التموين بالسلاح تبقى ضئيلة ومحدودة، ودون الحاجة المطلوبة حتى في الوقت الذي كانت فيه الحدود مفتوحة (1).

على الرغم من أنّ الأرقام والمعطيات المسجلة على الجدول لا تعكس المستوى الحقيقي للأسلحة التي حازتها الثورة بالداخل لأنّها تنطلق من خلفيات عسكرية استعمارية تدخل في حرب المعلومات إلا إنّنا نقرّ بوجود أزمة في التسليح، وأنّ كمية الأسلحة والذخيرة عرفت تراجعا ملحوظا ابتداء من ماي 1958 تاريخ وصول الجنرال ديغول إلى السلطة. خلال سنة واحدة ممتدة من 01/05/ 1958إلى 01/07/1959 تراجعت كمية الأسلحة بفارق قدر بـ 13500 قطعة أي بنسبة تقارب 29 %، لترتفع هذه النسبة إلى 34% بين سنتي 1959 و1960 بفارق 11800 قطعة. كما أنّ بعض الأسلحة توقف استعمالها كمدافع الهاون، والمدافع الرشاشة بسبب نقص الذخيرة الكافية.

هذه الظاهرة أي أزمة التسليح كما يذكر فليب تريبي– Tripier, Philippe أقلقت كثيرا قيادة الثورة ممثلة في الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، وهو ما جعل هذا الأخير يدعو إلى اجتماع طارئ في ديسمبر 1959 لمعالجة هذه الأزمة والبحث عن الحلول الكفيلة لتجاوزها. وكإجراء أوّلي أُنشأت قيادة الأركان بقيادة العقيد هواري بومدين وأوكلت لها ثلاث مهام رئسية: – إعادة تنظيم وحدات

---

1 – جبلي الطاهر، "تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية (1954/1962)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر الوادي، عدد 08، نوفمبر 2016، ص.80.

جيش التحرير الوطنA.L.N، – تدمير الأسلاك الشائكة، –تأمين دخول وحدات A.L.N من خارج الحدود إلى الداخل باستخدام كلّ الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك [1].

خصوصا وأنّ هذه الوحدات عرفت تطورا من حيث العدة والعدد بعد استفادتها من الأسلحة المجلوبة من أوروبا الشرقية وألمانيا. فعلى الحدود التونسية بلغ تعداد A.L.N في جويلية 1960 حوالي 15000 جنديا مزودا بـ 43000 قطعة سلاح عصرية تشمل الأسلحة الخفيفة ونصف الثقيلة. وفي القواعد الخلفية للثورة الموزعة على الحدود المغربية وصل عدد A.L.N 6500 جندي. بمجموع 21500 جندي أي ما يعادل نفس العدد المتواجد بالداخل على أنّ عناصر A.L.N المتمركزة بالحدود أي القاعدتين الشرقية والغربية كانت الأفضل من حيث التجهيز والأداء القتالي [2].

***– خطي شال ومريس**[*].

---

1 - Tripier, Philippe, op cit, P.429.

2 - Ibid. P.228.

*– بدأ المشروع يتجسد ميدانيا على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر سنة 1956 بتوصية من قبل الجنرال أندري موريس–André Maurice وزير الدفاع في حكومة غي مولي Guy Mollet، وهو عبارة عن خط مزدوج من الأسلاك الشائكة والمكهربة تفوق قوّتها 20 فولت، ومزروعة بالألغام تقدم إنذارا دقيقا عن المجال الذي يحاول عناصر جيش التحرير الوطني A.L.N اختراقه. يمتد شرقا من مدينة عنابة شمالا إلى مشارف وادي سوف جنوبا "منطقة نقرين" مرورا على تبسة وبئر العاتر على مسافة تصل إلى 380كلم. أما على مستوى الحدود الغربية فقد قسم إلى قسمين: سدّ الأطلس التلي، وسدّ الأطلس الصحراوي انطلاقا من مرسى بن مهيدي وصولا إلى جنوب كولومب بشار على مسافة 700كلم. تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ السلطات الكولنيالية أقامت مراكز عسكرية وأبراجا للمراقبة والتصنت على امتداد الأسلاك الشائكة. مما سهل على السلطات الكولونيالية محاصرة المجال وتطويقه. ينظر: الغالي العربي، "الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام 1956/1957"، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، عدد 03، 1997، ص.83.

راهنت السلطات الكولونيالية كثيرا على الخطوط المكهربة والشائكة في خنق الثورة المسلحة واجتثاث جذورها بعد عزلها عن قواعدها الخلفية اللوجستيكية الموجودة في الخارج، والحيلولة دون تنقل فرق ووحدات جيش التحرير الوطني عبرها. والواقع كما أكدت جلّ المصادر التاريخية أنّ السدّ القاتل حققّ بعضا من أهدافه خاصة ما تعلق بمسألة منع تدفق الأسلحة إلى الداخل، إذ صعّب من مهمة قيادة الثورة في إدخال الأسلحة وإيصالها نحو الولايات التي أضحت مع مرور الوقت في عزلة شبه تامة عن قواعدها الخلفية. ناهيك على استشهاد الآلاف من المجاهدين الذين حاولوا التسلل وعبور تلك الأسلاك. خصوصا وأنّ تأثيراتها الشائكة تزامنت والعمليات العسكرية الفرنسية المكثفة على الولايات الداخلية في إطار "مخطط شال"– Plan Challe بداية من فيفري 1959. كعملية الضباب بالولاية (3) أكتوبر 1958، عملية التاج بالولاية (5) فيفري 1959، عملية المنظار بالولاية (3) جويلية 1959، عملية الأحجار الكريمة بالولاية (2) ديسمبر 1959....

في هذا الصدد يُشير محمد حربي إلى أنّ العقيد أوعمران الذي كان مسؤولا عن قضايا التسليح منذ خريف 1956 وإلى غاية 19 سبتمبر 1958 أي إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة كتب في شهر جويلية 1958 رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956 أبلغهم من خلالها مدى خطورة خط موريس المكهرب على عناصر جيش التحرير الوطني A.L.N الذين حاولوا جاهدين تدمير الأسلاك الشائكة لاجتيازها. ففي مدة لا تتجاوز الشهرين استشهد ما لا يقلّ عن 6000 مجاهد نتيجة لتلك المحاولات [1].

1 - Harbi M, Mohamed. Le F.L.N: Mirage et Réalité, Paris, Balland, 1985,P.214.

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا: لماذا لم تلجأ قيادة الثورة إلى تعطيل المشروع وتدميره في بداياته الأولى، وكانت المرحلة الأسهل والأنجع لتفادي تحدياته المستقبلية، وهي التحديات التي فرضت حصارا مريرا على الثورة. ربما يُرد ذلك إلى الأخطاء التقديرية التي وقعت فيها القيادة للمصاعب التي ستُخلفها الخطوط المكهربة. حيث كان الاعتقاد السائد بأنّها ستكون سهلة العبور، ولا تُشكل أيّ عبء على مستقبل الثورة هذا من جهة. من جهة أخرى ليس خفيّ على أحد المشاكل التي عشتها بعض الولايات الحدودية إبان تشييد هذه الخطوط على غرار ما عرفته الولاية الأولى مثلا من متاعب جمّة جراء الصراعات البينية، والتي برزت بشكل واضح بعد استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد ونائبه شيهاني بشير [(1)].

يُضاف إلى ذلك الاضطرابات الناجمة عن ضبط العلاقة بين القاعدة الشرقية والولاية الثانية بسبب ما خلفته القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956 من انقسامات حول مبدأ "الأولية"، والتي لم تلق في مضمونها إجماعا وطنيا. خاصة بعد أن أقرّ المؤتمر ضمّ القاعدة الشرقية إلى الشمال القسنطيني الأمر الذي رفضته قيادة القاعدة الشرقية، وكثيرا ما تحوّل ذلك التوتر في العلاقة بين الطرفين إلى تصفيات دموية بين الإخوة الأعداء. وبالتالي أثرت هذه الأحداث على

ينظر أيضا: -Tripier Philippe , op cit. P.78

– تكبدت الثورة خسائر فادحة إثر محاولات عبور وحداتها أو نقل الأسلحة. من ذلك ما ذكره هشماوي بأنّ الفيلق الرابع التابع للقاعدة الشرقية عندما حاول اختراق تلك الأسلاك سنة 1958 فقد أكثر من 600 شهيد من عناصره. ينظر: هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.190.

1 – سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الدار القصبة للنشر، الجزائر، 2003. ص.172.

عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة من جهة، وحالت دون مقاومة إقامة السدود المكهربة من جهة أخرى [1].

***- الحصار البحري الكولونيالي على مصادر التسليح**

إنّ لجوء السلطات الكولونيالية إلى تطويق الحدود الجزائرية شرقا وغربا بالأسلاك الشائكة جعل قيادة الثورة تبحث عن منافذ جديدة لتموين العمل الثوري داخل الولايات العسكرية، من أجل تكثيفه وضمان استمرار مردوديته. فكانت الواجهات البحرية خاصة حدود السواحل المغربية الجزائرية السبيل الأمثل لاستقبال السفن المحملة بالسلاح والذخيرة.

لم تكن معظم عمليات إمداد الثورة بالسلاح عبر البحر ناجحة وخالية من العقبات خاصة بعد أن فرضت السلطات الكولونيالية حظرا بحريا شاملا على السواحل المغاربية، وحتى على الحدود الدولية من أجل تعقب الإمدادات من الأسلحة التي قد تصل الثورة الجزائرية من الدول الداعمة لها، وذلك بتفتيش كلّ السفن التجارية المتوجهة إلى الجزائر أو المغرب [2]. تمكن الأسطول البحري

---

1 – لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة ومدى تأثيرها على عملية إمداد الولايات الداخلية بالأسلحة من القاعدة الشرقية ينظر: بورقعة لخضر، مذكرات سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2000. ص ص.22-23.

2 – كانت تتم معظم عمليات إنزال الأسلحة وفي غالب الأحيان على السواحل المغربية الخاضعة للاحتلال الاسباني (الناظور، سبتة، مليلية...)، ووضعت قيادة الثورة ثلاثة مراكز لاستلامها وتوزيعها وهي: مركز الناظور في الشمال، مركز وجدة على الحدود الشرقية مع الجزائر، ومركزي بوعرفة وفقيق في الجنوب الشرقي المغربي. وجدير بالذكر أنّ جبهة التحرير الوطني لم تكن تملك حقّ التصرف المطلق في شحن الأسلحة التي كانت تدخل المغرب الأقصى على الرغم من أنّ هذه الأخيرة أضحت تتمتع باستقلالها منذ سنة 1956. أما تونس فقد عارضت حكومتها باستمرار إنزال الأسلحة على موانئها البحرية خوفا من أيّ إجراء انتقامي من قبل السلطة الاستعمارية، على أنّها فتحت حدودها البرية مع الجزائر أمام نشاط وحدات جيش التحرير. ينظر:

- Tripier, Philippe, op cit, P.170.

الفرنسي بالتنسيق مع مصالح المخابرات من الكشف على العديد منعمليات تهريب الأسلحة على متن السفن القادمة من دول المشرق العربي، وأوروبا الشرقية، وبعض دول أوروبا الغربية باتجاه الثورة الجزائرية. والجدول التالي يوضح بعضا من تلك السفن التي وقعت في كمين البحرية الكولونيالية، وألقي عليها القبض في عرض البحر.

جدول رقم (2):بيان لبعض السفن المحتزة من قبل السلطات الكولونيالية[1]

السفن	تاريخ الحجز	مكان الانطلاق	مكان الحجز
أتوس – [2] Athos	1956/10/16	مصر	السواحل الغربية
سلوفانجيا–Slovenija	1958/01/16	يوغوسلافيا	بالقرب من وادي ملوي
غرانيتا–Granita	1958/12/23	الدانمارك	مرسى بن مهيدي
الليدس–Lidice	1959/04/07	تشكوسلوفاكيا	مرفأ كبدانة
مونتي كاسيو–Montecassio	جويلية 1959	بولونيا	سعيدية
بيلياق–Biliage	1959/11/05	ألمانيا	سواحل الريف المغربي
بجيش بوش–Begich bouch	1959/12/12	هولندا	نواحي الناظور
سلوفانجيا–Slovenija	1960/03/29	يوغوسلافيا	الدار البيضاء
لابلماس–Lalbamase	1960/06/09	ألمانيا	سواحل الريف المغربي
سربيجا–Srbrija	1957/07/07	يوغوسلافيا	الدار البيضاء

ما يُلاحظ من خلال المعطيات المسجلة على الجدول أنّ غالبية سفن الشحن بالأسلحة التي كانت موجهة لصالح الثورة كان مصدرها دول أوروبا الشرقية خاصة تشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا "سفن سربيجا، الليدس، صربيا، سلوفانجيا،ريسبيكا، زادار.."."ويعود ذلك إلى نجاح جبهة التحرير الوطني F.L.N في ربط علاقات ممتازة مع هذه الدول، حيث ضمنت لنفسها الدعم الثابت في

---

1 - Henri Jacquin, La Guerre Secrète En Algérie, Edition Olivier Orban, Paris, France,1977, PP.140-189.Voir aussi:- Tripier, Philippe, op cit, P. 148 -
قنطاري محمد، نفس المرجع، ص.125.

المجالات العسكرية، والسياسية من بلغراد التي أكدّ زعيمها "جوزيف بروز تيتو" في مرات عدة على ضرورة متابعة دعم الشعب الجزائري [1]. كما أنّ لجوء السلطات الكولونيالية إلى حجز، تفتيش، ومصادرة ما كانت تحمله تلك السفن من شحن خاصة في المياه الدولية أحرجها مع تلك الدول، وعقّد من مكانتها الدولية من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تلك الاعتداءات المتكررة أضفت على النزاع الدائر في الجزائر صفة الدولية. ومن ثمّ فقد اعترفت السلطات الكولونيالية ضمنا بمظاهر حالة الحرب.

الأمر الذي ينفي مسألة الأمر الداخلي للقضية الجزائرية الذي ما برحت تتذرع به السلطات الكولونيالية منذ إدراج ملف الجزائر في جلسات الأمم المتحدة. وبموجب ذلك أضحى لهيئة الأمم L' O.N.U حقّ التدخل في حرب الجزائر، باعتبار أنّ حقّ تقرير مصير الشعب الجزائري واستنادا لنصوص القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة صار حقا ثابتا أي أنّه يتمتع بالقوّة الآمرة.

وعلى صعيد آخر نقول إنّ نجاح السلطات الكولونيالية في اعتراض تلك السفن الظاهرة على الجدول لا يعني البتّة بأنّ سفنا أخرى لم تفلح في إيصال شحن الأسلحة وفق الأهداف التي سطرتها قيادة الثورة، ومن ثمّ لم تتمكن البحرية الكولونيالية من السيطرة على جميع سفن الشحن الموجهة لدعم الشعب الجزائري في تكثيف عملياته العسكرية من أجل تحقيق مكاسب وانتصارات على الميدان، لأنّ كلّ نصر عسكري شامل يؤدي بالضرورة إلى تحقيق مكاسب سياسية. ضف إلى ذلك أنّ اعتراف الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية لم يكن ملزما، ولا كافيا لإجبار فرنسا على الاعتراف بحقّ تقرير مصير الجزائريين.

---

1 – المجاهد، عدد 79، 1961/04/15.

2)*–إستراتيجية الثورة في مجال التسليح

منذ اندلاع الثورة المسلحة نوفمبر 1954 كانت جمهورية مصر العربية الممون الأكبر لها في مجال التسليح من خلال الشحنات التي دخلت الجزائر سواء تمّ ذلك عن طريق جنوب ليبيا أو السواحل المغربية الخاضعة للاحتلال الاسباني (يخت دينا، انتصار، آتوس...)، إلاّ أنّ تلك الأسلحة وبسبب افتقادها الجودة باعتبارها من بقايا ومخلفات حرب سنة 1948، خصوصا وأنّ الأداء القتالي لعناصر جيش التحرير A.L.N عرف تحسنا ملحوظا بفعل عملية التدريب العسكري على مختلف الأسلحة في مراكز متخصصة. الأمر تطلّب تطوير ترسانة الأسلحة وفقا لمتطلبات العصر هذا من جهة، ونظرا للمساومة السياسية التي كانت تنتهجها الحكومة المصرية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية من جهة أخرى. كلّ ذلك دفع بقيادة الثورة إلى توسيع شبكة مصادر الإمداد وتنويعها بالبحث عن عملاء نشطين في تجارة الأسلحة بأوروبا الشرقية واسبانيا وألمانيا. كما لجأت إلى تنويع الطرق والوسائل من أجل القضاء على أزمة التسليح. لكن بقيت مسألة نقل الأسلحة وإيصالها إلى الثورة مشكلا مطروحا أمامها نظرا لعدم وجود حدود طبيعية تربط الجزائر بهذه الدول، فكان المنفذ البحري المسلك الطبيعي الأسلم لإنجاح العملية [1].

***– إقامة ورشات لصناعة الأسلحة والذخيرة**

في إطار الإستراتيجية التي انتهجتها قيادة الثورة بعد مؤتمر الصومام سنة 1956بغية البحث عن مصادر جديدة وآمنة للحصول على الأسلحة، تمّ استحداث وإقامة بعض الورشات السرّية لتصنيع الأسلحة الخفيفة، الذخيرة، والمتفجرات في الأراضي المغربية.

1 -Tripier, Ph, op cit, P.168.

وقد أثمرت تلك السياسة وبالاستعانة بإطارات متخصصة نتائج مرضية في مجال إنتاج بعض الأسلحة الخفيفة وحتى نصف الثقيلة بمختلف أنواعها وذخيرتها كمدافع الهاون–Mortier، والبازوكات– Bazookas.

وهنا يجب أن نُنوّه بالدور الفعّال الذي قامت به المصلحة الخاصة"S[4]" التابعة لمديرية الاتصالات العامة في التحاق عدد من المهندسين الأوروبيين المتخصصين في مجال التسليح بهذه المصانع. والمساهمة في توفير المعدات والآليات، والأجهزة التي تدخل في إنجاح العملية. كما أخذت على عاتقها التكفل بتأمين تلك المصانع من أجل تمكينها في تأدية نشاطها في ظروف حسنة [1]. الأمر الذي مكّن بعض المناطق الحدودية التزود من تلك الأسلحة، وبالتالي إعادة تفعيل نشاطها الثوري. والجدول التالي يُبرز لنا بعضا منها:

جدول رقم (1): ورشات الأسلحة التابعة للثورة بالمغرب [2]

الورشة	تاريخ الانجاز	نوعية الأسلحة
تطوان	1958	قنابل من نوع انجليزي، ومتفجرات...
سوق الأربعاء	1958	قنابل من نوع انجليزي وفرنسي، البنجالور Bengalores..
بزنيقة	1959	قنابل من نوع أمريكي يدوية التركيب..
تمارة	1960	صناعة رشاشات خفيفة" Mat 49 "
سخيرات	1960	صناعة مدافع الهاون عيار[45]، متفجرات..
محمدية	1960	صناعة مدافع الهاون Mortier عيار[60-80]، ألغام
الدار البيضاء	1960	صناعة البازوكات Bazookas ، Mitrailleuses، ألغام، متفجرات..

1 – لونيسي رابح، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013، ص.178.

2 – قنطاري محمد، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، عدد 03، خريف 1995، ص.126.

أقيمت هذه الورشات في مزارع معزولة، وبضواحي المدن الكبرى بأسماء مستعارة خوفا من اكتشافها. كما أشرف مسعود زكار المدعو "رشيد كازا" شخصيا على تسيير مصنعين للأسلحة بالأراضي المغربية الأوّل متخصص في تصنيع الذخيرة، والرشاشات الفردية المقلدة، والثاني خصص لإنتاج الراجمات من شاكلة "بازوكا"Bazookas ومدافع "هاون"Mortier [1].

وعلى الرغم من تمتع المغرب باستقلاله السياسي منذ سنة 1956 إلاّ نشاط المخابرات الفرنسية على أراضيه ظلّ مستمرا. كما أنّ ضغوط المخزن على الثورة ازدادت بشكل واضح بعد مؤتمر طنجة 1958 في محاولة منه لفرض إملاءاته وشروطه في استمرار دعمه للثورة المسلحة، من خلال مساومتها في الوحدة الترابية للجزائر. نفس الموقف تبنته السلطات التونسية بالحدود الشرقية عندما لجأت وبشتى الطرق والوسائل إلى عرقلة عملية الإمداد بالأسلحة التي كانت تُجلب من ليبيا [2]. ومحاولة فكّ ارتباط الثورة بمصر.

والحقيقة التي يجب التنويه بها هي أنّه لولا تنظيم تلك القواعد العسكرية الخلفية بالمغرب الأقصى في مدن فقيق، بوعرفة، بوذنيب وتارودانت لما تحققت شمولية الثورة، ولا نجحت المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة في تحقيق مكاسبها الإستراتيجية في عملية التموين والاتصال، لذلك فكرت قيادة الثورة بالمنطقة كما

1- جبلي الطاهر، "تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية (1954/1962)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمه لخضر الوادي، عدد 08، نوفمبر 2016، ص.77.

2- من العراقيل التي وضعها جيش التحرير المغربي A.L.M بإيعاز من علال الفاسي أمام عمليات التموين بالأسلحة أنّه أغلق الممر الاستراتيجي بالجنوب الغربي الجزائري "فقيق" باعتباره المنفذ الوحيد الذي اعتمدته قيادة المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة في التواصل مع القواعد الخلفية للثورة بمراكز بوعرفة، تندرارة. بعد غلق الحدود بالأسلاك الشائكة. ينظر: ص.131.

يقول قائدها عقبي عبد الغني" سي عمار" في تطوير، وتعزيز تلك القواعد رغم عدم الموافقة الصريحة للعرش المغربي الذي رفض قطعيا تأسيس قاعدة للثورة في منطقة آغادير لتمويل تندوف، والجزء الكبير من العرق الغربي، واكتفى في النهاية بالسماح لها بتكوين قاعدة فقيق" [1].

تجدر الإشارة إلى أنّ الأسلحة التي كانت تُجلب من المغرب الأقصى خاصة من قاعدة الناظور وتوزع على المناطق والولايات الداخلية، تحديدا الولايتين الرابعة، والسادسة، انطلاقا من الولاية الخامسة، كانت تُنقل بأشكال مختلفة، عبر مسالك رئيسية، استعملها المجاهدون لربط الاتصال بين المناطق الحدودية بالمغرب الأقصى، حيث كانت تُخزن الأسلحة في أماكن سرية، كمركزي بوعرفة، وفقيق، القريبتين من الناحية الثانية، أي العين الصفراء وأطرافها. وشكّلت هذه الأخيرة أهم المسالك التي وظفتها وحدات جيش التحرير الوطني A.L.N والمتطوعون للحصول على الأسلحة [2].

1 – لكن موقف المغرب كان مترددا يضيف المتحدث ، تحت تأثير الضغط الفرنسي من جهة، ومن جهة ثانية تزايد الأطماع التوسعية لحزب الاستقلال الذي تزعمه علال الفاسي في مناطق من الجنوب الغربي الجزائري وهي مطالب لا تستند إلى أية مبررات قانونية أو تاريخية، وهذه المناطق تخص الجزء الممتد من تبلبالة في الجنوب الغربي بشار إلى حاسي منير شمال تندوف، ومن مظاهر الضغط التي مورست على القبائل الجزائرية التي تقطن الحدود المغربية الجزائرية أنه فرض عليها حمل بطاقات التعريف المغربية، وما يؤكد تلك الأطروحة هو أنّ قاعدة فقيق مثلا شهدت عدة مشادات عنيفة بين جيش التحرير المغربي A.L.M ، ووحدات المجاهدين، ينظر:– برشان محمد، النشاط السياسي وبدايات العمل الثوري بمنطقة العين الصفراء (1942–1956)، الجزائر، دار المحابر، 2012.ص.156. ينظر أيضا: Tripier, Philippe, op cit, P. 225

2 - Guentari, M .Op. Cit. P.232.

***– ربط عملية التسليح بجهاز المخابرات العامة**

ليس خفي على أحد الفوائد الجمّة التي يُقدمها جهاز الاستخبارات خاصة في الجوانب الإستراتيجية والتكتيكية، حيث تمكن مستخدمها من استغلال عامل السرعة في نقل وتوصيل المعلومات، وتحديد الأماكن المستهدفة. ومن أبدع ما أنجزته الثورة التحريرية تحكمها في جهاز الاتصالات والمخابرات اللاسلكية، وتوظيفها في تحقيق الاتصال الدائم والمستمر بين قيادة الثورة ومختلف الوحدات والمراكز العسكرية. ناهيك عن الحصول على معومات مهمة في خدمة الثورة وحماية مصالحها الحيوية [1]. خاصة بعد اشتداد الحرب السرية أو حرب المعلومات بين الثورة والسلطات الكولونيالية.

نتيجة لتفاقم الخسائر المادية التي تكبدتها الثورة في ميدان التسليح بفعل فشل معظم محاولات تموين الثورة وتزويدها بالأسلحة المجلوبة من خارج الحدود، حيث نجحت مصالح الاستخبارات الفرنسية في الكشف عن الكثير من شبكات الدعم اللوجستيكي التي أشرفت على عمليتي الاتجار بالأسلحة وتهريبها، ومن ثمّ تمكنّت من تعقب السفن التي كانت تقلّها لصالح الثورة الجزائرية، وبالتالي إحباط تلك العمليات وتدمير وحجز العديد منها، بل وتصفية الكثير من تجار الأسلحة الذين يتعاملون مع الثورة [2].

---

1 – المجاهد، عدد 19، 1959/04/17.

2 – نجحت قوات البحرية الفرنسية في 16 أكتوبر 1956 في إيقاف الباخرة أتوس (2)– Athos ومصادرة حمولتها من مختلف أنواع الأسلحة (72 هاون–Mortier ، 40 رشاش، 74 بندقية عسكرية، 240 مسدس رشاش، 2300 بندقية...) بتكلفة قدرها 600 مليون فرنك. وفي سنة 1958 تمكنت من حجز الباخرة سلوفانيا وصادرت محتوياتها من الأسلحة التي قدرت بحوالي 200 طن قدمتها الحكومة التشيكية لصالح الثورة الجزائرية وشحنت من الميناء اليوغوسلافي بتاريخ 16 يناير 1958 (1500 مسدس آلي، 1000 مسدس=

شكّل هذا الوضع انتكاسة كبيرة لقيادة الثورة الأمر ودفعها إلى التفكير في ضرورة إنشاء مصالح استخباراتية لتأمين وصول الأسلحة إلى أهدافها المحددة بعيدا عن أعين الرقابة الفرنسية المفروضة على السواحل المغاربية وحتى الدولية منها. من هنا جاءت فكرة ربط وزارة التسليح والتموين التي كان يرأسها محمود الشريف (1958-1960) في الحكومة الجزائرية المؤقتة ودمجها بوزارة التسليح والاتصالات العامة تحت إشراف عبد الحميد بوصوف(1960-1962).

تبعا لذلك أنشأت وزارة التسليح والاتصالات العامة "M.A.L.G" مديرية السوقيات والتسليح على مستوى الحدود الشرقية "D.L.E" والحدود الغربية "D.L.O" والتي تكفّلت بمهمة التسليح بكلّ مراحلها بدء من إبرام الصفقات مع المتعاملين وتجار الأسلحة، إلى تأمين دخولها وعبورها الحدود. وكذا جمع المعلومات الكافية حول هُوية تجار الأسلحة المتعاملين مع الثورة، خوفا من ارتباطهم بالمخابرات الفرنسية كما حدث في نكسة الباخرة أتوس [2]– Athos سنة 1956، التي تمّ توقيفها بناء على معلومات تحصلت عليها من عميل لها في اليونان من جهة، ولتوفير الحماية اللازمة لهؤلاء المتعاملين خوفا من استهدافهم أو اغتيالهم من قبل أجهزة الاستعمار مثلما حصل مع المتعامل الألماني جيورج بوشي George Puchet. من جهة أخرى [1].

تعزّزت جهود هذه المديرية بإنشاء المديرية الوطنية لليقظة ومضادة الجوسسة D.V.C.P التي أخذت على عاتقها مسؤولية حماية الثورة من محاولات اختراقها، من خلال رصد الجواسيس الفرنسيين أو المخبرين المتعاونين مع

=رشاش، 4000 بندقية، 15 هاون–Mortier "81" بـ 6000 طلقة، 40 بازوكا–Bazookas ، 200 رشاش M.G42 ، 330 بانجالور–Bengalores ، 3مليون من الذخيرة). ينظر:

*-Henri Jacquin, op cit, PP.140-189.Voir aussi:- Tripier, Philippe, op cit, P. 148 .

1 – لونيسي رابح، نفس المرجع، ص ص.171-173.

المخابرات الفرنسية، بهدف تصفيتهم، أو تضليلهم بمعلومات خاطئة. مع مرور الوقت تعدّى دور هذه المديرية وارتقى إلى التنسيق والتعاون مع بعض المخابرات العالمية مثل المخابرات الألمانية، والمصرية في إبرام صفقات شراء الأسلحة، كتلك الصفقة التي أُبرمت مع الحومة التشيكية في شهر مارس 1957 تحت رعاية السفارة المصرية. كما نجحت في تمويه وصرف أنظار المخابرات الفرنسية عن عدة محاولات لإدخال الأسلحة مثلما وقع مع الباخرة "أورغان" سنة 1961، بعدما تلقى جهاز الاستخبارات الفرنسي معلومات تفيد بأنّ اتجاه هذه الباخرة سيكون من لبنان إلى تونس، لكنّها في النهاية أرست بالدار البيضاء المغربية [1].

***- فتح جبهة مالي سنة 1960**

مع بداية سنة 1960 قرّرت قيادة الثورة إنشاء جبهة جنوبية على أرض جمهورية مالي عُرفت بجبهة مالي بفعل الظروف الحرجة التي كانت تمرّ بها الثورة الجزائرية خاصة بعدما لجأت السلطات الاستعمارية إلى تطويق حدود الجزائر الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة والمكهربة، وما ترتب عن ذلك من جمود في العمليات العسكرية بسبب ضعف التموين بالسلاح. ومن ثمّ أضحى البحث عن مناطق تموين بالسلاح تكون بديلة وآمنة للثورة التحريرية أمرا ضروريا وحيويا بالنسبة لمستقبل ومصير الثورة [2].

جاء فتح هذه الجبهة بقيادة السيد عبد العزيز بوتفليقة الملقب بـ "عبد القادر المالي' كمسؤول سياسي وعسكري على الجبهة، وفي هذه الظروف من أجل تحقيق بعض المكاسب الإستراتيجية، نذكر منها فضلا عن توسيع دائرة النشاط

---

1 – هشماوي مصطفى، نفس المرجع، ص. 187. يُنظر أيضا: – لونيسي رابح، نفس المرجع، ص.174.

2 - Patrick, Charles R. Combats Sahariens, 1955-1962, Première Edition, Editions jack Grancher, Paris, 1993, P. 249.

الثوري في لازركلّ أرجاء التراب الوطني، فكّ الحصار المضروب عن المناطق الشمالية للجزائر. وفي هذا الإطار كلفت قيادة الثورة كل من فرانتز فانون" Frantz Fanon، والرائد فرحات حميدة المدعو" زكرياء" بالسفر إلى مالي وجمع المعلومات اللازمة حول المشروع [1].

بناء على التقرير الايجابي والمفصل حول تلك المهمة كُلفت الولاية الخامسة التي تشترك في حدودها الجغرافية مع منطقة مالي بالتكفل بمسألة التموين والتسليح والاتصال بالمناطق الصحراوية. وكانت أوّل عملية تتم في هذا المنوال الصفقة التي أبرمها بوصوف مع الرئيس الغيني سيكوتوري، حيث استفادت الثورة بموجبها باسم دولة غينيا من شحنة أسلحة بلغ وزنها حوالي 20 قنطار موزعة بين الأسلحة الخفيفة، ونصف الثقيلة تسلمها عبد العزيز بوتفليقة المسؤول السياسي والعسكري على الجبهة، ونقلها براً إلى مالي حيث توجد القواعد الخلفية للثورة في كل من قاو وكيدال، وبدأ ينسق مع موديبو كايتة الذي كان يكافح من أجل تحرير مالي. أما نقلها بين الجزائر ومالي فكان على عاتق القوافل التجارية التي تقودها قبائل الرقيبات وتجكانت الناشطة عبر خط تندوف وتاودني وقاو، نظرا لنشاطهم الرعوي، حيث كانت تقوم برحلتين من كلّ شهر في اليوم الخامس واليوم العشرين من كل شهر [2].

***– فتح جبهات عسكرية على الحدود.**

تماشيا مع الإستراتيجية التي وضعتها قيادة الثورة من أجل التسريع في فكّ الحصار المضروب على الثورة نظّمت وحدات جيش التحرير الوطني هجومات

---

1 - Gentari, Mohamed. op cit, P. 746.

2 – بن علي، بوبكر، الثورة التحريرية في منطقة الساورة (1954–1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بشار، 2007، ص.131.

واسعة ومكثفة استهدفت الخطوط المكهربة عرفت بـ "معارك الحدود" التي لأضحت تُشكل مرحلة جديدة من الكفاح المسلح. وقد فوجئت القيادة العسكرية الكولونيالية باتساع نطاق هذه العمليات ومدى تنسيقها ونجاحها في آن واحد. كما اندهشت لعمليات العبور التي نفذتها وحدات جيش التحرير على مستوى الحدود الشرقية والغربية بعد تخريبها لتلك الأسلاك من دون خسائر تذكر كما جرت العادة من قبل. [1] تجدر الإشارة إلى أنّ معارك الحدود الكبرى ابتدأت منذ نوفمبر 1958 واستخدمت فيها وحدات جيش التحرير الوطني أسلحة متطورة وتقنيات عصرية مضادة للأسلاك الشائكة، ووظف جهاز الاستعلامات في كشف تحركات قوات العدو من جهة، والاستعانة بخبراء متخصصين من البلدان الداعمة للثورة خاصة من مصر لتدمير الأسلاك الشائكة والمكهربة، وتدريب عناصر جيش التحرير في قطعها.

في جويلية من سنة 1959 نجحت فرقا خاصة تابعة لجيش التحرير بعد هجوم واسع وكاسح على الحدود الشرقية في تدمير المركز العسكري الهام "عين زانا"، واجتياز خط موريس والالتحاق بالتراب الوطني بعد أن أحدثت به ثغرات واسعة، وممرات فسيحة [2]. وفي الجنوب الغربي الجزائري وقعت معركة شرسة في جبل امزي المنطقة الثامنة من الخامسة ماي 1960 بين القوات الفرنسية بمختلف تشكيلاتها وأنواعها، ووحدات جيش التحرير بقيادة الفيلق الثالث وبمشاركة فرقة تسليح ثقيل، وقوة كوماندو استمرت لمدة ثلاث أيام كاملة. نجح الفيلق في اجتياز الأسلاك الشائكة لكنه فشل في نقل الإمدادات من الأسلحة إلى

---

1 – المجاهد، 1959/12/15.

2 – سليمان الشيخ، نفس المصدر، ص.112.

الولايات الداخلية بعد لجوء قوات العدو إلى استخدام الأسلحة المحرمة دوليا كغاز النابالم [1].

الخاتمة

لا يمكن التغاضي عن الأزمة التي عرفتها الثورة المسلحة في ميدان التسليح، وما خلّفته تلك الأزمة من تأثيرات سلبية على مردودية العمليات العسكرية بفعل الإجراءات التي باشرتها السلطات الكولونيالية منذ وصول الجنرال ديغول إلى سدة الحكم سنة 1958 سعيا منها لتطويق الثورة، وشدّ الخناق عليها من خلال غلق الحدود بالأسلاك الشائكة والمكهربة، وإنشاء المناطق المحرمة...

استغلت قيادة الثورة تلك الظروف الطارئة في تطوير وعصرنة جيش التحرير الوطني من حيث الأداء القتالي، واستعمال الأسلحة الحديثة قبل مواجهة الإجراءات الفرنسية هذا من جهة. ومن جهة أخرى وضعت إستراتيجية مضادة لمواجهة التحديات المطروحة أمام تموين الولايات العسكرية الداخلية بالأسلحة والذخيرة ارتكزت أساسا على إعادة تنشيط شبكات الدعم اللوجستيكي، والاستعانة بجهاز الاستعلامات في إبرام صفقات شراء الأسلحة وتأمين وصولها.

1 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، "من معارك المجد في أرض الجزائر (1954-1961)، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2004، ص.465.

مسألة التسليح من خلال كتاب أرشيف الثورة الجزائرية للمؤرخ محمد حربي

د/ سرحان حليم

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

تمهيد:

إن طبيعة المرحلة الجديدة التي ارتسمت معالمها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الجرح العميق الذي أصاب الشعب الجزائري في الصميم لا يمكن أن يندمل بسهولة جراء مأساة حوادث الثامن ماي الأليمة التي طبعت سنة 1945م وما ترتب عنها من خسارة فادحة في الأرواح، وتفشي الآفات الاجتماعية، وتمكن البؤس، والحرمان من أبناء الشعب الجزائري، والضياع، والفقر المدقع الذي لحق بالكثير منهم الأمر الذي جعل رواد الحركة الوطنية يفكرون مليا في تنظيم العمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي والاستعداد النفسي واللوجستي، لأن الأساليب السلمية التي انتهجت في السابق لم تؤت أكلها ولم تعد تنفع بعد الآن على الأقل في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ لأن الاستعمار البغيض لا يفهم إلا لغة واحدة هي لغة الغطرسة باستعمال السلاح ضد الأبرياء العزل، وبمعنى أخر منعهم من أبسط الحقوق بواسطة خنقه الحريات، وتكميم الأفواه، ورفسهم بلا رحمة تحت أقدام العبودية إلى الأبد، وما تلك الوعود المعسولة التي تتوالى مع الخطب الانتخابية الرنانة في المواعيد الانتخابية ما هي في الواقع إلا سحابة صيف عابرة لا تسمن ولا تغني من جوع المستضعفين في شيء. إذا لا مناص من سلوك هذا الطريق الوعر مهما كانت الصعوبات، والتضحيات وما ينجر عنها، وأن ما أخذ بقوة الحديد والنار لا يسترد إلا بقوة الحديد والنار، فلا ينتظر أن تتحرر البلاد ويقدم الاستقلال الموعود عشية فوز

الحلفاء على دول المحور في الحرب العالمية الثانية على طبق من ذهب لهذا الشعب المغلوب على أمره فهذا أمر أصبح من المستحيلات السبع. ومن أجل الخوض في هذا الموضوع خطر لنا أن نقوم بمعالجة قضية التسليح في الثورة المظفرة عبر كتاب المؤرخ الجزائري محمد حربي بما توفر من سندات تاريخية معدودة، عسى أن نميط اللثام عن قضية شائكة من قضايا التاريخ الجزائري المعاصر لا تزال إلى اليوم تشغل بال الدارسين. فما هي يا ترى الوثائق التي يمكننا أن نقدمها في هذا الشأن، ونعتمدها حتى نزيح الغموض الذي اكتنف مثل هذه المواضيع التاريخية من مثل هذه الشاكلة؟

أولا_ بوادر نضج فكرة التسليح والإعداد للثورة التحريرية:

جرت فكرة التسليح ومواجهة جنود فرنسا مجرى الدم في عروق الوطنيين الجزائريين الخلص في جميع أنحاء البلاد فساعة الحسم أقبلت، بعدما وصلت الحركة الوطنية في مطالبها أمام الحكومات الكولونيالية المستبدة، والمتعاقبة إلى طريق مسدود لا مخرج منه على الأقل في المدى القريب، والمتوسط. فماذا ينتظر من حلول يمكن أن تحلحل الأوضاع القائمة بعد مرور أكثر من مائة سنة ونيف من الاحتلال، بعد فشل جميع المقاومات الشعبية، والثورات في تحقيق أهدافها المشروعة، حيث قمعت دون هوادة أو رحمة باستخدام كل الأساليب الوحشية للقضاء على أي حراك من شأنه أن ينهي الوجود الفرنسي في الجزائر. مما جعل غالبية الفاعلين في الساحة السياسية يدركون بأن العودة إلى توظيف أساليب العمل القديمة لا رجعة فيها مهما كلف الأمر من تضحيات.

ويذهب المناضل الكبير حسين آيت أحمد عضو المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في هذا النهج الثوري من خلال تقديمه تقريرا مؤرخا في شهر ديسمبر 1948 رفعه إلى رؤسائه في الهيئة السياسية التي ينتمي إليها

بشأن جمع الأسلحة، وبدأ العمل الميداني الفعال. إذ جاء في بعض فقراته ما يبين بصراحة تامة المطلوب في هذه الفترة، وبدقة متناهية لا تخرج على أن كل أعضاء المنظمة الخاصة التي نادى حسين لحول في مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الفترة ما بين 15–17 فيفري 1947 بتأسيسها يتفقون على مطلب واحد ورئيسي، ويلحون عليه بشدة ألا وهو:" نريد ثلاثة أشياء الأسلحة، ثم الأسلحة، ودائما الأسلحة"، وهذا هو المحور الذي لا يختلف عليه أحد على الأقل من طرف العناصر التي رأت في الكفاح المسلح خير سبيل للخلاص من قبضة الاحتلال. فأنشأت لتحقيق هذا الغرض شبكات، منها على الخصوص ما يهم موضوعنا ألا وهي شبكة المتفجرات، وعين على رأسها عبد القادر بلحاج الجيلالي. فاستراتيجية القيام بسلسلة عمليات عسكرية حتى وإن كانت صغيرة من طراز المناوشات والتحرشات الفردية لا يمكن أن تتم إلا بوجود مسدسات رشاشة، وبنادق حربية، ورشاشات خفيفة، وقنابل هجومية، وقنابل ضد المدرعات. كما أن الإخلال بالبنى التحتية للاستعمار، وتخريب اقتصاده، وطرق مواصلاته تتطلب استخدام تقنيات المتفجرات المناسبة. ومن أجل هذا الأمر وجب وجود مخازن للذخيرة الحربية في جميع النواحي في ربوع البلاد[1]. ويضيف صاحب التقرير المذكور آنفا أن هذه المسألة أي الحصول على المال الكافي للتزود بهذه الأسلحة يدفعنا جميعا لطرق كافة الأبواب في الدول السائرة في فلك المعسكر الشرقي بعد اندلاع الحرب الباردة وظهور بوادر التكتلات الإقليمية، فضلا عن حتمية التواصل مع عواصم الدول العربية كافة على غرار الرباط المغربية، وتونس، والقاهرة والتماس المساعدة من جامعة الدول العربية، لا سيما

1_ Mohammed Harbi : **Les Archives de La Révolution Algérienne**, Les éditions jeune Afrique, paris, 1981.,Pp, 15, 40.

وأنها انبرت منذ تأسيسها إلى مد يد العون للشعوب المغاربية الرازحة تحت نير الاستعمار. وتجدر الإشارة إلى أن الوقت قد حان، والظرف مواتي لا سيما بعد خروج القضية الفلسطينية للعلن فلا بد أن يجتمع الشمل الثوري العربي والتفافه حولها باعتبارها قضية محورية. كما يمكننا إزاء هذه القضية أن نشير إلى رأي الرئيس أحمد بن بلة الذي جاء يشبه إلى حد بعيد ما ورد في هذا التقرير الذي يقول في مذكراته بهذا الخصوص: " وكنت، ككل مناضلي المنظمة الخاصة الشبان، لا أرى في هذا المنظور إلا الأوهام، لقد كنا نتحرق للعمل، لأن حوادث سطيف قد اقنعتنا بأن المشكل سيطرح نفسه عاجلا أو آجلا في صيغ القوة والعنف. وأنه ينبغي علينا أن نحضر أنفسنا لذلك "[1].وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن جميع المناضلين كانوا يترقبون بل يتحينون الفرص للنهوض ضد قوى الطغيان الهمجي التي لا ينفع معها إلا السلاح. ويذكر فتحي الديب الضابط السامي بجهاز المخابرات العامة المصرية في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر" في الصدد ذاته ما يلي: " ...أبناء الشعب المخلصين قرروا ضرورة تحريره والتزموا بإيمان لا يتزعزع بأن الكفاح المسلح هو الطريق الإيجابي لتحرير وطنهم والقضاء على سيطرة الاستعمار الفرنسي على بلدهم"[2]. إذا الاتفاق وارد بشأن هذه القضية لدى فئة الشباب الثوري في أعلى هرم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي باتت لا تؤمن بالحل السياسي للقضية الجزائرية بقدر إيمانها العميق بالكفاح المسلح الذي لا مفر منه بأي حال من الأحوال. ولا أدل على

1_ أحمد بن بلة: **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، ترجمة العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، لبنان، ص ص ،77–78.

2_ فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990. ص، 26.

ذلك من بيان أول نوفمبر نفسه الذي نقتطف منه هذه الكلمات الدالة: " إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض...إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب تجنيد كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية"[1]. لأن فرنسا باختصار لم تحترم لا عهود ولا مواثيق ولا قرارات من أي نوع كانت، ولمكافحتها يستدعي الأمر تجنيد كل القوى والطاقات الشابة، وبذل الغالي والنفيس من أجل تحقيق الهدف المسطر. فهل سيستمر الوضع، ويبقى مستقرا على هذا النسق من الاستكانة والخنوع أم سيؤول إلى الفعل الجدي، ويجسد على أرض الواقع هذا ما سوف نطرحه على بساط النقاش فيما يلي:

ثانيا _ نماذج من التسليح خلال الثورة التحريرية:

1_ في الناحية الغربية:

لم تتأخر الأسلحة في الوصول إلى الحدود الجزائرية ومنها إلى المنطقة الغربية (المنطقة الخامسة) كما هو مخطط له من لدن قيادة الثورة ففي ليلة 4 – 5 أفريل 1955 رسي يخت الأميرة الأردنية دينا عبد الحميد في ميناء بالقرب من مدينة الناظور المغربية آتيا إلى هناك من ميناء الإسكندرية بخطة محكمة من ضباط سامين في جهاز المخابرات العامة المصرية، وكان على متنه ستة أفراد من الطاقم، وخمسة أفراد من مناضلي جبهة التحرير الوطني المكلفين بشحن 13.5 طن من الأسلحة،[2] وحسب قول الباحث بلحسن بالي بلغت الشحنة المحملة على المركب المشار إليه 21 طن بما فيها المتفجرات، وتم تسريبها إلى

_ بيان أول نوفمبر.1

1_بلحسن بالي: **ملحمة اليخت دينا القصة الكاملة لواحدة من عمليات إمداد ثورة التحرير بالسلاح**، ترجمة ومراجعة الدكتور عبد المجيد بوجلة، ثالة للنشر والوزيع، الأبيار، الجزائر، 2013.، ص، 17.

الجبهة الداخلية عبر الحدود الغربية، وكان العقيد محمد بوخروبة المعروف باسمه الحركي هواري بومدين على متن هذا المركب. ويظهر من تتابع الأحداث أن السلطات الأمنية الإسبانية المشرفة على سلامة ميناء الناظور ارتابت في اليخت فأوقفته في الحين، وأخذت ربان السفينة اليوغسلافي الجنسية المدعو ميلان باسيتش، وهو كما يبدو تم تجنيده من قبل دولة في أوروبا الشرقية كانت سندا قويا للثورة الجزائرية. وبعد تفريغ الحمولة حققت معه الجهات المخولة قانونا، لكن سرعان ما أطلق سراحه وطوي الملف لأن سلطة فرانكوا في ذلك الوقت كانت تبدي معاداتها جهارا لفرنسا الكولونيالية وهي سانحة لا تتكرر استغلها الثوار الجزائريين كلما واتتهم الفرصة لتمرير السلاح عبر الأراضي المغربية إلى عمق البلاد الجزائرية الثائرة[1]. ألم يعد هذا المثل العامي يجري على ألسنة القوم والمتمثل في " العربي عربي ولو كان الكولونيل بن داود" وهو مثل دارج يذكر كلما دار الحديث عن تزود الثورة بالأسلحة من موانئ إسبانيا الفرنكية، فلقد كانت سيارة هذا الضابط العربي تشحن بالسلاح في ميناء أليكانت ثم يدخل بها إلى الجزائر عبر ميناء وهران على اعتبار أنه بعيد الشبهة لانتمائه لجيش الأعداء، ولكن اكتشف أمره بعد نجاحه في ادخال السلاح عدة مرات لكن هيهات دوام الحال من المحال. فترصدته الشرطة الفرنسية وألقت عليه القبض وأصبحت قصته مضربا للأمثال في التسليح خلال حرب التحرير المجيدة.

2_ في الناحية الشرقية:

ما يمكن قوله بشأن بدأ عملية جمع السلاح في الناحية الشرقية للبلاد يرجع إلى نهاية أربعينيات القرن الماضي، أي إلى عهد المنظمة الخاصة كما

1_Mohamed Sifaoui : **Histoire secret de L'Algérie indépendante**, nouveau monde éditions, paris, 2012., pp 26-27.

مر بنا قبل حين، حيث تمكن عناصر هذه المنظمة العسكرية من شراء كمية معتبرة من بنادق نوع ستاتي قدر عددها نحو 275 بندقية تم إخفاؤها في الأوراس لحين اندلاع حرب التحرير المجيدة. فلما اشتعل لهيب الثورة استخدمت هذه الأسلحة وغيرها لأول مرة في شن ما لا يقل عن ثلاثين هجوما في مختلف أنحاء الجزائر على الثكنات العسكرية الفرنسية، ومراكز البوليس، ومخافر الدرك[1]. كما لا ننسى الدور الذي مارسه مصطفى بن بولعيد رحمة الله عليه قبل الثورة في جمع السلاح، وشرائه بماله الخاص، وتزويد الثورة به حتى استشهاده بواسطة المذياع المفخخ كما هو معلوم[2]. وقد لقي من أجل ذلك مطاردة الشرطة والدرك لا سيما حينما انفجرت القنابل التي كان يقوم بإعدادها، وتهيئتها وتخزينها في 16 جويلية 1953 في دار الأخوين السعيد ومسعود مشلق بباتنة[3]. وبالإضافة إلى هذا طلب من محبي الحركة الوطنية المساهمة بتقديم بنادقهم مهما كان نوعها لتوظيفها في العمليات العسكرية ضد العدو الغاشم. كما كان يتم جمع السلاح بالحصول عليها من بعض التنظيمات شبه العسكرية على شاكلة حراس الغابات، أو جمعيات الصيد، أو العساكر الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي ممن يكن حبا للقضية الوطنية العادلة. وقد تمخض عن مؤتمر الصومام عدة توصيات بخصوص جمع السلاح في الناحية الشرقية بحيث عين مجلس التنسيق والتنفيذ ضباط سامين من جيش التحرير لتولي مهمة الاشراف على بعض التنظيمات في تونس والقاهرة ومن بين هؤلاء نجد العقيد بن مصطفى

1_ صلاح العقاد: **الجزائر المعاصرة**، محاضرات ألقاها صاحبها على طلبة قسك الدراسات التاريخية والجغرافية سنتي 1963–1964. ص، 47.

2_ Renaud de Rochebrune et Benjamin Stora : **Laguerre d'Algérie vue par Les Algériens, desorigines a la bataille d'Alger**, éditions Denoël, 2011. p, 19.

3_ محمد العيد مطمر: **ثورة نوفمبر 54في الجزائر (1954-1962) (أوراس - النمامشة) أو فاتحة النار**، 2014.، ص، 72-73.

بن عودة المكلف بتزويد الولايات بالسلاح، حيث قام هذا الأخير بتوزيع كميات هامة من البنادق الرشاشة المقبلة من مصر عبر الأراضي التونسية على بعض الولايات نقتصر هنا على ذكر ولايتين هما:

_ الولاية الأولى تحصلت على 400 بندقية نوع F.M Brent مع الذخيرة الحية.

_ الولاية الثانية 400 بندقية رشاشة نوع F M Brent مع الذخيرة. هذا غيض من فيض العملية التي أشرف عليها العقيدبن عودة في 20 نوفمبر 1956.

يجمل بنا القول في الصدد ذاته إن الجهود التي بذلتها الجبهة في تونس قبل هذه الفترة لا غبار عليها ذلك أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة كلف بعض المسؤولين الكبار في الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي مثل الطيب المهيري، وعبد الله فرحات بأداء مهمة خاصة على مستوى رفيع من السرية قصد متابعة تطورات القضية الجزائرية من جهة، وتسهيل إيصال الأسلحة القادمة من المشرق العربي إلى الثورة الجزائرية عبر الأراضي، والموانئ، والحدود التونسية من جهة ثانية، وكان ذلك في ربيع سنة 1956لا سيما عقب الاجتماع المنعقد في 29–30 ماي في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في تونس بحضور ممثل الجبهة عبد الله بالهوشات، ووزير الداخلية التونسي سالف الذكر، وتيجاني بن خليفة من وزارة النقل. حيث تم التطرق إلى مخطط جديد خاص بإنزال الأسلحة في الموانئ التونسية، فضلا عن الإبقاء على الوضع كما هو في منطقة رأس الطيب التي كانت بها مراكز استقبال الأسلحة الواردة من ليبيا وإيطاليا نتيجة الرقابة العسكرية الشديدة عليها[1]. وتجددت اللقاءات بهذا الشأن

1_ موسم عبد الحفيظ: " **الإمداد عبر تونس خلال الثورة الجزائرية**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد التاسع والعشرون، السداسي الأول، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.، ص، 177.

في السنوات الموالية إذ تم عقد اتفاق آخر في 22 جانفي 1957 تعهدت فيه الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية وتوصيلها إلى أصحابها. ومن خلال الاطلاع على الوثيقة رقم 91 الخاصة بمحضر اجتماع الثلاثية الشمال إفريقية بتونس بتاريخ 17–20 جوان 1958 يتبين أن كريم بلقاسم ممثل الجبهة تدخل لإثارة انتباه الحكومتان المغربية، والتونسية بشأن حاجة 140000 جندي جزائري في داخل الجزائر إلى أسلحة، وذخائر وبكميات كبيرة لأن ما بحوزتهم لا يعدو كونه بنادق صيد، وأسلحة حربية قديمة لا تكفي لحرب طويلة الأمد ضد عدو يعتبر أعتى قوة في العالم بعد أمريكان وروسيا. وزيادة على هؤلاء العساكر المسبلين وكان عددهم كبير، وبالتالي لا بد من تزويدهم هم كذلك بالسلاح[1]. ومن النماذج التي ذكرها محمد حربي والتي تستحق أن نستشهد بها هنا الوثيقة رقم 35 التي وقعت في يد السلطة الاستعمارية في فيفري 1957 ورد فيها أن 8200 قطعة من السلاح انطلقت من ليبيا والبعض منها وصل تونس وهي متنوعة بين بنادق رشاشة خفيفة وثقيلة بكامل الذخيرة الحية التابعة لها. وهذا على سبيل التذكير فقط بالدور الذي مارسته الجهة الشرقية في تزويد البلاد بالسلاح وهو جهد لا يقف عند هذه الإشارات[2].

كما لا يخفى على أحد الدور الريادي الذي مارسته السلطة الحاكمة في مصر في هذا الصدد حيث قامت هذه الأخيرة بتزويد قادة الثورة بمبلغ 5000 جنيه لتوفير أكبر قدر ممكن من السلاح، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن أول دفعة من المجهود الحربي المصري قدر بما لا يقل عن 8000 جنيه دخلت الجزائر عبر التراب الليبي، وزيادة على هذا ينبغي أن نذكر أيضا صفقة السلاح مع

1_ Mohamed Harbi : **Op.cit**.,P p, 414-416.

2_ **Ibid.**, pp ; 169-170.

أوروبا الشرقية بمساعدة مصرية، وبتدخل من هيئة الجامعة العربية التي لا ينسى فضلها في الدفع بالقضية الجزائرية للتدويل وإغاثتها بالسلاح حسب الظروف المواتية[1].

ثالثا_ دور وزارة التسليح في الحكومة المؤقتة:

لا يسعنا في هذا الحيز الضيق إلا أن ننوه بالدور الذي مارسته وزارة التسليح من جهتها في إمداد الجبهة الداخلية بالمجهود الحربي خاصة التسليح سواء الظفر به عن طريق الشراء، أو عن طريق الإهداء من الدول العربية والصديقة. وما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن تأسيس وزارة التسليح والاتصالات العامة المعروفة باسم " المالغ " ضمن أول حكومة جزائرية مؤقتة في 19 سبتمبر 1958برئاسة عبد الحفيظ بوصوف الملقب_ بسي المبروك_كان قفزة نوعية لها بعد استراتيجي في مسيرة الثورة التحريرية ما في ذلك شكزاد من عزيمة قادة الولايات للدفع بالعمليات العسكرية على أوسع نطاق للنيل من قوات العدو، على الرغم من بعض المطبات التي حدثت أثناء تحرك القائمين على توزيع السلاح في العمق الجزائري نتيجة بعض الصراعات الشخصية الضيقة على الزعامة. فشراء السلاح من الخارج وإدخاله كان ضرورة حتمية لوجود هيئة حكومية منظمة[1]. ويظهر أن مصالح المالغ كما شهد بذلك المجاهد سهلي الطاهر المدعو إدريس كان يطلق عليها تارة المصالح التقنية وتارة أخرى تدعى بالمصالح الخاصة وعلى رأسها مصلحة السلكي واللاسلكي[2]. وهذا غيض من

1 _ **Ibid**. p, 544.

2_ سهلي الطاهر: **معلومات عن وزارة التسليح والاتصالات العامة مالغ، نشر في كتاب التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 56-62**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.، ص، 87.

فيض إسهام وزارة التسليح تحت قيادة مباشرة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

خاتمة:

على ضوء ما سبق يتبين لنا أن التسليح في الثورة التحريرية بدأ ببعض المجهودات الشخصية تبعا للظروف القاسية التي سادت في السنوات الأولى من الكفاح قبل أن تتطور الأمور وتعرف أبعادا دولية أسهمت هي الأخرى في تقديم الدعم اللوجستي لجيش التحرير عبر الدبلوماسية الحرية لجبهة التحرير الوطني في عواصم الدول الصديقة مثل الصين وغيرها الشيء الذي زاد من حتمية تأسيس وزارة خاصة بجمع الأسلحة وتوجيه المجهود الحربي وتوزيعه على الولايات بحسب الحاجة لكل قطاع عملياتي في جميع النواحي العسكرية.

استراتيجية تسليح جيش التحرير الوطني إبان الثورة الجزائرية

(1956-1958م)

أ/ الطاهر خالد

جامعة الجزائر 02

البريد الالكتروني: tahaerkhaled@gmail.com

Summary:

The Algerian revolution is the birth of political structures that have failed. This is the course of the Algerian national movement. This revolution took place under a speech bearing the voice of bullets, which was in the beginning of November 1954. The revolution continued to suffer from this aspect until the end of the Soumam Conferance Summit on August 20 1956, which is considered an important turning point in the course of the Algerian revolution, especially with regard to the organization of the army and its restructuring and also its military equipment in order to continue the struggle. Because the connection of the revolution to armament is imperative, it is the most effective way to achieve its objectives, where the sources of insurance for the National Liberation Army are different, so this process faced problems and difficulties at the internal and external levels, especially the fact that this process received strict responses by French government itself in order to isolate it from the National liberation Army to quell the fires of armed struggle.

مقدمة:

انطلقت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م بجيش تقليدي سواء من حيث العدد الذي لا يقدر إلا ببعض المئات أو من حيث الأسلحة التي اقتصرت على بنادق الصيد والأسلحة البيضاء، وهذا ما ترتب عنه أن أولى العمليات العسكرية كانت محدودة، لكنها كانت ذات صدى إعلامي عالمي خاصة وأنها شملت كامل الوطن، لكن فرنسا اعتبرت أن الثورة التحريرية ما هي إلا حرب عصابات وقلّلت من شأنها، وفيما بعد أصبحت هذه الفرق القليلة تزداد وتتطور في العدد والعتاد وما ساهم في هذا التطور هو تلك الهجومات التي قام بها جيش التحرير الوطني بعد سنة من اندلاع الثورة، وهي هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م، الذي أعطى للثورة صدى وساهم في التحاق الوفود الشعبية التي التحقت بصفوف الجيش الوطني، وهنا أصبح قادة الثورة في حاجة إلى إعادة هيكلة هذا الجيش من أجل تنظيمه وتوفير السلاح لكل فرد منه لأنه أصبح في تزايد مستمر وذلك من أجل تواصل واستمرارية الكفاح المسلح وهنا جاءت فكرة انعقاد مؤتمر الصومام من أجل وضع إستراتيجية جديدة للثورة. ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل تمخض عن مؤتمر الصومام إستراتجية لتأمين عملية تسليح جيش التحرير الوطني؟ وكيف تجسدت هذه الإستراتيجية على أرض الواقع؟ وما هي الصعوبات التي واجهتها؟** وبناء على ما تقدم فإننا ارتأينا أن نعالج هذا الموضوع مركزين فيه على محاور أساسية، إذ سننتطرق في هذه الورقة العلمية للحديث عنه، من خلال واقع التسليح في الثورة الجزائرية قبيل انعقاد مؤتمر الصومام، ثم سننتطرق إلى ازدياد الحاجة للتسليح بعد انعقاد مؤتمر الصومام، ثم نعرج على مرحلة هامة من تاريخ الثورة وهي إستراتجية جيش التحرير الوطني في تأمين السلاح بالإضافة إلى الدعم

اللوجيستيكي عبر الحدود الشرقية والغربية، ثم ردود فعل القوات الفرنسية على عملية تسليح جيش التحرير الوطني.

أولا– واقع التسليح في الثورة الجزائرية قبيل انعقاد مؤتمر الصومام

لقد اندلعت الثورة الجزائرية في غرة نوفمبر 1954م بعدة مئات من البنادق، ومناضلون لا يملكون من القوة المادية إلا قليلاً [1]، حيث يقول لخضر بورقعة [2] في ذلك: "**أما نحن فلا سلاح لنا ولا ذخيرة ومؤونة...كل ما كنا نملكه هو الإصرار على مهاجمة العدو المدجج بالسلاح...بأيد عزلاء وافتكاك السلاح والخبر منه...**"[3]. وقد استخدم جيش التحرير الوطني في الغالب بنادق الصيد والأسلحة المحلية الأخرى [4]، وكانت معظم الأسلحة القليلة المتوفرة سنة 1954م آتية من مخابئ التنظيم السري التي أفلتت من العمليات البوليسية في كل من الأصنام، الأغواط، القبائل، وكذلك في الجزائر العاصمة، وأيضا في جبال الأوراس وفي كوندي سمندو [5]. وقد أكد ذلك ديدوش مراد [6] في مقولته الشهيرة في اجتماع الاثنين والعشرون بخصوص نقص الوسائل المادية فيقول: " **إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك يجب أن نعطي الانطلاقة وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال يجب أن نشعل الفتيلة ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة**"[7]. وعليه فإن كتائب جيش التحرير الوطني، لا تملك في غرة نوفمبر سوى 400 قطعة من السلاح ولسد هذه الثغرة حاول الثوار تعزيز رصيدهم بصنع قنابل يدوية لكن الإطارات المختصة والكفاءة لم تكن موجودة، وانتظم لهذا الغرض تربص دام أربعة وعشرين ساعة بخرايصية في دار بن قدور بن طويل [8].

وقد كان المشكل الأساسي الذي كان يشغل قادة الثورة في بداية نوفمبر 1954م هو مشكل التسليح والذخيرة والمؤونة حيث عمل القادة على جمع مبالغ مالية كثيرة لشراء الأسلحة (9)، كما لجأ الجيش للحصول على الأسلحة من الجيش الفرنسي حيث ذكر لخضر بورقعة انه كانت الأسلحة في مطلع الثورة بسيطة جلها من بنادق الصيد بالإضافة إلى قطع قديمة من مخلفات الحرب العالمية الثانية وتطورت بعد ذلك لأن تصبح مصادر التسليح متعددة ومختلفة، لكن هذا التنوع والتعدد طرح إشكالية جديدة تتمثل في استحالة توفير الذخيرة لمختلف هذه الأسلحة (10). فكان لزاماً أن نفكر في حل جذري لتجاوز هذه العوائق بحيث لجا الجيش إلى العدو الفرنسي وجعله المصدر الأول من السلاح وذلك من خلال الهجومات المكثفة على قواته وثكناته والكمائن التي ينصبها الجيش بدقة ودراية (11). وما زاد الوضع سوءا فيما يتعلق بالأسلحة أن معظم السلاح المخبأ أصبح عديم الفاعلية نظراً لوجوده في مخازن لا تتوفر على شروط الصيانة وعند اندلاع الثورة وجدت بعض الأفواج نفسها تحمل بندقية واحدة أو اثنين وغالباً ما تستخدم للدفاع وليس للهجوم إلاّ عند الضرورة القصوى (12). لكن هذا المشكل المتمثل في عدم توفير السلاح أدى بقادة الثورة الجزائرية اللجوء إلى الأمة العربية في أن تمدها بالأسلحة والإعانة المادية(13)، لكن مسار الثورة الجزائرية تعثرت من خلال مواجهتها لعدة أحداث بارزة كاستشهاد عدد من أبطال الثورة وقادتها واعتقال عدد آخر منهم، حيث استشهد المجاهد ديدوش مراد، قائد المنطقة الثانية –شمال قسنطينة– في معركة بوكركر، يوم 18 جانفي 1955م، وأسر المجاهد مصطفى بن بولعيد(14) قائد المنطقة الأولى– الأوراس– في الحدود الجزائرية التونسية، خلال فيفري 1955م، كما اعتقل المجاهد رابح بيطاط(15) قائد المنطقة الرابعة –الجزائر العاصمة وضواحيها–، في 13 مارس

1955م[16] مما سمح للعدو الفرنسي باتخاذ عدة إجراءات للحد من النشاط العسكري للثورة وإخماده والقضاء عليه في مهده الأول لذلك اتخذت عدة تدابير منها:

الزيادة في العتاد والعدة، بالنسبة للعتاد فمن بين الوسائل التي استعملها الاستعمار الفرنسي في قمع السكان الجزائريين الطيران الذي كان يستعمل بصورة منتظمة لإلحاق أكبر خسارة ممكنة بالثوار أو السكان، فالشيء المهم بالنسبة للجيش الفرنسي هو تدمير كل ما يترك سواء كان بشرا أو حيوانا وأيضا المدافع المختلفة العيارات التي كانت هذه توجه قذائفها حسب الأهداف التي تعينها الطائرات، أي قصف الأماكن والمنازل التي يشتبه في وجود الثوار بها أو تعاطف سكان منطقة معينة مع الثورة المسلحة، بالإضافة للمدافع البحرية التي تعتبر من الأسلحة القوية والمدمرة تستعمل لضرب المناطق المتاخمة للشواطئ الجزائرية، وفي العادة يكون هناك تنسيق بين المدافع الثقيلة الموجودة في البر والمدافع الثقيلة الموجودة على ظهر البوارج الحربية وذلك لضرب وتحطيم قرى بأكملها[17]. أما بالنسبة للزيادة في تعداد الجيش فهو من الخطط التي لجأت إليها فرنسا للقضاء على الثورة في مسيرتها الأولى بمضاعفة القوات العسكرية ليرتفع تعدادها من 80 ألف جندي عشية الثورة ليصل إلى 190 ألف جندي نهاية السنة [18]. أما محمد العربي الزبيري فيذكر أنه ارتفع عدد الأجناد من حوالي أربعين ألف قبل الفاتح نوفمبر إلى ما يزيد عن مائة ألف [19]، كما تم تسليح قرابة المليون معمر أوربي القاطنين بالجزائر [20].

وما إن طلعت شمس سنة 1955م حتى استكملت الحرب جميع أدواتها ونظراً لهذا العدد الهائل من جيش الاحتلال بات تعداد عساكر إدارة الاستعمار يفوق عدد المدنيين بالخصوص عند العمليات العسكرية [21]. حيث أن هؤلاء

الجنود تدرب جزء كبير منهم في مدن وأرياف الهند الصينية وزود السلاح الجوي بمجموعة من الطائرات المطاردة والطائرات العمودية والطائرات المقنبلة[22]. بالإضافة للمشاة وهم العناصر الخطيرة المتكونة من اللفيف الأجنبي والجنود الفرنسيون المختصون في محاصرة السكان في قراهم وتعذيبهم ثم إشعال النيران في بيوتهم، وذلك لكي ينتقلوا من كل الضربات التي كانت توجه إلى قوات الاحتلال والعملاء من طرف جيش التحرير الوطني [23]. كما تم تعيين خبراء عسكريين فمنذ مطلع سنة 1955م بادرت سلطات الاحتلال إلى تعيين ضباط عسكريين كبار يتميزون بشدة الحقد والروح العدائية ضد الشعب الجزائري مثلما هو الشأن بالنسبة للحاكم الفرنسي "**هيرتز**" الذي نقل من الأغواط إلى بسكرة في مطلع 1955م من أجل قمع الثورة وإبادة السكان [24]. وكذلك العقيد ديك ورنو الذي كلف بالإشراف على منطقة السمندو بالشمال القسنطيني[25]. كما لجأت فرنسا إلى إعلان حالة الطوارئ وهي أخطر إجراء اتخذته الحكومة الفرنسية في هذا السياق هو سنها لقانون حالة الطوارئ [26]، أعلنته في 1955م [27]، وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية كيفت بمهارة بخنق الثورة والقضاء عليها في المهد قبل استفحال أمرها [28]. حيث منحت الحكومة سلطات خاصة لمواجهة ما أسموه حقوقيا باسم "**حوادث الجزائر**"[29]، إن حالة الطوارئ هذه لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية بل ستحدد بالمناطق التي توجد فيها أعمال الثورة وأعمال الشغب [30].

ثانيا– ازدياد الحاجة للتسليح بعد انعقاد مؤتمر الصومام

انبثقت على مؤتمر الصومام قرارات عسكرية خاصة بالجيش، حيث تم دراسة وضعيته من أجل وضع إستراتيجية له بهدف تنظيمه وهيكلته لأن التعداد قد زاد خاصة بعد نجاح هجومات 20 أوت 1955م التي ساهمت في استقطاب

الشعب للالتحاق بالجيش وما صاحب هذا الارتفاع المحسوس في تعداد جيش التحرير هو التحاق الطلبة الجزائريين بالجبال في 19 ماي 1956م. ففي جويلية 1956م قدرت المصادر الاستعمارية أن جيش التحرير الوطني المتمركز داخل القطر الجزائري بحوالي 1800 مجاهد نظامي مسلحين بسلاح حربي و21000 مجاهد إضافي مسلحين بسلاح صيد وأسلحة يدوية و115000 رجل احتياطي كانوا ينتظرون الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني في أي وقت يؤمرون(31). وبعد دراسة وضعية الجيش في المؤتمر من خلال نقاشات الحاضرين فيه خرجوا بقرار معهم وهو تقسيم الجيش إلى وحدات ومجموعات تكون موزعة بشكل منظم في المناطق المناسبة ذات الموقع الإستراتيجي لتحقيق أهدافه النضالية كما حدد المؤتمر بعض القرارات تتكفل بالجانب الاجتماعي للمجاهد من بينها السلاح أي كل مجاهد له الحق في امتلاك سلاح على حسب الإمكانيات (32).

إن التنظيم الجديد الذي وضع للجيش مثل التقسيم إلى وحدات ووضع الرتب والمرتبات الشهرية أدى إلى استقطاب الشعب للالتحاق بالثورة حيث ارتفع عدد الجيش إلى 40 ألف في سنة 1956م (33)، وفي صائفة 1957م وصل إلى حوالي 50 ألف من مجاهدين وفدائيين (34). في حين ذكرت جريدة المجاهد في عددها 11 لأول نوفمبر 1957م أن عدد أفراد جيش التحرير الوطني قد وصل إلى أكثر من 100.000 جندي في نوفمبر 1957م (35)، ووصل إلى 100 ألف سنة 1958م (36). غير أن الجانب الفرنسي يقول أن العدد بلغ قمة تطوره في أفريل 1958م بحوالي 60.000 رجل منهم 50.000 في الداخل و9000 إلى 10.000 في الحدود، وجريدة المجاهد سجلت أعلى رقم لسنة 1958م أيضا بإجمالي 130.000 رجل للداخل والخارج معاً (37). أما محمد

تقية فقد سجل يقول: "**بناءً على كل المتغيرات بإمكاننا أن نقدم تقديراً تقريبياً قوامه 60.000 إلى 70.000 رجل في الداخل و15000 إلى 20.000 عبر كافة الحدود فيما وراء الحواجز سنة 1958م، إذاً 90.000 رجل كحد أقصى لن يتم تجاوزه طيلة حرب التحرير**"[38].

ومن هنا نستنتج أن هذا العدد الضخم من الجيش تتحكم فيه قوانين زادت في تنظيمه وهيكلته وإعطائه صورة جيش نظامي وبذلك فإن تطبيق إستراتيجية مؤتمر الصومام اتجاه الجيش ساهمت في تنظيمه بالدرجة الأولى وزيادة عدده بالدرجة الثانية وهذا بالطبع يتطلب الحاجة إلى وضع مخطط للتسليح من اجل ضمان استمرار هذا التنظيم لجيش التحرير الوطني.

ثالثا– إستراتجية جيش التحرير الوطني في تأمين السلاح

كان مؤتمر الصومام 20أوت1956م حدثا عظيما، إذ أخضع الكل لسلطة مركزية واحدة، ولقد غير طريقة الثورة وعملها إذ أصبحت لها قيادة سياسية–عسكرية واحدة تمثل في المجلس الوطني للثورة وأصبحت لها هيئة تنفيذية واحدة هي لجنة التنسيق والتنفيذ، التي خرجت إلى الخارج (القاهرة)، للحصول على الأسلحة ثم استقرت بتونس لقربها من الجزائر، بحيث أنشأت بها دائرة خاصة بالأسلحة عين العقيد أوعمران[39] على رأسها وقبل إنشاء تلك اللجنة فان الوفد الخارجي هو الذي كان يتكلف بالتسليح[40]، ما بين (1954م–1956م) حيث قام بأكثر من 500 رحلة بفضل تنظيم نفذه أحمد بن بلة[41] انطلاقا من القاهرة وليبيا وواصله علي محساس وعمارة بوقلاز في تونس[42]. كما أن التزويد بالأسلحة كان من الانشغالات الأولية لدى قادة الثورة لأنها معركة إستراتيجية لابد من ربحها، ثم إن عملية توفير السلاح كانت إحدى النقاط المسجلة في جدول أعمال مؤتمر الصومام في أوت1956م، حيث تقرر إقامة

هيكل وطني للإمدادات في الخارج، يكلف بالتموينات من كل نوع بغية تلبية احتياجات جيش التحرير الوطني. فقد تم تعيين مسئولان ساميان من جيش التحرير الوطني للاضطلاع بهذه المهمات، فكلفت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد بن مصطفى بن عودة المدعو عمار بن عودة من الولاية الثانية بتسليح الولايات، وكذلك بتنقية أجواء الوضع السياسي. وفي تلك الحقبة ظهرت بعض الصعوبات عند إقامة الهياكل المقررة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ. وهكذا تم تسليم1500 قطعة سلاح للولايات الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وقد واصل العقيد عمار بن عودة ما قام به علي محساس [43] في كل ما يهم الإمداد في الشرق، وكلف العقيد أوعمران من الولاية الرابعة، فيما يخصه بالشؤون السياسية والعسكرية، وتم تنصيبه في بداية مارس1957م بتونس [44].

كما تم إنشاء قواعد خلفية على الحدود الشرقية والغربية حيث تم إتمام هيكلة القاعدة الشرقية عسكريًا وسياسيًا انطلاقًا من مقررات مؤتمر الصومام التي 1956م كان لزامًا على قيادة القاعدة العسكرية الشرقية الاستعداد لأداء المهام التي أوكلت لها، وأولى هذه المهام توسيع نطاق الثورة خاصة بعد إنشاء الخط المكهرب، وخلقت هذه الإستراتيجية الجديدة نشاطًا عسكريًا متميزًا على الحدود، خاصة عمليات العبور التي تتحول دائما إلى معارك طاحنة عبر الحدود الشرقية، حيث تؤكد مختلف المصادر على أنها قدرت بالعشرات من أهمها معركة كاف المسخوطين أفريل 1957م، معركة رأس العروس في أكتوبر 1957م، معركة جبل ويلان سنة 1959م[45]. وبالرغم مما تعرضت له القاعدة الشرقية، من مشاكل تنظيمية وتأخر اعتمادها كقاعدة مستقلة، إلا أنها تداركت تأخرها بقوافل السلاح والرجال لإمداد الولايات بالداخل، وكذا فرض منطق عسكري ميداني على قوات العدو بالحدود مما خلق لدى صفوف هذا الأخير

روتينا حربيًا شاقًا ومكلفًا، ولم تكن القاعدة الشرقية بمنأى عن التنظيم الهيكلي لجيش الحدود، إذ شهدت تغيرات بداية من أفريل 1958م، وأدخلت تحت مظلة لجنة العمليات العسكرية C.O.M بقيادة محمدي السعيد، ولعبت القاعدة الشرقية منذ نشأتها دورا رياديًا إلى غاية 1958م حيث كانت الممر والمعبر لقوافل السلاح وقاعدة للتكوين العسكري والتدريب الميداني، ومدرسة لإطارات الثورة[46].

أما عن القاعدة الغربية تعود النواة الأولى لها إلى قادة جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني، ومع البدايات الأولى للثورة التحريرية التي اتخذت من الشريط الحدودي بين الغرب والجزائر قاعدة للتجنيد الثوري، والتوحيد والهيكلة في الخلايا والكتائب وتدريبهم على الأسلحة وفنون القتال، وحرب العصابات، والألغام، والمتفجرات والتمريض والتموين [47]. وفي أكتوبر 1956م بعد إلقاء القبض على القادة الخمس الذين كان من بينهم محمد بوضياف [48]، المكلف خصيصا بالتسليح في الغرب خلفه العقيد عبد الحفيظ بوصوف [49] على رأس هذا الهيكل [50]. بالإضافة إلى أنه تم تشكيل الولاية الثانية معبرا مثاليا عمقه 120 كلم لمرور الأسلحة والتجهيزات العسكرية وتحركات الجنود، وكتائب الإيصال إلى المناطق الثانية والثالثة والرابعة، حيث أخذت فيما بعد تسمية القاعدة الشرقية مع نقطة ارتباط في بلدة الأربعاء بتونس وكان يرأسها العقيد عمارة بوقلاز [51]. كما أقاموا شبكات تسليح بأوروبا إذ يمكن القول أن الثورة الجزائرية استطاعت إيجاد مصادر تموين لجيش التحرير الوطني ومصادر تسليح، ومقرات إيواء في مراكز محصنة بأوربا، وعمل قادة الثورة على بذل قصار جهدهم من أجل تذليل مشكل التسليح الذي سوف يتم تكليف نشطاء وعملاء لتوفيره من عديد الدول الأوربية مثل: إيطاليا وسويسرا وبلجيكا بعيدا عن أنظار العدو واستخباراته، وقد أعدت الثورة لنشطائها في أوروبا مراكز تموين

مجهزة بكل ما يحتاجه هؤلاء في تنقلاتهم، وإذا أحس هؤلاء أن العدو يراقب نشاطهم في الحال يتم تنقل المجموعة إلى مكان آخر أو بلد أوروبي آخر مثل سويسرا، وإذا لم يجد قادة الثورة أماكن آمنة في بعض الدول الأوروبية، فإنهم يختفون داخل فرنسا عن طريق بعض الفرنسيين المتعاونين مع الثورة، وكانت مراكز التخفي بعض المزارع الخاصة بالفرنسيين(52).

وقد تم إنشاء مصلحة التسليح والتموين العام حيث من فيفري 1958م إلى سبتمبر 1958م ومن سبتمبر 1958م إلى ديسمبر 1959م تقرر أثناء اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ توزيعا جديدا للمهام بإنشاء مصلحة التسليح والتموين العام خلفا لمصلحة التسليح سابقا، وتتمثل مهمتها في نقل وإيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الحدود التونسية والمغربية، واسند تسييرها إلى العقيد أوعمران، واهتمت بالحصول على السلاح والمعدات والمؤونة سواء عن طريق الشراء أو الهبة ونقلها إلى الحدود الشرقية والغربية (53). بالإضافة إلى انه تم إنشاء ورشات لصنع المتفجرات والأسلحة في مختلف الأماكن (54)، مثل تلك الورشات المتواجدة بالولاية الرابعة، حيث تصنع بواسطة ملح البارود (النيطرون) والقطن، وهذه الورشات متنقلة بسبب عمليات التفتيش وكانت هذه الأخيرة موجودة بالبليدة، وحي القصبة في ناحية الباب الجديد وزنقة الزواف ونهج غرناطة، وباب الوادي، ونهج ليون روش. وكانت الشبكة المتخصصة في صناعة القنابل تتخذ بناية مشكلة من ثلاث طوابق الأول خاص بالمواد الأولية، والثاني للصناعة والتركيب والثالث للخزن والاستعمال، وكان هذا التنظيم معقدا للغاية رغم أنه يبدو بسيطا، وكانت اليد العاملة مكونة من مهندسين وأطباء وتجار وكانت المواد الخاصة بالتفجير كأسلاك القطن المتفجرة وملح الزئبق والبلاستيك وغيره يتحصل

عليها من الصيدليات ومحلات العقاقير ومقالع الحجارة والمناجم، وكانت صناعة القنابل تتم عبر مراحل.

فبعد إحضار المادة الأولية (المتفجرات) يتم تعبئتها في اسطوانات السيارات أو قوالب الأسمنت أو العلب الخشبية، وكان نوع القنابل وكميتها يختلف بحسب القوة التي يراد إعطاؤها للقفل وتشرف مجموعة متخصصة في الكيمياء على إعداد البطاريات والمفرقعات ويشرف آخرون على فك أجهزة المنبهات وتركيبها في القنابل حتى يصبح التحكم في وقت انفجارها ممكنا، وقد كانت القنابل في البداية حجمها كبيرا ثم طورت لتصبح صغيرة ومفعولها قويا، وكانت أول تجربة لهذه القنابل يوم 30 سبتمبر 1957م ضد المصالح الفرنسية، ولعبت دورا كبيرا في معركة الجزائر[55].

رابعا– الدعم اللوجيستيكي عبر الحدود الشرقية والغربية

تعد المساعدات الدولية معتبرة لا سيما من طرف الدول المتعاطفة مع الثورة الجزائرية، وقد كانت البلدان المجاورة على الحدود الشرقية والغربية في مقدمة الدول التي كانت تقدم هذه المساعدات، ولعلنا هنا نشير إلى تضامن كل من تونس وليبيا ومصر والمغرب والدور البارز الذي لعبته هذه الدول من خلال الدعم الكبير الأسلحة والذخيرة التي كانت تاتينا منهم بطرق مختلفة وتخزن في المراكز الخاصة بالثورة الجزائرية في القاهرة، وبعد ذلك تنقل على متن السفن نحو الجزائر.

1– عبر الحدود الشرقية

بالرغم من التطورات السياسية والعسكرية التي عرفتها الثورة بعد 1956 م، لم يتوقف إمداد الجهات الشرقية بالسلاح والذخيرة إنطاقا من مصر إلى ليبيا فقد كان يتم إرسال دفعات عبر الطريق البري، بعدما تم الاتفاق مع بعض التجار

الليبيين للاستفادة من سياراتهم لتهريب السلاح والتي كانت تستعمل بانتظام ما بين مصر وليبيا لنقل البضائع [56]. ففي أوت 1957 م كانت في طرابلس قاعدة سرية منصبة في شرق المدينة كان ينشط بها رفقاء مكلفون بتمرير الأسلحة نحو تونس وكانت القاعدة تتوفر على سيارة جيب قديمة وشاحنة 4×4 "**بدفور**" من الاسترجاع [57]. حيث أول دفعة تمت يوم 07 فيفري1957م وكانت تحت إشراف أحمد محساس، ومعظم هذه الشحنة عبارة عن ذخيرة خاصة بالأسلحة الرشاشة ومدافع الهاون، بالإضافة إلى قنابل من نوع ATF المضادة للعربات المدرعة لأن الولايات الشرقية كانت بأمس الحاجة إليها، ومن ليبيا تم نقل هذه الدفعة إلى المخازن المعدة قرب الحدود التونسية، كما تسليم الأمين دباغين. دفعة ثانية من السلاح يوم 08 أفريل 1958م، تم نقلها مباشرة إلى الحدود التونسية وهي موجهة إلى ولاية قسنطينة والأوراس والجزائر [58].

أما مصر فقد تم تسليم الدفعة الأولى خلال يوم 6فيفري 1957م إلى السيد علي محساس وكانت هذه الدفعة كلها ذخيرة للأسلحة السابق تهريبها للداخل بهدف تغطية النقص في الذخيرة التي كان يعاني منها المكافحون بالولايات الشرقية، تم نقلها عبر ليبيا لتصل إلى المخازن المعدة قرب الحدود التونسية الليبية ليتم تهريبها لداخل الوطن [59]. بعد مؤتمر الصومام 20أوت1956م، تغيرت طريقة الثورة وعملها [60]، فمن أجل الحصول على الأسلحة خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ أيضا إلى الخارج (القاهرة)، ثم استقرت بتونس لقربها من الجزائر، بحيث أنشئت بها دائرة خاصة بالأسلحة عين العقيد أوعمران على رأسها، كما عينت في ديسمبر 1956م الولاية الثالثة الرائد حمادي قاسي على رأس قاعدة تونس وخلال الفترة نفسها أرسلت الولاية الثالثة إلى تونس علي منجلي والهاشمي هجرس وصالح بوالحرث وعلي بوهزيلة قصد تحسين

إيصال الأسلحة إلى الجزائر[61]. كما قام أحمد توفيق المدني بإنشاء لجان مختلفة مالية، سياسية، دعائية ولجنة السلاح، هذا الأخير الذي سافر إلى مصر لتغطية النقص في التسيير والتنسيق الذي كان يعانيه الوفد الجزائري، وقد كان نجاحه في أداء مهامه معتبرا، وهذا ما يتضح لنا من خلال الإعانات المادية التي قدمتها دول عديدة للثورة الجزائرية بشكل مستمر[62].

2-عبر الحدود الغربية

استطاعت الحدود الغربية فعلا فك الخناق على الثورة الجزائرية في مجال السلاح [63]، حيث بدأت شبكة التسليح في الجبهة الغربية مع صائفة 1956م في عمليات البحث عن الأسلحة وتهريبها برا نحو الداخل [64]. حيث أن الدبلوماسية الجزائرية كانت تنشط بالمغرب الأقصى وحتى إسبانيا من أجل تسهيل تمرير الأسلحة وتهريبها إلى الداخل، ولقد كانت شبكات الأسلحة عبر الحدود الغربية تقوم بنشاط بارز تعزز بصفة أكبر بعد أن تولى عبد الحفيظ بوصوف قيادة الولاية الخامسة، ولقد كان مصدر هذا السلاح قارة أوروبا عبر مصر والتي انطلقت منها العديد من السفن المحملة بالسلاح والتي استأجرتها الثورة أو اشترتها لنقل السلاح إلى الحدود الغربية، ويتم التفريغ بالشواطئ الإسبانية أو المغربية. حيث استفادت المنطقة الغربية في شهر مارس 1956م من كمية أسلحة وذخائر تم تهريبها إلى السواحل الغربية عن طريق المركب ديفاكس الذي تم شراؤه من اليونان وكانت السلطات الإسبانية قد غضت الطرف عن تهريب السلاح عبر المناطق التابعة لها بالمغرب بعد اتصالات أحمد بن بلة بمحمد الخامس [65].

أبحرت ديفاكس من ميناء الزوارة بليبيا بعد إفراغها لحمولة الشرق يوم16ماي1956م، ورست يوم20ماي بمنطقة سبتة، التي كانت تحت الوصاية

الإسبانية، وتم إفراغ الباخرة في كنف السرية قبل الفجر باستعمال قوارب صيد صغيرة، وبعد ذلك غادرت الباخرة لتتجه نحو ميناء أوروبي وكانت الحمولة الخاصة بالغرب تحوي الأسلحة التالية: أجهزة إرسال/1000متفجرة جيلاتين /كلغ/5مولدات كهرباء(دينامو)/50مشعل/1496قنابل يدوية/150 حبل بطيء الانفجار بالأمتار.أما الذخير فاحتوت على 252 قذيفة مدفع هاون /50000 خراطيش7،5/350 فتائل مامون/300 متفجرة سريعة الانفجار/50متفجر كهربائي[66]، ولقد أفرغت حمولة ثانية بمنطقة سبتة (جويلية 1956م) في ظروف حسنة،وكانت كما يلي: الأسلحة تمثلت في 2000 بنادق 50/303بنادق رشاشة ليويس9ملم/21رشاش هوتشكيس9ملم/100بندقية رشاشة بريطا 9 ملم/25 بندقية رشاشة إيطالية/100بندقية فرنسية7،5 /10مدافع فيكارس 500/303 متفجرة (جيلاتين) /2000قنبلة يدوية. أما الذخيرة احتوت على 940920،خرطوشة303/200000،خرطوشة9ملم/155000خرطوشة هوتشكيس9ملم/50400خرطوشة7،5فرنسية/4محملات بطاريات/16بطاريات بدون خيط 100/ صاعقة /50متفجرة كهربائية. لكن الباخرة دمرت من طرف البحرية الإسرائيلية شرق البحر الأبيض المتوسط في أكتوبر1957م، وكان على متنها حمولة ضخمة من الأسلحة إلى سورية [67].

كما لعب مكتب جبهة التحرير الوطني بالمغرب دورا كبيرا في مجال تموين الثورة بكل ما تحتاجه، وكان يترأسه الشيخ محمد خير الدين وقد استعان هذا الأخير بعبد القادر بوسلهاب ليقوم بعمل الكاتب بمركز الجبهة، ولقد اهتم بقضية التسليح التي اعتبرها أولى اهتماماته، فعندما وصلت إلى طنجة أول باخرة تحمل سلاحا إلى جبهة التحرير الوطني وتعذر توصيل السلاح إلى جبهة القتال بالمنطقة الغربية الخامسة تدخل رئيس المكتب لدى السلطات المغربية

فأصدرت أوامرها بأن تتولى حافلات وشاحنات القوات الملكية العسكرية بتفريغ شحنة السلاح من الباخرة الموجودة بميناء طنجة ونقل الأسلحة إلى وجدة لكي توضع بمراكز قيادة جبهة التحرير الوطني [68].

وقد تواصل إمداد الجبهة الغربية بالسلاح عن طريق المشرق العربي، وقد تم شحن كمية من السلاح على متن آتوس الذي اشتري يوم 21 جويلية 1956م من ميناء بيروت، ولقد انطلق المركب يوم 04 أكتوبر 1956م من مصرفي طريقه المرسوم خليج "**كاب داجوا**" وهي منطقة الإنزال، وكان من المفترض وصول المركب يوم12أكتوبر 1956م [69]. ويذكر أحمد بن بلة [70] في مذكراته أنه التقى بمحمد الخامس[71] في مدريد، وقد وعد بتقديم مساعدة كبيرة، وأكد بأن تكون الحدود المغربية في كل لحظة حدودا مفتوحة وممكنة للعبور، دخولا وخروجا للأسلحة والرجال، وقد تواصل إرسال السفن المحملة بالسلاح إلى الساحل الريفي بمستويات مختلفة وبخطوط متفاوتة بالنجاح ولم تشكل أية سفينة مصيبة أو نكبة كالذي حصل مع سفينة آتوس التي أوقفتها البحرية الفرنسية[72].

وفي الحقيقة إن محاولات تهريب السلاح عبر الحدود الغربية إلى داخل الجزائر لم يكن يتعرض للخطر الفرنسي وحده، بل كثيرا ما كانت السلطات المغربية تتدخل في شؤون التسليح وذلك بفرضها شروط تعجيزية على قادة الثورة منها المحاولات المتكررة لتعديل الحدود الجغرافية ومحاولة إجبار جبهة التحرير الوطني على الاعتراف بتلك التعديلات مستغلة الظروف العصيبة التي كان يمر بها جيش التحرير الوطني لاسيما في مجال التموين بالسلاح، ولعل ما يؤكد ذلك تمركز وحدات من الجيش المغربي عام 1958م في ممر فيقق الاستراتيجي الذي يقع ضمن خط طلائعي يعتمده مجاهدو الولايات الرابعة والخامسة والسادسة

في عبورهم إلى الجنوب ثم المغرب، وقد ازدادت أهمية الممر بعد إنشاء خط موريس، وكانت السلطات المغربية تهدف من وراء ذلك إلى التأثير على الثورة الجزائرية وعلى العمل العسكري لجيش التحرير وعزله عن مصادر تموينه بالسلاح، ومن ثم محاولتها إجبار جبهة التحرير على الاعتراف بسيادة المغرب على بعض المناطق الجزائرية مثل: توات، قورارة وتيديكلت(73). ومع اشتداد الثورة الجزائرية وتوسع عملياتها العسكرية، ازدادت الحاجة إلى السلاح، وعملا قيادة الثورة جاهدة على توفير السلاح لجبهة الغربية لكن القوات الفرنسية كانت قد أحبطت عدة محاولات تهريب للسلاح إلى داخل الجزائر ففي18 جانفي 1958م تم حجز باخرتين يوغسلافيتين من طرف الأسطول الفرنسي كانت محملة بالأسلحة للقطاع الوهراني، وفي نفس السنة تم حجز باخرة دانمركية محملة بالأسلحة والذخيرة (74).

خامسا– ردود فعل القوات الفرنسية على عملية تسليح جيش التحرير الوطني

على إثر انعقاد مؤتمر الصومام انبثقت عليه قرارات عسكرية مست جيش التحرير الوطني، انعكست هذه القرارات بالإيجاب على فعالية الثورة لأن هذه الإستراتيجية تمثلت في تنظيمه من حيث العدد والعدة وتمت إعادة هيكلته فبدأ الجيش يتطور ويتوسع وذلك من خلال المواجهات الكبيرة التي كللت بالانتصار ضد الاستعمار الفرنسي، وعندما بدأت هذه البوادر في الظهور أمام عيون فرنسا لجأت إلى مجموعة من الأساليب العسكرية وتطوير آلياته من أجل القضاء على الثورة كرد فعل على هذا التطور في صفوف جيش التحرير الوطني عبر مختلف جهات الوطن، وتمثلت ردود الفعل الفرنسية فيما يلي:

إنشاء خط موريس المكهرب حيث أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها

الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية وتحول هذه المناطق كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر لهذا راحت هذه السلطات تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي اتصال للثورة مع الخارج فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة ومن بينها خط موريس (75). ففي يوم 26 جوان 1957م جاءت تعليمة وزير الدفاع والقوات المسلحة أندري موريس على إقامة هذا الحاجز الحدودي وبالتالي قد ترجمت إلى أوامر عملية لتحقيق إنجازه انطلاقا من مدينة عنابة على الساحل الشرقي إلى غاية الماء لبيض بناحية تبسة بالإقليم الجنوبي لشرق البلاد، ولقد جاءت أوامر وزير الدفاع الفرنسي هذه لتنص على إتمام الخط قبل شهر أكتوبر، وعملت صحافة العدو على أن يأخذ هذا الخذ الدفاعي بالحدود من الآن تسمية خط موريس ولقد جاء خط موريس في هيئة شبكة أعدت لحماية خط السكة الحديدية الرابطة بين عنابة وتبسة (76). ويتكون الخط من أسلاك شائكة وخيوط أعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و7000 فولت بعرض يتراوح ما بين 06 و12 متر وقد يصل إلى 60 متر في بعض المناطق الإستراتيجية الحساسة وزرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام الفردية والجماعية مثل (مين دنكري، ومينة القوطي)، هذا الأخير كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك لأن له خيوطا متشابهة بخيوط الأسلاك ويتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه المقتحم (77). ولقد دقت ساعة الإنجاز العملي للخط المكهرب مع مطلع شهر جويلية 1957م، عندما تمركزت كتائب الهندسة العسكرية الفرنسية على طول الشريط الحدودي (78).

وقد بدأ تحمس وزير الدفاع الفرنسي لمشروع الخط المكهرب كثيراً لاعتبارين أساسيين فالأول ذو بعد عسكري ذلك أن المشروع اعتبر الحل الناجح

والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي لأنه تحول دون تموينها بالذخيرة والسلاح وكذا الجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة الذين كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس والمغرب، أمّا الاعتبار الثاني، فهو ذو بعد اقتصادي حيث توخى أندري موريس تحقيق ربح كثير من عملية إنجاز الخط المكهرب ذلك أنه شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة(79). وكانت تهدف الإستراتيجية الاستعمارية في إنشاء خط موريس إلى تمكين قواتها من القيام بالمراقبة الحدودية على نحو جيد وفعال قصد منع المجاهدين المحملين بالذخيرة والسلاح القادمين من تونس أو المغرب من الدخول إلى الجزائر بغرض خنق الثورة. بالإضافة إلى كشف وضبط وتحديد حركة ومكان المجاهدين على مستوى الخط المكهرب عن طريق الإعثارات القبلية والرادارات وإفشال محاولات العبور كذا تسهيل عملية التدخل السريع والفوري لقوات الاستعمار. وكذلك السعي إلى عزل الثورة عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب، نظرا لما تمثله من ثقل إستراتيجي في دفع وتعزيز وتطوير الثورة (80). وأيضا السعي إلى عزل ولايات الداخل عن قيادة الثورة في الخارج وكذا منع مسئولي قادة الولايات من التنقل باتجاه الخارج. كما يهدف إلى توفير وضمان الحماية الاقتصادية من خلال حماية السكة الحديدية وكذا الطريق الرابط بين عنابة وتبسة ونقرين(81). ولقد جاء مخطط القيادة الثورية في مواجهة خط موريس بتوحيد القيادة العملياتية الحدودية عن طريق أركان قيادة العمليات العسكرية واستحداث الدائرة الحربية وفتح جبهة الصحراء في أقصى الجنوب الصحراوي وتنظيم عمليات العبور وفقا لمتطلبات الموقف العسكري بالمناطق الحدودية وتكييف خطط الأركان تبعا للمعطيات الجديدة (82). ومحاولات العبور

لم تتوقف بل تعددت وكثرت وتحقق منها عدد معتبر مقارنة بالوسائل والأساليب التي لم تبلغ بعد درجة كبيرة من الوفرة والنضج التكتيكي لدى الثوار [83].

ونستطيع القول أن الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية لتسريب السلاح والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية نحو المناطق الداخلية أي كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر هو ما دفع بفرنسا تفكر في الخطة الجهنمية لمواجهة الصعوبات التي يُواجهها جيش التحرير من قبل القوات الفرنسية من جهة وحاجة الثورة للتموين الخارجي من جهة أخرى مما جعله يواجه هذه الصعاب وخلق سبل لمرور هذا الحاجز مما جعل هذه الخطة تبوء بالفشل ودفعت فرنسا للتفكير بحل بديل لإيقاف هذا التموين الذي ساهم بالدرجة الأولى في قوة جيش التحرير خاصة في مسألة تطور الأسلحة.

كما لجأت فرنسا لتطوير الأسلحة العسكرية خاصة السلاح الجوي حيث أصبحت القوات الجوية الفرنسية تشن هجومات على التراب الجزائري من جميع المطارات الواقعة تحت تصرفها في الجزائر من قابس إلى أغادير ويستعمل أنواع مشهورة من الطائرات [84]. وأسماءها لا تعد ولا تحصى إذ نجد الصغيرة والكبيرة منها ما يستعمل للاستطلاع والمطاردة والقنبلة المتوسطة والثقيلة ونقل الجنود على سبيل المثال: موران – ميسترال – جغوار – p47– وT6، T28، وB26، وB28، وداكوتا وشمال أطلس (nord atlas 2501)،...الخ بالإضافة إلى الطائرات العمودية ألووات وبال وسيكورسكي...الخ كل هذه الطائرات مجهزة بوسائل وأدوات وأسلحة متطورة جداً مثل التحكم فيها عن بعد ووسائل الملاحظة المدققة والأخرى الأكثر وحشية ودماراً كقنابل النابالم والغازات الخانقة التي تحظرها القوانين الدولية[85]. ومعظمها مأخوذة من الشحنات

الأمريكية [86]. كما عملت على قطع مصادر التموين الداخلية والخارجية على الثورة، فالداخلية كمحاصرة القرى والأرياف حيث شرع الجيش الفرنسي بتحويل السكان إلى المخيمات المخصصة لهم، ابتداءً من شهر جوان 1957م وبعد محاصرة القرى والأرياف وإجبار سكانها على الجلاء من ديارهم وزعت مناشير عديدة لجميع سكان الدواوير والمشاتي لقد استطاعت قوات الاستعمار جمع الأهالي في المحتشدات مسلطة عليهم رقابة شديدة للحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم وقد بلغ الذين وضعوا تحت رقابة شديدة في المحتشدات مليون وسبعمائة ألف نسمة كانوا يعانون من قساوة معاملة المستعمر التي هددت بغنائمهم، هذه الخطة التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية والتي تهدف إلى عزل الشعب عن المجاهدين بالقوة لتقطع المدد المستمر للثورة ولو بإبادة عشرات الآلاف من الجزائريين[87]. بالإضافة إلى مراقبة السواحل حيث كانت مراقبة من طرف البحرية الفرنسية مراقبة صارمة الشيء الذي جعل المرور البحري يخضع إلى الحراسة عن كثب بالإضافة إلى أعوان المنظمة الإرهابية المسماة "**اليد الحمراء**" التي كان من ضحاياها عدد من إطارات جبهة التحرير الوطني، وكانت هذه الأخيرة تستهدف على وجه الخصوص مسئولي مصالح الإمداد، لان الفرنسيين أدركوا تماما بان الخطر الأكبر لهم يتمثل في إمداد الثورة بالسلاح [88]. أما الخارجية مثل مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر فبعد حادثة الطائرة في يوم 23 أكتوبر 1956م التي كان هدفها استدراج الزعماء الجزائريين واعتقالهم لإضعاف الثورة والقضاء عليها لجأت فرنسا إلى وسيلة أخرى في محاولة لضرب الثورة الجزائرية في الخارج فاستغلت قيام الرئيس جمال عبد الناصر[89] بتأميم قناة السويس وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر في 31 أكتوبر 1956م وكانت تهدف من وراء ذلك إلى المحافظة على حماية

مصالح بنوكها ومتوليها، الذين كانت شركة قناة السويس تدر عليهم كل سنة أرباحاً خيالية، بالإضافة إلى ضرب مصر ضربة قاسية من أجل الاحتفاظ بالجزائر، كما صرح رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957م أمام مجلس الأمة بباريس " **إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها**"(90). بالإضافة إلى أن فرنسا عملت على الزيادة في عدد الجيش والنفقات العسكرية حيث ارتفع من 60.000 جندي وثلاثة فيالق للمظليين عند اندلاع الثورة المسلحة إلى 800.000 جندي في أوائل 1957م بحيث تضاعف عدد الجند الفرنسي عشر مرات (91). إضافة إلى ذلك ارتفع عدد جنود السلاح الجوي في أكتوبر 1956 إلى 64.000 جندي بعد أن كان عددهم في مطلع 1956م لا يتجاوز 5500 جندي (92). أما بالنسبة للنفقات العسكرية فإنه من سنة 1954م إلى سنة 1957م ارتفع نفقات فرنسا العسكرية بمبلغ 616 ملياراً في كل عام وبعد أن انتهت من حرب الهند الصينية لم تكتف بعدم إنقاص نفقاتها العسكرية فحسب بل إنها زادت عما كانت عليه بالنسبة لتلك الحروب أو بعبارة أخرى أن حرب الجزائر تكلف نفقات حرب الهند الصينية مضافا إليها 600 مليار في العام (93). وأصبحت سياسة الحكومة الاشتراكية ذات طابع عسكري محض أو ما أطلق عليه الساسة الفرنسيون " السابقة العسكرية" التي تعني التسوية العسكرية قبل كل شيء (94). وبذلك يمكن أن نقول أن الوضع قد تغير بالنسبة لتموين جيش التحرير الوطني بالسلاح فإذا كانت قوافل التسليح كانت تتحرك بنوع من الحرية في بداية انطلاقة الثورة الجزائرية حيث استخدمت كل الطرق والأساليب من أجل الحصول على السلاح الذي يعد أساس كل عملية تحررية إذ استطاع قادة الثورة تذليل كل الصعاب حيث وفروا كميات كبيرة من الأسلحة مكنت جيش التحرير الوطني من التغلب على عمليات التطويق الفرنسي

فإنه منذ بداية 1957م أصبحت حركة القوافل شبه مشلولة نتيجة السياسة الفرنسية التي وضعتها بغية عزل جيش التحرير عن التموين بالسلاح من اجل القضاء على الكفاح المسلح.

خاتمـــة:

لقد كان لإعادة هيكلة جيش التحرير وتسليحه في مؤتمر الصومام محطة حاسمة في تاريخ الثور بحيث أنه أعاد تنظيمها في الجانب السياسي وإلى جانب ذلك نظم الجانب العسكري بحيث قيم المرحلة الأولى من الثورة ووضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية وهذا انعكس على الواقع الميداني حيث نستنتج:

الإستراتيجية التي خصصها مؤتمر الصومام بالجانب العسكري دفعت بعجلة الثورة إلى الأمام بخطى ثابتة وأرست قواعد القيادة الجماعية على أسس متينة، كما أن إعادة إستراتيجية جيش التحرير الوطني وطريقة تسليحه جعلته يعرف تطورات هامة في أساليب وطرق وأدوات المواجهة وأصبح أقرب من نظامي منه إلى جيش مليشيات كما أصبحت له الخبرة في إدارة هذه المعارك بفضل توفر السلاح وحسن استعماله فقد كان يلحق الهزائم بالجيش الفرنسي ويتأقلم مع المستجدات والظروف القاسية التي يتعرض لها ويستحدث الخطط لمواجهة فنون الدمار التي كان يعدها له جيش الاستعمار من خطط ومشاريع جهنمية. تطور جيش التحرير الوطني بشكل ملحوظ عدة وعتادا عقب انعقاد مؤتمر الصومام وظهر ذلك واضحا في الميدان بحيث أنه أصبح إلى جانب الاعتماد على حرب العصابات أصبح قادرا على المواجهات العسكرية ضد العدو كلما سمحت له الفرصة بذلك وهذه المواجهات كانت موزعة على أرجاء الوطن حيث شملت الأرياف والمدن وما ساعدهم في ذلك هو تطور وسائل التموين ما

بين 1956–1958 فقد أصبح الجيش يعتمد على أسلحة متطورة وذلك عن طريق الإعانات التي كانت تصل أرض الوطن من البلدان المختلفة لان هذه الإستراتيجية أثرت أيضا في عملية تمرير الأسلحة عبر الحدود فبالرغم من الحصار المفروض وإحاطة الحدود الغربية والشرقية بالأسلاك الشائكة وحقول الألغام فقد كان جيش التحرير يدخل السلاح بطرق جد ذكية وبوسائل متطورة ومتنوعة وبهذا فان الحاجة للسلاح انجر من ورائه أنه أثر في إفشال المخططات الفرنسية في محاصرة الثورة و كأبرز مثال عن ذلك هو إفشال مخطط خط موريس المكهرب الذي أحاط به كل الحدود الشرقية والغربية.

وفي الأخير إن إعادة هيكلة هذا الجيش من اجل تنظيمه وتوفير تسليحه نجح في تطوير إستراتيجية الثورة وزيادة فعاليتها على أرض الواقع وأعطاها الدافع الجديد والنّفس القوى في الاستمرارية ومواصلة الكفاح من أجل تحقيق السيادة الوطنية كباقي الشعوب المستعمرة التي حققت استقلالها قبل استقلال الجزائر.

الهوامش:

(1) الزبير سيف الإسلام: **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1988، ص134.

(2) من مواليد 15 مارس 1933م بقرية أولاد تركي بلدية العمرية ولاية المدية، التحق بثورة في أوائل سنة 1956م. وعين قبيل الاستقلال في مجلس قيادة الولاية الرابعة ثم عضوا بالمجلس الوطني للثورة. وبعد الاستقلال شارك في المجلس الوطني الأول، ثم في اللجنة المركزية للمؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964م. وهو من مؤسسين الأوائل لحزب جبهة القوات الاشتراكية FFS. كما سجن في الذكرى السادسة لعيد الاستقلال في 05 جويلية 1968م بتهمة التحالف مع الطاهر الزبيري وكريم بلقاسم وحكم عليه بثلاثين سنة سجنا نافذا إلى أن أطلق سراحه في شهر

جوان 1975م، ينظر: لخضر بورقعة: **شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، الجزائر: دار الأمة، 2000، ص3.

(3) لخضر بورقعة: مرجع سابق، ص17.

(4) حسن بومالي: "**الجزائر عشية الحرب التحريرية**"، مجلة أول نوفمبر، (الجزائر)، ع/24، نوفمبر 1977، ص10.

(5) محمد حربي: **سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، الجزائر: موفم للنشر، 1994، ص70.

(6) اسمه الثوري "**سي عبد القادر**" ولد 13 جويلية 1927م بالعاصمة بحي المرادية أي شارع ميلوز سابقا، وتعود أصوله إلى منطقة أبسكرييين بنواحي أزفون بالقبائل الكبرى. تحصل على شهادة الابتدائية عام 1939م، ثم واصل دراسته بالثانوية التقنية بالحامة العناصر إلى غاية 1942م. لينتقل بعدها إلى قسنطينة لمواصلة دراسته لكن وفاة والده حالت دون ذلك فعاد إلى العاصمة ليعمل في السكة الحديدية إلى غاية 1945م ليتفرغ بعدها إلى العمل السياسي. كما انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري في سنة 1943م وهو ابن السادسة عشر ليكون أحد المؤطرين لأحداث الثامن ماي 1945م، وفي 1948م انخرط في المنظمة الخاصة، وبعد اكتشافها في 18 مارس 1950م التحق بجبال الأوراس رفقة نخبة من شباب الحركة. كما حضر اجتماع الـ 22 المنعقد في جوان 1954م. استشهد في معركة بو كركر يوم 18 جانفي 1955م، ينظر: محمد علوي: **قادة ولايات الثورة الجزائرية (1962-1954)**، ط1، الجزائر: منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، 2013، ص ص 65 وما بعدها.

(7) http://mokhtari.over-blog.org/article-19703868.html

(8) محمد حربي: مرجع سابق، ص71.

(9) عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005، ص381.

(10) وهيبة سعيدي: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954- 1962)**، الجزائر: دار المعرفة، 1994، ص ص34-87.

(11) لخضر بورقعة: مرجع سابق، ص14.

(12) بوبكر حفظ الله: **التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954- 1962)**، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص189.

(13) الزبير سيف الإسلام: مرجع سابق، ص137.

(14) ولد في 05 فيفري 1917م بمنطقة أريس بالأوراس، وقد جندته إدارة الاحتلال بمدينة خنشلة ما بين (1943م– 1944م)، وفي سنة 1946م انخرط في حزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وفي سنة 1948م، ترشح للانتخابات البرلمانية وفاز فيها، ومع اختياره طريق الكفاح المسلح صار عضوا مؤسسا للجنة الثورية للوحدة والعمل وقائدا للولاية الأولى (الأوراس) وعند انطلاق الثورة شارك فيها بأمواله وأملاكه الشخصية فلقب "**بأسد الأوراس**"، ألقي عليه القبض في فيفري 1955م على الحدود التونسية الليبية، وحكم عليه بإعدام بسجن الكدية بقسنطينة، وفي 4 نوفمبر 1955م فر مع العقيد الطاهر الزبيري ليعود لنشاطه. لكنه استشهد بطرد مفخخ أرسلته المخابرات الفرنسية بجبال الأوراس في 22 مارس 1956م، ينظر: محمد علوي: مرجع سابق، ص ص31 وما بعدها.

(15) اسمه الثوري "**سي محمد**" ولد يوم 19ديسمبر 1925م بعين الكرمة بولاية قسنطينة. ناضلفي حزب الشعب P.P.A، وفي حركة انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D، ثم في المنظمة الخاصة L.O.S، سنة 1948م، وبعد اكتشافها لجا إلى الأوراس. وعضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954م، كما حظر اجتماع الـ 22. قائد المنطقة الرابعة، وألقي عليه القبض أسيرا في 23 مارس 1955م. بعد الاستقلال وزير دولة بالنقل سنة 1972م، ثم رئيس للمجلس الشعبي الوطني سنة 1977م في عهد بومدين وتولى رئاسة الدولة غاية وفاته لمدة 45 يوما، وبقي بهذه الصفة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد إلى غاية استقالته في سنة 1990م واعتزل الحياة السياسية. وتوفي في 10أفريل2000م، ينظر: محمد علوي: مرجع سابق، ص ص113 وما بعدها.

(16) محمد لحسن ازغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962**، الجزائر: دار هومة، 2009، ص99.

(17) محمد يعيش: **الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1930– 1962)**، ج1، الجزائر: دار الهدى، 2013، ص197.

(18) عبد المجيد عمران: **النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية (1954– 1962)**، الجزائر: دار الشهاب، 1995، ص112.

(19) محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، الجزائر: دار البعث، 1984، ص126.

(20) يحي بوعزيز: **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص390.

(21) عبد المجيد عمران: مرجع سابق، ص112.

(22) محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص126.

(23) حسن بومالي: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954– 1962)**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د.ت، ص175.

(24) محمد يعيش: مرجع سابق، ص197.

(25) الغالي غربي: "**جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك**"، أعمال الملتقى الدولي: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، (الجزائر)، من 02 إلى 04جويلية 2005، ص207.

(26) الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية (1954– 1958) دراسة في السياسات والممارسات**، الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع، 2009، ص267.

(27) مصطفى طلاس وبسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، الجزائر: دار الرائد، 2010، ص175.

(28) الغالي غربي: فرنسا والثورة... مرجع سابق، ص267.

(29) مصطفى طلاس وبسام العسلي: مرجع سابق، ص176.

(30) الغالي غربي: فرنسا والثورة... مرجع سابق، ص 268.

(31) يوسف مناصرية: "**قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية**"، أعمال الملتقى الدولي: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، (الجزائر)، من 02 إلى 04جويلية 2005، ص123.

(32) جمال قنان: "**لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني**"، أعمال الملتقى الدولي: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، (الجزائر)، من 02 إلى 04جويلية 2005، ص ص70 –72.

(33) بسام العسلي: **جيش التحرير الوطني الجزائري**، ط2، بيروت: دار النفائس، 1986، ص71.

(34) محمد عباس: **نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954 –1962)**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص345.

(35) محمد تقية: **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل**، ترجمة: عبد السلام عزيزي، الجزائر: دار القصبة، 2005، ص453.

(36) بسام العسلي: مرجع سابق، ص71.

(37) صالح بلحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009، ص 55.

(38) محمد تقية: مرجع سابق، ص 314.

(39) ولد في 19 جانفي 1919م حصل على الشهادة الابتدائية. كما عمل في الفلاحة، لينخرط بعدها في صفوف الجيش الفرنسي متطوعا. ونجا من الإعدام في أواخر جانفي1941م بعد الصدام بين الجنود الفرنسيين والجزائريين. لينخرط بعدها في صفوف حزب الشعب الجزائري في مارس من نفس السنة، ليلتحق بالجبل متمردا على فرنسا عام 1947م، كما شارك في تفجير الثورة كنائب كريم بلقاسم ثم خلف بيطاط على رأس المنطقة الرابعة. كان حاضرا في مؤتمر الصومام وكلف في أكتوبر 1956م بتنظيم الأمور على الحدود التونسية، ثم أصبح عضو لجنة التنسيق والتنفيذ من 1957م إلى 1958م، فرئيسا لبعثة الجبهة في لبنان وتركيا، دخل إلى الجزائر بعد وقف إطلاق النار وانتخب عضوا في المجلس التأسيسي عير انه استقال احتجاجا على سياسة بن بلة واعتزل السياسة إلى أن توفي في 28جويلية 1992م، ينظر: حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، الجزائر: دار المعرفة، 2007م، ص ص305، 306.

(40) وهيبة سعيدي: مرجع سابق، ص49.

(41) ولد بن بلة سنة 1918م بمغنية، تولى قيادة المنظمة السرية وساهم في تحضير الثورة، كانت له علاقات خارجية كما كان له الحضور ودور فعال في تسليح الثورة وهو في القاهرة، غير أنه 1956م، اعتقل خلال القرصنة الجوية للطائرة التي كانت تقله رفقة زملائه في طريقهم من المغرب إلى تونس، وكان أول رئيس للجزائر المستقلة، توفي في أفريل 2012م، ينظر، عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية، 1954–1962**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص ص 7،6.

(42) عبد المجيد بوزبيد: **الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي،** ط2، مطبعة الديوان، 2007، ص37.

(43) يعرف كذلك بـ "**أحمد مهساس**" ومعروف أيضا بـ "**علي محساس**"، ولد سنة 1923م بمنطقة بدواو ولاية بومرداس من الأعضاء البارزين في حزب الشعب، ساهم في تأسيس اتحادية الجبهة بفرنسا ثم انتقل إلى القاهرة سنة 1955م ليكلف بمسؤولية التسليح بليبيا، ثم عين مسؤولا سياسيا وعسكريا بتونس، حيث قام بتنظيم القاعدة وتفعيل نشاطها ونظرا لموالاته لـ بن بلة عارض جماعة الداخل، فتمت تنحيته من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ. من مؤسسي قواعد الجبهة التحرير الوطني داخل فرنسا، وبعدها عين كمندوب سياسي عسكري لمناطق الشرق الجزائري. وهو من بين اعضاء المجلس الوطنبي للثورة الجزائرية، وعين وزير للفلاحة والإصلاح الزراعي من سنة (1963م إلى 1966م). أسس اتحاد القوى الديمقراطية سنة 1989م، إلى أن توفي في 24 فيفري 2013م،

ينظر: أحمد مهساس: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003.

(44) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص34.

(45) مال بلفردي: "**هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962**". رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة الجزائر، 2005، ص37.

(46) المرجع نفسه، ص44.

(47) محمد قنطاري: "**الثورة الجزائرية وقواعد الخلفية بالجبهة الغربية**"، مجلة الذاكرة، ع/3، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص121.

(48) المدعو "**سي الطيب**" ولد في 23 جوان 1919م بالمسيلة، بدأ النضال في صفوف حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية بجيجل ثم قسنطينة. في أواخر 1947 تم تكليفه بتنظيم المنظمة الخاصة في الشرق ونجا من الاعتقال بعد اكتشافها عام 1950م. وفي سنة 1952م تمكن من دخول فرنسا وناضل فيها إلى مارس 1954م حيث عاد إلى ارض الوطن ليساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم مجموعة الاثنين والعشرين، فمجموعة الستة، وكان من المفجرين للثورة في الفاتح نوفمبر 1954م. القي عليه القبض في 22 أكتوبر 1956م من قبل السلطات الاستعمارية في حادثة اختطاف الطائرة، وأطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار عام 1962م، وبعد استقلال استقر في المغرب الأقصى بعد صراع سياسي مع إخوانه، ثم عاد غالى الجزائر بعد استقالة رئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992م ليتولى رئاسة المجلس الأعلى للدولة، وفي 29 جوان 1992م تم اغتياله في عنابة. ينظر: محمد شبوب: "**اجتماع العقداء العشر من 11 أوت الى 16 ديسمبر 1959 ظروف أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2010، ص06.

(49) اسمه الثوري "**سي مبروك**" ولد بميلة سنة 1926م، وبعد الحرب العالمية الثانية التحق بحزب الشعب الجزائري PPA وأصبح عضوا بارزا في المنظمة الخاصة سنة 1947م مسؤولا عن دائرة سكيكدة،، شغل عدة مهام منها: عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) بدائرة تلمسان، ثم عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954م وشارك في اجتماع 22، وعشية أول نوفمبر عيّن نائبا لمسؤول المنطقة الخامسة، ليعيّن في مؤتمر الصومام 1956م عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وأسندت له مهام في القيادة العليا للثورة، قام بإنشاء مكاتب اتصال واستقبال وتعبئة المتطوعين والقواعد الخلفية ومراكز التكوين العسكري والتقني، وأنشأ كذلك المراكز

الأولى لتكوين المتخصصين بالإرسال عام 1956م ومدرسة للإطارات في عام 1957م، وتأكدت فعاليته إثر تكوين الحكومة المؤقتة، حيث شغل منصب وزير للعلاقات العامة والاتصالات، ثم وزير للتسليح في جانفي 1960، وبعد الاستقلال تخلى عن أي عمل أو منصب سياسي ليشتغل بتجارة السفن بالمشرق العربي حتى وافته المنية بالجزائر يوم 31 ديسمبر 1982م، ينظر: محمد علوي: مرجع سابق، ص ص150 وما بعدها.

(50) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص40.

(51) المرجع نفسه، ص ص36، 37.

(52) حفظ الله بوبكر: مرجع سابق، ص ص314–315.

(53) عبد الرحمان عمراني: **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية (1956–1962)**، الجزائر ،2001، ص99.

(54) عبد الواحد بوجابر: **الجانب العسكري للثورة المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية**، الجزائر، د.ت، ص173.

(55) عبد الرحمان عمراني: مرجع سابق، ص ص 99، 100.

(56) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص44.

(57) فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984، ص ص330–333.

(58) المرجع نفسه، ص331،330.

(59) أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح ـ مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، الجزائر، 1982، ص231.

(60) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص40.

(61) وهيبة سعيدي: مرجع سابق، ص 53.

(62) فتحي الديب: مرجع سابق، ص205.

(63) الطاهر جبلي: "**التسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية (1954–1962)**"، مجلة المصادر، ع/25، (الجزائر)، 2012، ص196.

(64) فتحي الديب: مرجع سابق، ص205.

(65) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص ص95–96.

(66) المرجع نفسه، ص ص97–98.

(67) محمد خير الدين:**مذكرات**،ج2، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ت، ص181.

(68) فتحي الديب: مرجع سابق، ص258.

(69) المرجع نفسه، ص258.

(70) ولد بن بلة سنة 1918م بمغنية، تولى قيادة المنظمة السرية وساهم في تحضير الثورة، كانت له علاقات خارجية كما كان له الحضور ودور فعال في تسليح الثورة وهو في القاهرة، غير أنه 1956م، اعتقل خلال القرصنة الجوية للطائرة التي كانت تقله رفقة زملائه في طريقهم من المغرب إلى تونس، وكان أول رئيس للجزائر المستقلة، توفي رحمه الله في أفريل 2012م، ينظر، عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 7،6.

(71) هو محمد بن يوسف بطل التحرير من الاستعمار ورائد النهضة المغربية في القرن العشرين ولد يوم 10 أوت 1909م. بويع بولاية العهد يوم 18 نوفمبر 1927م، وتوفي فجأة على اثر عملية جراحية على المسالك الأنفية يوم 26 فيفري 1961م، ينظر: **معلمة المغرب، الرباط:** مطابع سلا، 2005، ص ص7026 وما بعدها.

(72) روبير ميرل: **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، ترجمة: العفيف الأخضر، ط3 ، بيروت: دار الآداب، 1983، ص101.

(73) محمد صديقي: **الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح**، ترجمة: أحمد الخطيب، باتنة، 1986، ص 29.

(74) محمد قنطاري: "**الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية دور مناطق الحدود إبان الثورة**"، مجلة الذاكرة، ع/03، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص،ص127-128.

(75) سمي هذا الخط نسبة لصاحبه الجنرال **موريس شال Maurice Challe**: ولد سنة 1905م بسان سير التي التحق بمدرستها العسكرية سنة 1923م، وتخرج منها برتبة ملازم أول سنة 1925م، التحق خلال نفس السنة بالمدرسة التطبيقية للطيران وتخرج منها طيارا ثم بالمدرسة العليا للطيران الحربي بين سنتي 1937- 1939 ليلتحق بالمقاومة سنة 1943م إذ عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة ثم نائب قيادة الأركان الجوية بين 1946- 1949 فجنرالا قائدا لسلاح الجو بالمغرب بين (1951م- 1956م)، ثم جنرالا للقوات المسلحة في الجزائر من ماي 1958م إلى أفريل 1961م، حكم عليه بالسجن مدة 10سنوات بسبب مشاركته في الانقلاب ضد الجنرال شارل ديغول بغرض الإطاحة به بدعوى أنه فرط في الجزائر الفرنسية، ينظر: جمال

قندل: **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية (1957– 1962)**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الضياء، 2006، ص 84.

(76) صالح قرفي: "**الجذور التاريخية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية (1954–1962)**"، مجلة الجيش، (الجزائر)، ع/601، أوت 2013، ص52.

(77) الغالي غربي: "**نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية**"، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، الجزائر، (د.ت)، ص ص 37، 38.

(78) صالح قرفي: مرجع سابق، ص52.

(79) محمود الشريف: "**أندري موريس وأسلاكه الشائكة**"، المجاهد، (الجزائر)، ع/11، نوفمبر 1957، ص10.

(80) حليلي بن شرقي: "مخطط **شال خلال الثورة التحريرية الجزائرية (1959–1958)**"، مجلة تاريخ المغرب العربي، (الجزائر)، ع/7، 2017، ص238 وما بعدها.

(81) جمال قندل: **خط موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية، (1957 – 1962)**، وزارة الثقافة، الجزائر: 2008، ص61.

(82) صالح قرفي: مرجع سابق، ص55.

(83) المرجع نفسه، ص54.

(84) حسن بومالي: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 – 1956)**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، د.ت، ص358.

(85) محمد تقية: مرجع سابق، ص40.

(86) حسن بومالي: إستراتيجية الثورة...مرجع سابق، ص358.

(87) المرجع نفسه، ص163، 164.

(88) عبد المجيد بوزبيد: مرجع سابق، ص42.

(89) ولد في 15 يناير 1918م بالإسكندرية، ضابط جيش ورئيس الوزراء من (1954 إلى 1956م)، ثم رئيس مصر من 1956م إلى 1970م. أنشأ الجمهورية العربية المتحدة (1958م إلى 1961)، كما خاض حربين مع إسرائيل (1956م–1967م)، كما توسط في الحرب الأهلية الأردنية 1970م، وتوفي يوم 28 ستمبر 1970م، ينظر: محمد عبد الخالق محمد فضل وآخرون: **الموسوعة**

العربية العالمية، ط2، ج16، الرياض–المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999م، ص ص105، 106.

(90) محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص161، 162.

(91) حسن بومالي: إستراتيجية الثورة...مرجع سابق، ص 358.

(92) المرجع نفسه، ص358.

(93) أحمد محمد عاشوراكس: **صفحات تاريخية خالدة**، ط1، ليبيا: المؤسسة العامة للثقافة، 2009، ص185.

(94) حسن بومالي: مرجع سابق، ص359.

الحدود الغربية ودورها في عملية التسليح (1954-1962)

بلعربي عمر طالب دكتوراه

بجامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

الملخص:

كانت فرنسا تدرك أهمية الحدود المغربية بالنسبة للثورة الجزائرية لذلك قامت بزرع الألغام وبناء الخطوط الشائكة والمكهربة منها خطي شال وموريس كما كانت الحكومة المغربية تدرك تمام الإدراك أهمية حدودها بالنسبة للثورة الجزائرية وأن الدعم المادي لها أساسي وضروري في نظرها بالنسبة لعمر هذه الثورة التي كانت بأمس الحاجة إلى السلاح الآتي عبر الحدود المغربية وبغض النظر عن دور المدن المغربية الحدودية في تسهيل عملية تهريب الأسلحة، وتسلل المجاهدين فإن جيش التحرير المغربي هو الآخر فتح أبوابه أمام تدريبات المجاهدين و منه تنطلق القوافل المدربة إلى التراب الجزائري وهو ما جعل الولاية الخامسة ملجأ للقيادات السياسية العسكرية أثناء الثورة أمثال بن بولعيد وبن مهيدي وسويداني بوجمعة وبن عبد الملك رمضان، وزهانة أحمد المدعو زبانة وعميروش وديدوش مراد...هذا إلى جانب كونها كانت محطة لتمرير الأسلحة للولايات الأخرى وملجأ آمنا للمناضلين المطاردين في جبهات أخرى من الاستعمار الفرنسي.

مقدمة:

لا شك أن مشكلة التسليح كانت من أهم الصعوبات التي واجهت الثورة في السنوات الأولى على الأقل حيث كان المصدر الأساس في التسليح هو ما بقي من عمل المنظمة الخاصة عام 1947ثم شراء أسلحة بقيمة 2000000

فرنك فرنسي قديم من ليبيا خزّنت في واد سوف وكانت حمولتها تحتوي على 130بندقية من نوع سطاتي وأربعة صناديق صغيرة، وقد نقلت على ظهور الجمال من واد سوف أيضا إلى منطقة بالقرب من الأوراس تسلمها مصطفى بن بولعيد ثم كانت الحمولة الثانية بعد فترة وجيزة تم شراؤها من الواد احتوت على 33 بندقية وصندوق ذخيرة نقلت إلى مدينة بسكرة ثم قسنطينة في شاحنات مخبأة بين التمور وأحيانا بين العصير، كما شهدت المنطقة الغربية هي الأخرى عمليات من نفس النوع عبر الحدود المغربية الجزائرية، وخاصة نحو جبال النمامشة والغرب الوهراني وساعدهم في عملية النقل نهر الملوية "جنة المهربين" وتمت هذه العمليات بصورة تدريجية فلم تكن الحمولة تزيد عن 50 بندقية وبذلك كانت خفتها عاملا مساعدا في عدم اكتشافها وسلامتها وعليه نقول كيف ساهمت الجبهة الغربية في عملية التسليح؟ وهل كانت عاملا مساعدا في نجاح وتهريب الأسلحة سواء كانت البرية أو البحرية؟

1-الجبهة الغربية ودورها في عملية التسليح:

لقد كان المغرب الأقصى من دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة أول نوفمبر الجزائرية التي اندلعت عام 1954 لعدة اعتبارات تاريخية أولها قرب المسافة بين الجزائر والتاريخ المشترك الذي يجمع بين الشعبين الشقيقين وبالتالي أثّر اندلاع الثورة الجزائرية في عمق المجتمع المغربي الذي تضامن مع الشعب الجزائري[1] حكومة وشعبا، بالرغم من أن المغرب كانت هي الأخرى تحت نير الاستعمار الفرنسي إلاّ أنها قامت بدعم الجزائر في المحافل الدولية.

1 – مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية، "1954–1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 155.

ونتيجة للضغط التي قامت به الثورة الجزائرية على السلطة الاستعمارية الفرنسية ما بين 1954،1956 وكذا الضغوطات المستمرة للحركة الوطنية المغربية ومع تزايد المقاومة أدى إلى دفع إدارة الإحتلال الفرنسي أن تسارع إلى منح الإستقلال للمغرب الأقصى عام 1956 حيث تقوم بتجهيز جميع معداتها العسكرية والتفرغ كليا للثورة الجزائرية[1] وبالتالي فإن نيل المغرب الشقيق الاستقلال سيحول مسار الحدود الغربية في عمليات التسليح وبما ن الثورة الجزائرية وجدت من يدعمها من الجهة الشرقية فحتما ستجد الدع المادي والمعنوي من الجهة الغربية اي المغرب الأقصى

وبذلك استبشرت الثورة التحريرية خيرا في استقلال المغرب الأقصى من خلال فتح جهة ثانية لدعم الثورة التحريرية وذلك من خلال الدعوة التي قدمها محمد الخامس العاهل المغربي[2].

وبما أن الثورة الجزائرية كانت في حاجة إلى السلاح خاصة على الحدود الغربية، خاصة الولاية الخامسة والرابعة أدى بها إلى القيام باتصالات بين قادة الثورة محمد بوضياف والعربي بن مهيدي في كل من تيطوان والناظور لتكوف بذلك قواعد خلفية لدعم ثورة الجزائر[3].

وبهذا فإن نشاط قادة الثورة أدى إلى وضع الخطط وتكوين شبكات تتولى مهمة الحصول على السلاح من أوربا وتوصيله إلى المنطقة الغربية عبر المغرب الأقصى وقد أنشأت لهذا الغرض إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات[4]

---

1 – الدعم العربي للثورة الجزائرية: منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،2010، ص 100.

2 – مريم صغير: المرجع السابق، ص 157.

3 – حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان الثورة 1954–1962، دار طاكسيوم، الجزائر، ص 265.

4 – عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البحث، قسنطينة، 1991، ص 366.

إلى جانب قيام الحكومة المغربية بفتح حدودها للمجاهدين وجعل أراضيها ميدان لتدريبهم كما اصدر العاهل المغربي أمرا بالسماح بمرور المعدات العسكرية وحتى المتطوعين إلى جانب الجزائر عبر الحدود المغربية الجزائرية وبغض النظر عن هذه التسييلات فإن جيش التحرير المغربي هو الآخر قد فتح أبوابه أما تدريبات المجاهدين ,ومنه تنطلق القوافل المدربة إلى التراب الجزائري مما جعل الولاية الخامسة ملجأ ومقرا للقيادات السياسية والعسكرية أثناء الثورة مثل مصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي وبوجمعة سويداني وبن عبد المالك رمضان وعميروش وديدوش[1].

حيث أنه المنطقة تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى أقصى جنوب الجزائر وتمتد على حدود المغرب الأقصى إلى الحدود الإدارية لعمالة الجزائر شرقا وهي تتربع على 1/ 3 من مساحة الجزائر قد أنشأها العربي بن مهيدي بمعونة عبد الحفيظ بوصوف وبحلول أكتوبر1955 وبدأت العمليات المسلحة في منطقة وهران التي تشمل النواحي الواقعة بين ندرومة والغزوات وتلمسان وسبدو وجهة مغنية وقد توسعت منطقة وهران بعد1956 لتشمل عين تيموشنت وسيق وغليزان[2] .

وقد قامت القيادة الثورية بالمنطقة الخامسة إلى ربط العلاقات مع المغرب الأقصى حتى يتم التحرك بسهولة داخل التراب المغربي وقد ساهمت هذه العلاقات في تعهد العاهل المغربي محمد الخامس بدعم الثورة الجزائرية[3].

1- مريم صغير: المواقف العربية ...المرجع السابق، ص ص 171-174.

2-حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 266.

3 – محمد قنطاري: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، العدد 3، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 201.

وبالتالي فقد أبدى المغرب الأقصى كل المجهودات لدعم القضية الجزائرية خاصة من طرف الملك المغربي محمد الخامس حيث أنه ربط استقلال المغرب الأقصى باستقلال الجزائر، وعلى أساس التوجه الوحدوي والإيمان بالمصير المشترك كان المغرب القاعدة من القواعد الخلفية للثورة الجزائرية حيث قدم دعما كبيرا وسهل من عملية وصول الأسلحة والذخيرة إلى الولاية الخامسة والرابعة والسادسة حيث أنجز العديد من المراكز لصنع الأسلحة فوق التراب المغربي من أهمها:

مصنع تيطوان: الذي أنشأ عام 1958 التي تم فيه صناعة القنابل الانجليزية والمتفجرات.

مصنع بوزنيقة: أنشأ سنة 1959 وكانت تصنع فيه القنابل الأمريكية والبنقلور والسلاح الأبيض.

مصنع تمارة :أنشأ سنة 1960 الذي يختص بصناعة الرشاشات الخفيفة من نوع مات49 والسلاح الأبيض

مصنع الصخيرات: أنشأ سنة 1960 المختص في صناعة مدافع الهاون عيار 45 ملم والمتفجرات

مركز المحمدية :أنشأ سنة1960 والمختص في صناعة مدافع الهاون عيار 60-80 ملم والبنقلور والألغام.

مركز الدار البيضاء :أنشأ سنة 1960 والمختص في صناعة البازوكات والرشاشات49 والمتفجرات والألغام و السلاح الأبيض[1] .

---

1 – زكي امبارك: أصول الأزمة في العلاقات العرية الجزائرية، ط1، دار أبي رقراق، الرباط، 2007، ص 162- Mouhemed guentari, la courier alger leciare 1954- 1956, edition-casb, Alger 2000, p 635.

كما أنشأت ورشات لصناعة الذخيرة وبعض الأسلحة الخفيفة، فضلا عن البازوكا والمورتي وقد كانت هذه بايسبورغ الملكية بالنمسا وقد كان مقر هذه المصلحة المختصة بصناعة الأسلحة في الدار البيضاء وكانت مجهزة بمحطة لاسلكي خاصة على اتصال مباشر بمركز القيادة كما كانت هذه المصلحة مسخرة لسلاح الإشارة[1].

إلى جانب هذه المصانع أنشأت في المغرب مراكز لتخزين السلاح المهرب من الخارج ومنها مركز الناظور بالريف المغربي ومركز وجدة، مركز فقيق ,مركز برمان ,ومركز القنيطرة , ومركز الرباط ,مركز الدار البيضاء، مركز تطوان[2].

والى جانب تصنيع الأسلحة محليا فقد زاد نشاط قادة الثورة حيث قام أحمد بن بلة الاتصال بمصر وتمكن من الحصول على أولى شحنة عام1955 عن طريق اليخت دينا الذي بلغت حمولته 1605 طن من الأسلحة والذخائر لجهة وهران الذي رسي في ناحية كبدانة الساحلية لناحية الناظور الذي استقبمه القائد محمد العربي بن مهيدي واستلم حصة الثورة الجزائرية من السلاح[3] .

لقد تنوعت الشحنة ما بين بنادق عيار303 وبنادق رشاشة من نوع بران والقنابل اليدوية من نوع ميلز 36 [4]ونقلت هذه الأسلحة عبر الشاحنات إلى مراكز التوزيع في الولاية الخامسة، وبعد عملية اليخت دينا عمليتان أكثر أهمية بكثير كانت أخرهما عن طريق سفينة حربية مصرية، التي كانت تحمل كمية كبيرة من الذخائر الحربية والأسلحة من النوع الألماني والانجليزي الجديدة

1 –حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 269.

2– زكي مبارك: المرجع السابق، ص 163.

3 – الدعم العربي للثورة الجزائرية: المرجع السابق، ص 67.

4 – عبد المجيد بوزبيد: الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي، ط2، مطبعة الديوان، 2007، ص 88.

والعصرية وبواسطة هذه الأسلحة استطاعت الثورة أن تتقدم في العمل بجبهة وهران يوم 22 أكتوبر 1955.

كما تمكن اليخت " انتصار "من إيصال شحنة أخرى من السلاح إلى المنطقة الغربية يوم 22 سبتمبر 1955[1] والذي رسى بميناء الناظور بالمغرب والتي تنوعت ما بين بنادق رشاشة ,ومسدسات اتوماتيكية وقنابل يدوية ,وذخيرة من خرارطيش مسدسات ومنظارات كما استفادت المنطقة الغربية من شحنة السلاح التي تم تهريبها عن طريق المركب" ديفاكس "والذي رسى في ماي1955[2] في منطقة سبتة وتم إفراغ الباخرة في سرية تامة قبل الفجر باستعمال قوارب صغيرة ,حيث تنوعت هذه الأسلحة من بنادق 303 وبنادق رشاشات، متفجرا، مولدات كهرباء وبنادق رشاشة ايطالية وذخيرة كخراطيش 303 وخراطيش لبنادق رشاشة ومشعلات[3] وبالرغم من وصول العديد من شحنات الأسلحة إلى الجزائر عبر المنطقة الغربية والتي ساهمت في دعم الثورة بالسلاح عبر حلفائها الكثيرين وخاصة المغرب الأقصى إلا أن عمليات القرصنة الفرنسية تمكنت من حجز كميات كبيرة وتدمير أخرى في عرض البحر المتوسط مثل: حجز الباخرة سلوفينيا في18 مارس 1958 محملة 150 طن من السلاح والذخيرة والباخرة سرانيطا في 25 ديسمبر 1958 محملة 40 طن من السلاح والذخيرة والمتفجرات TNT والباخرة ليسيد في 8 أفريل 1959 محملة 581 طن من السلاح والذخيرة[4] .

---

1 – حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 273.

2 – فتحي الديب: جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، دت، ص 120.

3 – عبد المجيد بوبزيد: المرجع السابق، ص ص 89-96.

4 – نجاة بيّة: المصالح الخاصة والتقنية لجبهة او جيش لتحرير الوطني 1954-1962، ط1، منشورات الخبر، الجزائر،2010، ص 160.

وقد ازداد نشاط أحمد بن بلة عام1956 عندما تنقل بين القاهرة ومدريد ليلتقي بالملك المغربي محمد الخامس في مدريد عند مفاوضته مع الاسبان من أجل استعادة بعض المناطق المحتلة في مراكش، حيث قال له: "يا أحمد لدي اطلاع واسع باتفاقكم المغاربي المشترك حتى الاستقلال ودول المغرب العربي لكن ماذا أفعل؟ هم تفاوضوا معي حول المغرب فهل أرفض ذلك؟ لماذا لا أقبل به؟ وبذلك يصبح المغرب عمقا استراتيجيا لك وأعاهدك بأنني سأكون معك في السراء والضراء" ويضيف أحمد بن بلة في لقائه مع الملك محمد الخامس فقال:" حضرت لائحة تتكون من عشرين طلبا لكنني عندما استمعت إليه وجدته قدّم ضعف ما كنا نريده فاتفقنا على قبول الاستقلال وتعيد الملك المغربي بأن تكون بلده قاعدة خلفية للثورة[1]".

وبالتالي فإن استقلال المغرب الأقصى قد أعطى لجيش التحرير الوطني المجال الواسع للمناورة على الحدود الجزائرية المغربية باعتبار أن مناطقه مثل وجدة والناظور أصبحت مركز دعم لجيش التحرير بالعتاد والسلاح[2].

وهناك من يرى أن منح الاستقلال للمغرب كان الهدف منه التفرغ للجزائر وغلق الحدود نهائيا أما تدفق السلاح وبالتالي فقد قام بن بلة بدور كبير جدا عند اتصاله بمحمد الخامس الذي استطاع من خلاله أن

يضمن الامداد بالسلاح حيث استفادت الجهة الغربية في أول رحلة من 1500 قطعة سلاح[3].

---

1 –غيلاني السبتي: علاقة جبهة التحرير الوطني بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010، ص 127.

2 – حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 273.

3 -Mohamed tugui:l'armi de liberation edition casbah alger 2002 , p 116.

إلا أن القرصنة الفرنسية أصبحت تتعرض لمجموع السفن المتجهة إلى الجهة الغربية ,وبالتالي تمكن عبد الحفيظ بوصوف من إقامة مصنعا سريا لصنع الأسلحة الخفيفة بمراكش وذلك للتزود بالسلاح[1] نتيجة لسياسة الحصار المضروبة من طرف القوات الفرنسية على الحدود الغربية ,كانت قيادة الأركان في الجهة الغربية مستعدة لوضع خطة ترمي للخروج من دائرة المراقبة الفرنسية وزيادة عمليات تموين المنطقة الغربية بالسلاح بعدما استطاعت القوات الفرنسية من توقيف سفينة السلاح ,الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة ,وبدائل أخرى للتموين وتطويرها من أجل ضمان تدفق السلاح إلى جيش التحرير وقد كانت استراتيجية التزود بالسلاح تتمحور حول ثلاث نقاط كما لخصها عبد الحفيظ بوصوف:

1–ضمان تزود جيش التحرير من مؤن وذخائر من القواعد المغربية عبر التراب المغربي واسبانيا.

2– تكوين مختصين جزائريين في مجال الاتصالات وفتح تبرعات تكوينية في هذا المجال من أجل خدمة الجيش.

3– التصدي لملخابرات الفرنسية وذلك من طريق الجوسسة المضادة بهدف رفع معنويات جيش التحرير[2].

وبالرغم من الإجراءات التعسفية التي قامت بها البحرية الفرنسية وقيامها بحجز العديد من البواخر المتجهة إلى الحدود المغربية الحاملة للعديد من الشاحنات المتنوعة من أسلحة وذخيرة إلاّ أن قادة الثورة استطاعوا التغلب على

---

1 – محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، لبنان،1983، ص 175.

2 – حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 270.

هذه العمليات ,حيث قامت الولاية الخامسة بتنظيم هيكمها عبر لجنة التنظيم العسكرية الغربية بمؤازرة لجنة التنسيق الشرقية وقد تم إنشاء قيادة الولاية الخامسة بعيدا عن فكرة الخصومات المحلية والإقليمية, ولعل النجاح الذي شيدته اللجنة الغربية في مهامها العسكرية كان له انعكاس ايجابي على الحدود الغربية بصفة خاصة والثورة بصفة عامة[1].

استفادت الجهة الغربية بشحنة من السلاح التي وجهت خصيصا لولاية وهران على متن الباخرة " أوريجون" في أوائل شهر فيفري التي تم تفريغها بأحد الموانئ المراكشية ,بعد اتفاقهم مع السلطات المراكشية والتي تلقت أوامر من طرف السلطان محمد الخامس بتسهيل شحنة السلاح وتسييرها عبر الأراضي المراكشية لتصل إلى قوات جيش التحرير بوهران وكان مندوب الحكومة الجزائرية محمد القادري المسؤول على التنسيق مع الحكومة المصرية, واحتوت الصفقة على 5000رشاش عيار 7062، 4000رشاش قصير عيار 708ملم، 3000 رشاش عيار 706ملم، 206 مليون طلقة عيار 706ملم للرشاش القصير، 408 مليون طلقة عيار 706 للرشاش الخفيف ، وكان اجمالي الشحة يقارب 244 طن[2].

2- خطوط الامداد بالسلاح على الخطوط الغربية:

اعتمدت جبية التحرير الوطني على طريقين رئيسيين لنقل الأسلحة عبر الحدود المغربية، الأول عن طريق الشاحنات وآخر عن طريق السفن والبواخر، وكانت طرق الإمداد البرية تتم عبر ثلاث خطوط رئيسية:

1 – محمد حربي: المرجغ السابق، ص 181.

2 – فتحي الديب: المرجع السابق، ص 492.

1- طريق وجدة، وهران، الجزائر :والذي يعتبر طريقا رئيسيا للشاحنات حيث استطاعت شبكة تهريب السلاح أن تجنّد أصحاب الشاحنات في نقل كميات محدودة بصفة منتظمة من الأسلحة والذخائر إلى الجزائر خاصة الولاية الخامسة ,حيث أصدرت السمطات الفرنسية أمرا بمنع عبور الشاحنات عبر خط وجدة ومغنية وذلك بعد افتضاح امر احد العملاء[1].

2- طريق وجدة بشار: الذي كانت تتمون عن طريقة الولاية السادسة وقد اكتشف أمره في أواخر سنة 1961[2].

3- طريق السكك الحديدية: حيث استطاعت شبكات تهريب الأسلحة استعمال القطارات في عملية تمرير الأسلحة حيث وظفت أربعة عملاء مختصين بتهريب السلاح عبر القطار الذي يربط بين المغرب والجزائر وكان خطه الرئيسي خط وجدة وهران، وخط وجدة بشار، وكانت مهام هذا القطار تنتهي عند مدينة سيدي بمعباس ليكمل المناضلون تهريب الأسلحة بوسائلهم الخاصة[3] إن نشاط هذه الخطوط في عمليات نقل السلاح إلى الحدود الجزائرية المغربية زاد من قوة الثورة الجزائرية خاصة بعد استقلال المغرب.

ونتيجة نجاح هذه الخطوط البرية قام قادة الثورة بالبحث عن طرق أخرى لمواصلة الحرب بالاعتماد على القواعد الخلفية للمغرب الأقصى ,خاصة وأن قوات الاحتلال الفرنسي قام بغلق جميع الخطوط البرية فنشطت شبكات التسليح بالاعتماد على البحر عن طريق ميناء وهران الذي استطاع من خلاله قادة قد

---

1 – حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 295.

2 – محمد صديقي: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح، ترجمة أحمد الخطيب، باتنة، 1986، ص ص 57-62.

3- حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 291.

زادت من نشاطه عام 1960 فقد كانت السيارات التي تتنقل من اسبانيا إلى الجزائر تعبأ خزانتها بالأسلحة والذخائر لتنقل عبر السفن إلى ميناء وهران لتفرغ الحمولة ,وقد كانت معظم هذه السيارات تجهز وتعد بالمغرب لتحول إلى اسبانيا ومنها إلى الجزائر[1].

وقد كان الأشخاص الذين يعملون على خط اسبانيا الجزائر يحضون بثقة لدى السلطات الفرنسية الذي سهل من عمل الشبكة في نقل السلاح عبر هذا الخط، مثل الاغا شنتوف الذي اشتهر بنقل السلاح بسيارته إلى غاية 19 مارس1962 وكذا الباشا اغا حكيكي الذي كان عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي، الذي تمكن من نقل ثلاث شحنات سلاح مستغلا حصانته النيابية، كما يوجد خط اخر يحظى بأهمية كبيرة يربط مرسيليا.

بالجزائر، وكانت السيارات التي تنقل عبر هذا الخط البحري تتجه بشاحنات الأسلحة إلى الولاية الرابعة والثالثة والثانية[2].

كما عمل مع خط مرسيليا الجزائر فرنسيان وهما " جان شامبو " و " بوسالي جاكمين "الذي كان قد جندها احد اعضاء الشبكة وقد نشط الفرنسيون في هذه الشبكة أما تعاطفا مع الثورة أو تحسين مستواهم المعيشي حيث أن العمل في مجال تهريب السلاح يعود بالأموال الطائلة , وقد أوكلت لهؤلاء مهام التنقل بالسيارات المعدة لتهريب السلاح انطلاقا من المغرب إلى فرنسا ,ثم نقلها عبر البحر إلى الجزائر، حيث كن كل واحد ينقل سيارة أسبوعيا إلى الجزائر عبر الخط البحري(مرسيليا الجزائر ,)كما تمكنت الشبكة مف استغلال الخط الرابط ما بين المغرب ومرفأ وهران بالجزائر ,حيث أن باخرة فرنسية خاصة

1– محمد صديقي: المرجع السابق، ص 65.

2–حفظ الله بوبكر: المرجع السابق، ص 298.

بالشحن تنتقل بانتظام بين المغرب ومرفأ وهران محملة بالمادة الأولية بمساعدة عنصر جزائري يعمل لصالح الثورة الجزائرية الذي تمكن من تأمين خمسة عشر قطعة حربية مختلفة الأحجام والأنواع في كل رحلة[1].

خاتمة:

لقد أدت الحدود الغربية البرية والبحرية دورا كبيرا في مجال تسليح الثورة الجزائرية على الرغم من عمليات القرصنة البحرية التي قامت بها السلطات الفرنسية في حوض البحر المتوسط لمنع السلاح، وكذا قصف الشاحنات البرية العابرة على الخطوط البرية الجزائرية المغربية ومما زاد قوة تدفق السلاح على الحدود المغربية النشاط الديبلوماسي الذي قام به قادة به الثورة في المغرب وتكوين شبكات لنقل السلاح في كل من مارسيليا واسبانيا وهذا ما زاد من عزيمة قادة الثورة في البحث عن مصادر اخرى للسلاح وخاصة الأسلحة العصرية المتطورة المضادة للدبابات والطائرات والمدرعات في الدول الاجنبية عن طريق المعسكر الشرقي والغربي نظرا لأن الثورة الجزائرية لقيت الدعم الكامل من طرف العديد من الحلفاء .

1 – محمد صديقي: المرجع السابق، ص ص 70–71.

التسليح في الناحية الثالثة من المنطقة الأولى بالولاية الأولى

سلامة دربال. طالب دكتوراه

جامعة باتنة 02

ملخص:

في خضم المشاريع الفرنسية الاقتصادية والعسكرية وعمليات التضييق على الحدود الغربية والشرقية على الثورة التحريرية وإفراغ المناطق الجبلية من ساكنيها، وحشدهم في المعتقلات والمحتشدات عبر خلق المناطق المحرمة لتجفيف مصادر الدعم والإسناد كان قادة الثورة يعملون ما بوسعهم للبحث عن مخرج، ولتزويد أفراد جيش التحرير بما يلزمهم من أسلحة لمواجهة الإحتلال، وهم بدورهم ابتكروا الكثير من الطرق لتوفير الحد الأدنى بغرض استنزاف العدو، والحصول على أسلحته، وقد كانت استراتيجية جيش التحرير في تمويل وتسليح جنوده تشمل كل مناطق ونواحي الولايات التاريخية، خاصة بعد سنة 1956م، على غرار الناحية الثالثة، من المنطقة الأولى، الولاية الأولى التاريخية، التي عمل فيها جيش التحرير جاهدا قصد تمويل كتائبه بما يلزمها من أموال بطرق متنوعة وتسليح وحداته ذاتيا، من خلال نصب الكمائن للعدو، بعد إجراءات دقيقة قبل تنفيذها.

مقدمة:

يعتبر موضوع التسليح والتمويل من القضايا التي أرقت قادة الثورة التحريرية الجزائرية منذ اندلاعها، فقد اعتمد مفجرو الثورة على ما تحصلوا عليه من

مخلفات أسلحة الحرب العالمية الثانية[1]، عبر شرائها وتخزينها رغم أن نسبة معتبرة منها كانت شبه معطلة وغير صالحة للإستخدام، إضافة إلى بنادق الصيد، لذا فجُل ما استخدم ليلة الفاتح من نوفمبر لا يصلح حتى لمواجهة الشرطة الفرنسية أو فرق الجندرمة، ناهيك عن الجيش الفرنسي الذي كان يُصنف في مصاف الدول الكبرى عسكريا في تلك المرحلة، رغم ما مسه من إرهاق خلال الحرب العالمية الثانية وحربه في الهند الصينية.

وبعد تجاوز المرحلة الأولى والجهود المبذولة من طرف الوفد الخارجي بدأت الأسلحة تتسرب عبر الحدود الشرقية والغربية بكميات متفاوتة، وبالإعتماد على التسليح الذاتي من خلال عمليات ومعارك جيش التحرير، صارت وحدات وكتائب الجيش تمتلك مختلف الأسلحة الأوتوماتيكية، لكن لم تصل إلى المستوى المطلوب لمواجهة الجيش الفرنسي، الذي ازدادت عدته وعدده خاصة حول المناطق النشطة على غرار الولاية الأولى (الأوراس والنمامشة)، بكل مناطقها ونواحيها.

ورغم تلاصق حدود الولاية الأولى مع الحدود التونسية إلى أنها ارتكزت كثيرا على تسليح وحداتها ذاتيا، مثل ما قامت به القيادة في الناحية الثالثة، المنطقة

---

1 يقول الشاذلي بن جديد في هذا الشأن في مذكراته أنه هو وابن خاله جلول استطاعا الحصول على قِطع من السلاح خلال الحرب العالمية الثانية في المعارك التي جرت بين ألمانيا و الحلفاء في تونس وليبيا، بعدما وجد المدعو جلول حطام طائرة ألمانية على الشاطئ فجرًا، وسارعا إليها ووجدا بداخلها رشاش وبندقية ألمانية من نوع موزر ومدفع رشاش مثبت إلى مقدمة الطائرة، ثم أخذا السلاح إلى المزرعة وقاما بتفكيكه ودهن بشحم ولف بالقماش وأخفي في قطعة من الفلين، ثم دفناه تحت نبات الصبار وظل هذا العمل سرا حتى سنة 1955م ، أما المدفع فلم يستطيعا تفكيكه، وقد احترق مع نبات العليق أين أخفياه. **الشاذلي بن جديد**، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929–1979م، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط 2011، ص 42.

الأولى، الولاية الأولى التاريخية، التي كانت تضم مدن وقرى جنوب سطيف (عين آزال، عين اولمان، صالح باي)، وبعض البلدات جنوب شرق ولاية برج بوعريريج (رأس الواد، برج الغدير، أولاد براهم...)، فمن خلال وثائق جيش التحرير في هذه الناحية، فقد كان لهم الفضل في تزويد بعض الكتائب من الولاية الأولى بالأحذية والألبسة، من خلال خياطتها من طرف حرفيين محترفين، إضافة إلى عمليات جمع الإشتراكات المختلفة لتمويل الثورة، عبر فرض الإشتراك على مختلف أطياف المجتمع، اعتمادا على وثائق أرشيفية.

واستنادا إلى تقارير الناحية الثالثة الخاصة بالمعارك التي جرت في نطاق حدودها، قمنا بالتحليل والتحقيق حول نتائجها، ومدى إسهامها في تسليح أفرادها خلال الفترة الممتدة من 1958م إلى 1962م حسب تواريخ تلك الأصول التاريخية، وتجدر الإشارة إلى أن قادة الناحية لجأوا في كثير من الأحيان إلى قيادة الولاية بغرض الدعم اللوجستيكي خصوصا قضية النقص الفادح في الذخيرة الحربية.

وقد طرحت الإشكالية التالية: تعد الثورة التحريرية الجزائرية في نظر بعض القادة بعد اندلاعها في ظروف عدم الإستعداد الجيد لها، عبارة عن عملية انتحارية نظرا لقلة التجهيزات والوسائل، لذا انتهجت جبهة التحرير استراتيجية معينة لتغطية تلك الثغرات، فيما تمثلت هذه الإستراتيجية وبالتحديد قبل وأثناء وصول الجنرال ديغول إلى الحكم؟

ومن خلال انتهاج قادة وأفراد وحدات جيش التحرير في الناحية الثالثة من المنطقة الأولى، الولاية الأولى التاريخية السياسة نفسها في تنويع مصادر الدعم وتكثيف عملياتها العسكرية، عبر الكمائن المخطط لها مسبقا، إلى أي

مدى استطاعت تمكين كتائبها من مواجهة فرق الجيش الفرنسي في المنطقة وتسليح مجنديها وخلق التوازن ولو نسبيا مع كتائب النواحي الأخرى؟

1- استراتيجية جيش التحرير في تسليح وحدات الجيش قبل سنة 1958:

كانت الوعود والتحفيزات الخارجية التي تلقاها قادة الثورة في الخارج العامل الأساسي في التعجيل للعمل المسلح كما فعل عبد الناصر مع بن بلة وأعضاء البعثة في القاهرة قائلا :" عليكم بالشروع في الكفاح وسيأتي الدعم بعد ذلك"، إلا أن الحذر والإحتراس من هذه الوعود كان سيد الموقف، لأن تكاليف إقامة الوفد الخارجي كانت على حسابهم، حسب ما كتب بن خدة[1]، إلا أنه كان الخيار الأصعب رغم ضيق الوقت وقلة الإستعدادات لذلك، ولم تأتي جهود قادة الثورة بالنتائج المرجوة لولا مساعي الوفد الخارجي الحثيثة، وعلى رأسهم أحمد بن بلة في القاهرة بعد انضمامه إلى مكتب تحرير المغرب العربي، قصد إقناع حكومة القاهرة بالإسراع في دعم ومساندة الثورة بالسلاح[2].

وقد مرت الثورة في بداياتها الأولى بأصعب مراحلها، لضعف إمكانياتها المادية والبشرية التي تعتبر من المسائل الحساسة والحيوية لانطلاق واستمرارية العمل المسلح[3]، وبعد لقاء قادة جيش التحرير في مؤتمر الصومام خرجوا بتوصيات وقرارات تنظيمية تواكب واستراتيجية الإحتلال الفرنسي، رغم غياب

---

1 بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، تر مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، المحمدية الجزائر، ط2، 2012م، ص 342.

2 الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية (1954–1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008–2009، ص 118.

3 الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة الثانية (الشم ال القسنطيني) 1954–1956، مجلة كان التاريخية، العدد 27، مارس 2015م، ص1.

الوفد الخارجي وبعض قادة الولايات، في الوقت الذي قامت فيه سلطات الإحتلال بوضع الأسلاك الشائكة المكهربة وزرع مختلف القنابل المضادة للأفراد على الحدود والمناطق المحرمة.

وشكل تنوع الركائز التي استندت إليها الثورة التحريرية العامل الأبرز في الإستمرارية، انطلاقا من العقيدة التي تمتع بها غالبية المجندين باقتناعهم بعدالة القضية، ثم انضمام أغلب أطياف الشعب الجزائري إلى الثورة ودعمهم المطلق، وأهم ركيزة، تخص الجانب المادي، أي السعي إلى التسليح الجيد لأفرادها، وكانت البداية بما كان مخزن في مخابئ المنظمة الخاصة، مثل كمية السلاح التي أرسلت إلى المنطقة الثانية (275 بندقية ستاتي) أحضرت من ليبيا سلفا، وكذلك كميات أخرى أرسلت إلى المنطقة الثالثة والرابعة[1].

وقد أُعلنت حالة الإستنفار القصوى للمناضلين والمتعاطفين لجلب كل أنواع الأسلحة والذخيرة، عبر شرائها أو جمعها والحصول عليها لدى بعض جمعيات الصيد أو حراس الغابات، وكذلك الإتصال بالمجندين الجزائريين في الجيش لفرنسي، إضافة إلى تكثيف مختلف الهجمات، ومباغتة أفراد مراكز الشرطة الأقل عددا لسهولة القضاء عليهم، والحصول على ما يحويه المخفر من تجهيز عسكري[2]، وبالنسبة للمجند الجزائري الفار من الجيش الفرنسي، كان لزاما عليه إحضار سلاحه وذخيرته وبعض القنابل اليدوية، وقد تفطنت قيادة الجيش

---

1 عبد الرحمان عمراني، التسليح والمواصلات أثناء الثورة 1956–1962م، وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط2001، ص95.

2 عبد الرحمان عمراني، المرجع نفسه، ص96.

الفرنسي لمثل هذه العمليات، الأمر الذي دفع بها إلى تشديد المراقبة على مخازن الأسلحة والذخيرة داخل مراكزه وثكناته العسكرية[1].

وبتزايد تعداد الجيش الفرنسي في الأشهر الأولى إلى الضعف حيث مع سقوط حكومة مانديس فرانس في 05 فيفري 1955م وصل عدد أفراد الجيش الفرنسي إلى 80300 جندي بعدما كان في ديسمبر 1954م حوالي 49 ألف جندي[2]، ضاعفت جبهة التحرير في الداخل من الهجمات والمعارك والكمائن بغرض استنزاف قدرات العدو العسكرية والاقتصادية وكذلك الحصول على مختلف ما تمتلكه وحدات الجيش الفرنسي من أسلحة متطورة.

إلا أن الدعم الخارجي العربي سواء عن طريق شرائه أو المتبرع به من قبل الحكومات الصديقة والعربية، الأمر الذي كان من شأنه تغيير مجريات الحرب في الداخل، خاصة بعد سنة 1956م[3]، حيث كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد بن عودة وأوعمران[4] بنقل الأسلحة من مصر إلى تونس ثم عبر الحدود،

---

1 الطاهر جبلي، الواقع العسكري، ص 5.

2 كوليت وفرانسيس جونسون، الجزائر خارجة عن القانون، تر محمد المعراجي، دار ثالة، الجزائر، ط 2013، ص240.

3 هناك بعض المصادر تثري هذا الجزء من الموضوع مثل ما كتبه فتحي الديب في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر" بتفصيل دقيق حول الأسلحة المصرية التي منحت للثورة التحريرية وكتاب "ملحمة اليخت دينا" لبلحسن بالي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائريةج1 وج2، للدكتور عبد الله مقلاتي، التونسيون والثورة الجزائرية لحبيب حسن اللولب وكتاب الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية 1954–1962 للأستاذ صالح لميش، كتاب الدعم الليبي للثورة التحريرية لصاحبه محمد ودوع، وهناك سلسلة تتكون من ستة أجزاء بعنوان سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية، للأستاذان صالح لميش وعبد الله مقلاتي.

4 وعلى إثر ذلك أبعد علي مهساس وأنصاره الذين رفضوا قرارات مؤتمر الصومام، ووقعت مواجهات بين الطرفين وتدخل بورقيبة شخصيا وانتهت بمغادرة مهساس إلى ألمانيا في ظروف مأساوية. الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص 91.

حيث وزعت أولى الدفعات على فرق جيش التحرير في الولايات التاريخية في نوفمبر 1956م كما يلي[1] :

- ✓ الولاية الأولى 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة BRENT F.M
- ✓ الولاية الثانية 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة BRENT F.M
- ✓ الولاية الثالثة 450 بندقية رشاشة مع الذخيرة BRENT F.M
- ✓ الولاية الرابعة 550 بندقية رشاشة مع الذخيرة BRENT F.M
- ✓ القاعدة الشرقية 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة BRENT F.M

وفي الشهر الموالي أي شهر أكتوبر 1956م كان العدوان الثلاثي على مصر[2]، وكان التضييق على الثورة ومحاصرتها في تلك الفترة عبر الرقابة الصارمة على الحدود، وعلى الدول الشقيقة، ومع مطلع عام 1957م، بدأت شحنات الأسلحة والذخيرة تُنقل بواسطة التجار الليبيين وصولا إلى تونس، لتخزن من طرف الثوار الجزائريين في مخابئ خاصة ليتم تهريبها على دفعات، إلى الجبهة الشرقية للثورة، وقد ضمت أنواع كثيرة ومتنوعة كمدافع الهاون والرشاشات، والعبوات المضادة للدبابات[3].

---

1 عبد الرحمان عمراني، مرجع سابق، ص 97.

2 بالتنسيق بين الإنجليز والإسرائيليين والفرنسيين كانت الحرب على المصريين، ولكل دولة أسبابها الخاصة، فبريطانيا كانت حربها بسبب إجراءات عبد الناصر الداخلية كتأميم قناة السويس وطرد الشركات البريطانية من مصر، أما دخول إسرائيل الحرب فكان بسبب تخوفها من طموحات عبد الناصر القومية، وبهدف التوسع نحو شبه جزيرة سيناء لتحقيق أهدافها التاريخية ومعتقداتها الدينية "من النهر إلى النهر" أي من الفرات إلى النيل، وكذلك فرنسا التي انضمت للحلف بسبب التعنت المصري حسبها وتقديم يد المساعدة للثوار الجزائريين خاصة السلاح.

3 فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 2، ط 1990م، ص 330.

وكانت دفعات أخرى متتالية من الأسلحة، وقد كتب فتحي الديب في هذا الشأن حيث يقول:"...راعينا تنويع أصناف هذه الأسلحة حسب طلب قادة الولايات بالداخل، لمواجهة المخطط الفرنسي الجديد..."،[1] لذا كانت استراتيجية قادة جيش التحرير، مسايرة السياسة العسكرية الفرنسية، بتحيين الجيش، مع تطلعات الجندي الجزائري، بتجديد الوسائل لمواجهة أحدث التجهيزات الفرنسية، ومختلف المشاريع غير المشروعة المنتهجة من طرف الإستعمار، حيث صرح رئيس بلدية الجزائر وكاتب الدولة للقوات المسلحة سابقا "جاك شوفاليي" يقول :"لا يمكن مكافحة الخارجين عن القانون بوسائل مشروعة إنما نحاربهم بوسائل مشابهة بوسائلهم، إنها شريعة العين بالعين، وقانون الدفاع المشروع على مستوى البلاد..."[2].

لكن هناك بعض الشحنات من الأسلحة صودرت بعدما اكتشفت إما من طرف خفر السواحل للدول الأوربية وخاصة منها الفرنسية في عرض البحر، أو بعد إفراغها، على غرار سفينة "خوان إيلوكس"، والتي اكتشفت بعد تكسير أحد الصناديق المحملة بالبنادق الرشاشة، فانكشف أمرها للجمارك الإسبانية فصادرتها ومن خلال رواية بعض مناضلي جبهة التحرير هناك، أن أمر اكتشاف الأسلحة كان مدبرا سلفا من طرف مندوبي الأمير حسن[3] المغربي، الذي كان

---

1 فتحي الذيب، المرجع نفسه، ص 331.

2 كوليت وفرانسيس جونسون، مرجع سابق، ص 240.

3 ولد الحسن الثاني في الرباط في جوان 1929م، نفي مع والده إلى مدغشقر في 20 أوت 1953م، بدأ حكمه بعد وفاة والده محمد الخامس ملك المغرب في 26 فيفري 1961م، حيث تم تنصيبه ملكا على المغرب في 03 مارس 1961م. وفي سنة 1975 أعلن عن حق المغرب في الصحراء الغربية وأطلق المسيرة الخضراء التي ضمت أكثر من 500 ألف مغربي اجتازت الحدود الصحراوية حاملين الأعلام المغربية، توفي في 23 جويلية 1999م.

وراء الفكرة، لحرمانهم من الأسلحة وممارسة نوع من الضغط على قيادة جيش التحرير، والتجاوب مع سياسة فرنسا والتفاوض معها، ولإضعاف جيش التحرير الجزائري لكي لا يمد أي مساعدة لجيش التحرير المغربي[1].

وبوصول الجنرال ديغول إلى الحكم على ظهر الدبابة في انقلاب 13 ماي 1958م، بعد فشل سبع حكومات على التوالي في القضاء على الثورة التحريرية، انتهج ديغول سياسة العصا والجزرة بحيث يحمل الخبز بشماله والسلاح بيمينه، من خلال مشاريعه الاقتصادية، وعملياته العسكرية الواسعة لخنق الثورة، ورغم ظهور تنظيمات ومؤسسات جديدة خاصة بالثورة، كتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958م، ومن أبرز وزاراتها، وزارة التسليح والعلاقات العامة "MALG"، كُلف عبد الحفيظ بوصوف برئاستها. إلا أن ديغول استطاع إلى حد ما، من التضييق على الثورة.

وبتوسع المهام المنوطة بهاته الوزارة، من عملية تفعيل مهام وحدات جيش التحرير بتجهيزها بمختلف ما تمتلكه جيوش العالم إلى النشاطات السرية، كالاستعلامات والاستعلامات المضادة، التنصت، التشفير وفك التشفير، والتجهيز، واللوجستيك، إضافة إلى مهام أخرى مثل التأطير والتكوين في ميادين حديثة على جيش التحرير، كالتكوين في مجال الطيران والبحرية...، وتعد هاته المعلومات جد سرية بين أفراد جيش التحرير[2]، لذا كان تطور جيش التحرير في تصاعد مستمر رغم الحصار الخانق الذي أطبق على كتائب جيش التحرير في الداخل في تلك المرحلة الحساسة.

---

1 فتحي الديب، مرجع سابق ص 337.

2 شريف عبد الدايم، عبد الحفيظ بوصوف، تر ANEP، منشورات ANEP، الجزائر، ط 2014، ص 141.

وبإنشاء هيئة الأركان العامة برئاسة هواري بومدين، هذا الأخير بادر بإنشاء كتائب تستجيب لمواصفات جدول التجهيز والتسليح، حيث تضم كل كتيبة ما يقارب 600 جندي، فيضم جيش التحرير في الحدود التونسية 25 كتيبة، من بينها سبع كتائب مجهزة بالأسلحة الثقيلة، بالإضافة إلى بطاريات مدفعية مجهزة بمدافع هاون عيار 120 ملم ومدافع مباشرة عيار 85 ملم[1]، وبالرغم من كل هذا التجهيز نجد وحدات جيش التحرير بالداخل المحاصرة تفتقر لمثل هذه الأسلحة، لذا ازداد حجم الخسائر البشرية لجيش التحرير والمدنيين على حد سواء بعد وصول ديغول، حيث أورد الأرقام الرسمية رضا مالك في "كتاب الجزائر في إيفيان"، من خلال كتاب "يوميات الحرب" لخالد نزار كذلك، حيث أن عدد قتلى شهر نوفمبر 1959م، بلغ حوالي 145 ألف قتيل، وأن عدد قتلى هذه السنة عادل مجمل قتلى السنوات الأربع السابقة[2].

ويمكن القول أن السنوات الأخيرة للثورة وبالضبط بداية بسنة 1958م ومع مجيء شارل ديغول إلى الحكم ارتكز عمل جبهة التحرير على تنويع أعمالها بين المجهود العسكري والعمل الدبلوماسي والتعبئة الشعبية، خاصة بعد تناقص فعالية هجماتها رغم ما يمتلكه جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية، حيث يقول خالد نزار أن مصير الحرب لا يتقرر فقط على قمم الجبال.

---

1 خالد نزار، الجزائر (19625–1954)، يوميات الحرب، تر سعيد اللحام، تدقيق ومراجعة غازي برو، ط1، ط 2004، منشورات ANEP، دار الفرابي، ص 54.

2 خالد نزار، المرجع نفسه، ص 56.

2- تنوع مصادر الدعم وطرق تجميعها (من خلال تقارير الناحية الثالثة المنطقة الأولى الولاية الأولى):

يعد التمويل الركيزة الأساسية لأي جيش لاستمرارية العمل المسلح، من خلاله يتم توفير ضروريات الحرب من أسلحة، أدوية ألبسة وأغذية، ففي المرحلة الأولى للثورة التحريرية لم يكن التمويل منظما، فكانت كل مجموعة تعتمد على سكان المنطقة التي تعمل فيها المجموعة بشكل كلي، خاصة سكان البوادي، وبالأخص الفلاحون في الأرياف الذين سخروا أموالهم وأنفسهم للثورة، وبمرور الوقت وتكريس قاعدة شمولية الثورة، وبازدياد عدد أفراد جيش التحرير، أصبح لزاما وضع استراتيجية محكمة، ووضع تنظيم خاص بها، وتحديد مصادرها، وتكليف مسؤولين معينين مختصين بضبطها ونقلها[1].

ففي الناحية الثالثة من المنطقة الأولى، الولاية الأولى التاريخية، انتهج قادتها الإستراتيجية نفسها التي طبقت في كامل التراب الوطني، من خلال تكليف مجموعة من الفدائيين وبالأخص في المدن بتحرير تقارير حول مختلف فئات المجتمع وما تتقاضاه من أجور أو مداخيل، لتسهل فيما بعد عملية تحديد الإشتراكات الشهرية أو الدورية المفروضة على هاته الفئات، فمن خلال (الوثيقة رقم 01)، نجد أن التقرير يفصل أجور قدماء المحاربين من الجزائريين القاطنين في حدود الناحية الثالثة، وتكون التقارير دورية في شكل دراسة معمقة حول الأشخاص المستهدفين كما توضحه الوثيقة حول اسم الشخص، عمره، سكنه،

---

1 أحمد بلخير، الثورة التحريرية في المنطقة الرابعة للولاية الخامسة (1962-1956)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية الجزائرية (1962-1830)، إشراف الأستاذ: طاهر جبلي، 2015-2016م، ص 108.

وما يمنح له من أجر، وقد حرر هذا التقرير في شهري نوفمبر وديسمبر سنة 1960م[1].

وللمرأة دور كبير خلال الحرب التحريرية، فكانت حاضرة منذ البداية، فقد عانت الأمرين، الظروف الإجتماعية المزرية، واضطهاد المحتل لها[2]، خاصة تلك النساء اللواتي فقدن أزواجهن في الحرب، مثل المجاهدة "بلجرو الطاوس"، التي كانت تنتقل من قرية إلى أخرى ضمن خلايا منظمة لجمع الإشتراكات من مناطق لا يستطيع أفراد جيش التحرير من فدائيين الوصول إليها، ثم تسلم ما قامت بتحصيله إلى مسؤولها المباشر الطيب بلجرو، وبعد اكتشاف أمرها أُرسلت إلى العاصمة، وقد كُلفت بمهمة تسليم رسالة إلى المسبل غربي عمار في منطقة بلكور، وكانت الرسالة تتضمن طلب التمويل، وقد عادت بمبلغ من المال إلى عين ولمان حيث سلمته إلى السيد كعبش البخوش[3]، لذا فجيش التحرير نوَّع أساليب جمع المال وعدّدَ طرقه في نقلها لتمويل الثورة التحريرية.

وهناك عدة وثائق تثبت مدى فعالية الجهاز الخاص بجمع التبرعات والإشتراكات، حيث توضح (الوثيقة رقم 02) المؤرخة في 1962/02/11م، والتي هي عبارة عن وصل استلام لمبلغ مالي قُدر بـ: 1.6 مليون فرنك فرنسي، ويعتبر هذا المبلغ إن صح ما جاء في الوثيقة جد كبير، إن كان يقصد المستلم عملة الفرنك غير ما هو متعارف عليه، أن واحد من العملة المعمول بها تساوي

---

1 تقرير خاص بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى، أرشيف خاص غير مصنف.

2 قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954-1958م، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د سيفو فتيحة، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2010-2011م، ص 88.

3 خيرة حسيب، شهادة المجاهدة الطاوس بلجرو، مجلة أول نوفمبر، العدد 65، 1984، ص44.

100 فرنك، إضافة إلى تغيير قيمة عملة الفرنك بعد مجيء الجنرال شارل ديغول ووصوله إلى سدة الحكم[1].

ومن خلال فحوى (الوثيقة رقم 03)، نجد أن جبهة التحرير حريصة جدا على تطبيق القوانين الصارمة حول تنقل الأفراد المدنيين خاصة، بحيث تُمنح الرخص لهم من أجل تنقلهم إلى المدن، والتي تكثر فيها مراكز الشرطة والجيش الفرنسي، خوفا من تسريب تحركات أفراد جيش التحرير، لذا فكل شخص تنقل إلى المدن دون منحه رخصة لذلك، تُفرض عليه غرامة مالية، هذه الغرامة تدخل ضمن مبالغ تمويل الثورة، كما توضحه معلومات الوثيقة، بحيث تبين قيمة الغرامة المالية التي فرضها مسؤول القسمة 3 على المواطن: "باي المعيوف"، بسبب إرسال إبن أخيه إلى مدينة باسكال (صالح باي) دون رخصة[2]، وقد تتنوع الغرامات المالية حسب شكل الخطأ المرتكب من طرف المعني بالغرامة، أي الذي خرق قانون جيش التحرير.

وبالرغم من أن أفراد جيش التحرير في الجبال والذين تُناط لهم مهمة القتال ضد المحتل ليس لديهم لباس موحد، بعضه غنائم تُجمع بعد المعارك[3]، وبعضه تقوم جبهة التحرير بخياطته محليا، وفي هذا السياق، فهناك دور بارز

1 لحماية الاقتصاد الفرنسي من السقوط قام ديغول بعدة إجراءات منها تكليف الخبير الاقتصادي "جاك دوف" ووزير المالية "أنطوان بياني" أن يضعا الفرنك الفرنسي الثقيل بعد الحرب العالمية الثانية بشكل موازٍ، لخفض قيمة التضخم ب17.5، ثم بمجيء "باسكال ماري" في نوفمبر 1958م ليصدر عملات وسندات حديثة في جانفي 1960، لتصدر بعدها العملة المعروفة الفرنك في عام 1963م.

2 غرامة مالية فُرضت على المدعو باي المعيوف، أرشيف خاص غير مصنف.

3 أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، 1954–1956م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2005–2006، ص 171.

لعبه الثوار الحرفيين، المختصين في إصلاح الأسلحة، وخياطة الأحذية العسكرية، واللباس العسكري، وقد لفتت انتباهي بعض الوثائق حول هذا الموضوع الذي لم تسلط عليه الأضواء كثيرا، بحيث تتضمن بعض الأرقام والكميات من الأحذية والألبسة العسكرية المصنعة محليا، والتي ترسلها الناحية الثالثة إلى مناطق أخرى، هاته العدة التي تعتبر من ضروريات الحرب، حيث من خلال حرفي المنطقة، استطاعت جبهة التحرير توفير وتمويل نفسها بنفسها دون اللجوء إلى خارج الحدود.

ومن خلال فحوى الرسالة (الوثيقة رقم 07) المؤرخة بتاريخ 1961/10/05م، والتي بعثها نائب الناحية الثالثة أحسن بوزراعي، إلى المجاهد الحسين كباب المسؤول عن الخلية المكلفة بصنع الألبسة والأحذية، حيث طلب تزويده بـ: 25 سروال، و25 معطف، وعشرة أحذية، صنع محلي، وطلب منه استخدام القماش من النوع الجيد، ثم نوّه على تعليم مجموعة من الشباب مهنة الخياطة وصنع الأحذية (كوردونية)، لأن أحد الحرفيين المعتمدين في صناعة اللباس والأحذية من مدينة عين ولمان، لم يرد على اتصالاتهم بهذا الشأن، كما أخبره في الجهة الخلفية من الرسالة.

كذلك الشأن بالنسبة للحرفيين المختصين في إصلاح قطع السلاح التي تعطلت أثناء أداء الجنود مهامهم الجهادية، فهناك رسائل عدة حول نقل هاته الأسلحة إلى المختصين، بغرض إصلاحها وهي متنوعة، على غرار بندقية ماص، مسدس بيريطة، وقد بعث هاته الرسالة كذلك أرسلها نائب الناحية احسن بوزراعي إلى المجاهد الحسين كباب، المسؤول الأول على خلية الحرفيين وعلى

هذا النوع من الدعم، وهذه الوثيقة مؤرخة بتاريخ 1961/09/10م تحت رقم 104[1].

وتبقى الكثير من حيثيات الثورة التحريرية في هذا الموضوع تتطلب البحث والدقة والمقارنة، فالنظام المعتمد في تمويل الثورة جد دقيق، وُضع خصيصا لمواجهة النظام الفرنسي الذي درس المجتمع الجزائري جيدا، ويعرف قادة الثورة حق المعرفة، لذا تطلب من قيادة جبهة التحرير أخذ جميع إحتياطاتهم في هذا الشأن، ويغيرون استراتيجياتهم كلما سنحت الفرصة، ليتجاوزا السلطات الفرنسية في كل مرة ولو بخطوة.

3- التسليح الذاتي من خلال معارك الناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى.

قبل الشروع في أي عملية أو الهجوم على أي مركز عسكري فرنسي، كان ضباط جيش التحرير ينطلقون من قاعدة بيانات أُعدَّت سلفا حول ثكنات العدو، وما تحتويه من جنود، ووسائل وتجهيزات حربية بشكل مفصل، كما توضحه الوثائق (رقم 06 ورقم 07)، فهناك الكثير من العمليات التي قامت بها كتائب جيش التحرير في الناحية الثالثة، ويجب التفريق بين العمليات الفدائية في المدن، والكمائن، والإشتباكات المحدودة أو العرضية، لذا كانت أفضل طريقة لجلب السلاح هي الكمائن المخطط لها مسبقا وبدقة، وقد نجح مناضلو جبهة التحرير إلى حد ما في افتكاك الكثير من الأسلحة بكل أنواعها، من خلال بعض المعارك ضد الفرنسيين.

وهناك مجموعة من المعارك التي سجلتها ذاكرة المنطقة بعضها تعد من العمليات البطولية، على غرار معركة جبل قديل التي شهدتها الناحية الثالثة

---

1 لم أصنف هذه الرسالة بسبب تجاوز عدد أوراق الورقة العلمية الحد المطلوب.

بمنطقة أولاد تبان، التي تقع أقصى جنوب ولاية سطيف، باعتبارها منطقة استراتيجية، تمر عبر مسالكها الكثير من الدوريات المتجهة نحو تونس أو العائدة من هناك، أو المجموعات الآتية من الولاية الأولى والمتجهة نحو الولايات الأخرى، بحيث تعتبر نقطة تلاقي للولايات التاريخية الثلاث، الولاية الأولى، الثالثة والولاية السادسة.

جرت هاته المعركة في منتصف صيف العام 1959م بالذات في 09 جويلية خلال عمليات تمشيطية واسعة، قام بها معظم جنود كتائب ثكنات الجيش الفرنسي الرابضة في: (المسيلة، بريكة، برج الغدير، رأس الوادي، عين ولمان، باسكال (صالح باي حاليا)، وسطيف)، رغم المعلومات السرية التي تحصل عليها قادة جيش التحرير في المنطقة، وأخذهم لجميع الإحتياطات اللازمة إلا أن المعركة جرت وتصادم الطرفان[1]، والأرجح أن الدورية التي كانت تعبر المنطقة من الولاية الرابعة المحملة بالسلاح الآتية من تونس، هي السبب في تفجير الوضع، ثم دخلت كتيبتين من الناحية الثالثة المعركة، وقد استخدمت الكثير من أنواع الأسلحة كما هو مفصل كالآتي : – موزير ألماني – رشاش ألماني – ماص 51 – ماص 49 – بندقية 86 – ترانت أمريكي –رشاش فامبار – رشاش 29/24.

وهذا يدل على إمكانيات جيش التحرير وتجهيزها الجيد، والذي يخدم استراتيجيتها في حرب العصابات، وحتى المواجهة المباشرة في بعض الأحيان إذا لزم الأمر، كما أن نتائج المعركة يدل على فاعلية تسلحيها، رغم الخسارة الكبيرة التي لحقت الناحية في الجانب البشري، بحيث خلفت المعركة مقتل ما يقارب 150 مجند في صفوف جيش التحرير، وحسب ما صرح به أحد الذين

---

1 علية عثمان بن الطاهر، معركة جبل قديل، مجلة أول نوفمبر، العدد 67، ص 22.

شاركوا في المعركة كانت خسائر الجيش الفرنسي أربع أضعاف خسائر الجزائريين، وفي الجانب المادي فقد أُسقطت عدة طائرات[1]، وبقي الجيش الفرنسي يقوم بتمشيط المنطقة وتسليط الرقابة الصارمة على السكان لأكثر من خمسة عشر يوم، بعدها رُحل السكان إلى محتشد بازر صخرة(العلمة)[2]، إلا أن الأستاذ محمد شمبازي يذكر أن تاريخ إخلاء منطقة أولاد تبان من السكان وترحيلهم إلى بازر ضخرة كان بتاريخ 16 جوان 1958م[3].

إلا أن هذا النوع من المعارك يستنزف الكثير من طاقة جيش التحرير التسليحية، فالدوريات التي تنتقل عبر السلاسل الجبلية والتي تنطلق من مختلف المناطق نحو الشرق أو الغرب بغرض التسليح، يسقط الكثير منها وسط كمائن الجيش الفرنسي بسبب عدم معرفتهم للطرق الآمنة، والخالية من جنود العدو، وفي معظمها لا يرافقها الدليل، أو من يدلهم من أبناء المناطق التي تمر عبرها الدوريات، فحسب شهادة المجاهد "كبير عمار"، الذي شارك في إحدى دوريات الناحية الثالثة، أن بعض الدوريات اتجهت نحو تونس بالمئات لم يرجع منها سوى أفراد يعدون على الأصابع[4].

فهذه الإستراتيجية تعد من النقاط السوداء للثورة التحريرية حسب وجهة نظري، فبدل تخصيص مجموعات تنقل السلاح، كل مجموعة تُعنى بالمنطقة التابعة لها لمعرفتها المسبقة بكل تفاصيل تنقلات العدو، ومعرفتهم كذلك بجبال

1 علية عثمان بن الطاهر، مرجع سابق، ص 22.

2 سمير مخربش، روبورتاج حول معركة جبل قديل، اولاد تبان، قناة الشروق TV، فيفري 2013م.

3 محمد شمبازي، المحتشات بولاية سطيف محتشد (بازر سكرة) نموذجا 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 49.

4 عمار كبير، شهادة حية للمجاهد بمعتقل قصر الطير (قصر الأبطال سطيف)، بتاريخ 25 جانفي 2018.

وأودية وتلال المنطقة أفضل معرفة، فتسهل عمليات النقل والتمويه وإيصال مختلف التجهيزات والأسلحة في الوقت والمكان المناسبين.

فاستراتيجية جيش التحرير في تسليح وحداته كان غير مجدي، ونتائجه كارثية على المجندين، فالكثير لقي مصرعه أثناء التنقل نحو الحدود، فهناك الكثير من المعارك التي شاركت فيها دوريات التسليح، مثل الدورية التي سقط فيها سبعون مجندا في معركة جبل مرغاد في 25 جوان 1957م[1]، وهذه المعركة ما هي إلا فيض من غيض، حيث أن الكثير من المعارك التي سقط فيها عشرات الجنود من جيش التحرير، والسبب الأساسي عدم معرفتهم بشعاب المنطقة، وليس لديهم أية معلومات حول مراكز وتحركات العدو هناك.

ومن المعارك التي استطاعت الناحية الثالثة من خلالها كسب كميات معتبرة من الأسلحة، نجد عملية عين بن عياد بدوار أولاد براهم في 16 نوفمبر 1957م، والتي دامت ثلاث ساعات، والتي قتل فيها أربعة عشر جندي فرنسي، وغنمت مجموعة جيش التحرير أربعة عشر قطعة سلاح نوع رشاش، وقد استشهد مجاهد واحد وثمانية عشر مدني، طبعا قُتلوا بعد المعركة كردة فعل لقوات الاحتلال الفرنسي لخسارتها الفادحة[2].

وهناك عمليات نوعية استطاع من خلالها جيش التحرير، الاستيلاء على كميات من الأسلحة دون خسائر تذكر، مثل العملية التي قامت بها مجموعة من الكومندوس (القوات الخاصة)، حيث بعد الاتصالات الحثيثة التي قام بها مخبرو جيش التحرير مع أحد المجندين في الجيش الفرنسي، بعد استحداث وإنشاء عدة مراكز عسكرية بالمنطقة، هذا المدعو "عمر باجي" والمجند في

1 الزبير بوشلاغم، معركة جبل مرغاد، مجلة أول نوفمبر، العدد 78، 1986م، ص 46.

2 علية بن الطاهر، الشهيد محمد عيكوس، مجلة أول نوفمبر، العدد 66، 1984م، ص 54.

مركز لاصاص بمدينة عين ولمان، أبدى استعداده للإلتحاق بصفوف الثورة التحريرية، فطلبوا منه التريث[1].

وبعد عقد مجموعة من الاجتماعات بدوار الخربة المحاذي للمدينة، واتفقوا مع عمر باجي على خطة الهجوم على هذا المركز، ليلة 9 ديسمبر 1985م، لكن العملية أُجلت لليوم الموالي بسبب عدم منحه مناوبة الحراسة تلك الليلة، وبعد اقتحام فوج الكموندوس المركز، ألقو القبض على ستة عشر مجند ضمن الحركة، وتمكنوا من الإستيلاء على كل تجهيزات المركز، من بينها 33 قطعة سلاح منها 7 رشاشات خفيفة نوع مات 49، كمية هامة من الذخيرة والقنابل، إضافة إلى راديو اللاسلكي، وثلاثة علب متفجرات، وعلبة خرطوش بها عيار 9 ملم 7,55[2].

وهناك تقارير عدة من خلال أرشيف الناحية الثالثة، حول عمليات جبهة التحرير في المنطقة، بحيث أن الكثير من تلك العمليات، استطاع من خلالها جنود جيش التحرير الاستيلاء على أسلحة الجيش الفرنسي، فالوثيقة (رقم 09)[3] توضح تفاصيل مجموع المعارك التي خاضها جنود الناحية الثالثة بكل مناطقها، والحصيلة التي خلفتها هاته العمليات، والفوج أو الكتيبة التي قامت بها، والمسؤول عنها، وعتاد العدو المحطم، والخسائر البشرية للطرفين، وكذلك الغنائم المتحصل عليها، وتقارير أخرى تبين حتى الأسلحة الضائعة من مجموعات جيش التحرير.

---

1 بوشارب بلقاسم، الهجوم على مركز لاصاص، بعين ولمان، مجلة أول نوفمبر، العدد 66، 1984، ص 26.

2 المرجع نفسه، ص 27.

3 مضمون الوثيقة يوجد ضمن الملاحق، بالتحديد الملحق رقم 09، التقرير مؤرخ بتاريخ شهري نوفمبر وديسمبر 1960م.

فهناك الكثير من المعارك، والعمليات الكبرى، وكمائن الجيش الفرنسي لجنود جيش التحرير، التي يخسر فيها جيش التحرير مختلف العتاد العسكري ولا توجد تقارير رسمية دقيقة حول ما استرجعته القوات الفرنسية من أسلحة، إلا إذا استعنا بتقارير الجانبين لكل المعارك التي كانت بين الطرفين في المنطقة، لكن يبقى المصدر الأساسي لجيش التحرير لتسليح وحداته ذاتيا هو أسلحة الجيش الفرنسي ومختلف أجهزته من شرطة ومجموعات الحرْكة وغيرها.

خاتمة:

على الرغم من أأن موضوع التسليح أسال الكثير من الحبر في الكثير من الكتابات والأبحاث، من خلال مضامين مذكرات من عايشوا الفترة من صناع الحدث، إضافة إلى العديد من الكتابات الأكاديمية، إلا أن الأبحاث التي اختصت بالموضوع تعد ضئيلة مقارنة وما تتوفر عليه دور الأرشيف والعائلات الجزائرية من وثائق أصلية تخدم الموضوع، إضافة إلى الكتابات المحلية فهي التي تضفي نوعا من الموضوعية وبعض التفصيل، إلا أنها تعتبر شبه نادرة، بالأخص تلك التي تحوي معلومات جد سرية وتمس بعض الأشخاص الذين هم من صناع الحدث شاركوا في صناعة التاريخ بالإيجاب أو بالسلب، لذا فالباحث الأكاديمي ليس له الشجاعة الكافية لطرح بعض القضايا الحساسة، بسبب الطابوهات، وكثرة المطبات التي يلاقيها في طريق البحث رغم توفر المعلومة عبر الشهادات الحية أو مكتوبة في مختلف الأصول التاريخية المتوفرة طبعا.

وموضوع التسليح خلال الثورة التحريرية يتطلب البحث فيه عبر كل المراحل التي مرت بها الثورة في الداخل، من خلال الصعوبات التي لاقت الجندي الجزائري في مواجهة آلة الحرب الفرنسية في الجبال والقرى وحتى المدن، والجهود التي بُذلت لافتكاك السلاح من العدو وابتكار أفضل الطرق والخطط

لمواجهة السياسة الفرنسية العسكرية، ومختلف المشاريع غير المشروعة، التي راح ضحيتها مئات الآلاف من المدنيين دون رحمة، وبالمقارنة بين موضوع التسليح الذاتي في الداخل، والتسليح في الخارج، أرى أن هذا الأخير هو أكثر وضوح، بسبب توفر مختلف الوثائق الرسمية للدول وبالأخص العربية، التي منحت لجبهة التحرير تلك المساعدات خاصة العينية المتمثلة في مختلف الأسلحة، وحتى الكميات التي اشترتها بمجهود فردي من بعض شبكات بيع الأسلحة أو من الدول الأوربية ذات الخلفية الشيوعية وثقها مناضلو جيش التحرير.

إلا أن التسليح الذاتي في الداخل، فيتطلب دراسة معمقة من خلال كميات السلاح التي تحصلت عليها وحدات جيش التحرير كنتيجة حتمية بعد كل معركة كان الانتصار من حليفها، بالإضافة إلى تلك العمليات الفردية البطولية لأفراد جيش التحرير من خلال عمل دؤوب فردي منقطع النظير، لم يُكتب عنه بعد ولم يؤرخ له ولم يُنتج في شكل أفلام سينمائية للأسف.

المحـور الثـالث

السياسة الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة الجزائرية

السياسة الفرنسية في الحد من التسلح وإستراتيجية الثورة في مواجهتها (خطي موريس وشال نموذجا)

د/ عبد الغني حروز

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

إن الباحث في أحداث الثورة الجزائرية ووقائعها في الشريط الحدودي كما في باقي الجهات بدءا من القاعدة الشرقية إلى آخر نقطة منه، في القاعدة الغربية من البلاد لا يجد مشقة في الاهتداء إلى الآثار والمعالم المتبقية من الثورة التحريرية، فحيثما وليت وجهك تجد هذه الآثار التي مازالت عالقة على جذوع الأشجار وفروعها، وفي أعمدة وأسلاك الخطوط المكهربة المطروحة على أطراف الطرق والممرات، وعبر مسالك و قمم الجبال والتلال، كما تجدها ماثلة للعيان في بقايا وسائل التدمير والإبادة كالخراطيش وشظايا المدافع والقنابل المحرقة، وفي الآثار الجسدية المتبقية عن المجاهدين من جراء التعذيب وحمل السلاح، ضمن دوريات جيش التحرير، كما تجد تلك الآثار جلية واضحة في رفات الشهداء، المنتشرة هنا وهناك بين الشعاب وفي داخل الكهوف، ودهاليز المعتقلات والسجون وزنزاناتها، ومراكز الاستنطاق والتعذيب والمراقبة المنتشرة في مختلف جهات الوطن، كما تجد تلك الآثار محفورة في ذاكرة ووجدان المجاهدين الأحياء الذين مازالوا يرونها بكل أمانة و إخلاص رغم تقدمهم في السن بعد مرور ما يقرب من 56 سنة عن إستقلال الجزائر[1].

---

1 - علي العياشي:" مجابهة العدو في الحدود الشرقية) ندوة) "، مجلة 1 نوفمبر العددان 99-98) نوفمبر، ديسمبر 1988)، ص32.

1. تطويق الاستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية:

لقد كانت المناطق الحدودية خلال الثورة التحريرية مشتعلة بنار المعارك التي لم تتوقف ولو لحظة واحدة، وبعدها أصبحت مناطق محررة من طرف المجاهدين بعد أن كانت محرمة[1].

وسارعت فرنسا إلى الرمي بكل ثقلها تجاه الشريط الحدودي، فبالإضافة إلى الحشود العسكرية ومختلف المعدات الحربية التي دفعت بها لإفشال حركة المجاهدين ومنعهم من عبور الحدود حتى لا يتمكنوا من التزود بالسلاح والدخيرة بصفة منتظمة، فقد تم التوصل على ضوء الخطة التي اهتدى إليها العدو، وفي ظرف سنة كاملة من صيف **1956م** إلى سبتمبر **1957م** إلى إقامة حزام من الأسلاك المكهربة تمتد من الناحية الغربية إلى مسافة **150كلم**. أما شبكة الشرق فتمتد على مسافة **320كلم**.

ومن خلال هذا الإستعراض الموجز لكيفية تطويق الإستعمار الفرنسي للحدود الجزائرية ومحاولة القضاء عليه بشتى الطرق ومدى صموده أمام هذه الشباك والوسائل الصعبة ندرك مدى قوة الثورة وشدتها وإحباط فرنسا وفشلها أمام المقاومات المتتالية للثورة والجزائريين[2].

2. الظروف العامة لإنشاء الخطين

لقد مهدت فرنسا لنجاح سياستها العسكرية الجديدة بحملة دعائية واسعة النطاق حيث جندت لها جميع الوسائل المادية، المعنوية والبشرية للقضاء على الثورة الجزائرية بحيث إعتبر هذا الإنجاز وسيلة وابتكار جديد وفعال كفيل

1 – العقيد كمال عبد الرحيم: مجلة الجيش الوطني الشعبي، نوفمبر 1980، العدد 200، ص 05.

2 – علي العياشي:" خط شال حاجز الموت الالكتروني") مجلة أول نوفمبر) ، جويلية، أوت 1988، العددان 94–95، ص 34.

بالقضاء على التمرد وهذا ما يفسر لنا حماس الساسة العسكريين الفرنسيين لهذا المشروع[1].

والجدير بالذكر أن الحرب تقوم على إستراتيجيتين: إستراتيجية دفاعية وأخرى هجومية وتعتمد الأولى على العوائق كوسيلة مادية لها، وضمن هذا الإطار قامت القوات الفرنسية ببناء سد مكهرب بعد أن أجريت دراسات على المواقع والأماكن التي يمر بها الخطان، فحددت معالمها ورسمت حدودها ونطاقاتها على الخرائط وسرعت في إنجاز خط موريس ووحدات الهندسة العسكرية التي تكلفت بهذه المهمة ذات الأبعاد المختلفة تحت إشراف خبراء ومهندسين مهرة في كافة الميادين، إلى جانب الحركة والعملاء وبعض من وظفوا تحت ستار القضاء على البطالة كما نجد المساجين والأسرى والمدنيين والمعتقلين الذين اضطروا إلى ذلك وكذا فرق من اللفيف الأجنبي والجلادين من أصحاب القبعات الخضراء والحمراء تحت حراسة الجيش الفرنسي، كل هذه الطاقات البشرية وفرت من أجل اختصار فترة الإنجاز وحسب المجاهد **زرايقية صادق** (قائد ناحية) فإن نسبة مشاركة الجزائريين في إنجاز الخطين قدرت ب **90%** و **(6500)** جزائري في مصادر أخرى، كما تمت العملية في إطار منظم ودقيق حيث يبدأ العمل صباحا على الساعة السابعة تحت رقابة جنود الإستعمار عن قرب وباستمرار[2].

ولدفع عملية الإنجاز أوجدت ورشات توزعت على 3 مجموعات على رأس كل مجموعة رئيس فرع من المدنيين يحسن اللغة الفرنسية وتكفلت المجموعة

---

1 -Mohamed Tegia : L’Algérie en guerre OPU Alger, P 268

2 – جمال قندل: " خط موريس بين الانكسار والانتصار"، مذكرة السنة الثالثة ماجستير، جامعة الجزائر 1992 – 1993م.

الأولى بتموين العمال وتزويدهم بالوسائل الضرورية لسير العمل) الإسمنت، الأعمدة، القضبان الحديدية، الأسلاك الشائكة.

بينما إكتفت المجموعة الثانية بالحفر في الأماكن السهلة، الوعرة، الصلبة والصخرية، أما المجموعة الثالثة فقد تكفلت بوضع الأسلاك الشائكة ومدها، فكانت كل ورشة تعمل في إتجاهين قصد الإسراع في الإنجاز، فمثلا ورشة تعمل من سوق أهراس باتجاه عنابة وعلى هذا المنوال تكونت في الحدود الشرقية أكثر من 20 ورشة.

لكن عمل المساجين والأسرى وحتى المدنيين لا يخرج عن نطاق الأسلاك الشائكة، أما مسألة الألغام والكهرباء فإن جنود الإستعمار هم الذين يقومون بها نظرا لما تتطلبه من تقنيات يفتقد إليها غيرهم إلى جانب عدم ثقة الفرنسيين في الجزائريين بحيث أن عملية زرع الألغام كانت تتم بعزل عنهم حتى لا يشاهدون مواقع زرعها[1].

ولقد قسم منجزوا الخطين سحب المناطق التي يقطنون بها، فالعمال الذين يقطنون بالماء الأبيض ينجزون فقط المسافة التي تربطهم بالمنطقة التي تليهم. وكان أجر هؤلاء يقدر بـ **6000 فرنك فرنسي** كل **15 يوم**، كما ارتدى الكثير منهم الزي العسكري الفرنسي دون أن يجندوا في صفوف الإستعمار فكانت كل ورشة تعمل في اتجاهين، ولمنع عمليات العبور أو الإختراق عبر الخطان بالألغام ففي نهاية شهر أفريل زرع **913000 لغم** في الحدود الشرقية و**42000 لغم** في الحدود الغربية و**40900 لغم** في جبال القصو، وتراوحت قوتها من **5000** إلى **7000 فولط** فأصبح هذا المجال صعب الحركة خاصة

---

1 – عبد العزيز بوكنة: "الإستراتيجية العسكرية الفرنسية (1954 – 1957) "محاضرة ألقيت في الملتقى الأول للأسلاك الشائكة بالنعامة بتاريخ 12/18/ جوان 1996، ص08.

و أن الردادات مدت في الحدود الشرقية على مسافة **140كلم** ابتداءا من الماء الأبيض إلى غاية شط الغرسة على طول طريق تبسة، تقرين، الوادي[1].

3. تعريف الأسلاك الشائكة و المكهربة:

تعتبر شبكة الأسلاك الشائكة من الموازع الإصطناعية وهي تتألف من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض على 4 أو 5 صفوف، ويصل بينها جبهيا وقطريا أسلاك شائكة معدنية وتكون المسافة بين الأوتاد 1.5م كما تكون المسافة بين الصفوف 1.5م أيضا.

تنصب شبكة الأسلاك الشائكة على مسافة **60/50م** أمام مواقع المنشأة، ويكون قبلها عادة حقل ألغام مضادة للدبابات و نقل ألغام مضادة للمنشأة، و تدعم الشبكة نفسها بفخاخ وألغام مضادة للأشخاص لمنع العدو اجتيازها، كما تدعم بألغام منيرة تتفجر وتضيء المكان إذا ما حاول العدو إجتياز الشبكة أو قطع أسلاكها، وتكمن مهمة الأسلاك الشائكة في منع العدو من مفاجأة المدافعين والحد من سرعة إندفاع المهاجمين خلال مرحلة الانقضاض (الهجوم). ولا تستطيع شبكة الأسلاك الشائكة إيقاف الدبابات التي تستطيع سحقها وتجاوزها، ولمنعها من المغامرة في مثل هذه العملية تعزز بألغام مضادة للدبابات تزرع وسط الشبكة نفسها [2].

ولشبكات الأسلاك الشائكة الثابتة حسب إرتفاعها 3 أنواع هي:[3]

---

1 - جمال قندل، المرجع السابق. ص 44.

2 - الرائد طاهر سعيداني: مذكرات الرائد طاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النبض، ط1، الجزائر: دار الطباعة للنشر والتوزيع، برج الكيفان، 2001، ص 122.

3 - الطاهر سعيداتي: المرجع نفسه، ص123.

أ–الشبكة العادية:

وتنصب في الأرض العادية ويكون ارتفاعها أوتاد فوق سطح الأرض **120سم**، وعمق الشبكة **4.6** إلى **6م** وهي تدعم من الجانبين بأسلاك شائكة أو عادية للشد مربوطة بأوتاد قصيرة ومغطاة بأسلاك شائكة.

ب– الشبكة العالية:

التي يكون إرتفاعها فوق سطح الأرض من **160** إلى **180سم**، وعمقها يتراوح من **1.5** إلى **3م** وتنصب هذه الشبكة في مناطق التشكل الحساسة وحول المعسكرات والمطارات وتدعم من الجانبين بأسلاك شد وبشبكة عادية.

ج– الشبكة المنخفضة:

وتنصب في الغابات والمناطق المغطاة بالأعشاب، كما تنصب تحت الماء على الشاطئ أو على ضفاف الأنهار ويكون إرتفاعها عن سطح الأرض حوالي **30** إلى **40سم** وتتميز هذه الشبكة بإمكانية إخفائها بحيث تفاجئ العدو خلال الإنقضاض (الهجوم)، بالإضافة إلى الشبطات الثابتة المذكورة فإنه من الممكن إستخدام شبكات متحركة قابلة للطي (كونسرتينا).

وهي عبارة عن شبكات أسطوانية يبلغ طولها **10م** وقطرها يتراوح من **70** إلى **90م** وتمتاز "**الكونسرتينا**" عن شبكة الأسلاك الثابتة بأن نصبها في مكان آخر عند تبديل الموقع لا تتطلب غزو أوتاد كثيرة في الأرض ولذا فهي تستخدم في الجبال والمناطق الصخرية.

أ– **خط موريس:**

تعود فكرة إنشاء هذا الخط إلى وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري الفرنسي " **أندري موريس**" الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية التونسية في نهاية **1956م** و بداية عام **1957م**، وبعد

مصادقة البرلمان الفرنسي على هذا المشروع أصبح يحمل إسم صاحبه "**خط موريس**" وانطلقت فيه الأشغال في أوت **1956م** في مناطق متعددة، يمتد الخط من الجهة الشرقية على مسافة **320كلم** من عنابة مرورا ببن مهيدي، فالذرعان، شيحاني، دريان، ليتفرع بعدها لحماية الطريق و السكة الحديدية و يمتد حتى بوقموزة، بوشقوف إلى تبسة بإتجاه الكويف، بئر العاتر فسوق أهراس[1].

ليمتد نحو الصحاري بواسطة أجهزة الرادار، أما عن الجهة الغربية فقد إمتد من بورساي أحفي(تلمسان)، مشرية (عين الصفراء)، القصور ليصل إلى إيقلي جنوب بشار مغطيا بذلك مسافة تقدر ب **700كلم**، كما يتراوح عرض الخط بين **6** إلى **25متر** حسب نوعية الأرض، أما ارتفاعه فحوالي مترين، يتكون من شبكة من الأسلاك الكهربائية الشائكة الدائرية و أخرى ممتدة أفقيا وعموديا مدعمة بأسلاك مكهربة تصل قوتها إلى **12000 فولط**، كما وضعت هناك عدة مفاصل تقنية تتحكم قوة التيار الكهربائية، بحيث إذا قطع سلك التيار الكهربائي في مفصل معين بقيت المفاصل الأخرى مشتعلة وسليمة، ونفس الشيء في حالة إجراء بعض الإصلاحات فإن التيار يقطع من المفصل الذي تجرى فيه الإصلاحات فقط. بينما الأماكن الأخرى تبقى ممونة بالتيار بالإضافة إلى هذا فقد أحيط الخط بحقول لألغام متفرعة حسب إستراتيجية الأماكن منها ألغام مضادة للأفراد وأخرى مضادة للجماعات وأخرى كاشفة ومضيئة إلى جانب وجود أجهزة إلكترونية كالرادارات وأبراج المراقبة[2].

1 - الرائد طاهر سعيداتي: المرجع نفسه، ص 123.

2 - يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين (19،20)، جزء2، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة الرويبة، الجزائر، 1996م، ص 221 - 222.

3 - الرائد طاهر سعيداتي: المرجع نفسه، ص 123

لقد شرع في إنجاز خط موريس وحدات من الهندسة العسكرية تحت إشراف خبراء في كافة الميادين إلى جانب الحركى والعملاء وبعض من وظفوا تحت ستار القضاء على البطالة[3].

ب- خط شال:

أطلق على هذا الخط إسم "شال" نسبة إلى الجنرال الفرنسي "**موريس شال** " قائد القوات الفرنسية في تلك الفترة بين (**1959-1960م**)، الذي شرع بدوره في إنجاز ثاني خط مكهرب خلف الخط الأول من الجهة الشرقية من الشمال إلى الجنوب لتدعيم خط موريس وذلك في بداية سبتمبر **1959م** إنطلاقا من غرب وشرق (القالة) ليتجه الجزء الأول منه نحو أقصى الشرق ليبلغ نقطة الحدود التونسية ثم يعود على شكل دائري ليتجه مع الجزء الآخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن و القرى الواقعة على الشريط الحدودي حتى يقترب من خط موريس بالقرب من مدينة سوق أهراس ليتجها معا نحو الجنوب[1].

يتكون خط شال من أسلاك مكهربة شائكة تحمي الدبابات من النيران والقذائف التي يطلقها جيش التحرير، وبجوار هذا الخط المكهرب يوجد حقل الألغام المضيئة والألغام المضادة للجماعات يتراوح عرضه ما بين **12** إلى **400م** وربما يتجاوز ذلك حسب طبيعة ونوع المكان[2] هذا إضافة إلى إقامة حزام من الأسلاك الشائكة لحماية تسرب الحيوانات إلى حقل الألغام عرضه حوالي **4 أمتار** شرع في إنجاز الخط بنفس الطريقة التي اتبعها الجنرال "موريس" بحيث يقوم بالعملية المساجين والمعتقلين والعملاء تحت إشراف الجيش الفرنسي وخبراء مختصين في الهندسة العسكرية، هذا و لقد قسم منجزوا خط "شال" وحتى خط

---

1 - الأسلاك الشائكة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة، الجزائر، 1998م، ص28.

2 - يوسف مناصرية: الأسلاك الشائكة وحقول الاغام، مطبعة الديوان، عين النعجة، الجزائر، ص 21.

"موريس" حسب المناطق التي يقطنون فيها، فالعمال الذين يقطنون مثلا ببوحجار ينجزون فقط المسافة التي تربطهم بالمنطقة التي تليهم حتى (سوق أهراس) ويتولى عمال المنطقة الموالية مواصلة الإنجاز و هكذا تتم العملية[1].

فكرة إنشاء خط موريس وشال:

تعود فكرة إنشاء الخطين إلى الجنرال "**فانكسام Vanuxem** قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية غير أن ذلك لم يتم بسبب هزيمة فرنسا في ماي **1945** هناك، لكن الفكرة بقيت في ذهنه و راودته في بداية الخمسينيات، و هكذا طبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد "**أندري موريس**" الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية المغربية التونسية في نهاية عام **1956م** و بداية **1957م** بعد تقديمه للبرلمان الفرنسي الذي صادق عليه فأصبح هذا المشروع يحمل اسم صاحبه " خط موريس" كما عرف ب "**سد الموت**" أو "**السد القاتل**" أو "**الثعبان العظيم**"[2].

ولقد استفاد "أندري موريس" شخصيا من هذه الصفقة المربحة باعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة التي تزود الخط المكهرب بالمواد الأولية[3]، و يصرح وزير الدفاع أنه استوحى قراره هذا (إنشاء الأسلاك) من قرارات مؤتمر الصومام القاضية بأولوية الداخل على الخارج، والذي رأى فيه وسيلة يمكن من

---

1 – يوسف مناصرية: نفس المرجع، ص21.

2 – الطاهر سعيداتي: المرجع السابق، ص123.

3 – يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة (1954–1962)، ط1، برج الكيفان، دار الحطبة للطباعة والنشر، ص179.

خلالها تشتيت شمل قادة الثورة الجزائرية تبعا لمقولة "إن إصدار أي قرار يستوجب إطلاعها على قرار الخصم".

ولقد انطلقت الأشغال في أوت **1956م** في عدة مناطق لتمديد الخط المكهرب بواسطة الأسلاك الشائكة، يصل طولها إلى حوالي **750كلم** من عنابة إلى تقرين. ليصل إلى الصحراء الجزائرية، وعلى عرض يتراوح من **30** إلى **60م** و من الغزوات إلى عين الصفراء على طول نفس المساحة تقريبا.

و يعود سبب تدعيمه إلى أهمية القواعد الخلفية الموجودة بالقاعدة الشرقية التي كانت توفر للثورة جميع الإمدادات والمساعدات المتاحة، و ترجع أهميتها كذلك إلى موقعها الاستراتيجي المتاخم للدول المجاورة و الشقيقة منها: تونس، ليبيا، مصر، المملكة العربية السعودية، سوريا الأردن و العراق[1].

4. خريطة انجاز الخطوط المكهربة:

أ- خط موريس:

يمتد من الجهة الشرقية من عنابة (Bone) فوادي الكبير، حيث يتصل بمنطقة "موريس" (إبن مهيدي) ليمر عبر (زريزر) و"روندون" "بسياس" و"موندي" (دريان) وابتداءا من هذه القرية يتفرع عنه قسمان يحميان الطريق والسكة الحديدية من "موند وفي" سان جوزيف (بوقموزة) دوفيفية (بوشقوف) سوق أهراس"مونتيكيو" (مداوروش) حتى تبسة "سوق أهراس" ثم نفرين ليتجه فيما بعد صوب شط الغرس على مسافة يبلغ طولها **460م** بينما يختلف العرض تبعا لطبيعة الأرض حيث يتراوح ما بين **6م** و **12م**[2].

1 – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص221، 222.

2 – جمال قندل: المرجع السابق. ص46.

أما على الجهة الغربية فقد امتد من "بورساي" و "أحفير" تلمسان " العريشة" "مشرية" موكتادلي"عين الصفراء" القصور" مويراس" الضواري" ليصل إلى "إيقلي" جنوب بشار.

وقد غطى الخط من الجهة الغربية مسافة تقدر بحوالي **700كلم** و هو غير بعيد عن الحدود المغربية بحوالي **3** إلى **4كلم،** بينما يختلف الأمر في الناحية الجنوبية نظرا لنوعية سطحها إبتداءا من "بويهي" إلى جبال "القصور" أين يبتعد الخط عن الحدود المغربية بحوالي **100كلم** ليتبع مباشرة السكة الحديدية ابتداءا من مشرية و يصل عرض الخط إلى حوالي **60م**[1].

ب- خط شال:

أما خط شال فهو يمتد خلف خط موريس من الناحية الشرقية (أم الطبول) مارا بالعيون فشرق القالة "فرمل السوق" ثم "عين العسل" فالطارف" ليصل إلى "بوحجار" و سوق أهراس" و قبلها بحوالي **2كلم** عند "وادي الجدرة" ينطلق باتجاه "حمام تاسة" ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاورة "وسوق أهراس" و عند الكيلومتر **28** يتحول نحو سيدي أحمد مارا بالمزيج "و تقرين" حتى نهاية وادي سوف عابرا بسوق تبسة [2].

والمسافة الفاصلة بين الخطين تتسع حينا و تضيق في بعض الأحيان حيث تتراوح بين **70** و **9كلم** و هو يتكون من خط مكهرب قوته **30 ألف**

1 – الرائد طاهر سعيداتي، المرجع السابق، ص122.

2 – عبد المجيد عمراني: النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954 – 1962، مطبعة دار الشهاب، باتنة الجزائر 1995، ص117، 118.

فولط، مكون في الوقت نفسه من **5 أسلاك** متركبة تفصلها بعوازل يبلغ ارتفاعها حوالي **2م** و تغطيها أسلاك شائكة لحماية الدبابات من قذائف البازوك[1].

5. الجوانب التاريخية لاستخدام الأسلاك الشائكة في الجزائر:

في السنين الأولى من إندلاع الثورة المسلحة إلى غاية **1956م** و كانت مناطق الحدود الجزائرية على طول الخط الحدودي آهلة بالشطان والتي كانت الدرع الواقي لجيش التحرير الوطني في الإقامة والتمركز والتموين والإتصالات ...الخ[2].

ونتيجة للمعارك اليومية الطاحنة في المجابهة بين وحدات جيش التحرير الوطني و القوات الفرنسية بمناطق الحدود جعلت فرنسا من مناطق الحدود في عمق **50كلم** داخل الجزائر مناطق عسكرية محرمة، إذ قامت القوات الفرنسية بتحطيم المنازل وقتل الماشية وتخريب أو إتلاف المحاصيل الزراعية وقطع الأشجار وتسميم المياه وقتل الحيوانات والمواشي وفرار السكان إلى المناطق الداخلية إلى القرى والمدن وإلى الحدود الجزائرية المغربية والتونسية، وداخلهما وجميع ما بقي من سكان هذه المناطق في المحتشدات والمعتقلات ومراكز التجمع والسجون تحت الحراسة العسكرية والمراقبة الشديدة عن طريق البطاقات الخاصة تقديمها عند الدخول والخروج في الأوقات المسموح بها[3].

وكان في بداية الأمر لسنة **1955 – 1956م** إقامة الأسلاك الشائكة وزرع الألغام والتي لا يتعدى خط أو خطين، وفي ليلة واحدة ثم نزع هذه الأسلاك على طول خطوطه من طرف مناضلين ومسبلين بمرافقة أفواج من جيش التحرير

---

1 – جمال قندل: المرجع نفسه ص47.

2 – احمد توفيق المدني: حياة كفاح الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982م، ج3، ص 408.

3 – مجلة المجاهد: الأسلاك الشائكة تنسف (1نوفمبر 1958)، ص12.

الوطني[1]، ونظرا لإستراتيجية ودور فعالية هذه الأسلاك وما أعطتها من نتائج إيجابية في مختلف الحروب العالمية والمحلية، قامت القوات الفرنسية بتسييج الحدود حيث جندت لها قوات بشرية ومادية كبيرة و تلغيمها ومن المساجين والمعتقلين الجزائريين أو حتى من المدنيين وعساكر فرنسية ومن اللفيف الأجنبي للإسراع ما يمكن لتطويق الحدود الجزائرية وعزلها عن عالمها الخارجي في الإمداد والتموين والعلاج في القواعد الخلفية للثورة الجزائرية داخل البلدين الشقيقين المغرب وتونس.

ومن هذا يطرح السؤال، هل القيادة الثورية بصفة عامة أو قيادة الحدود بصفة خاصة لم تستطع مواجهة القوات الفرنسية منذ إقامة الأسلاك الشائكة والمكهربة ومناطق الألغام في سنينها الأولى؟ أم أنها إستهزأت بها ولم تعطها منذ البداية أهمية؟ أم هناك عوامل أخرى؟[2].

لكن حسب معايشة الكاتب لأحداث المنطقة ومعاركها اليومية أن القوات الفرنسية وضعت كل إمكانياتها المادية والبشرية كما قلت إقامة هذه الأسلاك وحراستها وحمايتها وجهزتها بأحدث الآلات الإلكترونية والرادارات والأضواء الكاشفة وغيرها من الوسائل، وكانت القوات الفرنسية تقيم حراسة شديدة **24 ساعة على 24ساعة** بالقرب من الأسلكة الشائكة والخطوط المكهربة والألغام التي تقوم بغرسها أو سحبها خوف إنتزاعها أو تخريبها من طرف المجاهدين أو المسلمين و كان المساجين و أفراد الشعب من الجزائريين هم الذين يتولون إقامة هذه الأسلاك إلى جانب العساكر الفرنسية وجعل هؤلاء في المقدمة الأولى في

1 – وزارة المجاهدين: المتحف الوطني للمجاهد، وثائق عن خطي موريس وشال 1994.

2 – مجلة المجاهد، المرجع نفسه، ص 14.

واجهة المجاهدين عند الهجوم على هذه الأسلاك الشائكة والمكهربة والملغمة وحقول الألغام.

وأمام هذه التجهيزات الجهنمية كان اجتياز الأسلاك الشائكة والمرور يعد عملية انتحارية في صراع مع الموت المحقق ليلا لأن الإجتياز كان يتم ليلا في الأسلكة داخل المغرب أو تونس أو داخل الجزائر.

ولإجتياز هذه المناطق الملغمة فرادية ووضع قدم في محل القدم الخالي من الألغام المزروعة لمسافة أكثر من **50م** من القدم، فأكثر أو أقل الأسلكة الشائكة العنكبوتية الملغمة ثم مناطق الألغام التي تبعد عن الخطين ب **100م** ثم الأسلاك الشائكة المكهربة بقوة **6000 فولط** في ارتفاعها لأكثر من **2**م ل **5 أسلاك** أقل أو أكثر أيضا أو حسب طبيعة و ظروف و إمكانيات كل جهة على الحدود الشمالية والجنوبية من مناطق مكشوفة و مناطق جبلية منكسرة التضاريس ووعرة المسالك[1].

ثم مناطق الألغام بين الخطوط لمسافة **5 كلم** فأكثر، ثم الأسلكة الشائكة المكهربة والملغمة بموجة لالتقاط الأصوات على طول الخطوط الحدودية مدعمة بمراكز وأبراج المراقبة وقواعد مجهزة ببطاريات المدفعية والصواريخ أرض أرض، وأرض جو، والرادارات المتحركة فوق المدرعات والمزنجرات لتتبع حركات المجاهدين، والرادارات الثابتة في المراكز والقواعد التي تحدد بالضبط مكان المرور و تزود مراكز المراقبة وأبراجها بكل المعلومات للقصف المدفعي الآلي خاصة أنها تتبع ما يحمل فوق أكتاف الإنسان وعلى ظهور الحيوانات من أسلحة كيفما كان نوعها من مدافع الهاون والرشاشة المدفعية وحتى الأسلحة الفردية من البنادق المختلفة.

---

1 – وزارة المجاهدين: المتحف الوطني للمجاهد، وثائق عن خطي موريس وشال 1994.

ولمقاومة ذلك حاولت أفواج جيش التحرير الوطني مقاومة هذه الإستراتيجية التكنولوجية وأحيانا لمغالطة العدو ومعرفة أماكنها الإستراتيجية من بطاريات المدفعية والصواريخ والرادارات إذ أنه كان يتم حمل مختلف أنواع الحديد فوق الدواب وإرسالها نحو المناطق معينة وفي إتجاهات خاصة، وبالفعل كانت القوات الفرنسية بأجهزتها الإلكترونية تقوم بضبط وتحديد المكان ويتم قصف تلك الحيوانات من طرف قوات العدو[1].

كما كانت وحدات جيش التحرير تقوم بإرسال بالونات تحمل مختلف الحديد في السماء في اتجاه الرياح نحو المراكز الفرنسية ، فتقوم القوات الفرنسية بقصفها بالمدفعية المضادة للطيران وأحيانا تحليق الطائرات في حالة استنفار قصوى لتلك البالونات في حرب استنزاف أو حرب الأعصاب للعساكر الفرنسية، كان كذلك جيش التحرير الوطني يستعمل الألغام على الحدود ضد الدبابات والمزنجرات والسيارات بصفة عامة، وأيضا وضع الألغام و المتفجرات حول المراكز العسكرية الفرنسية مما يتم استعادته من الألغام الفرنسية وقذائف المتفجرات مع تطويرها وإعادة استعمالها ضد القوات الفرنسية وعندما كان يشتد ضغط المجاهدين وسيطرتهم على ميدان المعارك الحدودية كانت تلجأ فرنسا إلى قصف المجاهدين بالنابالم والغازات السامة خاصة لكتائب نقل الأسلحة و ذخيرتها الحربية في طريقها للمناطق الجزائرية الداخلية[2].

6. كيفية بناء السد وتحضير الأرضية له

كانت الأسلحة قليلة في بداية الثورة، غير أن المجاهدين الأوائل كانوا مصممين على الانتصار ولذلك أسسوا قاعدة التسليح بطرابلس القرب على يد

---

1 – مجلة المجاهد، المرجع السابق، ص 15.

2 – مجلة المجاهد، نفس المرجع، ص 15

محمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وبشير قاضي، وكان الثوار يتجهون من المنطقة الأولى الأوراس النمامشة إلى ليبيا لجلب الأسلحة والذخيرة، وكانت معاناتهم كبيرة، وإيمانهم بالله والنصر كبير، ولذلك تحدوا الصعاب وواجهوا فرنسا وهي في أوج قوتها.

وقد بذل القادة الأوائل جهدا كبيرا في نسج شبكة التسليح، وكان أبرزهم في الخارج أحمد بن بلة، وأحمد محساس، ومحمد بوضياف، العربي بن مهيدي بالإضافة إلى الآخرين الذين كانوا يعملون في الظل مثل السادة بشير قاضي، بوزبيد، عرعار، وغيرهم كثير، وتعاونوا مع المجاهدين التونسيين والمغاربة لبناء جيش مغاربي (جيش تحرير المغرب العربي)، وتوجهت الأسلحة من ليبيا إلى تونس ثم الجزائر لتصل إلى المنطقة الأولى (ناحية وادي السوف، وتبسة، وسوق أهراس) ثم توزع على المجاهدين في الداخل، أما الناحية الغربية فأهم شحنة وصلت هي شحنة باخرة دينا التي جاء على متنها المجاهد بومدين، وتوزعت الأسلحة من مدينة طنجة و الناظور وتطوان ووجدة، ثم دخلت إلى الجزائر[1].

وكان الفرنسيون منتبهين لذلك، ومن المنطقي أن السلاح هو العمود الفقري لأي ثورة ولذلك شرعت فرنسا في منع وصول السلاح إلى الجزائر، خاصة عن طريق الأقطار العربية والحدود الشرقية بالذات لأنها مفتوحة على أكثر من قطر عربي وعلى قواعد الثورة في تونس وليبيا ومصر.

وبدأت فرنسا في وضع السدين الشائكين المكهربين والملغمين على الحدود الجزائرية الشرقية و الغربية[2].

---

1 – يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص21.

2 – نفسه، ص22.

7. المشروع التقني للخطين

أ- تقنيات الخطين:

زودت هذه العملية بأحدث الوسائل التكنولوجية المتوفرة آنذاك، مما يعكس بصدق النوايا الإستعمارية الخبيثة و رغبة السلطات الفرنسية في الحفاظ على الجزائر مهما كلفها الأمر وهذا ما ستشفه من تصريح **فرانسوا ميتيران** (وزير الداخلية في عام 1954) الذي أكد أن التفاوض الوحيد مع جبهة التحرير الوطني هو الحرب، فكان هذا الإنجاز خير دليل على ذلك[1] فعمدت فرنسا إلى عزل الجزائر والجزائريين وذلك بحبسها بين رمال البحر الأبيض المتوسط شمالا ورمال الصحراء جنوبا، وبين الأسلاك الشائكة شرقا وغربا والتي تظهر في أشكال هندسية متنوعة نذكر منها:

1- **شبكة الإنذار:** تنبه باقتراب جيش التحرير الوطني.

2- **نقل الألغام:** نجده في مقدمة الحاجز ويتراوح عرضه ما بين **3** إلى **5 أمتار** به **50000 لغم** على مستوى كل **20 كلم** منم الحاجز والألغام به متباعدة عن بعضها بحوالي **40** إلى **50 سم** ومازالت آثارها لحد اليوم.

3- **شبكة من الأسلاك الشائكة:** مضلعة الشكل تحتوي على **3 أوتاد** علوها **1.20م** و عرضها **4م**.

4- **شبكة من الأسلاك الشائكة:** وهي منحرفة الشكل تحتوي على **4 أوتاد** علوها **150م** إلى **160** وعرضها **6م**.

5- **السياج المكهرب:** يبلغ علوه **180م** متكون من **8 أسلاك** متباعدة عن بعضها بحوالي **2.5م** ويمر بها تيار شدته متفاوتة، الأولى للتنبيه والثانية

---

1 – يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص40.

تستعمل في حالة الطوارئ. هذه الشبكة معززة في أعلاها بأسلاك ثانوية غير مكهربة أوتادها خشبية و طولها 2م[1].

6- **شباك دائري على 3 طبقات:** علوه 1.40م إلى 2م.

7- **سياج ضد البازوكا: (قاذفة الصواريخ):** يحمي سيارات الحراسة، كما يحمي الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير الوطني المضادة للدبابات.

8- **السياج المكهرب الثاني**: يشبه السياج المكهرب الأول، غير أنه يكون معززا من الأعلى والأسفل، و ذلك بشد الأسلاك السفلية بدبابيس تمنع المجاهدين من إبعادها عن بعضها البعض للمرور وكذلك فرش الأرض تحت السياج بأسلاك شائكة تمنع المجاهدين من حفر ممر تحتها للعبور.

9- **ممر للحراسة**: شبكة سيارات الحراسة المسماة (المشط).

10- **أسلاك شائكة مستطيلة الشكل:** طولها 1.20م إلى 1.40م أما عرضها فيمتد من 4 إلى 6 أمتار.

11- **الممر التقني:** تسلكه الفرق التقنية لتصليح أي عطب يحصل بالسياج المكهرب.

12- **السياج المكهرب الثالث:** يشبه السياج الأول من حيث العلو و عدد الأسلاك.

13- **الأسلاك الشائكة:** وتشبه الأسلاك المشار إليها (رقم 10 أي أسلاك شائكة مستطيلة الشكل).[2]

1- مصطفى بيطام: "الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة الجزائرية"، مجلة الذاكرة، العدد6، نوفمبر 2000، ص 54.

2 – مصطفى بيطام: نفس المرجع، ص55.

وبعد تهيئة المساحة التي يمر بها الخطان، شرع في تثبيت وغرس أعمدة الحديد التي كان يتجاوز ارتفاعها 2.5م مصففة على شكل مربعات، تتخللها أسلاك شائكة، والتي تقسم الخطين إلى قسمين: وفي الوسط مسافة فارغة تنصب بها أعمدة من جديد، تختلف عن تلك التي وضعت عليها الأسلاك الشائكة و هي أكثر متانة، و بين كل عمود توجد مسافة 4م، وفي كل عمود 4 فناجين زجاجية مثبتة واحدة فوق الأخرى، لكل فنجان خيط أي سلك زجاجي نحاسي، يمر به التيار الكهربائي كما هو الحال في أسلاك التيار الكهربائي الهادي، وقوة التيار تتراوح ما بين **5000 و7000 فولط.**

في البداية كانت قوة موحدة، وبعد أن أدخلت تحسينات وضعت 4 مفاصل أصبحت تتحكم في قوته وقد يكون من جهة 500 فولط، وفي جهة أخرى 700 فولط. ويوجد أول هذه المفاصل قرب مدينة عنابة، والثاني سوق أهراس، والثالث بتبسة، والرابع بتقرين وهو المفصل النهائي ومهمة المفاصل تقنية حيث إذا قطع أو ضرب سلك التيار الكهربائي في مفصل معين بقيت المفاصل الأخرى سليمة، وتشتعل طبيعيا. وفي حالة الإصلاحات فإن التيار يقطع من المفصل الذي تجرى فيه الإصلاحات، بينما تبقى المفاصل الأخرى سليمة وتشتعل طبيعيا، وفي حالة الإصلاحات فإن التيار يقطع من المفصل الذي تجرى فيه الإصلاحات، بينما تبقى المفاصل الأخرى ممونة بالتيار الكهربائي إضافة إلى ذلك غرست أيضا وسط هذه الأسلاك حقول الألغام تمتد على طول الجانبين يبلغ عرضها 5 أمتار في كل جانب، بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كلم، أما المسافة التي تفصل بين كل لغم وآخر فلا تتعدى 50 سم و هذا حسب إستراتيجية المكان وخطورته[1].

---

1 – مصطفى بيطام: المرجع السابق، ص 56.

ب- **وسائل حراسة الخطين:**

من أجل تحقيق النجاح الكامل لهذه العملية عملت السلطات الفرنسية على تعزيز التقنيات للخطين بأحدث التقنيات وهي متمثلة فيما يلي:

1- **المراكز العسكرية:**

جعلت بين كل خطين رئيسيين طريقا مدعما بمراكز عسكرية متباعدة فيما بينها بمسافة تبلغ من 1 إلى 4 كلم يجند كل منها حوالي 300 جندي. وكلما توغل نحو الداخل ازدادت التعزيزات بالآليات العسكرية، و تكشف تواجد قوات الجيش المكلفة بالتدخل السريع عند حدوث أية محاولة لاختراق الخط.

2- **أبراج المراقبة:**

تتمركز هذه الأبراج التي هي عبارة عن شاحنات و مدرعات "بلوكو" و" هالف تراك" مزودة بأحدث أجهزة المراقبة في مواقع إستراتيجية تمكنها من رصد أية حركة على طول الخطوط المكهربة ليلا و نهارا، و تتواجد هذه الأبراج بمعدل برجين أو ثلاثة بين كل مركزين رئيسيين ويسهر حوالي 10 جنود على الحراسة في كل برج ليتضاعف العدد ليلا.

3- **الطائرات:**

جهزت القواعد العسكرية بمطارات تحط بها مختلف الطائرات الخاصة بالمراقبة الدقيقة ومنها: "البيجر" وكذا طائرات التدخل السريع بواسطة القصف المكثف، ومنها المروحيات، وكذا طائرات B26، طائرات T6، والطائرات النفاثة.

4- **الرادارات:**

عززت المراقبة عن مشارق الصحراء أين تقل شبكات الأسلاك الشائكة باستعمال الرادارات التي تضمن مراقبة مساحات شاسعة يبلغ قطرها 45 كلم.

فالرادار هو عبارة عن شاحنة نصف نقل مدعمة بهوائيات وشاشة تظهر الموجات الملتصقة على شكل ذبابات غير منتظمة، وتستعمل هذه الرادارات الأشعة فوق البنفسجية لتشعر مراكز المراقبة بمكان المجاهدين فتأخذ الطائرات والمدافع بقصف المنطقة المحددة إلكترونيا[1].

8. تكلفة إقامة هذه الأسلاك

لقد كلفت هذه العملية مصاريف باهظة من مالية خزينة الدولة الفرنسية التي أرهقت المواطن الفرنسي في إرتفاع المعيشة وتوقيف وتعطيل المشاريع الإنمائية، وإنتشار البطالة والحرب الإستنزاضية بسبب الثورة الجزائرية التي سلكت حرب العصابات، وبذلك بلغت النفقات اموال باهضة ملايير على إقامة خطوط الأسلاك الشائكة والمكهربة والملغمة لخطي موريس وشال التي تحطمت وتكسرت على أيدي المجاهدين والمناظلين، كما بلغت نفقات المصاريف الحربية اليومية ما يزيد عن **3 ملايير**، يوميا، وخسائر فادحة في صفوف قواتها العسكرية بالإضافة إلى حرب أهلية فرنسية، وتمزيق الوحدة الوطنية والشعبية الفرنسية، والدليل على ذلك هو سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وانقلابات وتمردات القيادة والقوات الفرنسية الأم في انقلاب **13 ماي 1958م** [2].

9. أهداف الخطين

لم تعتمد السلطات الفرنسية الخطوط العسكرية إلا بعد أن ثبتت نجاعتها وفعاليتها في مختلف الحروب، غير أن في هذه المرة كانت أكثر تطورا، إذ أقدمت على دراسة معمقة واستراتيجية محكمة وتكنولوجية عالية، سخرت لها

---

1 – يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 41.

2 – الرائد الطاهر سعيداتي: المرجع السابق، ص 122 – 124.

إمكانيات مادية وبشرية ضخمة نظرا للأهداف المبتغاة منها، حيث تعدت الجانب العسكري لتمس الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1- الأهداف العسكرية:

إعتمد جيش التحرير الوطني في تموين عملياته العسكرية على القاعدتين الشرقية والغربية باعتبارهما الشريان الحيوي والإستراتيجي الذي كانت تعبر منه عدة قوافل محملة بالأسلحة والمؤونة. ولقد تفطن العدو لهذا التسرب فأنشأ لإعتراضه و القضاء عليه ستة فرق من رجال المظلات ليسهل تنقلهم على متن طائرات الهيلكوبتر عبر المواقع الإستراتيجية للتصدي له، لكنها فشلت في القضاء على كتائب جيش التحرير الوطني التي نجحت إلى حد كبير في إيصال السلاح إلى الداخل.

وأمام هذا الوضع الذي هدد مصالحها، عمدت فرنسا إلى إنشاء خطوط مكهربة تدخل ضمن إستراتيجية القادة الفرنسيين بهدف توقيف قوافل السلاح، وعزل كل من القاعدتين الشرقية والغربية لمنع المجاهدين من الدخول والخروج، وفصلهم عن القواعد الخلفية والداخلية، وعزلهم عن العالم الخارجي، ومنعهم من الإمداد والتموين والعلاج، قصد خنق الثورة والقضاء عليها. كما كانت ترمي إلى حماية السكك الحديدية الممتدة من الجهة الشرقية من "الونزة" وتبسة باتجاه عنابة ومن الجهة الغربية من وهران إلى "مشرية"، ثم كولومب ببشار[1].

2- الأهداف السياسية:

لقد حرك تصاعد الثورة الرأي العام العالمي الذي كان يعد عاملا أساسيا في مسارها، فرأت فرنسا في هذا الأمر خطرا على مصالحها. ولهذا لجأت إلى منع

1 – الأسلاك الشائكة: دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة، الجزائر 1998، ص 25 – 26.

التواصل والترابط الذين ينعشان الثورة ويمنعانها من العجز والفشل. فإلى جانب التطويق الإقليمي، عمدت فرنسا إلى إسكات صوت الثورة وإيقاف امتداد صداها إلى الخارج، عن طريق إحتكار وسائل الإتصال والتعتيم الإعلامي والدعاية المغرضة، وفرض الرقابة على المحققين والصحافيين حتى لا تخرج الثورة عن نطاقها الداخلي.

3- الأهداف الإقتصادية:

إن الإستراتيجية العسكرية الجزائرية جعلت ضرب المصالح الإقتصادية الفرنسية جزءا لا يتجزأ من المد الثوري، حيث تعرض قطاع النقل خاصة القطارات التجارية إلى هجومات كبيرة قدرت ب **730** عملية ضد القطارات و227 عملية ضد المحطات، وذلك في الفترة الممتدة من **1 نوفمبر 1954م** حتى **31 أكتوبر 1957م**. ولقد كلفت هذه العمليات الاقتصاد الفرنسي **5 ملايير فرنك** سنة **1957م** بينما وصلت سنة **1958 مليار فرنك.**

وعمدت السلطات الفرنسية لحماية مصالحها الإقتصادية في الجزائر إلى تدعيم الخطوط المكهربة من الجهة الشرقية بخط ثان "**خط شال**" لهذه المنطقة من مصانع و ثروات إقتصادية من بينها: مصنع الونزة، الحجار[1].

4- الأهداف السيكولوجية:

أعارت السلطات الفرنسية إهتماما كبيرا للجانب السيكولوجي قصد الحط من معنويات جيش جبهة التحرير الوطني، وتطويق الثورة من الداخل و الخارج، و إقناعها بضعفها للتصدي لهذه السدود مستعملين بذلك الدعاية و كل وسائل الإعلام للتضخيم و الترهيب[2].

1 – الأسلاك الشائكة: المرجع السابق، ص 26.

2 – الأسلاك الشائكة: نفس المرجع، ص 26.

10. إستراتيجية الثورة في مواجهة الخطين و كيفية نزع الألغام والحواجز المكهربة

لقد ظن المستعمر أنه عندما وضع خطي شال و موريس، قد وضع حدا للثورة و منعها من التموين بالسلاح و المؤن على الحدود الشرقية والغربية، إلا أن حساباته كانت خاطئة، إذ أنه كلما إبتكر أساليب دفاعية متطورة، كلما إرتفعت الثورة إلى خطط أكثر نجاعة و فعالية، وذلك نظرا للخبر والتقنيات التي إكتسبها الشعب الجزائري خلال تلك الفترة، سواء على الصعيد العسكري أو الإعلامي اللذين كان الإستعمار يركز عليهما للحد من إنتشار الثورة وتوسعها[1].

1- على الصعيد العسكري:

مثلا أمر جيش التحرير المواطنين بأن يتوقفوا عن المشاركة في بناء الخطين، بل المساهمة في تحطيمهما، كما تعددت عمليات إختراق الخطوط المكهربة مع تجنب مواقع الألغام والأسلاك الشائكة والمرور عبر الشعاب والأدوية، ثم جاءت فكرة حفر الأنفاق ورفع الأسلاك المكهربة بمواد عازلة كالأخشاب، ووضع علامات على أماكن الألغام التي يصعب تفكيكها، وهي عملية محفوفة بالمخاطر إذ كثيرا ما يتعرض فيها الجنود للموت، كما إستخدمت طريقة الصناديق الخشبية التي يدخل فيها جنود جيش التحرير، ثم يدفعون تحت الأسلاك الكهربائية ثم تطورت الأمور وأصبحت تستعمل هناك مقصاة خاصة لقطع الأسلاك الكهربائية ذات الضغط العالي[2].

وهكذا تطورت الأساليب إلى أن جاءت فكرة إستعمال المتفجرات عن طريق الأساليب المطاطية وهي أحدث طريقة آنذاك في فتح الثغرات في الأسلاك

---

1 – يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 99 – 100.

2 – عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، قسنطينة، دار البعث للطباعة والنشر (ب.ت) ، ص 151.

الشائكة، وحقول الألغام ليمر خلالها الثوار وهكذا كثيرا ما يصاحب هذه العمليات الإختراقية لخطوط المستعمر عمليات تمويه ممثلة في مجابهة بعض مراكزه في عدة جهات من الوطن وإرباكه بقصف مكثف قصد تشتيت قواه وبث الرعب فيه وبالتالي شغله عن متابعة قوافل جيش التحرير المخترقة للحدود والمحملة بالأسلحة و الذخيرة والألبسة والمؤن إلى داخل التراب الوطني[1].

2- على الصعيد الإعلامي:

لقد إنتهج جيش التحرير إستراتيجية إعلامية محكمة للوقوف أمام الحملات الدعائية الفرنسية، وذلك بإتجاه أسلوب الدعاية المضادة وتوزيع مناشير لتوعية السكان، وإذاعة بعض الأخبار في الراديو من خلال "**صوت العرب**" وإصدار بعض الجرائد "**كالمقاومة**" و" **المجاهد**" باللغتين العربية والفرنسية وغيرها من وسائل الإعلام التي تتصدى للإشاعات الفرنسية ضد جيش التحرير ولإبطال فكرة إستحالة إختراق الخطوط المكهربة والشائكة...

هذا بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات الدولية كمؤتمر باندونغ في افريل **1955م** و تدويل القضية الجزائرية لدى الأمم المتحدة[2].

أما عن إختراق المجاهدين للحواجز المكهربة و ملحقاتها فلقد جرت العادة أن المجاهدين عندما يريدون إقتحام الحواجز المكهربة فإنهم يستعينون بدليل المنطقة، منطقة الحواجز المكهربة وهو في العادة من سكان الجهة: يعرف طبيعة المنطقة و أماكن تمركز العدو، كأبراج المراقبة وأماكن إقامة تلك الحواجز، بالإضافة إلى ذلك فإن دوريات المجاهدين العابرة لتلك الخطوط دائما تسعى إلى الحصول على المناظر المقربة للأشياء البعيدة، بالإضافة إلى مختلف

---

1 – يوسف مناصرية: نفس المرجع، ص 101.

2 – عمار قليل: المرجع السابق، ص 152.

التجهيزات التي تساعدهم على فتح ثغرات في تلك الموانع منها المقصاة الخاصة بقطع الأسلاك المكهربة والمتفجرات المعروفة **البانقالور** "**BANGALOR**" وهي عبارة عن أنابيب محشوة بمادة متفجرة توضع داخل الأسلاك فتفجرها،[1] و بذلك يتم فتح الطريق أمام دوريات المجاهدين، وفي هذا الصدد نشير أن عمليات العبور تمر بمراحل يمكن حصرها في الطرق الآتية:

أ- قبل عملية العبور يقوم جيش التحرير بإستطلاع المكان المراد إقتحامه ويترصد الفرصة الملائمة، وغالبا ما يكون ذلك في الليل، حيث تقوم وحدة المجاهدين بحفر الخنادق تحت الأسلاك ثم ترفع الأسلاك المكهربة بألواح خشبية لتفسح الطريق أمام المجاهدين، الذين يقطعون الخط المكهرب واحدا، ويسيرون عبر حقل الألغام خارج منطقة الخطر. وغالبا ما كان حقل الألغام يقضي على العديد من المجاهدين لأنه مزروع بكميات كبيرة من الألغام التي كانت تتراوح في نهاية **1957م** ما بين **800** و **900 ألف لغم**، بمعدل **50 ألف لغم** في كل **20 كلم**[2].

ب- وفي مرحلة لاحقة عمد المجاهدون إلى طريقة أخرى لاجتياز الأسلاك وهي: استعمال المقصاة لقطع الأسلاك المكهربة، بالإضافة إلى مقصاة الحدادين، بعد تغليف أذراعها بالأخشاب وبهذه المقصاة يقوم المجاهدون بقطع الأسلاك وإبعادها عن بعضها البعض، وإحداث فجوة يتسللون منها خارج الخط المكهرب.

وفي المرحلة الموالية لهذه العملية يقوم مجاهدون مختصون بنزع الألغام وبذلك يفتح الطريق فيمرون بحذر ولكن أهم وسيلة إستعملها الجيش وكانت

1 – علي العياشي:" خط شال حاجز الموت الالكتروني". المرجع السابق ص 34.

2 – علي العياشي: مجابهة العدو في الحدود الشرقية. المرجع السابق، ص 40.

ناجحة جدا هي **البنقالور** المشار إليه وهو عبارة عن أنبوب يملأ بنوع من البارود كميته تقدر ب **4** أو **5 كلغ** و هم نوعان: نوع طوله **1.40م** والآخر طوله **1.80م**، وكان يستورد فارغا، ويقوم أشخاص متخصصون بحشوه بالبارود ذي الرائحة الكريهة، والتي عادة ما تؤدي إلى الشعور بالدوار وأوجاع الرأس والصداع وبعد حشوه يوضع في مكان آمن. وأثناء الحاجة يأخذه أشخاص مختصون عددهم في الغالب **5** أفراد يأخذ كل واحد منهم كمية من البنقالور، وهو يفجر بطريقتين الأولى بواسطة إشعال الفتيل والثانية بواسطة مفجر وسلك كهربائي وبطارية. ولكن هذه الطريقة صعبة و خطيرة جدا، وكما هو معروف فإن المناطق المجاورة للأسلاك الشائكة كانت دائما ملغمة، والإنسان عندما يشعل المشعل ويبتعد يجب أن يكون سريعا، وأثناء ذلك لا يعرف أين يضع قدميه،[1] ولهذا وفي كثير من الأحيان فإن البنقالور يوضع فوق لغم وبالتالي تنتج حوادث خطيرة، ولهذا فإن الطريقة الثانية وهي طريقة البطاريات كانت تؤدي إلى حوادث كثيرة وطريقة المشعل كانت الأسلم.

إذن نخلص إلى القول بأن الطرق المتبعة في إختراق هذه الموانع هي الحفر في بداية الأمر ثم إستعمال المقصاة، و أخيرا الإقتحام بواسطة (البنقالور).

ويمثل هذه الطرق والوسائل البسيطة في إختراق خطي الموت تمكن المجاهدون في نهاية الأمر بفضل شجاعتهم من تحويل أهداف هاذين الخطين إلى صالحهم، وبذلك أصبحت المناطق التي حرمها الإستعمار على المواطنين والمجاهدين محرمة على القوات الإستعمارية[2].

---

1 – على العياشي: خط شال حاجز الموت الالكتروني. المرجع السابق، ص 41.

2 – على العياشي:مجابهة العدو في الحدود الشرقية. نفس المرجع، ص 41.

السياسة الفـرنسية العسكرية في مواجهة دعــم الثــورة الجــزائــرية بالسلاح على الواجهة الغربية

د. رفيــق تلـــــي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –

البريد الالكتروني: rafik.telli87@gmail.com

مقدمة:

نظراً للدور الذي لعبته القاعدة الغربية في دعم الثورة التحريرية الجزائرية خاصة بعد إنشاء مراكز للتدريب والتكوين والتموين والإمداد بالأسلحة وذخيرتها الحربية عبر الحدود ومناطق الجزائر الداخلية، أسرعت فرنسا في محاولة عزل الجزائر عن عالمها الخارجي خاصة على الجبهة الغربية.

وفي هذا الإطار وبخصوص عملية تسليح وتموين الثورة عبر القاعدة الغربية، فلقد عرفت الكثير من العراقيل والصعوبات، ومرت بالكثير من المتاعب خاصة على الحدود المغربية الجزائرية، حيث عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها من أجل القضاء على النشاط الثوري بالواجهة الغربية بصفة عامة وعلى عمليات التموين والتسليح التي كانت توجّه إلى الثورة الجزائرية بالداخل بصفة خاصة، وقد أدركت السلطات الفرنسية أهمية القاعدة الغربية بالنّسبة للثورة الجزائرية، لذلك سعت للحد من نشاط جبهة التحرير الوطني، وعملت كل ما في وسعها للقضاء على كل نشاط ثوري بالقاعدة الغربية. ويبدو أنّ السلطات الفرنسية كانت تدرك الخطر الذي يمكن أن تشكّله القاعدة الغربية في علميات

التسليح لذلك سعت مبكّراً إلى ربط المغرب الأقصى باتفاقيات ومواثيق تلزم الحكومة المغربية بالتعاون مع فرنسا في هذا المجال. ومنه طرحنا الإشكالية التالية: ما طبيعة السياسة الفرنسية العسكرية للحد من دخول الأسلحة على الواجهة الغربية؟

1- السياسة الفـرنسية العسكرية على الواجهة البحرية:

عملت السلطات الفرنسية ضرب التنظيم الثوري لجبهة التحرير الوطني بالقاعدة الغربية، وخاصة مصالح التسليح والتموين من الداخل وذلك باختراق شبكة التسليح من طرف مصالح الاستخبارات الفرنسية. ونتيجة لضغط السلطات الفرنسية على المغرب الأقصى وتهديدها له، فقد تأثرت عمليات التموين والتسليح فكانت بذلك المغرب الأقصى عرضة لعدم الاستقرار، الأمر الذي دفع جبهة التحرير الوطني للبحث عن سبل أخرى لتهريب ونقل الأسلحة والمؤونة خارج الأراضي المغربية وذلك باستعمال معابر جديدة لإيصال الأسلحة إلى الجزائر كاستعمال بعض البلدان الإفريقية مثل موريتانيا، النيجر ومالي[1].

وإلى جانب ذلك كانت القوات الفرنسية تراقب سير السفن في عرض البحر الأبيض المتوسط، حيث أن الإمداد عن طريق البحر بعد سنة1956لم يكن في حقيقة الأمر أحسن حالا من الإمداد عبر الجهة البرية كما تدلّ عليه الشواهد التاريخية، فبالرغم من الاهتمام البالغ الذي أولته قيـــادة الثورة لمشكلة الإمداد والسّهر على ضمان وصول الأسلحة إلى المقاتلين في الولايات الداخلية بكل الطرق والوسائل الممكنة، إلّا أنّ ذلك لم يحقق النتائج المرجوة أمام ردود الفعل الفرنسية التي تمكّنت من ضرب حصار مزدوج على الطرق السّرية (شرقا وغربا)

1- عبد المجيد بوزبيد، الامداد خلال حرب التحرير الوطني...شهادتي، ط2، وزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007، ص44.

من جهة، وعلى الواجهة البحرية من جهة أخرى، كما طرح الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية مشاكل أخرى بالنّسبة للمصالح الفرنسية، الأمر الذي دفعها إلى اعتماد أسلوب حركة يقظة على طول سواحل المغرب العربي، حيث قامت البحرية بدور فعال في هذا المجال من خلال المعلومات التي كانت تأتيها من مصالح المخابرات الفرنسية بعد أن جنّدت حكومة باريس إمكانيات ضخمة لتدعيم مصلحة الثوثيق والدراسات والجوسسة المضادة وهو الجهاز الذي تكفل بمهمة محاربة شبكات الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية.

لقد أوكلت مهمة مراقبة تهريب الأسلحة على الواجهة البحرية إلى مصالح المراقبة البحرية "Surveillance Maritime " التي أصبحت تراقب السفن على بعد 50 كلم من المياه الإقليمية لفرنسا والجزائر في البحر المتوسط من بنزرت إلى جبل طارق في الأطلسي ومن جبل طارق إلى براست "Brest" في بلجيكا ومن بحر المانش إلى منطقة بات كالي "Bas de Calais" في شمال باريس[1]، وبفضل هذه الإجراءات قامت السلطات الفرنسية بوضع السفن المشبوهة في القائمة السوداء، بحيث أصبحت الكثير من السفن التي تعبر البحر المتوسط عرضة للتفتيش من قبل القوات البحرية[2].

2- الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص282.

2 François Meilles, l’Athos un fiasco pour le F.L.N in Historia magazine,N°219,1972,p799.

1-1- حجز السفينة آتوس في 16 أكتوبر 1956:

مهما يكن من أمر فقد تم هذه المرة شحن كمية من السلاح على متن المركب "آتوس"[1]، حيث طرح "أحمد بن بلة" في سبتمبر 1956 أهمية استخدام هذا المركب لتوصيل شحنة الأسلحة إلى الجبهة الغربية، فكان يحوي طاقما بشريا مدربا على أجهزة اللاّسلكي، وكان يعتقد أن الرحلة ستكون ناجحة لاسيما وأنّ المركب سيظل يرفع العلم البريطاني، وانطلقت رحلة المركب يوم 04 أكتوبر 1956 من مصر في طريقها المرسوم خليج "كاب داجو"، وهي المنطقة التي اختيرت لإنزال الشحنة، وكان محدداً وصول المركب يوم 12 أكتوبر 1956[2]، إلّا أنّ السلطات الفرنسية تمكنت من توقيف المركب بتاريخ 16أكتوبر 1956وسيق إلى المرفأين الجزائريين نيمور ثم المرسى الكبير[3]، حيث كان يحمل كمية معتبرة من الأسلحة، وتشير بعض المصادر إلى أنّ شحنة "آتوس"من الأسلحة قدّرت ب600مليون فرنك فرنسي آنذاك وبوزن

1- كلمة آتوس هي كلمة يونانية تطلق على جبل في شبه جزيرة صغيرة في اليونان، حيث لا يعرف السبب الذي أدّى بالعسكريين الفرنسيين إلى اختيار هذا الاسم، حيث كانت الباخرة تحمل اسم "سانت بريفلز" (Sant Brivelz) وكان يمتلكها بريطاني الجنسية المدعو "آل بريس" (All Bress)، وقد عين لبيعها وكيلا عنه فباعها إلى السيد إبراهيم النيال السوداني الجنسية باسم أحمد بن بلة، وتمت صفقة البيع بتاريخ 21 جويلية 1956 بميناء بيروت وحرر بذلك عقد للبيع تم تسجيله في القنصلية البريطانية بالإسكندرية بعدما وصلت إلى مينائها في آخر سبتمبر 1956، أنظر محمد الهادي حمادو، أضواء على حادثة اليخت دينا ومركب أتوس، منشورات جسور للنشر، الجزائر، 2014،ص58.

2- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 258.

3- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954- 1962)، تر كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص175.

72طنا، وهي تعدّ أكبر عملية تم إحباطها من قبَل المصـــالح الفرنســـية خلال نشاطها البحري[1].

ويعود السبب في توقيف هذا المركب إلى خيانة "إبراهيم النيال"[2]، الذي دلّ السلطات الفرنسية على اتجاه شحنة السلاح المهربة، وهكذا تمت مصادرة كمية كبيرة من السلاح كانت موجهة للثورة الجزائرية[3]، وهي في أمس الحاجة إليها، وقد وجدت السلطات الفرنسية فرصة مناسبة للقيام بحملة دعائية ضدّ مصر، ولم تتوقف عند هذا الحد بل قامت بتقديم شكوى ضدّها في مجلس الأمن بحجة تدخلها في شؤون الجزائر ودعمها للثورة الجزائرية[4].

1-2- السفن الأخرى المحملة بالسلاح والمحجوزة من طرف السلطات الفرنسية:

وقد زادت فرنسا من محاولات عزل الثورة الجزائرية عن مصادر تموينها بالسلاح، وهكذا صارت تضرب حصاراً بحريا شديداً على السواحل الغربية بهدف منع وصول السلاح إلى المناطق الغربية، حيث أوردت المجلة البحرية الفرنسية، وهي مجلة شبه رسمية تصدر بباريس بمساعدة وزارة البحرية الفرنسية بيانات تتضمن كل شهر لائحة العمليات، التي تمت في هذا المجال ومن بين ما ذكر

---

1 - François
Meilles.op.cit.p798.

2–تلقى مبلغ 50 ألف ليرة مقابل خيانته، انظر مراد صديقي، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، تر أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ص ص 40–41.

3– عن شحنة الأسلحة والذخيرة التي ثم حجزها بعد توقيف الباخرة آتوس في 16 أكتوبر 1956 أنظر الملحق رقم:01.

1-Ives Courrière, la guerre d'Algérien, dictionnaire et document, Tome 05,Edition la société générale d'Edition et diffusion, Paris, 2001, pp2265-2266, et voir aussi Abdelmadjid Bouzbid, op.cit. pp100-109

في المجلة نورد مقتطفات من التقرير الآتي: "قامت قطاعاتنا البحرية وطائراتنا خلال شهر أكتوبر 1956م بالتحقق من هوية 600مركب وأوقفت 285 وفتشت 69 وهزمت 21"، "وفيما بين 03 سبتمبر 1957 و 10جانفي1958 أمكن معرفة 300 باخرة وإيقاف أربعين وزيارة ثلاثين تم اقتياد 10منها إلى أحد المرافئ"، "وأمكن من تاريخ 18 جويلية إلى 31 أوت 1958م معرفة 886 سفينة وإيقاف 246 وزيارة 118 واقتياد واحدة إلى أحد المرافئ للمراقبة، وتعرفت البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط على 41300مركب وفتشت 12565مركبا واقتادت 83"[1].

وفي السياق نفسه أوردت صحيفة " لوباريزيان ليبيري" اليمينية الاستعمارية مقالا بعنوان "تونس والمغرب وسلاح الجزائر" بتاريخ 25 جانفي1957، وفيه يؤاخذ كاتب المقال تونس والمغرب الأقصى عن قضية تهريب الأسلحة إلى الجزائر متّهما مسؤولين في البلدين عن استمرار الحرب في الجزائر إلى اليوم أي أن فرنسالم تتمكن بسبب ذلك من القضاء على الثورة الجزائرية،وهذا ما جاء في المقال عن المغرب الأقصى:"أربعة أطنان من المتفجرات الذاهبة إلى الثوار الجزائريين والتي حجزت من قبَلالجندرمة الفرنسية استولى عليها حاكم وجدة ثم أعاد إرسالها مرة أخرى إلى الثوار الجزائريين بكميات صغيرة عبر الحدود المغربية الجزائرية،..."[2].

وبالرغم من هذه الانتكاسة التي واجهت عمليات الإمداد بشكل عام، إلّا أنّ ذلك لم يمنع من المحاولة عدّة مرات لتزويد الثورة بالأسلحة عن طريق

1- مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار النشر طلاس، سوريا،1984، ص170-171.

2- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص ص32-34.

البحرية، على الرغم من أنّ كثيرا من السفن تعرضت لعملية القرصنة البحرية الفرنسية مثلما حدث للمركب خوان إلوكا "juan Illueca"، عندما تكلّفت شركة أخرى مغربية مقرها بتطوان لنقل330طن من الأسلحة وانطلقت السفينة خوان إلوكا في03جوان1957باتجاه مليلية على السواحل المغربية الواقعة تحت السلطة الاسبانية التي حجزت الحمولة بعد إيقاف السفينة في 02جويلية1957، وقد قدّرت كميتها حسب بعض المصادر 2351صندوقيحمل3000بندقيةو6.30خرطوشة و550سلاح رشاش و1595مسدس رشاش و28.2مليون قطعة من الذخيرة المتنوعة وبذلك قدرت الشحنة بـ 6مرات حجم حمولة آتوس[1].

وفي نفس السياق فلقد كثفت القوات الفرنسية من نشاطها في محاربة عمليات تهريب الأسلحة، واستطاعت هذه الأخيرة إلى حد بعيد من عزل الثورة عن مصادر تموينها بالسلاح، فتمّ حجز العديد من السفن وهي محمّلة بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وهي في طريقها إلى الجبهة الغربية وهنا نذكر أهم هذه السفن وهي كالتالي[2]:

– حجز السفينة الاسكندنافية سواني "swannee" التي كانت محملة بشحنة مختلفة من الأسلحة بلغت 300طن، وقد حجزت من قبَل السلطات الفرنسية في جوان 1957 قريباً من ميناء "ville sanjurio"[3].

1– عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص ص 103–104.

2– فيما يخص بواخر السلاح التي حجزتها المصالح الفرنسية من 1957 إلى 1961، أنظر الملحق رقم:02.

3– مراد صديقي، المرجع السابق، ص26، و أنظر أيضا: MessaudMaadad, guerre d’Alger chrologie et commentaire collection sadédditions ENAG, Alger, 1992.p75.

– حجز السفينة سلوفينيا "Slovenya" اليوغسلافية وكانت محملة بكمية كبيرة من الأسلحة موجهة للثورة الجزائرية، وكان مقرراً استلامها من قبَل جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية وتمريرها إلى الولاية الخامسة وقدرت الحمولة بـ 95طن من الأسلحة والذخيرة، غير أنّه وفي يوم 18جانفي1958 احتجزتها السلطات الفرنسية وتم اقتيادها إلى ميناء وهران[1].

– حجز الباخرة الدانمركية "غرانيتا Granita" يوم 25ديسمبر 1958 وهي في طريقها إلى مرفأ بورساي "port say" قرب السعيدية (الحدود المغربية) محملة بـ 40طنا من المتفجرات.

– حجز الباخرة التشيكوسلوفاكية "ليدس Lidice" وقعت في يد السلطات الفرنسية في 23أفريل 1959، حيث حجرت هذه السفينة وهي محملة بأكثر من 580طن من الأسلحة والذخيرة في طريقها إلى ميناء كبدانة[2].

– حجز الباخرة البولونية "مونتي كاسو" محملة بالأسلحة في طريقها إلى مرفأ كبدانةفي 01جويلية1959.

– حجز الباخرة الألمانية "بيليبياو" على السواحل الريفية المغربية قرب الناظور يوم05جويلية1959[3].

– حجز الباخرة الهولندية "بجيش بوش"بالسواحل الاسبانية المغربية قرب الناظور في 01ديسمبر 1959.

1 MichelDéon, l'Algérie et la pacification, Tribune libre plan, Paris.1959, pp188-190.

2– الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص266 وأنظر أيضا –Abdel Madjid bouzbid.op.cit.pp98-104.

3– محمد قنطاري، قيادة الحدود والقاعدة الغربية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، المكتب الولائي للمجاهدين، وزارة المجاهدين، تلمسان أيام 04-05-06نوفمبر 2001، ص22.

- حجز السفينة اليوغسلافية "سلوفينجيا" للمرة الثانية في 02مارس1960، وحجز ريجبيكا من نفس الشركة ذاتها والتي أوقفت في 03 أفريل1960، وحجز السفينة الألمانية " لاس بالماس" "laspalmas"فييوم09جوان1960 وسفينة الشحن اليوغسلافية "سربيجا" يوم 05جوان1960.

كما تم توقيف سبعة عشر مركبا ألمانيا في ديسمبر 1960 مما أدى إلى إثارة أزمة في العلاقات الألمانية الفرنسية، وكانت معظم البواخر التي تم توقيفها في عرض البحر المتوسط وفي المياه الإقليمية بالمغرب الأقصى[1].

وفي هذا الخصوص كذلك فقد تم قرصنة سفينة "تيغريتو"tigrito"، وهي من جنسية بنمية "panama" من قبَل قوات البحرية الفرنسية، يوم 28سبتمبر 1961، وقدرت حمولتها ب300 بندقية رشاشة و600 حامل ذخيرة ونحو ثلاثة ملايين خرطوشة عيار 09ملم[2].

كما لعبت مصالح الاستخبارات والجوسسة الفرنسية دوراكبيرا في إفشال العديد من العمليات، بما في ذلك إثارة التغيّر الواضح في الموقف الاسباني، الذي كان يُظهر في بعض المرات التغاضي عن مسألة تمرير الأسلحة عبر الريف المغربي والمِؤونة في التعاطي مع هذه المسألة،غير أنّ بعض التقارير الاستخباراتية التي حصلت عليها مدريد من السلطات الفرنسية، أكّدت لدى الأسبان المخاوفوالشكوك في ما يخص عمل تنسيقي بين جيش التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي لضرب المصالح الاسبانية والفرنسية[3].وأمام هذا فكرت

1-بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص284-285.

2- فتحي الديب، المصدر السابق، ص492.

3- بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص267.

قيادات الثورة في استراتيجية جديدة لضمان استمرار التزود بالأسلحة عن طريق صناعتها[1].

ومنه نستنتج أن الحصار البحري من قبَل القوات البحرية الفرنسية على عمليات تسليح الثورة التحريرية الجزائرية على الجبهة الغربية قد أدّى آثارا ونتائج كبيرة، حيث نجحت في الحد من تسرّب الأسلحة إلى داخل الجزائر، وحسب الوثائق الفرنسية فإنّ البحرية الفرنسية تمكّنت من حجز حوالي 811 طن من الأسلحة والذخيرة 409طنا من المتفجرات بين 16جانفي1956 إلى 08أفريل1959 وهي الكمية التي كانت على متن البواخر الأربعة "أتوسAthos"وسلوفينياSlovénia" وغرانيتا"Granita" وليدس "Lidice"[2].

2- السياسة الفرنسية العسكرية على الواجهة البرية:

إنّ سلطات الاحتلال الفرنسي سعت بعد استقلال المغرب الأقصى وتونس إلى تطوير سبل قطع اتصال الثورة الجزائرية بقواعدها الخلفية فأنشأت ما يسمّى بـ "سدود الموت"- الأسلاك الشائكة والمكهربة- على طول الحدود المغربية والشرقية، فمنذ 1957 أضحت الحدود الشائكة والمكهربة عنصراً أساسياً في ترتيبات الجهاز العسكري الفرنسي بالجزائر، والشغل الشاغل للمسؤولين

1-لمعرفة التفاصيل عن أهم المصانع التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني في المغرب أنظر:رفيق تلي، محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تلمسان،2015-2016، ص ص99-101.

2- الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية1954-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص400.

العسكريين الذين تعاقبوا على حكمها[1]، وهذا من أجل تطويق الثورة وتحويل الجزائر كلّها إلى محتشد بمد السد الشائك والمكهرب على الحدود الشرقية والغربية فكان إنشاء خط موريس.

2-1- انشاء خط موريس الشائك والمكهرب:

إذا كان "أندري موريس" "André Morice" ينسب إليه الخط، فإنّ فكرة المشروع وجدت عند الجنرال "Pedron" القائد العسكري للقطاع الوهراني، ولقيت دعما من جانب الجنرال "Lorillot" في صيف 1956 الذي أوضح نجاعتها في عزل جيش التحرير الوطني عن القواعد الخلفية للثورة المتواجدة في التراب المغربي، وعليه شرعت الإدارة العسكرية الاستعمارية عمليا في غلق الحدود الغربية بعد أن بلغتها تقارير عن نشاط مراكز الثورة العديدة في المغرب الأقصى عن طريق جواسيسها ومصالحها الاستخبارية، وتركزت العملية أساسا في الحيلولة دون عبور عناصر جيش التحرير الوطني إلى تراب الولاية الخامسة وقطع الإمداد بالأسلحة[2].

وأمام الخطر الذي باتت تمثله الجهة الغربية على القوات الاستعمارية عمدت القيادة الفرنسية للغرب الجزائري إلى غلق الحدود، وتشديد المراقبة أمام عناصر جبهة وجيش التحرير المتمركزة في المغرب الأقصى الذي فتح أراضيه للثورة الجزائرية وعلى وجه التحديد في كل من السعيدية، بوبكر، وجدة، سيدي عيسى، بوعرفة، بوقنت، إيش، فقيق وموتمبراي، كما رمت بكل ثقلها قصد صد

1- سيدي محمد الغوثي بن سنوسي، سياسة التطريق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية ابان الثورة الجزائرية، أيام 04.05.06نوفمبر2001 المكتب الولائي وزارة المجاهدين، تلمسان،2001، ص ص 57-58.

2- يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص36.

هجومات المجاهدين المتكرّرة على المراكز العسكرية الفرنسية، وعرقلة دخول وعبور المجاهدين، الذين استطاعوا أن يتمركزوا بقوة في بعض المناطق غير المراقبة من طرف عساكر الاستعمار الفرنسي بجبال تلمسان وترارة[1].

يمتد السد الشائك والمكهرب في الحدود الغربية من مرسى بن مهيدي المدينة الساحلية أقصى نقطة على الحدود مع المغرب الأقصى إلى إيجلي جنوبا القريبة من مدينة بشار، ويبلغ طول الخط سبعمائة كيلومتر على شطرين شطر بين مرسى بن مهيدي والبويهي وشطر آخر يمتد من البويهي إلى الجنوب حيث الامتداد المستوي والمسطحات الرملية ليبتعد تدريجيا عن الحدود بما يزيد عن مائة كلم وعندما يصل إلى مدينة المشرية فإنه يوازي خط السكة الحديدية[2].

ويتراوح عرض هذا الخط بين 6إلى25 متر وذلك حسب نوعية الأرض، أما ارتفاعه فيبلغ حوالي مرتين، والتي تتكون من شبكة الأسلاك الكهربائية الشائكة الدائرية وأخرى ممتدة أفقيا وعموديا مجهزة بأسلاك مكهربة تصل قوتها إلى12000فولط، كما تم وضع عدة مفاصل وملاحق تقنية التي تقوم بفاعلية التحكم في التيار الكهربائي، ففي حالة ما إن تم قطع الخط في مفصل معين ومحدد تبقى المفاصل الأخرى مشتغلة وسليمة، ونفس الشيء هو قائم في حالة ما إذا أجريت بعض الإصلاحات فإن التيار الكهربائي ينقطع لكن يبقى يمون المفاصل الأخرى، زيادة على ذلك فقد أحيط الخط بحقول للألغام متفرعة حسب استراتيجية الأماكن منها ألغام مضادة للأفراد وأخرى مضادة للجماعات وأخرى

1- جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص54.

2- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص36.

كاشفة ومضيئة إلى جانب وجود أجهزة إلكترونية[1]. ويتكون هذا السد من عدّة عناصر ومكونات منها:

1- **السد المستمر**: لقد اعتبر المسؤولون العسكريون الغلق الحدودي الأولي الذي غطى مسافة 140 كلم، كعملية عسكرية عملا غير فاعل، ولم يحقق أصلا ما كان يتوخى منه، وعليه جاءت فكرة زرع الألغام في محيط الأسلاك كي تكون مانعا لنشاط المجاهدين العابرين للخط، وجاءت أمرية28جانفي1957م لتعميم تلغيم المساحات القريبة من السد حيث تم زرع26 ألف لغم مضيء.

2- **نقاط الارتكاز**: هي عبارة عن مراكز أنشأتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلف الحاجز الدفاعي مباشرة بحوالي5كلم، بهدف ضمان المراقبة الجيدة والقيام بالإخطار السريع لوحدات التدخل[2].

3- **المواصلات**: أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية التي تمثلها المواصلات في دفع وتطوير الثورة، الأمر الذي دفع القيادة العسكرية الفرنسية إلى طرح إشكال أعاق كثيرا التسيير الحسن للقوات العسكرية خصوصا في الجنوب، حيث لا توجد إلا طريق واحدة وغير معبدة تربط بين مغنية وميشاميش، يغدو السير بها في فصل الشتاء صعبا للغاية، ولهذا كان التركيز كبيرا على هذا الجانب قصد تأمين وضمانة تموين المراكز العسكرية بالحدود الجزائرية المغربية على نحو يجعلها تقتصد الكثير من الوقت والطاقة[3].

1- سامية قوبي، الخطوط المكهربة (شال موريس)، مجلة الجيش، العدد472، المتحف المركزي للجيش، الجزائر، نوفمبر2002، ص30.

2- جمال قندل، المرجع السابق، ص55-56.

3 - Bellahsène Bali, le rescapé de la ligne Morice, ed: casbah, Alger(sd).p85.

وابتداء من سنة1957 إلى غاية رجوع "أندري موريس" على رأس وزارة الدفاع عرفت الجهة الغربية بداية فعلية وحقيقية للخط المكهرب مثلما كان عليه الأمر في الجهة الشرقية، بغرض تحقيق التوازن في التأثير على الثورة، وتعميقه على نحو يجعل أمرا عسيرا، إن لم نقل مستحيلا[1].

إنّ إقدام فرنسا على تطويق الحدود الجزائرية المغربية والتونسية يعكس بحق التخوّف الاستعماري من استمرار الثورة على نحو أكثر قوة، وكذا سقوط وفشل محاولات ومخططات القضاء على الثورة التي سبقت عملية التطويق الحدودي، وكان الهدف من هذا العمل الشامل هو منع مرور السلاح إلى الداخل وإخماد شعلة الثورة حتى القضاء عليها، لكن الواقع كان خلاف ذلك فخط موريس لم ينجح في إيقاف التموين بالسلاح، وكذا مرور المجاهدين لأداء مهامهم رغم كل الأخطار التي كانوا يواجهونها بفضل إيمانهم العميق بالاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية وجعلها الغاية المثلى لكل واحد منهم، ومن تم رأى المستعمر ضرورة حتمية إنشاء خط ثان مواز لخط موريس أطلق عليه اسم "شال".

2-2- إنشاء خط شال:

لقد صمّمت القيادة الفرنسية بزعامة الجنرال "ديغول" على تصفية الثورة بالقوة بعد أن فشلت كل محاولاتها، فجاء "برنامج شال" ليكون مشروعاً عسكريا جديدا، وبنى الجنرال "شال" برنامجه على أنّ جيش التحرير الوطني ما يزال في مرحلته الأولى، وأنّ قيادة الولاية مستقلة استقلالا كاملا عن قيادة الولايات الأخرى، وعلى هذه القاعدة بنت القيادة الفرنسية تخطيطها بأن الولاية الرابعة لن

1- جمال قندل، المرجع السابق، ص57.

تتدخل في الأمن عندما تكون العمليّات العسكرية تجرى في الولاية الخامسة[1]، وقد سطّر الجنرال "شال" حسب الخطة التالية والمتمثلة في تهدئة الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والولاية الخامسة فجبال الظهرة وطريق الاتّصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، وتهدئة الولاية الثالثة وأخيراً تهدئة الثانية، وأمّا الخطة الهجومية لتطبيق العمليّات فكانت على الشكل الآتي:

1- المحافظة على مراكز الكادرياج، مع إصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائبة الحركة، حتى تراقب باستمرار منطقتها.

2- تكليف الطيران بمراقبة الأرض في النهار مراقبة مستمرة.

3- القيام بعمليات كبيرة، تجمع فيها أغلب القوى العسكرية الموجودة بالجزائر وتركيز هذه العمليات على منطقة معيّنة من المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير ثم الانتقال بتلك القوى والعمليات إلى منطقة أخرى[2]،ومن خلال هذه الإجراءات القمعية التي أدخلها الجنرال "ديغول" على المؤسسة العسكرية يمكن استنتاج أن "ديغول" كان كسابقه يريد الوصول إلى حل عسكري للقضية الجزائرية بالقضاء عليها ورفض كل تفاوض مع جبهة التحرير الوطني[3].

راح الجنرال "شال" يمهّد لبرنامجه الجهنّمي في وسائل الإعلام الفرنسية التي عظّمت من شأنه، كما حرص على تجنّب الأخطاء التي كشف عنها والمتمثلة في البرامج السابقة عند تطبيقها في ميادين القتال وأهم هذه الأخطاء تشتيت القوى المقاتلة، فبرنامج شال يحرص على جمع القوات العسكرية، والهجوم

2-جريدة المجاهد، العدد14،1959/06/44، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

2- محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956 – 1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص 196-197.

3- شارل ديغول، مذكرات الأمل، ط1، منشورات عويدات، لبنان،1971، ص25.

بها على مواقع جيش التحرير الوطني[1]،وعلى هذا الأساس فإنّ المخطّط الذي قاده الجنرال "شال" بالتنسيق الكامل مع الجنرال"ديغول" منذ 1959، الذي وافق على خطّة "شال" التي وضعها للتنفيذ، وفي هذا يقول الجنرال"ديغول": "وقبل أن يتوجه إلى الجزائر تدارست معه خطّته ووافقت عليها وكانت تنطوي على تعبئة القوى اللّازمة وشن الهجوم إتباعا على كل مراكز الثوار والقضاء عليها الواحدة تلوى الأخرى والاحتفاظ بهذه الأماكن"[2].

وعلى كلّ حال قدّم الجنرال "شال" في27فيفري1959 مشروعه إلى لجنة الدفاع، حيث تمت المصادقة عليه كما قلنا من قبل الجنرال "ديغول" وحضي بالموافقة على الأعداد المطلوبة التي شملت العدّة والعتاد الحربي خاصة التجهيزات المكثفة بالطائرات العمودية، وقد اعتبر هذا المخطّط في الأوساط العسكرية الفرنسية الضربة القاضية لجيش التحرير الوطني[3].

وفي هذا السياق أُنْشئ خط شال على غرار خط موريس في ظروف ملائمة وبالتالي كرّرت الثورة ذات الخطأ الذي كان مع إنشاء خط موريس، وكأنّها لم تستفد إطلاقا من الأضرار والأخطار التي سببها فضلاً عن الخسائر البشرية الكبيرة، وقد علّق الرائد "لخضر بورقعة" على إنشاء خط شال بقوله: "بكل أسف تم بناؤه تحت سمع وبصر القيادة العامة، ولم تخطط لعرقلته ومنعه

1- محمد ياحي، الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية،سلسلة الملتقيات الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص ص 24-25.

2 - xaxier yacono, De gaulle et le F.L.N 1958-1962, éd:l'harmattan paris, 1989, p161.

3- الطاهر جبلي، الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال، مجلة المصادر، العدد 12، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

من أن ينجز ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج"[1].

لقد امتدّ خط شال من ساحل المتوسط مروراً بأم الطويل ومن شرق القالة إلى الطارف ثم مرسى بن مهيدي حتى سيدي عيسى وسيدي الجيلالي، وتم تمديده فيما بعد نحو الجنوب الغربي وامتاز هذا الخط بطاقته الكهربائية التي وصلت إلى 12000 فولط، وعرضه لا يختلف عن موريس، ولكن الأسلاك الجانبية تمتد حتى إلى 25 متر حسب المناطق ووعورتها، وعرض أسلاك الإعثار الجانبية تختلف من حيث الارتفاع وكذلك تختلف من حيث تنظيم الألغام بها، وإلى جانب الخطين أقيم طريق معبد وملغم الجانبين لا يستطيع عابره النجاة إطلاقا، لهذا سمي بخط الموت. وقد بلغت تكاليف إنجاز كيلومتر واحد من الخط حسب المصادر الاستعمارية الفرنسية بـ2.500.000 فرنك فرنسي. أما تكاليف إقامة المركز العسكري الواحد فقدرت بحوالي15.000.000 فرنك فرنسي[2].

وممّا لاشك فيه أنّ استراتيجية فرنسا في خنق الثورة بإنشاء خط موريس وتعزيزه بخط شال، فقد شكل تحدّياً بالنسبة للثورة الجزائرية وأفرز نتائج انعكست سلبا على مسارها خاصة في المجال العسكري بحيث أضحت الحركة على الشريط الحدودي ضرباً من المخاطرة والمغامرة، وكذا محاولة نقل الجرحى نحو تونس والمغرب بغرض العلاج، فالثورة أضحت تعيش فعلاً حالة الخطر نتيجة التطويق والخنق خاصة بعد إنشاء خط شال لتعزيز خط موريس، حيث وجد

1- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر، تحرير الصادق نجوش دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص11.

2- الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 278-279.

المجاهدون الثورة تصطدم بتحدّ حقيقي آخذ في التوسع، الأمر الذي حرّك السيّد "كريم بلقاسم" مسؤول الشؤون الحربية بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى كشف الحقيقة حيث مضى يقول: "إن خط موريس يعتبر مانعا خطيراً ووجوده يجعل الثورة تعيش باستمرار حالة الخطر"[1].

وقد ذكر المجاهد "بالي بلحسن" أنّ خط موريس وشال عادا على وحدات جيش التحرير الوطني بالخسائر الكبيرة، حيث أصبح اجتيازها أمراً مستحيلاً دون فقدان الكثير من الرجال والسلاح في صفوف جيش التحرير حيث وصل الأمر بالمجاهدين إلى إطلاق شعارات باللغة العامية "الداخلو ميّت والخارج ومزيود" أي الداخل إلى الخطوط ميّت لا محالة والخارج منه مولود[2].

وأكبر دليل على مردودية ونجاعة هذه الخطوط ذلك التقرير الذي وجهه مسؤول التسليح "عمار أوعمران"، إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 08جويلية1958 جاء فيه: "إنّ جيش التحرير الوطني الذي بلغ أوج قوته من حيث العدد والسلاح سنة1957 يصاب حاليا بخسائر فادحة إذ فقد في ظرف شهرين فقط أكثر من 6آلاف مجاهد...وإذا كنّا في العام الماضي قد أوصلنا إلى الداخل كميّات كبيرة من الأسلحة فإن تجديدها وتزويدها بالذخيرة أصبح صعباً جداً بسبب الأسلاك الشائكة والمكهربة..."[3].

1- جمال قندل، المرجع السابق، ص94.

2- بلحسن بالي، مقابلة شخصية مع المجاهد بمنزله يوم 25مارس2015.

3- جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية (1962-1958)، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص66.

2-3- موقف الثورة الجزائرية من الخطين المكهربين موريس وشال:

وإذا كان خط موريس المعزّز بخط شال قد تسبب في إحداث صعوبات سياسية وعسكرية ونفسانية كبيرة، لم تستطع الثورة أن تواجهها مواجهة في مثل حجمها الكبير لما تتطلبه طبيعة تلك المواجهة من وجوب توفير إمكانيات حربية ضخمة ومتطوّرة لم يكن في استطاعة الثورة أن توفرها في ذلك الوقت إلّا أن الثورة الجزائرية لم تقف من تلك الصعوبة موقف المستسلم[1]، بالرغم ممّا يحيط بالخطوط المكهربة من مخاطر إلّا أنّ جيش التحرير الوطني كثّف عملياته على الحدود الغربية والشرقية منذ فيفري1959،حيث راحت وحدات الجيش تتأقلم شيئا فشيئاً مع تلك الخطوط بفضل التدريبات التي ينالها بعض الأفراد في القواعد الخلفية، إذ كوّن أفراد متخصّصون في اختراقها[2]، فكانت أولى الصعوبات التي واجهت أفراد جيش التحرير هي كيفية اقتحام الخطوط المكهربة والوسائل التقنية والواجب استخدامها في العبور، حيث اعتمدت الثورة الجزائرية في مواجهتها للخطوط المكهربة على عدّة طرق حفاظاً على حياة المجاهدين الذين كلّفوا بالعبور[3].

والواقع أنّ هجومات وحدات جيش التحرير الوطني على خطي شال وموريس التي كانت منظمة وفعالة وناجحة، خصوصا بعد أن توفرت لديه وسائل تخريبها وتدميرها، فالفرنسيون أصبحوا يخشون أن تزول من أذهان المجاهدين فكرة صعوبة خطي "شال" و"موريس" واستحالة التغلب عليها فراحوا يكثرون من

1- نفسه، ص ص112-113.

2- بلحسن بالي، المقابلة الشخصية السابقة مع المجاهد، وأنظر أيضا: بلحسن بالي، حاجز الأسلاك المكهربة "خطا شال وموريس"، ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص14.

3- للاطلاع على الطرق التي اعتمد عليها أفراد جيش التحرير الوطني أنظر يوسف مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص113.

إذاعة البيانات عن خسائر المجاهدين وبإلقاء المنشورات التي تحذّر فرق جيش التحرير الوطني من مغبة الاقتراب من هذا "الغول" الذي يسمى بالسد المكهرب[1].وعن هذه الهجومات والعمليات التي كانت يشنّها جيش التحرير الوطني على خطي "موريس" و"شال"، حيث كتبت مجلة "ليكسبريس" الفرنسية مقالا وهذا بعض ما جاء فيه:"... ومن الجدير بالذكر أن خطي "موريس" و"شال" صار منذ أواخر شهر مارس الشغل الشاغل للقيادة العليا الفرنسية، ذلك أن عمليات الثوار الجزائريين قد تزايدت بنسبة عجيبة وتستخدم فيها بالإضافة إلى الأسلحة الأوتوماتيكية الخفيفة مدافع الهاون والمدافع الثقيلة من نوع 57 و 75 كما أن اشتباكات دامية حصلت ابتداء من أوائل الشهر الجاري وتنسق الهجومات في بعض الأحيان بحيث تبلغ 15 هجوما على نقاط مختلفة يتسلل من خلالها عدة مئات من الثوار المدججين بالسلاح ..."[2].

وبقدر ما تزايد نشاط فرق جيش التحرير في الداخل بقدر ما بدأت تزول خرافة سدي موريسوشال من أذهان الفرنسيين وازدادت مخاوفهم وحيرتهم، وأصبحوا يتساءلون عن الانتصار الذي كان يبدو لهم قريباً أيام 13ماي1958 عندما جاء "ديغول" إلى الحكم، فالموقف العسكري الفرنسي بصفة عامة بلغ درجة من الضعف والفشل رغم كل الإمكانيات التي وضعت تحت تصرف القادة العسكريين، مما جعل المسؤولين الفرنسيين يترددون على الجزائر ويعقدون

1- براهمي محمد العربي، جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود ابان الثورة التحريرية، انتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، ولاية تبسة، مطبعة عمار قرفي باتنة، 2001، ص103.

2- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1960، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص ص284.

الندوات العسكرية الواحدة تلو الأخرى ويلوحون بفكرة احتمال جلب إمدادات عسكرية جديدة إلى الجزائر.

وقد حاولت القيادة العسكرية الفرنسية أن تخفي عجزها وفشلها، وأن تظهر سيطرتها بعض الشيء على الموقف العسكري بواسطة جنود المظلات، وتوهمت أنها تستطيع أن تربح بهم المعركة العسكرية، لكن جنود المظلات الذين أظهروا بطولاتهم على السكان المدنيين الجزائريين العزل في مختلف المدن الجزائرية نجدهم عندما خرجوا إلى الجبال واصطدموا بفرق جيش التحرير الوطني في معارك طاحنة خسروا معظم قادتهم المختارين.

ومن هنا نستنتج أن القوات الفرنسية أصبحت تعيش في كابوس حقيقي، من جراء فشلها الذريع في كل الجهات التي ظنّت أنّها نجحت في تهدئتها، وقد خسرت فيها أعداد كبيرة من جنودها وضباطها، ووجدت أن السدود الشائكة المكهربة(موريس وشال) وعمليات التهدئة الكبيرة التي بدأت في المناطق الشرقية والتي كلّفتها الكثير، لم تغيّر شيئاً من حقيقة المعارك والاشتباكات اليومية بينها وبين جيش التحرير الوطني حتى مجيء الجنرال "ديغول"، الذي كان الفرنسيون يعتقدون أن مجرّد مجيئه إلى الحكم سيغيّر كل شيء[1].

وهكذا يتضح لنا أن الثورة الجزائرية بفضل إيمان رجالاتها بعدالة قضيتهم الوطنية أن تقتحم الحواجز والسدود من أجل توفير الأسلحة والذخيرة، وهو ما يدل بوضوح على محدودية نجاح الاستراتيجية الفرنسية في ضرب التضامن المغربي بقيادة الملك "محمد الخامس" مع الثورة الجزائرية عن طريق غلق الحدود المغربية الجزائرية بخط موريس وتعزيزه بخط شال.

1- براهيمي محمد العربي، المرجع السابق، ص ص 106-107.

2-4- استغلال القوات العسكرية الفرنسية للتراب المغربي لضرب الثورة التحريرية:

ارتكزت فرنسا في استراتيجيتها إلى استغلال التراب المغربي لمناوئة الثورة، وذلك نظراً لأهمية الفضاء المغربي في مراقبة الحدود الجزائرية المغربية، حيث توزّعت قواعد الجيش الفرنسي على نقاطه الاستراتيجية وبلغ مجموع القوات الفرنسية رسمياً سنة1958م خمسة وأربعين ألف جندي من المشاة والمدفعية والدرك وخمسة عشر موزعين على القواعد الجوية في الرباط ومكناس ووجدة وأزيد من ستين ألف من رجال البحرية في الدار البيضاء، زيادة على خمسمائة ضابط لتدريب القوات الملكية المسلحة، حيث وضعت هذه القوات العسكرية في مراقبة نشاط الثورة بالمغرب الأقصى، وكانت العمليات في شرق المغرب ووجدة على اتصال مباشر بقيادة وهران[1].

ففي ما يخص القوات الفرنسية المتواجدة بالمغرب الأقصى فإنّ اتفاقية الجلاء الجزئي عام1957 لم تغيّر من التواجد الفرنسي في المغرب الأقصى إلّا في بعض القواعد العسكرية، فنجد أنّه تم التركيز على إجلاء القوات نحو المناطق الحدودية الجزائرية المغربية، وفي عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة اعتمد العمل الاستخباراتي لضرب الثورة الجزائرية، فكانت السفارة الفرنسية وقنصلياتها تعج بالمخبرين سواء المعمّرين أو المغربيين أو الجزائريين، وكان الوضع محرجا

1- جريدة المجاهد، العدد25، 1958/06/14، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

للثورة الجزائرية، وقد نبّهت إلى خطورة الأمر ودعت إلى استنفار كامل القوى للمطالبة بالجلاء.

إنّ أهمية التراب المغربي المتزايدة جعلت فرنسا تصر على بقاء تواجدها العسكري، وهكذا اعتمد الفضاء المغربي في ضرب الثورة الجزائرية، خاصة قواعدها الخلفية في شرق المغرب الأقصى وجنوبه وشبكاتها عبر كامل التراب المغربي، وأثرت هذه الوضعية الصعبة على علاقات المغرب الأقصى بفرنسا ومع الثورة الجزائرية، وعلى هذا الأساس قامت السلطات الفرنسية بإجلاء عدة فرق عسكرية من غرب المغرب الأقصى إلى شرقه حيث تمركز الثورة الجزائرية، كما سخرت عدّة مراكز للمراقبة بالقرب من الحدود وتشرف على مراقبة كل التحركات المشبوهة مستعينة بطائرات المراقبة وبذلك فهي تترصّد تحرّكات ونشاط الجزائيين[1].

3- نتائج السياسة الفرنسية العسكرية على الحدود الجزائرية المغربية:

كان من المؤكّد بل ومن الطبيعي أن تجر هذه المواقف التي أبان عنها سكان المناطق الشرقية للمملكة المغربية الكثير من المصائب والمصاعب، ولم تكن لتبقى في منأى من العقاب وردود الفعل الاستعمارية الاستفزازية، حيث أصبحت المنطقة الممتدة من وجدة إلى فكيك والسعيدية تتعرض لغارات جوية تأتي على الأخضر واليابس ولا تفرّق بين المدني والعسكري وبين الجزائري والمغربي، بالإضافة إلى تحرّك الفيالق العسكرية الفرنسية برا لإقامة منطقة شبه عازلة أجلَت عنها الرحل والرعاة وأحرقت خيامهم وصادرت ماشيتهم ودوابهم، بل وقامت باختطاف العديد من سكان الشريط الشرقي للمغرب الأقصى الذين

1- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبّان الثورة الجزائرية، ط1، ج2، دار السبيل للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 320-321.

كان ينظر إليهم على أنّهم متعهدوا قوافل تهريب الأسلحة والعتاد الحربي ومُرشدوها عبر دروب ومسالك المنطقة[1].

وعلى كل حال لم ينفع إعلان استقلال المغرب الأقصى من حجب معاناة المنطقة الشرقية للمغرب الأقصى ومكابدتها للعديد من التصرفات الفرنسية التي تعدّ إخلالا بوعودها وتعهّداتها، من ذلك تكثيف طائراتها للطلعات الاستفزازية واختراقها المجال الجوي للتراب المغربي باستمرار، حيث قامت الطائرات الفرنسية بقصف بعض مراكز جبهة التحرير الوطني داخل المدن المغربية وعلى سبيل المثال مركز العربي بن مهيدي بوجدة في عام 1960 أدّى إلى خسائر مادية وبشرية[2]، كما تم قصف مدينة فقيق عدّة مرات كما هو وارد في التقرير السّري للكولونيل بيجو القائد العسكري لمنطقة عين الصفراء وكولومب-بشار الموجه إلى الحاكم للجزائر والجنرال القائد لمنطقة الجنوب الجزائري، ذلك القصف الجوي الذي خلّف العشرات من الضحايا الجزائريين والمغاربة، وهذا ما نجده في البرقية السرية التي بعثها الجنرال قائد القوات الفرنسية بالجزائر إلى الوزير الأول وممّا جاء فيها "الجيش الفرنسي يقنبل الاقليم المغربي، علمنا من فقيق أنّ القوات الفرنسية المتواجدة ببني ونيف قنبلت مساء أمس منطقة الخناق..."[3]، إضافة إلى قنبلة القوات الفرنسية مناطق أحفير والسعيدية وقرية أولاد بني الطاهر ببني أدرار التي كان رجال جبهة وجيش التحرير الوطني ينطلقون منها، حيث بقيت

1- مصطفى بن علي، دور المغرب في استقلال الجزائر، ط1، مطبعة الجسور، وجدة، المغرب، 2014، ص67.

2 -Mohamed Guentari, organisation Politico-Administratives et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962, Tome 2, publications Universitaires, Alger, 2000.,p342.

3- مصطفى بن علي، المرجع السابق، ص93.

تتعرض لعمليات القصف من سبتمبر 1956 إلى غاية استقلال الجزائر[1]،كما أن القوات الفرنسية بوجدة خطّطت مع الجيش الفرنسي بالجزائر لشن هجوم عسكري على وجدة، وذلك بهدف القضاء على الثوار الجزائريين وقادتهم، ولكن عامل العمالة "محمد بن عمرو احميدو" تفطّن لهذه المؤامرة إثر اعتقاله لبعض العملاء المتورّطين وكانت له الشجاعة في المطالبة برحيل الجيش الفرنسي من دائرة أبركان، ويكون بذلك أسدى خدمة جليلة لجبهة التحرير الجزائري[2].

ولم يقتصر الأمر على اختراق المجال الجوي من قبَل الطائرات الفرنسية من خلال عمليات القصف والهجوم على التراب المغربي، وإنّما قامت عناصر القوات الفرنسـية بـالتوغـل واختراق الحـدود المغربيـة، حيـث في 20أبريل1959وصـلوا إلى المكان المسـمى "تاغلا" وقبل أن يتراجعوا خرّبوا حوضا مائيا، وفي 17ماي1959 قاموا برصد 19شاحنة عسكرية وهي تتقدم نحو الموضـع المسـمى "واد جديد" الواقع على بعد 10 كيلومترات جنوب المنكوب في الحدود المغربية الجزائرية، وفي 18ماي1959 وعلى السـاعة الثامنة صباحًا توغلت القوات الفرنسية داخل التراب المغربي حتى وصلوا إلى المكان المسمّى "لخناك" وطوّقوا مجموعة كبيرة من الفلاحين[3]، وهذا كله بدعوى ملاحقة أفراد جيش التحرير الوطني في داخل التراب المغربي، حيث نشروا في أوساط سكان المنطقة الحدودية الهلع والخوف وعرّضوا حياتهم للموت إلى جانب عمليات التفتيش والتطويق.

1- قدور الورطاسي، أربع سنوات مع جبهة التحرير الجزائرية، مطبعة البلاد، الرباط، (د.ت)، ص25.

2- نفسه، ص ص30-33.

3- محمد بوزيان بن علي، دور المغرب في استقلال الجزائر، ط1، مطبعة الجسور، وجدة، المغرب،2014، ص221.

ومن جهته فإنّ "عبد الحميد مهري" وزير شؤون إفريقيا بالحكومة المؤقتة الجزائرية كان قد صرّح للصحافة الدولية بتاريخ 05 ديسمبر 1958 على الأعمال الوحشية، التي قامت بها قوات الجيش الفرنسي في حق اللاجئين الجزائريين في الأراضي المغربية، من خلال اختراقها للحدود الجزائرية المغربية وإطلاقها للنّار، أدّى إلى سقوط العديد من القتلى في صفوف هؤلاء اللاجئين[1].

ولقد تزايدت الاستفزازات والاعتداءات العسكرية الفرنسية على الأراضي المغربية، وهذا دائما بحجة ملاحقة عناصر جيش التحرير الجزائري والتضييق على مراكزه الممتدة على طول الشريط الحدودي بين المغرب الأقصى والجزائر، فقد وجه رئيس دائرة فقيق رسالة إلى عامل إقليم وجدة بتاريخ 20 جوان1960 وهذا بعض مما جاء فيها: "...فإن الجيوش الفرنسية هم الذين لا يزالون يقنبلون ترابنا كما تزال طياراتهم تحلق فوق قرانا في علو منخفض، ممّا يؤدي إلى خلق الرعب والخوف في نفوس السكان الآمنين...فوق ترابنا وذلك على بعد عشرين كيلومتر من قصر ايش"[2]،إضافة إلى هذا فقد قام المستعمر الفرنسي مرة أخرى بملاحقة الجزائريين داخل التراب المغربي، وهذا ما جاء في تقرير قيادة الأركان العامة والمرسل إلى رئيس بعثة الحكومة المؤقتة بالرباط في17أوت1960 على إثر هذا الحادث والمتمثل في اعتراض مجموعة جزائرية على الحدود المغربية الجزائرية[3]، وبسبب توغل واختراق عناصر القوات الفرنسية للتراب المغربي، فقد ألحقت بسكان المنطقة الشرقية من المغرب أضرارا وخسائر مادية وبشرية فنجد

---

1 DZ/AN/2G/020/05/002 .

2- تقرير من رئيس دائرة فقيق إلى عامل إقليم وجدة في 20 جوان 1960 حول اعتداءات القوات الفرنسية على التراب المغربي لملاحقة جيش التحرير الجزائري في مركز أرشيف الوثائق الملكية بالرباط.

3 DZ/AN/2G/031/01/021.

في هذا الخصوص رسالة من السلطات المحلية بفقيق بتاريخ 16يناير 1960 ومما ورد فيها"... أن الجيش الفرنسي المرابط بالقطر الجزائري اخترق الحدود المغربية الجزائرية واختطف من المحل المعروف تزدمين ضواحي عين الأمير داخل التراب المغربي أربعة رجال من قبيلة أولاد حاجي...".

وعلى كل فقد بلغت وحشية الجيش الفرنسي، وحقده ونقمته على الشعب المغربي إلى الفتك بأموالهم وممتلكاتهم حيث كان يتعرض لمواشيهم وحقولهم ومزروعاتهم وآبارهم ،فيؤدّي ذلك إلى ردود فعل شعبية غاضبة فيدمرون، ويحتجون، ويخرجون بسببها متظاهرين، في حين أنّ هذه الأعمال الصادرة من المستعمر الفرنسي أثارت حفيظة المسؤولين، وهم يرفعون تقاريرهم إلى الجهات العليا، ومن نماذجها ما ورد في التقرير الوارد من تندرارة: "إنّ ما يلفت نظرنا الآن هو مسألة الحدود المغربية–الجزائرية، لقد طالت الحالة، وشد الخناق على القبائل التي تسكن قرب تلك الحدود، وبين الحين والآخر تزهق أرواح بريئة من الأشخاص والماشية، وفي كل شهر نذكر تلك الاعتداءات والأموال الخالصة التي تضيع، وتزيد في ضعف الأمة..."[1].

لقد اعتمد المستعمر الفرنسي على أساليب أخرى لترهيب سكان المنطقة الحدودية وذلك بقطع الطريق على المواطنين لتعطيل مصالحهم، ومنعهم من التنقل بين المدن والقرى والأسواق، وقد ذكرت جريدة العلم في هذا السياق "...قطعت القوات الفرنسية في يوم 29ماي1959 الطريق الرابط بين "بوعنان" و"عين الشعير" بحيث لا يستطيع أحد المرور بها..." ونقلت جريدة التحرير أنّ الطريق الذي يربط "فقيق" بقرى "إيش" و"بوعرفة" و"تندرارة" و"بركنت" محفوفة بالأخطار، وكثيراً ما تقوم القوات الفرنسية بقطع الطريق بين "فقيق" و"قرية إيش"

1- محمد بوزيان بن على، المرجع السابق، ص238-237.

الموجودة في شمال شرق فقيق..."، كما ابتكر الاستعمار الفرنسي أسلوبا ماكراً يساعده على بث الفرقة بين أبناء المنطقة الشرقية وإخوانهم "ببني ونيف" من جهة، وبين الوحدات العسكرية المرابطة في مختلف مراكزها: الجيش الملكي وجيش التحرير المغربيوجيش التحرير الجزائري، ولذلك تراهم يتنكرون في أزيائهم بين الفينة والأخرى، ويستلهمون خططهم في تنفيذ عدد من اعتداءاتهم موهمين إنّ الفاعل فرقة من تلك التنظيمات، وقد نجحوا في تحقيق هدفهم، وتسبّب ذلك في مشاكل خطيرة كانت تنتهي بصدامات عنيفة دامية، وكانوا يقومون أو يكلفون أذنابهم القيام بأعمال تخريبية في الأراضي الواقعة قريبا من الحدود كحرق النخيل، وقطع الأشجار، وتخريب السواقي، ثم يتّهمون أهل "بني ونيف" أو "فقيق" إمعانا منهم في إفساد جو الوئام الذي كان يجمعهم[1].

ولم تكن الضربات التي كانت توجهها فرنسا للمنطقة عشوائية، وإنّما كانت مبنية على معطيات استخباراتية، جندت للحصول عليها عشرات من المخبرين والمتعاونين وبثتهم في المدن والقرى لقاء مكافآت ثابتة أو متغيرة بحسب أهمية الهدف، فقد ذكرت جريدة التحرير تقول: "إنّ جواسيس الجيش الفرنسي قد دخلت إلى وسط المدينة متسترة تحت زي لباس الجيش الملكي وجيش التحرير"[2].

ولم تكتف السلطات الفرنسية في الإغارة على التراب المغربي وتهديد سيادته وإظهار انتقامها، وإنما شكلت شبكات إرهابية للقيام بعمليات حربية في داخل المغرب الاقصى لخلق الهلع والخوف في نفوس المغاربة هذا لصد دعم المغرب الأقصى وملكها للثورة الجزائرية، وعلى حسب تقرير الشيخ محمد خير الدين بتاريخ 08نوفمبر 1958، فيذكر هذا الأخير أنّ الأمن المغربي اكتشف

1- محمد بوزيان بن على، المرجع السابق، ص251.

2- نفسه، ص235.

شبكة إرهابية، وقد اتخذت عدّة مراكز في المدن المغربية، وكانت المسؤولة عن العديد من الأعمال الوحشية[1].

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد تعرضت إذاعة الثورة الجزائرية بسلوان بالناظور إلى القصف، وكذلك تعرض معسكر دار الكبداني بالريف المغربي روالسعيديه وبوبكر وغيرها من المناطق المغربية الأخرى[2].

وأمام هذه الاصطدامات والمناوشات والاستفزازات العسكرية التي كان الجيش الفرنسي يقوم بها من حين لآخر داخل المغرب الاقصى، قام باحتلال المواقع التي خرجت منها بالأمس كبوعرفة وتندرارة وبوعنان تحت الذريعة التي أصبحت في وثائقها لازمة تتكرر "ملاحقة جيش التحرير الجزائري"،وسبّب ذلك في تقليص الأراضي المغربية وإلحاقها بمستعمرتهم[3]، وأمام هذه الوضعية الخطيرة قرر الملك "محمد الخامس" تحت قيادة ولي عهده أنداك "الحسن الثاني" قائد القوات المسلحة الملكية تعزيز مناطق الحدود بإقامة مراكز الجيش الملكي ليكون الذرع الواقي لاستفزازات القوات الفرنسية للأراضي المغربية، والتعاون والتشاور والتنسيق على مستوى القيادتين العسكرية والسياسية الجزائرية والمغربية[4].

ولقد صرح وزير الدفاع الوطني المغربي السيّد "أحرضان" لمجلة الإذاعة الوطنية المغربية "هنا الرباط" حول هذه الاعتداءات فقال: "سيقوم الجيش بواجبه في الدفاع عن التراب الفرنسي وسيتم تجهيز وحداتنا بالمدفعية المضادة للطيران

1 Dz/AN/2G/031/03/17.

2- محمد قنطاري، القواعد الخلفية الجزائرية، الندوة المغاربية بعنوان وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرر أيام 24-26يناير2002 منشورات (م.س.ق.م.ج.ت)، الرباط، 2002، ص273.

3- محمد بوزيان بن علي، المرجع السابق، ص241.

4- محمد قنطاري، المرجع السابق، ص274.

والبعيدة المدى كما سيتعاون الجيش المغربي مع جيش التحرير الجزائري لصد كل عدوان فرنسي"[1].

وعلى كلّ فقد تكبّد الشعب الجزائري ومعه الشعب المغربي آثارا كبيرة خصوصا مناطق الحدود منذ اندلاع الثورة الجزائرية إلى انتهائها، وأنّ سكان المدن والقرى والمداشر الغربية لم تكن في مأمن، فكثيراً –كما ذكرنا سابقا– ما تعرّضت أملاك وأرزاق الجزائريين والمغاربة على الحدود إلى القصف والتخريب على يد القوات الفرنسية وأجهزتها ومصالحها الأمنية وعملائها رغم الاحتجاجات المتتالية المقدمة من طرف المغرب الأقصى إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات والجمعيات والهيئات الدولية[2].

خاتمة:

عملت فرنسا بخصوص عملية التسليح وتموين الثورة التحريرية من أجل القضاء على النشاط الثوري بالمغرب الأقصى بصفة عامة وعلى عمليات التموين التسليح التي كانت توجه إلى الثورة الجزائرية بالداخل بصفة خاصة، وقد أدركت أهمية القاعدة الغربية بالنّسبة للثورة التحريرية، لذلك سعت للحدّ من نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني من خلال تطبيق إستراتيجية وسياسة عسكرية على الواجهة البحرية من خلال مراقبة السفن المحملة بالسلاح وحجزها، وإستراتيجية أخرى على الواجهة البرية من خلال إنشاء خطوط الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود الجزائرية المغربية، إلّا أن الثورة الجزائرية لم تقف

1– جريدة المجاهد، العدد101، 1961/08/14، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

2– زكي مبارك، المغرب والثورة الجزائرية دعم شعبي غير محدود ومؤازرة حكومية صريحة، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، إصدارات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، مطبعة كوثر، الرباط، المغرب، 2006، ص22.

من تلك الصعوبة موقف المستسلم بل واجهت المستعمر الفرنسي وإستراتيجيته بكل قوة، فأمام إصرار الجزائريين لنيل الاستقلال بحثت فرنسا على مخرج مشرف لها وذلك بجلوسها مع الطرف الجزائري للوصول إلى مفاوضات عادلة تضمن حق الشعب الجزائري في الاستقلال و الحرية.

الأسلاك الشائكة وتأثيرها على عملية التسليح ابان الثورة التحريرية

أ. د /محمد يعيش

و.أ/ سلامي هجيرة، طالبة دكتوراه

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص:

منذ دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 ظهرت مقاومات عديدة أرادت تغيير الأوضاع التي خلفها الاستعمار، إلا أن المستعمر تصدى لكل هذه المقاومات الواحدة تلوى الأخرى ولكن عزيمة الجزائريين لم تكل وم تمل فقد واصلوا كفاحهم إلى أن توج هذا الكفاح بتفجير ثورة نوفمبر 1954م هاته الأخيرة التي تعد من أعظم ثورات العالم وذلك لاستقطابها مختلف دول العالم شعبا وحكومة نتج عنه دعما ماديا ومعنويا خاصة فيما يتعلق بالسلاح هذا المشكل الذي أرق فرنسا فبفضل السلاح المهرب عبر الحدود للجزائر تكبدت فرنسا خسائر فرنسا وأفشل معظم استراتيجياتها وخططها، لكنها في الأخير اهتدت إلى إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر حتى تعزل الثورة عن محيطها الخارجي، نتج عن هذه الأسلاك خنق للثورة والثوار وخسائر فادحة في الأرواح، وأقدام فرنسا على تمشيط المناطق الحدودية مما اضطر السكان إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة تونس والمغرب .

مقدمة :

كانت الجزائر بأسرها تعيش أنوار الثورة النوفمبرية التحريرية ضد الاحتلال الفرنسي الغاشم، وقد منحت السنوات الأولى رغم ظروفها الصعبة

والقاسية الثورة قوة ومناعة والثوار خبرة وكفاءة لتتماشى مع كل التطورات الميدانية التي عجز المستعمر الفرنسي عن ملاحقتها والقضاء عليها ، فلا تدخل معركة إلا وقد أعدت لها سلاحها وجيشها الذي لا يخاف الموت، وبالتالي فان هجومات 20 أوت 1955 ومؤتمر الصومام 20 أوت 1956 قد فتحا الثورة على كل الجبهات وبدأت في التنظيم سياسيا وعسكريا، وبانطلاقها اكتملت حلقة النضال الوحدوي في المغرب العربي ضد الوجود الاستعماري وبذلك تعتبر الثورة الجزائرية هي الثورة العربية الوحيدة التي تمكنت من تجنيد الأمة العربية حكومة وشعبا ومنظمات وحولت المدن العربية إلى قواعد لإمدادها بالسلاح والذخيرة هذا مكنها من تبني إستراتيجية استخباراتية حققت لها العديد من النتائج ولكن هذا أغاض المستعمر الفرنسي الغاشم الذي أراد القضاء على الثورة ، وذلك بغلق حدودها الشرقية والغربية فقام بعدة مراوغات منها إنشاء ما يعرف بالمحتشدات ومراكز التجميع وإعداد البطاقات الخاصة التي تقدم عند الدخول والخروج وانتهى الأمر بزرع الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة من أجل القضاء على الثورة التحريرية المجيدة.

هذا دعاني لطرح التساؤل التالي:

ماذا نقصد بالأسلاك الشائكة، وما هو الغرض من انشائها، وكيف أثرت على نشاط الثورة التحريرية، وماهي الأساليب المستخدمة من قبل المجاهدين لاختراقها؟

الجوانب التاريخية لاستخدام الأسلاك الشائكة في الجزائر:

في السنين الأولى من اندلاع الثورة المسلحة إلى غاية سنة 1956 كانت مناطق الحدود الجزائرية على طول الخط الحدودي آهلة بالسكان والتي كانت الدرع الواقي لجيش التحرير الوطني في الإقامة والتمركز والتموين والاتصالات،

ونتيجة للمعارك اليومية الطاحنة في المجابهة بين وحدات جيش التحرير والقوات الفرنسية بمناطق الحدود، حيث جعلت فرنسا من مناطق الحدود في عمق 50 كم داخل الجزائر مناطق عسكرية محرمة، اذ قامت القوات الفرنسية بتحطيم المنازل وقتل الماشية وتخريب وإتلاف المحاصيل الزراعية وقطع الأشجار وتسميم المياه، وقتل الحيوانات هذا أدى لفرار السكان إلى المناطق الداخلية للقرى والمدن والى الحدود الجزائرية المغربية والتونسية وداخلها وجمع ما بقي من سكان هذه المناطق في المحتشدات والمعتقلات ومراكز التجمع والفرز والسجون تحت الحراسة العسكرية والمراقبة الشديدة عن طريق البطاقات الخاصة التي يتم تقديمها عند الدخول والخروج في الأوقات المسموح بها [1]حيث أن ظروف هذه المراكز غير صالحة ويمكن القول أنها منعدمة فمعظم الذين تم حبسهم فيها قبض عليهم لأسباب تافهة فيجدون أنفسهم بأهراء اصطبلات بأبدان خمر بمخيمات مدهورة، بزنازن مرتجلة ليس بها أي وسيلة من وسائل النوم، فقد كاموا ينامون على الأرض أو فوق التبن لأن وجود حصير بهذه المراكز أصبح يعتبر من مظاهر الترف، كما عرفت هذه المراكز اكتظاظا كبيرا مما أدى لموت العديد من الجزائريين، إضافة إلى أن المواقع الصحية لا وجود لها بهذه الأماكن، كما كانوا يعانون من البرودة وقلة الأكل وما زاد الطين بلة هو إحاطة هذه المراكز بالأسلاك الشائكة [2].

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954: الأسلاك الشائكة المكهربة، سلسلة الملتقيات، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص61.

(2)– مصطفى خياطي: معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص220–221.

حيث قامت القوات الفرنسية تحت قيادة قادتها كل من شال وموريس ووزراء الدفاع والقوات العسكرية على الحدود الغربية والشرقية بجدية عمل تسييج الحدود وقد جندت لها قوات مادية وبشرية كبيرة، كما تم تلغيمها من طرف المساجين والمعتقلين الجزائريين أو حتى من المدنيين والعساكر الفرنسيين وبعض اللفيف الأجنبي للإسراع قدر الإمكان من أجل تطويق الحدود الجزائرية وعزلها عن عالمها الخارجي في الإمداد والتموين والعلاج عن القواعد الخلفية للثورة الجزائرية داخل البلدين الشقيقين المغرب وتونس، كما زودت هذه الأسلاك بأحدث الآلات الالكترونية والرادارات والأضواء الكاشفة، كما كانت تقوم بالحراسة 24/24 ساعة أمام هذه الأسلاك الشائكة والخطوط المكهربة و الألغام المزروعة التي كانت تخاف أن ينتزعها أفراد جيش التحرير الوطني [1].

التعريف بخطي شال وموريس ومكوناتهما:

بعد أن أطلق الجنرال ديغول أيدي العسكريين ليفعلوا ما يشاؤون في الجزائر تفاقمت أعمل القمع التي قام بها المظليون واللفيف الأجنبي وفرق القومية، كما صادق ديغول على الخطط العسكرية الكبرى من أجل القضاء على الثورة والتي سميت بمخطط "شال وموريس" اللذان يهدفان إلى القضاء على الثورة عسكريا وذلك بالإجراءات التالية:

غلق مناطق الحدود الشرقية والغربية بخط شال والذي يمنع اتصال الثوار بالعالم الخارجي فصل الشعب عن جبهة التحرير الوطني وذلك بعزل الشعب في المحتشدات والسجون وإقامة إدارة مخلصة لفرنسا القضاء على جنود جيش التحرير الوطني واحتلال المناطق التي يتمركز بها وفق سياسة تطهير تنفذ بدءا

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص61.

بمناطق الغرب وتنتهي بالمناطق الشرقية [1] ،فبإنشاء خط موريس المكهرب على الحدود التونسية الجزائرية تتوقف عملية مرور قوافل السلاح بواسطة الآليات والدواب [2].

وقد شرع في تنفيذ وتجسيد مخطط شال منذ نهاية عام 1958 وبدء إقامة خط شال المكهرب على الحدود الشرقية والغربية ليوازي خط موريس، والخطين مجهزين بقوة ضغط كهربائي عالية وبأحدث الألغام والتجهيزات الرقابية والوحدات العسكرية [3].

إن هذا المشروع الضخم يعد من أهم الاستراتيجيات التي طبقتها السلطة الاستعمارية ضمن سياستها العسكرية الرامية إلى القضاء على الثورة التحريرية وعزلها داخليا وخارجيا ومنع وصول الدعم من الدول الشقيقة المجاورة خاصة تونس والمغرب وقد بلغ عرض هذه الأسلاك بين ستة واثنا عشرة مترا إلى غاية ستين مترا في بعض المناطق فيما بلغت قوة التيار الكهربائي خمسة آلاف فولت وزود هذا الحاجز بالتحصينات التالية [4]:

شبكة الإنذار: تنبه باقتراب جيش التحرير الوطني من الخط

حقل الألغام: يتواجد في مقدمة الحاجز، يتراوح عرضه بين ثلاثة وخمسة أمتار تتباعد فيه الألغام عن بعضها البعض ما بين أربعين وخمسين سنتيمترا.

---

(1)– عبد الله مقلاتي: إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962، دار ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص88–89.

(2)– مراد صديقي: الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرية، تعريب: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص60.

(3)– مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص90.

(4)– صالح عسول: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956–1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص55.

شبكة الأسلاك الشائكة: وهي ذات شكل مضلع تتكون من ثلاثة أوتاد، عرضها أربعة أمتار وارتفاعها متر وعشرون سنتيمترا.

السياج المكهرب: يتكون من ثمانية أسلاك متباعدة عن بعضها البعض بحوالي مترين ونصف، أما ارتفاعها فهو متر وثمانون سنتيمترا، بها تيار متفاوت الشدة معززة في الأعلى بأسلاك ثانوية غير مكهربة أوتادها خشبية طولها متران.

شباك دائري: يتكون من ثلاث طبقات يتراوح ارتفاعه ما بين متر وأربعون سنتيمترا يصل أحيانا الى مترين.

السياج المضاد للبازوكا: وظيفته حماية سيارات الحراسة التي تعبر وسط الحاجز وحماية الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير خاصة المضادة للدبابات.

السياج المكهرب الثاني: يشبه السياج المكهرب الأول إلا أنه معزز من الأعلى والأسفل بأسلاك شائكة مشدودة بدبابيس تمنع المجاهدين من إبعادها عن بعضها البعض قصد المرور.

ممر الحراسة: ممر خاص تسلكه سيارات الحراسة.

الممر التقني: ممر خاص بالفرق التقنية التي تقوم بتصليح السياج عند حصول أي عطب.

السياج المكهرب الثالث: يشبه الأسلاك الشائكة السابقة [(1)].

وبالتالي فان هذه السياسة التطويقية الاستعمارية للحدود الجزائرية لم تختلف عن بعضها البعض سواء في الشرق أو في الغرب الجزائري لأجل عزل الشعب الجزائري وإعاقة التموين بالسلاح والذخيرة .

- ✓ أما التعزيزات المتعلقة بالخط الغربي فتمثلت في:
- ✓ خط حماية وانذار.

---

(1)– صالح عسول: المرجع السابق، ص55.

- ✓ حقل ألغام يلي الخط الأول مباشرة وعرضه يقارب الستة أمتار.
- ✓ السياج المكهرب المتكون من ثمانية أسلاك مكهربة يشدها عمود خشبي ومرقمة من واحد إلى ثمانية من الأسفل إلى الأعلى.
- ✓ الممر التقني الذي تستخدمه القوات الاستعمارية الفرنسية لمراقبة الخط وتصليحه عند حدوث أي عطب أو تخريب من طرف جيش التحرير.
- ✓ سياج مكهرب آخر وخط حماية وإنذار يشبهان الأولين في جميع المواصفات .
- ✓ أرضية مناورة تستخدمها قوات الاحتلال للحركة والمراقبة المستمرة (1)

مناطق تواجد الخطين:

يمتد خط موريس من الجهة الشرقية من عنابة فوادي الكبير حيث يتصل بمنطقة موريس، ابن مهيدي ليمر عبر زريزرو روندون (بسباس) وموند في (دريان) وابتداء من هذه القرية يتفرع عنه قسمان يحميان الطريق والسكة الحديدية من "موند في " "سان جوزيف" (بوقموزة) دوفيفيه، بوشقوف، سوق أهراس، مونتسكيو (مداوروش) حتى تبسة، سوق أهراس ثم نقرين ليتجه فيما بعد صوب "شط الغرس" على مسافة يبلغ طولها 460م بينما يختلف العرض تبعا لطبيعة الأرض حيث يتراوح ما بين 6 و12 م.

أما على الجهة الغربية فقد امتد من "بورساي" و"أحفير" تلمسان، العريشة، مشرية، موكتادلي، عين الصفراء، القصور، مويراس، الصواري، ليصل إلى "ايقلي" جنوب بشار (2).

---

(1)- صالح عسول: المرجع السابق، ص57.

(2)- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص280-281.

وقد غطى الخط من الجهة الغربية مسافة تقدر بحوالي 700كم وهو غير بعيد عن الحدود المغربية الجزائرية، ففي الشمال نجده يبتعد عن الحدود المغربية بحوالي 3الى 4 كم، أما من الناحية الجنوبية فيبتعد الخط عن الحدود المغربية بحوالي 100كم ليتبع مباشرة السكة الحديدية ابتداء من مشرية ويصل عرض الخط الى حوالي 60م.

أما خط شال فهو يمتد خلف خط موريس من الناحية الشرقية (أم الطبول) مارا "بالعيون"، فشرق القالة،" قرمل السوق" ثم "عين العسل" فالطارف ليصل الى بوحجار وسوق أهراس وقبلها بحوالي 2كم عند وادي الجدرة ينطلق باتجاه.

"حمام تاسه" ثم يتجه لشرق الطريق الرابط بين "تاورة" و"سوق أهراس" وعند الكيلو متر 28 يتحول نحو "سيدي أحمد " مارا "بالمريج" و"تقرين" حتى نهاية وادي سوف عابرا بسوق تبسة، والمسافة بين الخطين تتسع حينا وتضيق في بعض الأحيان حيث تتراوح بين 70و90كم وهو يتكون من خط مكهرب قوته 30ألف فولت مكون في الوقت نفسه من خمسة أسلاك متركبة، تفصلها عوازيل يبلغ ارتفاعها حوالي مترين وتغطيها أسلاك شائكة لحماية الدبابات من قذائف البازوك(1).

تأثير الأسلاك الشائكة على عملية تمرير السلاح الى داخل الجزائر:

شرع شال في تنفيذ عملياته العسكرية الهادفة للقضاء على وحدات جيش التحرير الوطني التي قد تعرضت للاختناق اثر الحصار الخانق، وهي عبارة عن خمس عمليات عسكرية كبرى تم التحضير لها وضبط خططها من أجل محاصرة وحدات جيش التحرير الوطني والحاق أكبر الهزائم به، وكانت كل

(1)- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص281-282.

عملية عسكرية من العمليات الخمسة المخصصة لمنطقة محددة تمثل نموذج خطة حربية قائمة بذاتها في نطاق جغرافي محدد بحيث تعتمد التطويق والحصار والحرص على الانهاء التام لقوات الثوار بغية التحول الى المنطقة الموالية، كما ذكر شال بأنه أشرف في 8 فيفري 1959 على قيادة عملية عسكرية كبرى على منطقة "سعيدة وفرندة ومرتفعات الظهرة والونشريس الغربية" وأنها حققت نتائج هامة للغاية [1].

كما قام شال بتنفيذ عمليات الشرارة على مناطق جبال الحضنة في جويلية 1959 خاصة وأن هذه المنطقة كانت استراتيجية لتمركز ثوار الولايات الثالثة والسادسة والأولى وقد حدثت أثناءها مواجهات كبرى، ثم تم الهجوم على منطقة القبائل (عملية المجهر) في الفترة ما بين 22 جويلية ومارس 1960، مزودة هذه القوة بقوات برية ووحدات مظليين نزلت بجبل شلاطة وشرعت في حصار وتمشيط المنطقة المعروفة بتواجد أعداد كبيرة من الثوار، وخلال العملية ديغول بزيارة استعراضية للمنطقة وشهد على تحول المنطقة كلها الى خراب وتدمير وحرق، حيث أدت هذه العمليات بالتزامن مع غلق الحدود الى استنزاف قدرات الداخل العسكرية[2].

وبسبب الحركية النشطة لتمرير السلاح وإدخاله لجزائر بكميات كبيرة نصبت أبراج المراقبة الفرنسية على الحدود وأمست طريق الشرق صعبة للغاية منتصف عام 1958 إذ أدرك العدو خطر هذه القوافل وكذا عواقب إصرار تونس على موقفها في دعم الجزائريين، فتصدى لهذه العمليات بأسلاكه الشائكة [3].

---

(1)– مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص ص90–91.

(2)– نفسه، ص ص93–94.

(3)– نفسه، ص ص177–178.

كان غرض هذه الأسلاك الشائكة هو صد عملية تمرير السلاح وتهريبه للجزائر خاصة وأن الجزائر في هذه الفترة كانت تجلب السلاح من مصر والتي تحتل الصدارة إضافة الى ليبيا التي تم انشاء قواعد بها، وكذلك المغرب الأقصى وتونس [1]، كما كانت أيضا سوريا والعراق تزودان الثورة بالسلاح [2] ولهذا أراد العدو الفرنسي القضاء على هذه المساعدات وعزل الثورة عن محيطها الخارجي.

وباعتبار أن جيش التحرير الوطني يعتمد في تموين عملياته العسكرية على القاعدتين الشرقية والغربية باعتبارهما الشريان الحيوي والاستراتيجي الذي كانت تعبر منه قوافل محملة بالأسلحة والمؤونة، فلما تفطن العدو لهذا التسرب ولأجل اعتراضه والقضاء عليه أنشأ ست فرق من رجال المظلات ليسهل تنقلهم على متن طائرات الهيليكوبتر عبر المواقع الاستراتيجية للتصدي لها إلا أن هذه الكتائب نجحت إلى حد كبير في إيصال السلاح الى الداخل، عمدت بذلك فرنسا الى انشاء هذه الخطوط المكهربة حتى توقف قوافل السلاح وتعزل كل من القاعدتين الشرقية والغربية لمنع المجاهدين من الدخول والخروج وفصلهم عن القواعد الخلفية والداخلية وأيضا عزلهم عن العالم الخارجي ومنعهم من الامداد والتموين والعلاج قصد خنق الثورة والقضاء عليها ، كما هدفت الى حماية السكك الحديدية الممتدة على طول الحدود والتي من خلالها تنقل الأسلحة الفرنسية حيث تمر من الجهة الشرقية والغربية من "الونزة" و"تبسة" باتجاه "عنابة" ومن الجهة الغربية من "وهران "الى "مشرية" ثم كولومب.

---

(1)- مصطفى بن عمر: الطريق الشاق للحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص206.

(2)- عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص220-290.

كما أن لهذه الأسلاك الشائكة دور في فرض الرقابة والحظر على المحققين والصحافيين حتى لا تخرج الثورة عن نطاقها الداخلي ولا يصل صداها للرأي العام العالمي [1].

أدت هذه الأسلاك الشائكة إلى خلق وضع صعب بالنسبة للثورة التحريرية وأيضا بالنسبة للمدنيين اذ أصبحت المنطقة الحدودية منطقة محرمة تمنع فيها الحركة على أي كان وهو ما أدى الى تعطيل نشاط الشريط الحدودي الذي اعتاد السكان من خلاله الذهاب والإياب من والى تونس والمغرب لممارسة نشاطاتهم المختلفة خاصة التجارة كما تعطل النشاط الفلاحي والرعوي بسبب هذا الحصار، وأفرز هذا الوضع واقعا صعبا على المدنيين خاصة أصحاب الأراضي لأنهم منعوا من ارتياد أراضيهم الا برخصة تصدر من السلطات العسكرية التي خصصت ممرات لهذا الغرض وفي وقت محدد يبدأ من الساعة السابعة صباحا وحتى الواحدة زوالا، وهذه العملية تتم تحت مراقبة جنود جيش الاحتلال المعززين بالسلاح، اذ نميز خلالها بين مرحلتين أو مظهرين اثنين فيما يتعلق برخص العبور، حيث أنه في الأول يتوجب على السكان الذين يرغبون في الالتحاق بأراضيهم الفلاحية بهدف جلب القمح من المطامير أو القيام بعملية درسه يتوجهون رأسا إلى السلطة العسكرية التي تقوم بطبع باطن كل يد واحد منهم على أساس استظهاره عند المراقبة ، وعلى هذا الأساس توجب على كل واحد منهم المحافظة على هذا الطابع من التأثيرات الخارجية حتى لا

---

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص290–291.

تزول ويسعى إلى إبقائه سليما لأنه يمنع من الدخول كل شخص لا يحمل هذا الطابع وهذا الأمر سيجعله عرضة للمسائلة[1].

أما الطريقة الثانية وهي التي تميزت في غالبها بإجراءات مهيمنة ومذلة للمدنيين خاصة بعد التطور الملحوظ الذي شهدته الثورة على أكثر من صعيد فانه كانت خلالها تمنح للسكان رخصة خاصة بالمرور يمكن لهم من خلالها الالتحاق بأراضيهم وأملاكهم تحت مراقبة جنود جيش الاحتلال الذين يكون تواجدهم على مقربة من هؤلاء السكان إضافة إلى عملية التحقيقات التي يتم إجراؤها مع كل من تأخر عن الدخول وبشكل استفزازي في الوقت المحدد [2].

كما كان لهذه الأسلاك الشائكة أثر اجتماعي على السكان الجزائريين بسبب دعمهم المادي والمعنوي للثورة وهي عملية التهجير والتي كانت أحد أبرز آثار هذه السياسة ومظاهرها سواء نحو المناطق الداخلية للبلاد أو باتجاه المناطق الحدودية على الشريط الشرقي والغربي ليستقروا في تونس أو المغرب في مناطق قريبة من الحدود التي أتوا.

منها تحت ضغط الاستعمار الفرنسي وممارسته، وبذلك تدهورت أوضاعهم الاجتماعية بسبب تعطيل مصالحهم الاقتصادية خاصة ذات الطابع الزراعي منها مما جعلهم يضيقون ذرعا بها ويسعون الى البحث عن متنفس لهم سواء داخل الوطن أو خارجه في المناطق المجاورة، هذا الوضع أدى ببعض الشعراء الشعبيين الى التغني بحالة الجزائريين المزرية حيث أشاروا في شعرهم الى حالة الحصار والوضع في المحتشدات إضافة إلى الوضع الذي كانوا فيه محاطين بالسيلان وأشاروا أيضا إلى خط موريس من الجهة الشرقية ومكتب

---

(1)– صالح عسول، المرجع السابق، ص58.

(2)– المرجع نفسه، ص ص58–59.

لاصاص من جهة الجنوب هذا الأخير المختص في عملية التعذيب النفسي للسكان [1] .

إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة الأسلاك الشائكة:

تسبب اغلاق الحدود الشرقية والغربية للجزائر الى استنزاف قدرات الداخل العسكرية خاصة وأن الجيش الحدودي كان يمثل قوة ضاربة في الخارج، كما أدى الى استنفاذ العمليات العسكرية بسبب منع دخول الأسلحة للداخل هذا أدى بقيادة الثورة الى الاجتهاد في معالجة هذا التناقض وفق الخيارات والحلول الممكنة لها من أجل تحرير الأرض والسكان وإدخال السلاح والدعم للجزائر [2]، خاصة من تونس والمغرب حيث كانتا من عوامل النجاح للثورة الجزائرية وخاصة بعد استقلالهما [3].

ونظرا لنخاطر الخطوط المكهربة فان جيش التحرير الوطني اتخذ عدة تدابير لإعداد وتخطيط عمليات عبور قوافل الأسلحة، إلا أن ذلك كلف مشقات كبيرة وخسائر في الأرواح مما أخر وصول شحنات الأسلحة للمجاهدين بالداخل وقد عبر العقيد "أوعمران" مسؤول التسليح عن التكاليف الباهظة والتضحيات الجسام في محضر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ وأكد أنه يسقط حوالي 6000 مجاهد خلال شهرين في منطقة يوق أهراس [4]، وأول عمل قاموا به هو اصدرا الأوامر للمواطنين بأن يتوقفوا عن المشاركة في بناء هذين الخطين باعتبار أن هذا يعتبر خيانة للوطن، وبدؤوا بمجابهة هذه الأسلاك وإتلافها وجمع المعلومات

---

(1)- صالح عسول، المرجع السابق، ص ص59-60.

(2)- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص94.

(3)- محمد يعيش: الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930-1962، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص414.

(4)- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص180.

حول كيفية اختراق هذه التقنيات المستعملة في بنائها فقاموا بإرسال دواب محملين بمختلف أنواع الحديد نحو مناطق معينة قصد مغالطة العدو من جهة وإدراك ومعرفة المناطق الإستراتيجية لهذه الخطوط.

لتقوم بتوفير وسائل لتخريبه، كما حاولوا تجنب حقول الألغام والأسلاك الشائكة والمرور عبر الشعاب والأودية ثم قرروا حفر الأنفاق ورفع الأسلاك بواسطة الأخشاب باعتبارها مادة عازلة والتنقل عبر حقل الألغام عن وضع الحجارة ويتم ذلك ليلا وكل خطأ يحدث يعرض الجنود للموت [(1)] ، أما المرحلة الموالية فقد طوروا أساليبهم من خلال استعمال المقصات الخاصة بالأسلاك الشائكة وهي ذات ضغط عالي وهناك نوعان من هذه المقصات منها المقص الذي له ذراعان مغلقان بالمطاط أو المقص الذي تغلق ذراعيه بالخشب [(2)]، وفي المرحلة الثالثة رأت قيادة الثورة أن لابد لها من نسف هذه الخطوط لأجل تعطيل فعاليتها ولو لمدة محددة حتى يتمكن خلالها الثوار من اجتيازه بأمان أكثر فأحضروا كميات من المتفجرات من مصر لإجراء التجارب وفقا لخطة مرسومة وكانت هذه المتفجرات عبارة هن طوربيدات بنجالور (هو حشرة متطاولة نظامية تتألف من أنبوب معدني محشو بالمتفجرات) طولها 150سم ووزنه من 6الى 10كلغ وبعض أدوات التفجير وقد نجحت التجربة الأولى مما أدى إلى إحضار كميات كبيرة من هذه المتفجرات بتاريخ 2/1/ 1958 وقد زاد الطلب على هذه المتفجرات فنقلت شحنة أخرى بتاريخ 9 فيفري 1958 استلمها العقيد "أوعمران"، وبذلك بدأ يتزايد الطلب على هذه المتفجرات.

---

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المرجع السابق، ص292–293.

(2)– مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص180.

أما خطة التدمير فقد وضعت لها الأسس التالية:

1: مدة التنفيذ ساعة واحدة فقط.

2: توفير احتاطي من المجاهدين للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقتحام والقيام بهجمات خداعية لأبعاد اهتمامه عن موقع الاقتحام.

3: تأمين 6000 مقاتل لتدمير الخط في خمسة وعشرين قطاعا.

4: تنفيذ الاقتحام يتم في ليلة مظلمة وغير ممطرة بحيث تكون الأرض جافة لتجنب التيار الكهربائي.

5: تدبير جيد للقوة المكلفة بعملية التدمير.

6: الالتزام بالسرعة المطلقة (1).

كانوا يركزون على الحيطة الكبيرة لأن اصطدام البنغالور أثناء دفعه بأي لغم قد يؤدي إلى انفجار اللغم الذي قد يسبب انفجار البنغالور وقتل الأشخاص القائمين بعملية الدفع لذلك يركب في مقدمته أنبوب معدني فارغ أو قطعة خشبية لها نفس مقاييس البنغالور مهمتها تلقي الانفجار المحتمل ومنع تأثيرها على حشوة البنغالور نفسه.

كما تم استعمال صناديق خاصة خشبية يمر داخلها المجاهدون بعد الحفر تحت الخطوط المكهربة والملغمة وجعل الصندوق تحتها مع جعل إشارات فوق كل لغم يصعب تفكيكه وبهذه الطريقة استمر المجاهدون في المرور من القواعد الخلفية للحدود إلى الجزائر محملين بالأسلحة والذخيرة والألبسة وغيرها، كما كانت تنظم هجومات مستمرة عبر طول الحدود سواء ابتداء من قواعد جيش التحرير الوطني الخلفية أو الأمامية وبذلك يتم تحديد الأماكن التي يجب

---

(1)- مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص60-62.

مهاجمتها من الخط المكهرب والمسافة التي يشملها الهجوم وكذلك يتم تحديد دور كل مجاهد وأغلب العمليات كانت تتم ليلا.

كما استعمل جيش التحرير الوطني هذه الهجومات لتدمير القواعد الاستعمارية بواسطة مدافع الهاون والمدافع الرشاشة وتلغيم الطريق الذي يمر عبره الجيش الفرنسي [1] فتنفجر آلياته عند مروره بهذه الألغام، كما كانت تعطى أوامر من قيادة جيش التحرير للنواحي بالهجوم على طول مراكز العدو ويستمر هذا الهجوم حتى 20 يوما متتالية خصوصا عند مرور قافلة جيش التحرير باتجاه الجزائر بالإضافة الى جعل مراكز الجيش الفرنسي في هلع واستنفار دائم وشغلهم عن متابعة قواعد جيش التحرير المحملة بالأسلحة والذخيرة الموجهة الى داخل التراب الوطني.

وواجهت الثورة التحريرية هذان الخطان إعلاميا حيث اتبعت إستراتيجية إعلامية محكمة للوقوف ندا لند أمام الحملات الإعلامية الفرنسية التي كانت تهدف إلى التقليل من شأن انتشار الثورة والحط من قيمتها وذلك بانتهاج أسلوب الدعاية المضادة التي كانت تظهر على شكل مناشير توزع على السكان من أجل التوعية أو تذاع في الراديو من خلال "صوت العرب" وكذا ظهور بعض الجرائد كجريدة "المقاومة" و"المجاهد" باللغتين العربية بإشراف "مزهودي" والفرنسية باشراف" عبان رمضان" ونشرية "الشباب الجزائري" وغيرها من الجرائد التي تصدت الى الإشاعات الفرنسية التي مفادها أنه لم تعد لجيش التحرير الوطني أية قدرة على شن الهجومات نظرا إلى حاجياته إلى السلاح والذخيرة من

---

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص294–295.

جهة، والى تشتت فرقه وتفككها تحت ضغط برنامج "شال" من جهة أخرى عن طريق إبطال فكرة استحالة اختراق الخطوط.

المكهربة وإفشالها للثورة وتعطيلها لعمليات الإمداد على مستوى الحدود الغربية والشرقية، كما قام قادة الثورة ووزير الإعلام "أمحمدي يزيد" بندوات صحفية وحملات توعية قصد الاعلام ورفع المعنويات للسكان والمشاركة في المؤتمرات الدولية كمؤتمر باندونغ1957 وتدويل القضية الجزائرية لدى الأمم المتحدة[1].

كما تمكن بعض المجاهدون أمثال "مصطفى بن عمر" تحت قيادة السيد "محمد الطاهر" الذي كان في مقدمة الركب ومصحوبا بالمسلمين من قطع الأسلاك والمرور عن طريق ركب الخيول والفرار بها حتى وصلوا إلى أحد مخيمات جيش التحرير الوطني بالقب من "تالة" بالتراب التونسي [2]

آثار ومخلفات الأسلاك الشائكة:

1: **عسكريا:** تمكنت هذه الإستراتيجية العسكرية الفرنسية من عزل الثورة لحد كبير عن عالمها الخارجي وبالتحديد ممونيها في القاعدتين الشرقية والغربية ، مما صعب اجتياز الخطين وإدخال السلاح وبذلك تمكنت فرنسا من خفض سنة العبور والاختراق الى 80 بالمائة وقد انجر على هذا انحصار في التجنيد ،فلجأ المجاهدون للتصدي لهذا السد المكهرب مما نتج عنه خسائر فادحة تقدر ب 6000مجاهد وحجز 4 آلاف سلاح حربي وفي الفترة من 23أفريل إلى 3 ماي 1958 قتل حوالي 620 مجاهدا واستولت على 546 قطعة سلاح ، كما منعت

---

(1)– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص291–295.

(2)– مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص ص181–182.

مرور الجرحى أدى ذلك بحياة الكثير منهم للهلاك اما بالميكروبات أو بالديدان التي تغزو جسمهم.

2: **اقتصاديا واجتماعيا:** تم إجلاء سكان الحدود الشرقية والغربية من أجل إنشاء المناطق المحرمة وقامت فرنسا بعمليات مسح الأراضي وإزالة الأشجار حتى المثمرة وذلك لكي لا تكون زادا للمجاهدين وقتلت الحيوانات والمواشي هذا أدى إلى فرار السكان إلى المناطق الداخلية وللقرى ومدن الحدود التونسية والمغربية، أما بقية السكان فقد جمعوا في المعتقلات والمحتشدات والسجون تحت الرقابة والحراسة العسكرية الدائمة محرومين من ممارسة أي نشاط وقد مورست في حقهم أبشع أساليب القمع والحصار والتفتيش والتعذيب من قبل المكتب الثاني (الخاص بالبحث والاستنطاق)، كما كانت عملية التنقل تتم بواسطة بطاقات تقدم عند الدخول والخروج.

وقد كلفت إقامة هذه الأسلاك المكهربة والملغمة فرنسا مصاريف باهظة قدرت بحوالي 25000فرنك، أما إقامة المركز العسكري الواحد فقدرت ب 15000000 فرنك قديم وقد انعكس هذا سلبا على المواطن الفرنسي مما أدى إلى رفع المعيشة وتعطيل المشاريع الإنمائية وانتشار البطالة، إضافة إلى آلاف القتلى كاد ذلك أن يؤدي لحرب أهلية داخل فرنسا، وأيضا حدثت تمردات في صفوف الجيش الفرنسي [1].

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول بأن الثورة الجزائرية تعتبر من أعظم الثورات في العالم وذلك باعتبارها الثورة العربية الوحيدة التي استطاعت أن تستقطب

---

(1)- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص295-297.

مختلف الدول العربية حكومة وشعبا تمثل ذلك في الدعم الذي كانت تتحصل عليه سواء ماديا أو معنويا كما حولت معظم العواصم والمدن العربية إلى قواعد إستراتيجية خدمة لمصالحها ولشعبها وبقيت محافظة على مبادئها ومصالحها رغم المصاعب التي تعرضت لها من قبل المستعمر الفرنسي ومن بينها الأسلاك الشائكة هاته الأخيرة التي تعتبر من أصعب وأعنف الخطط الفرنسية المنفذة في حق المجاهدين الجزائريين حيث أدت هاته الأخيرة إلى غلق الحدود التونسية والمغربية حتى تمنع تمرير السلاح لداخل الجزائر وبذلك تعزل الثورة عن محيطها الخارجي حتى تتمكن من حصرها والقضاء عليها فأدى ذلك إلى خنق الثوار وفرار السكان ولجوئهم لتونس والمغرب وأبادت حتى الحيوانات والأشجار حتى لا يجد الثوار سبيل إلا لتسليم أنفسهم إلا أن هذا لم يحدث فشهامة وقدرة المجاهدين وعزيمتهم كانت أقوى من فرنسا وأسلاكها وألغامها فقد تمكنوا من اجتيازها والقضاء عليها ، وتبيين لفرنسا أن الثورة الجزائرية ليست كباقي الثورات وأنها لا تضعف أمام الثغرات.

الإستراتيجية الفرنسية لمنع تسليح الثورة الجزائرية 1954-1962

د/عبد القادر قوبع

جامعة الجلفة

إن انتقال الثورة الجزائرية من مجرد أحداث متفرقة بسيطة الآثار إلى عمليات عسكرية موجعة للطرف الفرنسي بشريا وماديا، وذلك من خلال العديد من الاشتباكات والكمائن والتفجيرات وتطوير أنواع السلاح المستعمل، كل هذه المعطيات دفعت بالسلطات الاستعمارية الفرنسية إلى البحث عن استراتيجيات شاملة لضرب الثورة في مصادر تسليحها و تموينها الخارجي بدل مواجهتها في الميدان الداخلي الذي تكون الثورة قد استفادت فيه من تسليح جيد ومتنوع وكاف مستفيد من عوامل إضافية أخرى كالتوقيت والمباغتة والتضاريس ...لذلك سنحاول في هذه الورقة العلمية تسليط الضوء على أهم الطرق والوسائل التي سعت السلطات الفرنسية لتبنيها بهدف منع تسليح الثورة الجزائرية.

1- الوضعية العسكرية لجيش التحرير بداية الثورة:

من المعروف أن قيادة الثورة كانت مدركة لمشكلة ضعف التسليح التي تواجه تفجيرها للثورة، فكان الاعتماد على ما تبقى من مخزون المنظمة الخاصة المحتفظ به في منطقة الأوراس وفي صحراء وادي سوف، والذي تم جلبه من ليبيا على مراحل، وكان في أغلبه من بقايا الحرب العالمية الثانية التي كانت ليبيا مسرحا لمعركة العلمين فيها، كما أن وجود قواعد عسكرية فيها (أمريكية ايطالية...) سهّل شراء هذه الأسلحة. وقد حوت الدفعة الأولى من هذه الأسلحة التي جلبتها المنظمة للجزائر 300 قطعة سلاح، أما الدفعة الثانية

فضمت 20 رشاشا و30 مسدسا و5 بنادق حربية وصندوقين من القنابل اليدوية [1].

وهذا إلى جانب ما تم جمعه من أسلحة بسيطة تبرع بها الجزائريون الذين كانوا يخفونها في سرية تامة. لذلك كان أول قرار لمفجري الثورة هو وجوب الاعتماد على ما يغنمه المجاهدون من أيدي أعدائهم، كما استفادت فعليا من الجنود والضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين حملوا معهم أسلحتهم وذخائرهم [2]. ولذلك لم يكن من المستغرب أن بعض المناطق الثورية قد عرفت في بداية الثورة وجود جنود دون أسلحة مكتفين بالعصي والفؤوس، لكن هذا الأمر سيعرف تغييرا حاسما بتطور الأحداث.

2– دور الدعم العربي في تسليح الثورة الجزائرية:

لا يخفى دور مصر في دعم الثورة الجزائرية ديبلوماسيا وماديا وعسكريا، خاصة مع تواجد الوفد الخارجي للثورة فيها ولنفوذ مصر على جامعة الدول العربية التي يقع مقرها في القاهرة [3]. حيث استطاع الوفد الخارجي إقناع الحكومة المصرية ومن ورائها الدول العربية بضرورة تسليح الثورة الجزائرية لتحقيق أهدافها، ونجم عن هذا استفادة أولى بمبلغ 8000 جنيه مصري لفائدة الثورة لتنطلق من مصر أو بتخطيط منها شحنات كثيرة من الأسلحة، نذكر منها على سبيل المثال[4]:

– **سفينة انتصار**: والتي تعد سفينة تابعة للقوات البحرية المصرية، انطلقت في نوفمبر/ديسمبر 1954 وقلمت بإفراغ حمولتها قرب طرابلس الليبية ومن ثم نقلت بواسطة القوافل نحو الجنوب التونسي، وكانت تتكون من:

– 100 بندقية انجليزية علامة 303.

– 10 رشاش طوسون.

- 8 الاف طلقة بندقية.
- 1000 طلقة ذخيرة حارقة.
- 100 طلقة خارقة للدروع الخفيفة.
- 24 ألف طلقة رشاش طومسون.
- 120 قنبلة يدوية [5].

أما المهمة الثانية لسفينة انتصار فتم إفراغ حمولتها في فيفري 1955 قرب مليلية المغربية [6].

- **يخت الملكة دينا:** وهو ملك للملكة دينا حرم الملك الأردني حسين، وقد استأجره منها ضابط مصري، لينطلق في 27 مارس 1955 من مصر محملا بأسلحة وذخيرة هامة، وعلى متنه عدد من الطلبة الجزائريين الذين تلقوا تدريبا سريعا في مدرسة المفرقعات بالعباسية (القاهرة) نذكر منهم هواري بومدينو عرفاوي محمد صالح ومجلري علي...، وصل اليخت إلى منطقة كابودياوا في مليلية المغربية في مارس 1955 وعلى متنه 204 بندقية نوع 303 و20 رشاش بون جرن و240 خزنة ذخيرة للبون و34 كأس إطلاق القنابل و 68 رشاش طومسون و33 الف طلقة 303 و 356 قنبلة يدوية ميلز و 136 ألف طومسون و4 آلاف كبسولة للمتفجرات و50 علبة كبريت مضاد للهواء و350 كغ جيلينيت متفجر و700 م فتيل أمان [7].

وقد جاء العدوان الثلاثي على مصر 1956 مدفوعا بالنسبة للفرنسيين بأملهم في وقف الدعم المصري للثورة الجزائرية بعدما شاهدوه من مظاهر مقلقة بالنسبة لهم. ولا يتسع المجال لتفصيل الدور الليبي والتونسي والمغربي الكبير الداعم للثورة على مختلف المستويات، وإيصال الأسلحة برا

وبحرا وحتى شرائها وتبنيها، مستفيدة في ذلك من شساعة الحدود المشتركة بين البلدين وصعوبة مراقبتها من طرف الفرنسيين [8].

3- الاعتماد على شبكات تهريب السلاح:

استفادت الثورة من شبكات تهريب الأسلحة استفادة كبيرة وفي مناطق مختلفة، حيث تنوعت وتعددت (تونس، ليبيا، المغرب، أوربا...) واختلفت مساهماتها، فاستطاع محمد بوضياف تكوين شبكة للاتجار بالسلاح في برشلونة بهدف جلبه إلى شمال المغرب، وقام بتمويهه في براميل حسبما يروي محمد لبجاوي، وقد توسع نشاط تهريب الأسلحة في مراكز كثيرة بالمغرب تيطوان، الناظور، وجدة... [9].

وهذا بالإضافة إلى الشبكات الناشطة في أوربا، التي أوكلت لعيسى بن عبد الصمد ومحمد يوسفي وسي المهدي...حيث كان يتم جمعها في بون انطلاقا من مصادرها برلين، بلجيكا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا بواسطة وكلاء تجاريين، وقد قامت جبهة التحرير الوطني بشراء شركة Germ Afric باسم أحد المواطنين الألمان فكانت تتكفل بشراء وجمع ونقل السلاح، كما تم إنشاء قواعد اخرى في اسبانيا، سويسرا...ومن أشهر مهربي السلاح الذين تمت الاستفادة منهم الألمانيين رودي (Roudi) وجورج بوخارت(GeorgeBoukhart) الذي كان مقيما في طنجة[10].

وقد ازداد الاهتمام والتنظيم بهذه الشبكات بعد إنشاء "إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات"، وبفضل الخطط المذكورة تحسن أداء جيش التحرير وتوسع نشاطه، خاصة بفعل الأسلحة المتطورة. وقد أشارت التقارير الفرنسية إلى هذا التطور والنمو، فقدرت عدد أسلحة جيش التحرير بداية 1958 بحوالي 15122 قطعة تتنوع مصادرها بين 36 % من الأسلحة مصدرها الجيش

الفرنسي (غنائم، فرار جنود وضباط جزائريين من الجيش الفرنسي نحو جيش التحرير) والباقي أي 64 % فأسلحة مصدرها التهريب، وتتنوع بين أسلحة انجليزية الصنع 29% ألمانية 34 %. ايطالية 13.5%. اسبانية 3 %. بلجيكية 9% [11].

4- الاستراتيجية الفرنسية لمنع تسليح جبهة التحرير الوطني:

سعت السلطات الفرنسية بكل الوسائل وعلى جميع المستويات لمنع تسليح الثورة الجزائرية وهو الأمر الذي تطلب مساع عسكرية وديبلوماسية وتكاليف مادية باهظة و كبيرة داخليا وخارجيا. يمكن ادراجها في النقاط التالية:

4-1- دور الاستخبارات الفرنسية:

كلفت السلطات الفرنسية الضابط ميرسييه (Mercir) بجمع المعلومات حول نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني وخاصة شبكات التسليح وعناصرها التي تتعامل مع الثورة الجزائرية، فقام بتوزيع عناصره وعملائه في مختلف الموانئ والمصانع والسفن، للتعرف على المشبوهة منها وأماكن انطلاقها وتوقفها ومحتوياتها ...وكتب في أحد تقاريره لمسؤوليه قائلا: "...لقد نسجت بيت عنكبوت بأوربا يوقع بكل من يحاول نقل الأسلحة لصالح جبهة التحرير في هذا الفخ"" [12] ، كما تحالف الاستخبارات الفرنسية مع منظمة "اليد الحمراء"، حيث كلفت الاستخبارات عناصر منظمة اليد الحمراء الإرهابية بتعقب واغتيال مهربي الأسلحة العاملين لصالح جبهة التحرير [13]، ولعل أشهر هذه الاغتيالات اغتيالها المهرب الألماني بوخارت الذي ساهم في تزويد الثورة بأسلحة كثيرة من أوربا، آخرها سفره مع مسؤولي التسليح الجزائريين إلى بون (عاصمة ألمانيا الاتحادية) حيث عرّفهم بمهربين آخرين، وطلبوا من بوخارت تكوين قاعدة تسليح للثورة في

ألمانيا، لكن الاستخبارات الفرنسية استطاعت التعرف على نشاطه لصالح الثورة وكلفت منظمة اليد الحمراء الإرهابية باغتياله [14].

4-2- المحاولات الفرنسية لاختراق شبكات التسليح:

اعتمدت السلطات الفرنسية على موظفيها في الاستخبارات وعملائها المندسين في مختلف المجالات والدول ومختلف أجهزة هذه الشبكات وحتى في أجهزة الهيئات العربية الداعمة للثورة لاختراق شبكات التسليح. ويمكن اعتبار قضية سليمن لاجودان التي أطاحت بقائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط أولى مظاهر هذا الاختراق.

كما يروي أحمد مهساس بأن إحدى العصابات التابعة للاستخبارات الأمريكية اتصلت به وادّعت أنها جمعية داعمة لمسلمي روسيا المضطهدين من النظام السوفياتي، وأنها تحمل اسم جمعية السلام، وهي على استعداد لدعم الثوار الجزائريين بالسلاح مقابل تقديمهم تعهد باعتراف الجزائر (في حال نالت استقلالها) بدعم استقلال هؤلاء المسلمين عن الاتحاد السوفياتي، ولكن مهساس وجماعته تفطنوا للخدعة واشترطوا منها دعما غير مشروط ودون معرفة كيفية نقل السلاح ولا مكانه ولا زمانه مسبقا، ورغم نجاح مهساس في كشف هذه الخطة إلا أن مجموعة أخرى من المجاهدين الجزائريين لم تحسن التعامل مع هذه الجمعية التي تمكنت من اغتيال احد أعضائها المجاهدين وهو المدعو سعدون. واتضح أن بحث هذه الجمعية عن تعهد جبهة التحرير بدعم مسلمي الاتحاد السوفياتي هو من أجل دفع الاتحاد السوفياتي ومن ورائه المعسكر الشرقي للتخلي عن دعم الثورة الجزائرية [15].

- **محاولة اغتيال أحمد بن بلة:** كان الهدف من زيارات أحمد بن بلة لليبيا انطلاقا من مصر هو تنظيم قوافل السلاح وإرسالها نحو الجزائر، ويذكر مهساس

بأنه اشتبه في أمر أحد الشباب الذي أطال مراقبته هو وبن بلة في أحد المقاهي، وبمجرد انصراف بن بلة نحو الفندق حتى باغته هذا الشاب ولولا حمل ابن بلة للسلاح لما تمكن من القبض عليه وتحويله للسلطات الليبية التي اكتشفت بأنه جاسوس فرنسي وقامت باغتياله على الفور (16).

وفي حادثة أخرى جندت الاستخبارات الفرنسية أحد الديبلوماسيين العرب الذي اتصل بالشيخ محمد خير الدين ممثل جبهة التحرير بالمغرب، ليخبره برغبة أحد الأشخاص في الاتصال بمسؤولي جيش التحرير، فقام الشيخ خير الدين بالاتصال بسي منصور (بوداود)، وبوضع هذا الديبلوماسي تحت الرقابة اتضح أنه عميل للمخابرات الفرنسية، أثبتت الرقابة أنه قد زاره أحد الأشخاص في منزله بالرباط ومنها انتقل إلى مكناس حيث إحدى الثكنات الفرنسية في منطقة الحاجب (17).

كذلك يروي سي منصور (بوداود محمد) اكتشافه لعميل فرنسي اقترح على الدكتور عبد الكريم الخطيب (أحد مسؤولي جيش التحرير المغربي) الاتصال بمسؤولي التسليح في الثورة الجزائرية لدعمهم باعتباره عضوا في جامعة من الفرنسيين الأحرار المؤيدين للثورة الجزائرية، وتم اللقاء في فندق الماجيستيك بالدار البيضاء المغربية لكن أمام إلحاح هذا الشخص على معرفة أماكن التفريغ ووجهاته وشبكاته اضطر سي منصور إلى تهديده بالقتل إن لم يغادر المنطقة كلها (18).

ولعل أهم الاختراقات التي نجحت الإدارة الاستعمارية فيها هو غرس المدعو "كوارة" في وزارة التسليح للثورة الجزائرية بتونس، فكان يطّلع على مختلف المراسلات والتقارير، ومن نتائج ذلك تمكن البحرية الفرنسية من اعتراض الباخرة الصغيرة المسماة "البلطيق" والتي تمت تعبئتها بالمتفجرات انطلاقا من تونس

نحو المغرب بإشراف دائرة التسليح واللوجستية، وبعد تبادل الاتهامات بين مختلف الهيئات والشخصيات الثورية تم التعرف عليه لكن بعد فوات الأوان حيث فر نحو السلطات الفرنسية بالجزائر، وقد تمكن من قبل من زيارة مراكز صنع السلاح بالمغرب الأقصى في مهمة تفتيشية رسمية من وزارة التسليح بأمر من العقيد محمود شريف، لكن شكوك سي منصور (بوداود) كانت في محلها عندما رفض اطلاعه على المراكز الحيوية واطلعه بدل ذلك على مواقع بسيطة فقط (مسابك) [19].

4-3- القرصنة البحرية الفرنسية:

فرضت فرنسا حصارا بحريا خانقا على السفن المارة عبر البحر الأبيض المتوسط، وقامت بخرق القانون الدولي فيما يتعلق بالملاحة الدولية متجاوزة المياه الإقليمية الفرنسية، وذلك بفضل ما امتلكته من حاملة طائرات وسفن وغواصات وأجهزة رادار، وقد امتدت سيطرتها من السواحل الليبية إلى غاية مضيق جبل طارق غربا. [20]

ومن الملاحظ أن أغلب السفن التي تم إرسالها نحو الجزائر قد فشلت في مهمتها، وهي كثيرة، ولعل من أشهرها سفينة أتوس(ATTOS) التي اكتشف أمرها يوم 14 أكتوبر 1956، إذ انطلقت من مصر متجهة نحو المغرب الأقصى لتفريغ حمولتها لكن قائد السفينة المدعو إبراهيم كان عميلا للفرنسيين حيث راسلهم وهو بالقرب من السواحل الجزائرية، ليتم اقتياد السفينة وتفتيشها يوم 16 أكتوبر 1956. احتوت هذه السفينة حسب السلطات الفرنسية على 72 مدفع هاون و40 رشاش و74 بندقية رشاشة و2300 بندقية حرب و240 مسدس رشاش و2000 قذيفة وأكثر من 600 ألف طلقة، بوزن إجمالي قدره 72 طن وتكلفة مالية قدرها 600 مليون فرنك فرنسي [21].

– **سفينة سلوفنيجا:** قام بشرائها الدكتور دريس غنيش من تلمسان وفتحي الديب، لكن تسرب أمر شرائها، فقامت السلطات الفرنسية باحتجازها يوم 18 جانفي 1958، قادمة من ميناء ريجيكا بيوغسلافيا، وقد بلغ وزنها 148 طن من ذخائر واسلحة تشيكوسلوفاكية (22).

ومن خلال التقارير الدورية التي كانت تنشرها المجلة البحرية الفرنسية الصادرة بباريس التي تعتبر مجلة شبه رسمية بحكم قربها من دوائر القرار الفرنسي تتضح الاستراتيجية الفرنسية لعزل الثورة وخنقها خارجيا فجاء في احد تقاريرها" قامت قطاعاتنا البحرية وطائراتنا خلال شهر اكتوبر 1956 بالتحقق من هوية 600 مركب واوقفت 285 وفتشت 69 وهزمت21"، كما جاء في تقرير آخر" وفيما بين 3 ديسمبر 1957 و10 جانفي 1958 أمكن معرفة 300 باخرة وايقاف 40 وزيارة 30 تم اقتياد 10 منها إلى أحد المرافئ" وفي تقرير آخر نجد الاشارة الى حصيلة جويلية / اوت 1958: " وامكن من تاريخ 18 جويلية الى 31 اوت 1958 معرفة 886 سفينة وايقاف 246 وزيارة 118 واقتياد واحدة الى احد المرافئ للمراقبة"، أما في عام 1959 فقد تعرفت البحرية الفرنسية على 41300 وفتشت 12565 واقتادت 83 مركبا. وفيما يلي جدول بأشهر السفن التي حملت أسلحة وذخائر لصالح الثورة الجزائرية لكن تم احتجازها من طرف السلطات الفرنسية: (23)

اسم السفينة	تاريخ الحجز
أتوس(يونانية)	1956-10-16
سلوفنيجا (يوغسلافيا)	1956-01-18
غرانيتا (دانماركية)	1958-12-23
لوديس (تشيكوسلوفاكيا)	1959-04-01
موني كازينو (بولونية)	جويلية 1959

بيلياق (المانيا)	1959-11-05
بجيس بوش (هولندا)	1959-12-12
ريجكيا (يوغسلافيا)	1960-04-03
لاس بالماس(ألمانيا)	1960-06-09
سربيجا(يوغسلافيا)	1960-06-05
باخرة ايطالية متجهة إلى تونس	1960-12-21
باخرة يوغسلافية	1960-12-29

4-4- إنشاء الأسلاك الشائكة (خطا موريس وشال)

جاء إنشاء خط موريس بعد أن تأكد للسلطات الفرنسية بما لا يدع مجالا للشك الدور الأساسي الذي ساهمت به الحدود الشرقية والغربية للجزائر باعتبارها ممرا للأسلحة والذخيرة والمؤن والرسائل من مختلف البلدان خاصة ليبيا وتونس والمغرب، وربما كان الهدف أول الأمر من إنشاء خط موريس هو منع انتقال عدوى الثورة من الجزائر نحو تونس حتى لا تتشكل جبهة ثائرة تستعصي على الإخماد يكون سببها تغلغل الثوار الجزائريين في المدن التونسية. ولكن تطور الأحداث جعل الهدف الأساسي لها هو منع تدفق السلاح من تونس والمغرب نحو داخل الجزائر لصالح الثورة.

انطلقت الأشغال في بناء خط موريس في أواخر عام 1956 على الحدود التونسية بأمر واقتراح من وزير الدفاع أندري موريس(Andre Mauric)، انطلق من ساحل عنابة الشرقي إلى نقرين جنوب تبسة بطول قدره 380 كم، كما أقيم خط مماثل في الحدود الجزائرية المغربية من مرسى بورساي (بن مهيدي) قرب السعيدية إلى بشار جنوبا بطول قدره 700كم [24].

وأهم ما يميز هذا الخط من عوامل خطر وقوة هو:

– يتكون من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة مكهربة بطاقة قدرها 5000 إلى 7000 فولط

– عرض هذا الخط يتراوح بين 6 و12 متر. أما في المناطق الحساسة (الأودية) فيصل إلى 60 مترا.

– محيط الخط مزروع بألغام مختلفة الأشكال والأنواع والأهداف (مضادة للأفراد أو مضادة للجماعات)، بلغ عددها 50 ألف لغم في كل 20 كم، وبمجرد انفجار اللغم أو ملامسة جسم ما للأسلاك المكهربة تشتغل أجهزة الإنذار ومصابيح الخطر ويتم تحديد مكان الهجوم بجهاز استشعار الكترونيا، ليتم توجيه طلقات الهاون عيار 105 نحو جهة الانقطاع [25].

– احتواء الخط على مراكز حراسة وتدخل في كل 2 إلى 2.5 كم، حيث يحوي كل مركز بين 100 إلى 300 جندي مزودين بالمدافع الرشاشة والبنادق الرشاشة ومدافع الهاون عيار 40 و 75 ومدافع 105 ملم.

– الخط مدعم بدوريات عسكرية دائمة السير في رواق داخل الخط لمراقبته من الجهتين .

– تمت إضافة خط ثاني إلى جانب خط موريس وهو خط شال يمتد من الساحل بالموازاة مع خط موريس، فينطلق شرقا من الساحل مرورا بأم الطويل وشرق القالة إلى الطارف، أما غربا فيمتد من مرسى بن مهيدي إلى سيدي عيسى وسيدي الجيلاني، وهو أشد خطورة من خط موريس فقوته تصل إلى 12 ألف فولط وعرضه يصل أحيانا إلى 25 مترا، أما علوه فيصل إلى 2.5 م. وهو ملغم أيضا ومراقب ومسلح [26].

وتعتبر هذه الخطوط المكهربة أكبر تجمع للجيش الفرنسي حيث يتجمع حوله 80 ألف جندي[27]. وتذكر المصادر الفرنسية الرسمية أن تكلفة

إنجاز هذه الخطوط 2.5 مليون فرنك فرنسي أما المركز الفرنسي الواحد المخصص لمراقبته فبلغ 1.5 مليون فرنك [28].

وتمت إحاطة الخطين بمناطق محرمة لا تتحرك فيها غير الوحدات العسكرية الفرنسية المسماة المجموعات المتحركة الأمنية (GMS)وهي معززة برقابة الطيران كطائرات (Piper)الخفية والحوامات (الهيلوكوبتر)، حيث تم إخلاء هذه المناطق المحرمة من السكان ومنع الرعي والحرث والزراعة فيها، وذلك بهدف عزل الثورة وإثبات أن من يتواجد في هذه المنطقة من الجزائريين هو عبارة عن متسلل تقوم القوات الفرنسية بقصفه جوا أو برا [29].

5- انعكاسات الأسلاك الشائكة على الأداء العسكري للثورة:

انعكس انقطاع أو نقص دخول الأسلحة إلى الجزائر على مختلف الولايات بدرجات مختلفة، فيذكر المجاهد محمد بهلول عن الولاية الأولى بين 1959 و1962 بأن الأسلحة نقصت وهو ما أدى إلى نقص هجومات الثورة واقتصارها على بعض الكمائن والهجمات الليلية. أما المجاهد عبد المجيد رزاقي من الولاية الثانية فجعل انعكاس خطي شال وموريس يظهر أساسا في اعتماد المجاهدين على الكمائن والغنائم للحصول على السلاح [30]. ويذكر المجاهد محمد عامر من الولاية الثالثة أن إحدى الكتائب خرجت من تونس ب 125 جنديا لكن لم يصل منهم إلى الولاية الثالثة سوى 24 جنديا منهم 9 جنود مصابين ، أما الآخرون فقد استشهدوا، واستمر هذا الأمر إلى غاية الاستقلال، ومن جهته ذكر المجاهد حمدان حميد من الولاية الرابعة بأن كثيرا من الكتائب التي تم إرسالها لجلب السلاح ضاعت، ورغم تغيير اتجاه البعثات نحو الحدود الشرقية لتضاريسها الكبيرة المتشابكة إلا إنه لم يتغير شيء، حيث بلغ عددها حوالي 30 بعثة لا يعود منها غالبا سوى عشر أعضائها، لذا قررت هيئة الأركان

العامة وقف تنقلات هذه البعثات المرسلة من الولايات لتتكفل هي بأمر إيصال السلاح. ولم يختلف الأمر في الولاية الخامسة رغم قربها من الحدود، فيذكر المجاهد مولاي إبراهيم أنه ابتداء من 1959 ضعفت عمليات إيصال الأسلحة، وأن إحدى البعثات استشهدت كلها ما عدا مجاهد واحد، وهو المدعو العربي (من تيارت) [31].

بل ان المجاهد والضابط سي منصور (بوداود) اعتبر أن الأسلاك الشائكة قد أثرت حتى على دور شبكات تهريب الأسلحة والسفن المحملة بالأسلحة، حيث لم تعد هناك فائدة كبيرة من هذه الأسلحة والذخائر بصعوبة إدخالها إلى الولايات الثورية، رغم أنها قد واجهت صعوبات كبيرة في الشحن وفي نقلها عبر البحر وفي تفريغها وتوصيلها للحدود، فباخرة بلغاريا رغم أهمية حمولتها لكن خطورة الأسلاك الشائكة جعلتها تبقى خارج الحدود [32].

ومهما كانت العلميات التي نجحت في اختراق الخطين إلا أن الخسائر كانت كبيرة ولولا هذين الخطين لنالت الثورة استقلالها عام 1958 حسب سي منصور(بوداود محمد) [33]، أما حسين بن معلم فيعتبر أن الخطأ التكتيكي للثورة هو التهاون في السماح للعمال الجزائريين بإنشاء هذه الخطوط وعدم تخريبها ليلا، كما أن هذه الخطوط منعت دخول الأسلحة وجعل قيادة الأركان تركز نشاطها خارج الحدود وليس داخلها. كان اعتقاد قيادة الثورة تجاه بناء فرنسا لهذه الخطوط يتلخص في شعار " ما بنوه في شهر سنحطمه في ليلة"، وهو نفس المأخذ الذي أثاره بن يوسف بن خدة وعميروش... [34].

ورغم ما وضع من حلول من طرف قيادة الثورة إلا أن اغلب المحاولات التنظيمية والتخريبية باءت بالفشل، فقد خاضت هيئة الأركان اشتباكات وكمائن كثيرة ضد تحرك القوات الفرنسية على طول الخطين في

الحدود الشرقية والغربية، إضافة إلى أكثر من ألف عملية تخريب للخطين شرقا وغربا خلال عام ونصف (بين 1960 والنصف الأول من عام 1961) [35].

6- إستراتيجية الثورة لمواجهة الإستراتيجية الفرنسية ضد تسليحها:

كانت مواجهة خطي شال وموريس تخضع في أول الأمر لرد الفعل باعتباره تكتيكا عسكريا فرنسيا وأنه يمكن التغلب عليه بأضرار وتكاليف مقبولة، ولكن كثرة المحاولات وضخامة الخسائر البشرية وضياع كيات كبيرة من الأسلحة والذخائر بعد فشل عملية الاختراق أو ببقائها خارج الحدود، كل هذه المؤشرات جعلت هذه القضية تصل إلى أعلى هيئات الثورة لإيجاد حلول لها [36].

كانت بداية المواجهة بأساليب بسيطة كالحفر تحت الأرض للمرور تحت الأسلاك والألغام ثم تفطنوا لدفع قطعان الماشية أمامهم بهدف تفجير الألغام وتأمين ممر للمرور دون الاقتراب من أسلاك الكهرباء، ولكن التشابك الكبير للأسلاك وكثافة الألغام المغروسة وشساعة مساحتها أفشل كثيرا من هذه المحاولات وأسقط أرواحا كثيرة وتسبب في إعاقات وإصابات كبيرة. في الأخير تمكنت الثورة من توفير مقصات عازلة للكهرباء بإمكانها قطع الأسلاك المكهربة بشرط أن يتم ذلك ليلا لتجنب تدخل الفرق العسكرية المكلفة بمراقبة هذه الأسلاك [37]. ولعل من أشهر الهجمات التي قامت بها الثورة ضد هذه الأسلاك تلك التي وقعت ليلة 31 أكتوبر وأول نوفمبر 1958، وهجمات 12 و13 فيفري 1959.

كما شرعت الثورة في توفير ثم تصنيع البنقالور Bengalors وهو عبارة عن أنبوب حديدي يتراوح طوله بين 1.4 إلى 1.8م مشحون بمادة البارود (يسمى البلاستيك الرخو شديد الانفجار) يبلغ وزنه حوالي 4 إلى 5 كغ، يتم تفجيره بواسطة فتيل عن بعد أو بواسطة مفجر كهربائي وبطارية، يوضع البانقالور تحت العمود الكهربائي لتدميره وتفجير ما يحيط به من ألغام [38].

في اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس ديسمبر 1959/جانفي 1960 تم عرض قضية خطي شال وموريس وتأثيرهما على الثورة لذا تقرر مضاعفة العمليات العسكرية على الحدود ووجوب دخول الوحدات العسكرية المتواجدة في تونس والمغرب إلى الداخل ، والتي زاد عددها وتحسن تكوينها وعتادها دون فائدة على أرض المعركة، وبفضل إنشاء هيئة الأركان ظهرت استراتيجية خاصة بتخريب الأسلاك الشائكة حيث تقرر التوقف عن مهاجمتها إلى غاية إتمام تحضير الأسلحة و تكوين المتخصصين في " مديرية التدريب" المتواجدة في الحدود الشرقية والغربية. كما شكل جيش التحرير بالحدود الشرقية فيلقا ضم أربع كتائب (حوالي 700) من خيرة عناصر الفيالق الثلاث الأخرى مهمته مراقبة خط موريس وقطع الأسلاك ونزع الألغام في منطقة النبائل والهدف من وراء ذلك هو تسهيل المرور وحراسة كتائب تموين الولايات بالأسلحة[39].

وقام عبد الحفيظ بوصوف بتوفير أجهزة الاتصال اللاسلكي وإطارات الاستخبارات تحت شعار " كل شيء للجيش" كل ذلك من أجل تدمير هذه الأسلاك، كما استفادت من مدافع الهاون المجلوبة من الصين (1961/1960) والتي بإمكانها تهديد وتدمير الأهداف الفرنسية المحيطة بخطي شال وموريس.

وبفضل هذا التحضير تمكنت وحدة مشلكة من 500 مجاهد من الولاية الأولى من العبور جنوب تبسة بقيادة الأخضر الزبيري وعلي سوايعي، وفي الجهة الغربية تمكنت خمس كتائب من المرور عبر فقيق، كما سعت إلى فتح طرق صحراوية بعيدا عن هذه الأسلاك. ونتيجة لهذه الإستراتيجية نفذت هيئة الأركان على جبهتي الحدود وضد خطي شال وموريس بين فيفري 1960 و

أوت 1961 : 740 كمينا . 1516 مناوشة. 1158 عملية تخريبية. 704 اشتباكا [40].

نخلص من خلال ما استعرضناه حول الإستراتيجية الفرنسية لمنع تسليح الثورة الجزائرية إلى أن الأساليب الفرنسية المتطورة والفعالة والمستفيدة من خبرة عسكرية استعمارية تكونت بفضل حروب كثيرة منها حربين عالميتين. بدأ التخطيط الفرنسي بمراقبة خلايا صنع وجمع وتهريب السلاح داخل البلاد ثم انتقل دور المخابرات إلى اختراق الشبكات الدولية للتهريب وغرس العملاء فيها واغتيال الأعضاء النشطين العاملين لصالح الثورة الجزائرية، كما ركزت السلطات الفرنسية على تقوية سلاح البحرية ومراقبة البحر الأبيض المتوسط رغم إدراكها للدعم العربي للثورة خاصة على مستوى السواحل المصرية والليبية والتونسية والمغربية، وقد تمكنت فعلا من احتجاز أغلب السفن والزوارق التي وجهت لدعم الثورة، وهو ما مثل خسارة مادية وعسكرية وديبلوماسية للدول المساهمة في هذه العمليات أو المالكة لهذه السفن. وتمكنت السلطات الفرنسية من إنشاء خطوط مكهربة وملغمة ومراقبة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر ساهمت مساهمة خطيرة في وقف تدفق الأسلحة والذخائر، وكادت أن تقضي على الثورة، ويميل كثير من المراقبين والمحللين إلى أن السلطات الفرنسية تأخرت في إنشاء هذين الخطين حيث كانت الثورة قد ضمنت التوسع والانطلاق، ولو أسرعت في هذا المشروع لربما تمكنت فعلا من القضاء عليها، بدليل النتائج الوخيمة التي تكبدتها مختلف محاولات اجتياز هذين الخطين –كما رأينا–.

ولكن رغم هذه الإستراتيجية الشاملة والقوية إلا أن الثورة تمكنت من الاستمرار والانتصار لعوامل كثيرة كشساعة المساحة وصعوبة تضاريسها وطول السواحل واستمرار الدعم العربي لها وتكثيف العلميات العسكرية والهجمات

والكمائن للحصول على سلاح العدو ...لكن يبدو أن العوامل الحقيقية والدائمة كانت تتجاوز العوامل المادية إلى عامل العقيدة والإيمان بالانتصار أو الشهادة والتي التف كثير من الشعب الجزائري حولها، وهو ما أدركه المسؤولون الفرنسيون بعدما رموا بكل ثقلهم للقضاء على هذه الثورة.

<u>الهوامش والإحالات:</u>

1- غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 417. بوداود، ص ص 139، 140.

2- غربي، ص 417.

3- لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي مهساس أحد مهندسي ثورة التحرير، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، بوسعادة، ط1، 2013، ص ص 80، 81.

حول الدور المصري انظر: - فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر- مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر القاهرة 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

4- للتفصيل أكثر انظر: فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر.

- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح.

5- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 75، 76.

6- غربي، مرجع سابق، ص 398.

7- همشاوي، مصدر سابق، ص77.

8- انظر محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، . سعيدي، ص ص 79، 80.

9- غربي، مرجع سابق، ص-ص 133، 398.

10- شهادة محمد يوسفي لمجلة الباحث، نشرتها: سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، دط، 2009، ص ص 75، 76.

11- غربي، مرجع سابق، ص 401.

12- بوداود محمد المدعو سي منصور، أسلحة الحرية الجزائر حرب التحرير مذكرات وشهادات، تر: فخر الدين بلدي، رافار، الجزائر، 2016، ص 95.

13- نفسه، ص 94.

14- شهادة محمد يوسفي لمجلة الباحث، منشورة في: سعيدي، مرجع سابق، ص 81.

15- لمجد ناصر، مرجع سابق، ص ص 81، 82.

16- نفسه، ص 83.

17- بوداود، مصدر سابق، ص ص 103، .104

18- نفسه، ص ص 106، 107.

19- نفسه، ص ص 116، 117. حول القصة الكاملة للمدعو كوارة، انظر: ارزقي باسطة، مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية إيمانا بالله والإسلام، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، دط، 2009، ص 481.

20- المجاهد، ع 86.

- بوبكر حفظ الله، ص ص 249، 250.

- بوداود، مصدر سابق، ص 93

21- سعيدي، مرجع سابق، ص ص 119، 120.

22- بوداود، مصدر سابق، ص 98.

23- - بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، ص ص248، 249.

- سعيدي، مرجع سابق، ص 122.

24- غربي، مرجع سابق، ص ص 276، 277.

25- نفسه، ص 278.

- حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم، ج1 (حرب التحرير الوطنية)، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص 215.

26- غربي، مرجع سابق، ص ص 278، 279.

27- بن معلم، مصدر سابق، ص 215.

28- غربي، مرجع سابق، ص ص 278، 279.

29- سعيدي، مرجع سابق، ص 108.

30- نفسه، ص 110.

31- نفسه، ص ص 111، 113.

32- بوداود، مصدر سابق، ص 93.

33- نفسه، ص 97.

34- بن معلم، مصدر سابق، ص 215

35- عبد الله مقلاتي، طافر نجود، الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية، ج1، دار سحنون للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 115، 116. نقلا عن تقرير الحكومة المؤقتة المقدم لدورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961.

36- يذكر سي منصور (بوداود) نقلا عن تقرير كتبه عمر أوعمران في 1959 أن عدد الجزائريين الذين قتلوا خلال شهرين من عام 1959/1958 بسبب الأسلاك المكهربة بلغ 6000 قتيل وقد ارتفع هذا العدد فيما بعد. انظر:

- بوداود، مصدر سابق، ص 88. مقلاتي، مرجع سابق، ص 59.

37- سعيدي، مرجع سابق، ص ص 109، 110.

38- غربي، مرجع سابق، ص ص 280، 281.

39- مقلاتي، مرجع سابق، ص 60.

40- نفسه، ص ص 110، 115. ص 130.

القرصنة البحرية الفرنسية في مواجهة عمليات امداد الثورة الجزائرية بالأسلحة

أ .د/ محمد السعيد قاصري

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ملخص:

ونص المداخلة: إذا كانت الثورة الجزائرية قد نجحت في اختراق صفوف العدو الفرنسي برا وبحرا عبر عمليات امداد الثورة بالأسلحة، فإن هذه العمليات لم تمر كلها بسلام خاصة في ظل تدفق كميات هائلة من السلاح عبر الحدود الشرقية والغربية، ولهذا بادرت البحرية الفرنسية في التحرك بقوة وبسرعة لمنع تهريب السلاح عبر البحر المتوسط، حيث سخرت كل امكانياتها العسكرية البحرية والجوية لإجهاض هذه العمليات.

ولكن على الرغم من ذلك فإن استراتيجية عمليات التهريب وخبرة طواقم السفن والبواخر قد حال دون نجاح هذه العملية في كثير من الحالات، مما عزز من رفع رقابة فرنسا لكل السفن العابرة للبحر المتوسط، رقابة ولدت لها ردود فعل دولية رافضة لهذه القرصنة السافرة التي تقوم بها فرنسا في البحر، وبين هذا وذاك جاءت مداخلتنا التي ستصب في الحديث عن هذا النشاط العدائي البحري الموجه ضد سفن وبواخر امداد الثورة الجزائرية بالسلاح، من حيث فعاليته ومدى انعكاسه على واقع تسليح الثورة الجزائرية؟

مقدمة:

لم تكن كل عمليات نقل الأسلحة وعبورها نحو الجزائر بالناجحة دوما، حيث عرفت هذه العملية عدة تجارب ومحاولات فاشلة، أحبطتها البحرية الفرنسية، ونحن نعتقد من جهتنا لو كتب لها النجاح لحققت معجزات ودفعت بالثورة نحو تحقيق انتصارات عسكرية مُتميزة على العدو الفرنسي، لم تكتف سلطات العدو الفرنسي بحجز هذه البواخر فقط، بل قامت وفي كثير من الأحيان بتخريب وإغراق أكثر من 15 سفينة في الموانئ أو السواحل البحرية المغربية أو الإسبانية أو الجزائرية؛ في طريقها إلى القطاع الوهراني لغرب الجزائر محملة بالأسلحة وذخيرتها الحربية[1].

نظرا للدور الكبير الذي لعبته الطرق البحرية والموانئ والشواطئ المغربية في تمرير الأسلحة للثورة الجزائرية، لم تتوان السلطات الاستعمارية الفرنسية، ممثلة في سلاح البحرية في القيام بعدة عمليات قرصنة للسفن والبواخر التي كانت في طريقها إلى تفريغ حمولتها من السلاح، وبخصوص موضوع القرصنة البحرية وحسب ما جاء في جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، قامت السلطات الفرنسية بتمديد المياه الإقليمية الفرنسية إلى 50 كلم، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي للملاحة الذي يمنع تمديد حدود المياه الإقليمية إلى أكثر من 12 ميلا بحريا، وذلك لإضفاء صبغة قانونية على حوادث القرصنة، التي ستقوم بها في البحر المتوسط [2].

لقد مرت عمليات القرصنة الفرنسية حسب جريدة المجاهد التي أعطت لهذا الموضوع عنوانا مناسبا موسوما بقراصنة القرن العشرين بثلاث مراحل:

1-القرصنة الصريحة:

وهي التي عادت تتم دون أي مبرر قانوني، وتبدأ من فيفري 1955 عندما قامت البحرية الفرنسية بالاعتداء على يخت دينا، ويبدو أن هذا الاعتداء تم بعد تفريغ اليخت لشحنة السلاح، أي في أثناء عودته إلى مصر، وتنتهي هذه المرحلة في تاريخ 16 مارس 1956 [3].

2-مرحلة القرصنة المقنعة:

وهي المرحلة التي دشنتها الحكومة الفرنسية في 17 مارس 1956، بسن قانون يقضي بتمديد المياه الإقليمية الفرنسية إلى 50 كيلومتر، مع أن القانون الدولي يمنع تمديد المياه الإقليمية إلى أكثر من 12 ميلا بحريا.

3-القرصنة السّافرة:

تبدأ هذه المرحلة ببداية حجز البواخر خارج الحدود الإقليمية التي سبق وأن حددتها فرنسا لنفسها، بمعنى أن البحرية الفرنسية لم تحترم حتى القانون الذي سنته بنفسها، فحجزت وفي عدة مناسبات بواخر أجنبية خارج الخمسين كيلومتر، كما حدث بالنسبة لباخرة "أتوس"[4] فقد اعترف "غي موللي" أمام البرلمان في 26 أكتوبر 1956بأنها حجزت –أي الباخرة أتوس–خارج الخمسين كيلومتر التي جعلتها باريس حدا لمياهها الإقليمية.

لقد شكلت هذه العملية ضربة قوية لعملية عبور الأسلحة والذخيرة إلى الجزائر، من خلال كمية ونوعية الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها[5]، وطاقم السفينة والوفد المرافق له، حيث راحت وسائل الإعلام الفرنسية خصوصا جريدة (Echo–soir) تشيد بفعالية سلاح البحرية الفرنسي، وتكشف النقاب عن مساهمة بعض الدول الصديقة في مساعدة جيش التحرير الجزائري[6]، ونفس

الشيء قامت به تجاه الباخرة سلوفانجيا التي قامت بحجزها في المرة الأولى يوم 18 جانفي 1958 [7].

أما بخصوص عدد السفن التي تعرضت لها البحرية الفرنسية، وحسب ذات الجريدة: في سنة 1959 تعرفت البحرية الفرنسية على 41300 باخرة، وفتشت 2565 وحجزت 83، ولقد تضاعفت هذه العملية بالنسبة لسنة 1960، على الرغم من أن السلطات الفرنسية لم تصرح بأنها في حالة حرب حقيقية مع الجزائر، ولو صرحت بذلك لربما هان الأمر بالنسبة لهذه العمليات القرصنية في الجزء الغربي من حوض البحر المتوسط.

على الرغم من المكاسب الاحتياطية والأمنية التي حققتها فرنسا في مجال تفتيش السفن والبواخر، فإن هذه العمليات جلبت لها ضجة كبيرة وأصبح لا يمر يوم دون أن يكون هناك احتجاج من تونس، بيروت، ستوكهولم أو الرباط أو بلغراد أو بون...الخ، وتعرضت من خلاله سمعة فرنسا لضربة قاضية من هذه الناحية، خصوصا بعد أن سجل عليها الملاحظون أنها لم تحجز باخرة روسية كانت قاصدة إلى الدار البيضاء، مما جعلهم يعتقدون أن فرنسا لا تُقدم إلا على حجز بواخر بلدان لا تخشاها أو لا تخشى من الدخول في حرب معها[8].

ومن بين البواخر التي تعرضت إلى تهديد مباشر في البحر وكادت أن تتعرض للغرق، الباخرة اليوغسلافية "سربيجا"، يوم 15 جوان 1960، على بعد 11 ميلا من الشواطئ، حيث لم تتردد سفينة البحرية الفرنسية "لوغاسكون" التي قامت بحجز هذه الباخرة، في إطلاق النار في اتجاه الباخرة اليوغسلافية لإجبارها على إتباعها[9]، وفي يوم 29 ديسمبر 60 قامت البحرية الفرنسية بحجز باخرة ايطالية قادمة من تونس، وفي نفس اليوم حجزت باخرة يوغوسلافية في مضيق جبل طارق[10].

ويبقى السؤال المطروح في الأخير، وهو إذا كانت البحرية الفرنسية نجحت إلى حد ما في مراقبة عملية مرور الأسلحة نحو الجزائر، والتضييق عليها، مما ساهم في التأثير على نشاط الثورة الجزائرية خصوصا في مرحلة حرب الإبادة التي دشنها الجنرال "دوغول"؟ فهل بقيت جبهة التحرير والسلطات المغربية مكتوفة الأيدي تجاه ما يحصل في البحر المتوسط؟ لم تتوان مرة أخرى السلطات المغربية في التعبير عن تضامنها مع الثورة الجزائرية، وذلك من خلال السماح لجبهة التحرير ببناء العديد من مصانع الأسلحة والذخيرة بالأراضي المغربية[11]، وفي نفس الوقت قامت جبهة التحرير بفتح الجبهة الجنوبية والانفتاح على دول الجوار كمالي نيجيريا والسنغال، في تمرير الأسلحة والذخيرة عبر أراضيها، مستغلة في ذلك موجة التحرر التي شهدتها العديد من البلدان الإفريقية.

ومن بين ما حاولت جريدة المجاهد التنبيه له والتحذير منه، هو أن تمديد الحرب إلى البحر الأبيض المتوسط، وما ينجر عن ذلك من أضرار بمصالح تونس والمغرب وكل الدول التي تنتقل عبر هذا البحر، تدخل في منطقية حرب الاحتلال الاستعمارية بالجزائر التي تحمل معها بذور الخطر الذي يهدد الأمن والسلام في العالم[12].

الخاتمة:

مما سبق ذكره في هذه العجالة يمكن القول مدى الطوق الذي ضربه العدو الفرنسي على مسالك ومعابر امداد الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق البحر.

-القرصنة الفرنسية الموجهة ضد عمليات امداد الثورة الجزائرية بالسلاح كانت لها انعكاسات وخيمة على مستقبل العلاقات الفرنسية الدولية، حيث أكسب القضية الجزائرية مزيدا من الدعم والمساندة.

–لقد كان للقرصنة الفرنسية انعكاس كبير على عمليات تهريب السلاح وامداد الثورة به.

–لم تثن عمليات القرصنة هاته من تفكير قادة الثورة في البحث عن طرق امداد أخرى، طرق نوعية ساهمت في فك الخناق على الثورة، وهذا من خلال التوجه نحو صناعة الأسلحة في المغرب، وفتح الجبهة الجنوبية.

ملاحق الدراسة

الملحق رقم 1.

عمليات القرصنة لبعض السفن والبواخر المُحملة بالأسلحة بالشواطئ المغربية في طريقها إلى تفريغ حمولتها[13].

اسم الباخرة	البلد الأصلي	تاريخ الحجز/الاعتداء
أتوس	بريطانيا	16 أكتوبر 56
سلوفانجيا (المرة 1)	يوغوسلافيا	15 جانفي 58
غرانيتا	الدانمارك	23 ديسمبر 58
ليدسي	تشيكوسلوفاكيا	07 أفريل 59
مونتي كاسينو	بولونيا	جويلية 1959
بيلياق	ألمانيا	05 نوفمبر 59
بجيس بوش	هولندا	12 ديسمبر 59
سلوفانجيا (المرة 2)	يوغوسلافيا	29 مارس 60
ريجيكا	يوغوسلافيا	03 أفريل 60
سربيجا	يوغوسلافيا	05 جوان 60
لاس بالماس	ألمانيا	09 جوان 60

الملحق رقم 2

تداعيات حجز الباخرة أتوس في إحدى وسائل إعلام العدو الفرنسي.



HISTORIA magazine

Au large de Nemours

Sensationnelle capture d'un bateau-arsenal clandestin

par la Marine nationale

L'‹ATHOS› TRANSPORTAIT L'ARMEMENT D'UNE BRIGADE DE FELLAGHA

Fusils anglais 303 - mitrailleuses - mitraillettes mortiers - fusils-mitrailleurs - munitions

Par Léo PALACIO

Suite page 3 : Capture « Athos »

Echo-soir

ACCORD SECRET AVEC L'ANGLETERRE POUR FAIRE ÉCHEC A NASSER

LE CONTRAT DE MARIAGE DU ROI DE L'ÉTAIN (ANTENOR PATINO) ANNULÉ PAR LE TRIBUNAL DE LA SEINE

Le prix Nobel de médecine attribué à trois célèbres cardiologues

SUITE PAGE 2 A

Reconnaissant la situation difficile dans laquelle se trouve la fonction publique

Le Gouvernement accorde 38 milliards aux fonctionnaires

Cette dépense nouvelle sera inscrite au budget de 1957

SUITE PAGE 4 B

Un convoi militaire tombe dans une embuscade

A LA BASE D'AIN-ARNAL, PRES DE SETIF

Des rappelés offrent une stèle commémorant le sacrifice de leurs camarades morts pour l'Algérie

Le bouclage de la frontière algéro-tunisienne devrait devenir effectif dans les deux sens

SUITE PAGE 3 C

ENTRE NOUS

1الهوامش

1. محمد، قنطاري: ((القواعد الخلفية للثورة الجزائرية))، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص بالندوة المغاربية، المرجع السابق، ص274.
2. المجاهد، قراصنة القرن العشرين، جريدة المجاهد، لسان جبهة التحرير الوطني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الذكرى 45 يوم الاثنين 13 رجب 1380هـ/ 2جانفي 1961، ص–ص9–10،
3. نفسه، ص9.
4. الاسم الحقيقي لهذه الباخرة هو سانت بريفر، وهي ملك لأحد البريطانيين يدعى البريسALLBRESS، ويتساءل محمد الهادي حمدادو عن سبب تغيير اسم السفينة إلى أتوس، وهذا بعدما تم حجزها واقتيادها إلى ميناء الغزوات، حيث قاموا بتثبيت لوح خشبي مستطيل على واجهة المركب كتب عليه أتوس؟ وهي كلمة يونانية تطلق على جبل مقدس في شبه جزيرة صغيرة في اليونان. يراجع: محمد الهادي حمدادو، ص58.
5. تُعد شحنة أسلحة باخرة أتوس هي الشحنة العاشرة من الأسلحة التي تصل إلى الجزائر، والمقدرة بحوالي 75 طن، ومن بين ما اشتملت عليه شحنة الباخرة أتوس: 2000 بندقية انجليزية، 190 بندقية متنوعة (موزر 98K)، 100 بندقية هاون، 250 رشاش باريتا، 50 بندقية رشاش (برن)، 06 رشاش كبير فيكرز vickers، أكثر من مليون كرتوش ذخيرة لمختلف الأسلحة، 500قنبلة، 5000 قذيفة مدفع مورتي، وعتاد للصيانة والاتصالات اللاسلكية، يراجع: عبد الهادي حمدادو، ص68.
6. عبد الهادي حمدادو: ص، يُنظر الملحق رقم 3.
7. المجاهد، المصدر السابق، ص9.
8. نفسه، ص9.
9. نفسه، ص10.
10. نفسه، ص9.
11. Guentari, Mohamed : organisation Politico-administratives et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962, Volume 2, Office des Publications Universitaires, Alger, 1994, P. 608.

يراجع بشأنه أيضا محمد، قنطاري: ((الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني))، **الذاكرة**، ع، 3، السنة، 2، ص، 126. ينظر الملحق رقم 4.

12. المجاهد، المصدر السابق، ص10.

13. المجاهد، المصدر السابق، ص9.

النشاط التسليحي للثورة الجزائرية من خلال تقارير وتعليمات القادة العسكريين الفرنسيين 1956-1962

د/ جمال قندل

جامعة الشلف

مقدمة:

أدرك صنّاع تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 أهمية وضرورة التسليح للجنوح نحو خيار المقاربة العسكرية، وازداد إدراكهم وحرصهم وتخوفهم في الآن ذاته من النقص أو الانعدام في بعض الحالات، بالنظر إلى التداعيات السلبية لبطء التسليح، على حركية ونشاط الفعل الثوري المسلح في الداخل، من خلال المواجهات الدموية مع قوات الاحتلال الفرنسي، على اختلاف طبيعتها.

1-قيادة الثورة وتحريك قوافل التسليح

شعورا بعمق المسؤولية وإدراكا لدرجة الخطورة على مسار الثورة الجزائرية، نشطت قوافل التموين بالذخيرة والسلاح القادمة من تونس أو المغرب، اللتين شكلتا قاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية، بعد استعادتهما للإستقلال، وهو ما أسهم في دفع وتطوير العمل المسلح وتعميق امتداده جغرافيا وشعبيا، على نحو جعل الثورة تغدو أعمق تجذرا وأكثر شعبية، وبخاصة خلال سنتي 1955و 1956وبداية 1957[1]. ولم تغب هذه الحقيقة عن قادة الاحتلال

---

1 -ذكر لي العقيد طاهر زبيري في مقابلة خاصة ببيته (جوان 1993) أنه بعد تفجير الثورة، كنا نغدو إلى القرى والمداشر ليلا، لنلتقي السكان بغرض إعلامهم بحقيقة الثورة المفجرة، من حيث شرح أهدافها وشخصياتها وواقعها وآفاقها، ولم يكن معنا وقتها أسلحة كثيرة، إلا مجاهدون قليلوان كانوا يحملون بنادق صيد ليس إلا فيما كان الآخرون وهم الأغلبية يضعون تحت "القشابية" أعصانا خشبية مستقيمة توضع تحت "القشابية"=

الفرنسي، حيث أكد ماكس لوجان Maxe Lejeune كاتب الدولة للقوات المسلحة، خلال شهر ديسمبر 1956" أن الفلاقة الجزائريين يفعلون ما يشاءون في الجنوب التونسي، ومن هناك تنطلق حملات تهريب السلاح"[1].

إن التطور المشهود للفعل الثوري في الجزائر، على اختلاف صوره وأبعاده، وبصورة أدّق في بُعده العسكري،كان محلّ متابعة حثيثة من طرف الأجهزة الاستخباراتية الفرنسية التي وقفت على حجم الخطر على راهن ومستقبل الاحتلال الفرنسي في الجزائر. وقد جُسدت المتابعة والتخوف من خلال مختلف التقارير العسكرية الفرنسية التي رصدت الواقع الثوري، حركة، مسارا، واستشرافا، فضلا عن التعليمات التي أصدرت تباعا وتماهيا مع التخوف المشروع من منظور قيادة الاحتلال الفرنسي، من تداعيات عملية التسليح الآخذة في الامتداد.

شكل التموين مدار اهتمام قيادة الثورة الجزائرية، خاصة وأنه يُعطي دفعا رئيسا وفاعلا للعمليات العسكرية على اختلاف طبيعتها، وهو ما نلمسه على نحو جليّ، عند تتبع ورصد الأداء العملياتي لجيش التحرير الوطني، امتدادا وانحسارا، من منطقة لأخرى.

إن وضوح الرؤية لدى قيادة الثورة، شكّل الدافع الرئيس باتجاه تنشيط قوافل التموين بالذخيرة والسلاح وتفعيل حركتها، انطلاقا من الداخل، حيث المواجهات الدموية مع قوات الاحتلال الفرنسي، الكثيرة العدد والعدّة، إلى تونس والمغرب اللتين شكلتا قاعدتين خلفيتين حيويتين، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال،

= حيث يخيل لكل من رآها من بعيد أنها بندقية صيد، للتمويه و استقطاب أفراد الشعب .فكانوا يقتنعون بما نقدمه من شرح وتبيان. لكن الكثير من هؤلاء الذين صعدوا إلى الجبل بعد ذلك، طلبوا منا السلاح للقتال، وكنا نجيبهم بأننا لا نملك سلاحا. تفاجأ هؤلاء من حقيقة الوضع، ومنهم من نزل من الجبل وعاد إلى بيته ومنهم من بقي معنا في الجبل.

1 Pierre Le Goyet :**La guerre d'Algérie** ,éditions ,Perrins,Paris,1989,p86.

الاستغناء عنهما. حيث انطلقت الكتيبة الأولى من القاعدة الشرقية محملة بالذخيرة والسلاح باتجاه الولاية الثالثة في 1 مارس 1957 تكشف هذه الحقيقة، حيث دخلت في معارك عديدة منذ انطلاقها إلى غاية وصولها، ففي 8 مارس دخلت في معركة بجبل دباغ، أُستشهد خلالها أربعة مجاهدين، وفي معركة أخرى بأم النحل بالميلية في شهر أفريل 1957، ثم في معركة بجبل الحلفاء ومعركة أخرى، سميت بمعركة جمعة بني ورتيلان، أستشهد خلالها خمسة مجاهدين، من بينهم قائد الكتية محمد القبائلي، وجرح آخرون، ثم دخلت في معركة خامسة وأخيرة، سميت بمعركة بوقاعة، وهكذا وصل جنود الكتيبة وسلموا الذخيرة والسلاح إلى مسؤولي الولاية الثالثة.[1] ولعلّ ما يؤشر على عمق تخوف إدارة الاحتلال من نشاط وفعالية النشاط التسليحي، تعليمية الجنرال سالان Salan التي دعا من خلالها إلى ضرورة اغتيال العقيد عمر أوعمران، الذي نجح إلى حد بعيد في تفعيل نشاط التموين بالذخيرة و السلاح[2].

بيد أن انتظار المجاهدين للسلاح في الولايات الداخلية لا يعني البتة أنهم ركنوا إلى الاستسلام أو قعدوا عن الثورة، بل على العكس تماما، لقد كانت قوات الاستعمار هي مصدر تموينهم بالذخيرة والسلاح، من خلال المعارك التي يخوضونها والكمائن التي ينصبونها في أماكن متفرقة ومسالك متعددة، ولكن ذلك لم يكن قط كافيا، وعلى هذا الأساس فإن الحاجة إلى التموين، عبر الحدود

---

1 محمد العربي عراس" الثورة المسلحة 1954–1962 معارك في الطريق إلى الولاية الثالثة "،مجلة أول نوفمبر ،عدد10أفريل 1975، ص ص27–30.

2 SHD :1H2995 ,dossier n°1,**organisation politico _militaire ou FLN ,Tunisie 1959**.

البرية أمست ماسة، بالتوازي مع تطور الثورة، من جهة وتعزيز وتشديد الرقابة البحرية من جهة ثانية، بعد حجز الباخرة "آتوس" في أكتوبر [1].

إن تعزيز النشاط العسكري للثورة،يعزى إلى التموين بالذخيرة والسلاح الذي بات يصل إلى الثورة بشكل غير مسبوق قياسا بفترة التفجير التي شهدت نقصا فادحا، وقبل إحكام غلق الحدود من خلال خطي موريس وشال، وما شكلاه من تعميق للعزل الإقليمي للثورة[2]. وهو ما ذهب إليه ماكس لوجان، كاتب الدولة للقوات المسلحة بالقول: " أن الفلاقة الجزائريين يفعلون ما يشاءون في الجنوب التونسي، ومن هناك تنطلق حملات تهريب السلاح ..وللإشارة، فإن هذه الحملات نشيطة و السلاح المهرب لا يأتي فقط من القاهرة، ولكن من أماكن بعيدة.."[3].

وذهب رئيس الحكومة الفرنسية،بورجيس مونوري Bourges Monourie إلى ما ذهب إليه ماكس لوجان، مؤكدا أن الثوار يحصلون على الدعم من الخارج، وهو ما يقف وراءه استمرار "التمرد"، ولولا المساعدة الخارجية، لانتهى أمر "التمرد" في الجزائر ،منذ فترة [4].

وبالعودة إلى الوثائق الأرشيفية العسكرية المحفوظة بقصر فانسان، بباريس، التي أمكننا الحصول استطعنا أن نقف عند بعض الوثائق التي تنوعت بين التعليمة والتقرير، حول قضية التموين بالذخيرة والسلاح، ونمو وتطور

---

1 جمال قندل، المرجع السابق، ص 59.

2 للاستزادة على نحو مُفصّل ودقيق، حول موضوع خطي موريس وشال، ينظر كتابنا: **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957–1962**، دار الضياء للنشر، الجزائر ،2006.

3 Pierre Le Goyet :**La guerre d’Algérie** ,Paris,Perrin,1989,p 86.

4 Ibid .

النشاط التسليحي للثورة الجزائرية، على نحو أقلق الدوائر الفرنسية وجعلها تتخوف كثيرا من تداعيات ذلك على راهن ومستقبل الاحتلال الفرنسي في الجزائر. لذلك نبهت إلى الخطورة وحذّرت في الآن ذاته من مغبة اعتماد سياسة الهروب إلى الأمام. وقد تحددت تلك الوثائق في الآتي:

أولا: التعليمات العسكرية

1- تعليمة الجنرال دولبارث

أصدرها قائد قسم المشاة الرابع عشر،الجنرال دولبارث Delaberth، والمؤرخة في 11نوفمبر 1956تحت رقم 3100وصادرة عن المكتب الثالث لقيادة الأركان .وبالعودة إلى السياق التاريخي، يتضح جليا، أنها جاءت لتدعم وتعزز ما ذهب إليه كاتب الدولة للقوات المسلحة، ماكس لوجان. وقد توزعت التعليمة على أربع صفحات، أما موضوعها الرئيس، فجاء موسوما وفقا للآتي:

مخطط الحواجز المضادة لقوافل السلاح "-Plan de barrages anti caravanes d'armes. ورغبة من الجنرال دولبارث في التأسيس للمخطط المزمع إنشاؤه، و الرامي إلى توفير الشروط الموضوعية التي تتوخى تحقيق هدف رئيس، هو قطع الطريق عن قوافل التسليح القادمة من الشرق قدم جملة من القرائن المعززة لموقفه. حيث بدأها بالحديث عن الآتي:[1]

1- بناء على معلومات تم تجميعها، فضلا عن اعتراض قوافل للبغال محملة بالسلاح، في المنطقة الشرقية، أشّرت على وجود تهريب مُهم للسلاح، قادم من تونس .

---

1 SHD :1H2968,dossier n°**1Note de service ,plan de barrage anti_caravane d'armes**,du 21novembre 1956 ,n°3100.

2- إن قوافل السلاح عند عبورها للحدود وتغلغلها في المنطقة الشمالية الشرقية للحدود الجزائرية التونسية، تعمد إلى تجنب الملاحقة والمطاردة من خلال عبورها بالمسالك التالية:

- بوشقوف باتجاه كوندي سمندو.
- –بوشقوف باتجاه –عزابة.
- قالمة باتجاه مونكالم.

غير أن هذه القوافل، حسب التعليمية، فإنها تسلك مسالك أخرى، بمجرد دخولها إلى المنطقة، حيث أنها تتبع المسالك الرابطة بين كوندي سمندو، كاتينات، كوندي سمندو، القبائل الصغرى عبر المرتفعات المتاخمة لحدود جمال رمضان والميلية، رجاس وجيجل، جيماباس فلفيلة. ويعزى اعتماد هذه المسالك من طرف قوافل التسليح، إلى المعرفة الجيدة بجغرافية وطبيعة المنطقة ومسالكها[1]. وحسب الجنرال دولبارث، فإن مخطط الحواجز الموجه رأسا لعرقلة حركة وسير تلك القوافل، يرتكز على المبادئ التالية:

1- حواجز مقامة تبعا لخط عام من الشمال إلى الجنوب.

2- حواجز متتابعة على امتداد عمق المنطقة الشمالية، ويستحسن أن تزود على نحو كثيف بمراكز المراقبة وتوفير واستخدام الحد الأقصى من الوسائل للتقليل من حركة وتنقل العساكر

3- حواجز غير قارة ليلا.

4- حواجز يتم تجديدها خلال الأسبوع نفسه .

وفي سياق حديثها عن تلك الحواجز، ذهبت التعليمة إلى أن الحواجز المقرر إنجازها من الشرق إلى الغرب، تتحدد وفق الآتي:

---

1 Ibid .

1- الحالية، لانوي، اوريبو، قاسطو، الركنية، رأس العقبة، وادي زناتي، رونيي، ومون كالم .

2- سكيكدة، الحروش، بوسنيب، العرية، عين البرج،و عين فكرون.

3- القل، تامالوس، سيدي مزغيش، Col des oliviers كوندي سمندو، قسنطينة، الخروب، سيقيس .

4-جيجيل، تاكسانة، طامنطوط، رجّاس، وادي العثمانية، وعين مليلة[1].

وإدراكا من قيادة الاحتلال الفرنسي، لأهمية وخطورة النشاط التسليحي للقوافل لتزويد الولايات في الداخل للمواجهات الدموية مع قوات الجيش الفرنسي، خوّلت التعليمة قادة القطاعات الحق في ضبط وتحديد عدد من المواقع لتزويدها بمراكز للمراقبة غير بعيدة عن الحواجز الرئيسة السالف بيانها. كما ذكّرت التعليمة ذاتها، بضرورة اتخاذ الإجراءات البسيطة الكفيلة بتغليط الثوار ودفعهم إلى الاعتقاد بوجود تراخ من قبلنا حتى لا ينتبهوا إلى نوايانا الحقيقية .وفضلا عن ذلك، فقد دعت التعليمة العمل من أجل جعل الحاجز الثالث الذي ينطلق من القل أكثر فعالية باعتماد دوريات محمولة على مستوى طريق قسنطينة كوندي سمندو، بهدف دفع الثوار إلى العبور من الجهة الشمالية لتلك الجهة، حيث الحاجز أكثر كثافة [2]مما يعني إيقاعهم في الكمين.

ثانيا: التقارير العسكرية

التقرير الأول:

هو تقرير عسكري، أعدّه الجنرال بارلانج، مؤرخ في 5مارس 1956 حمل عنوانا رئيسا " **خطورة الوضع سياسيا وعسكريا بأوراس النمامشة**" حيث

---

1 Ibid .
2 Ibid .

قدم من خلاله عرضا مفصلا عن الوضع العام في منطقة الأوراس، التي اعتبرت من منظور إدارة الاحتلال الفرنسي منطقة توتر شديد، من شأنه أن يدفع باتجاه انتشار وتوسع نطاق الثورة على نحو يستحيل معه على إدارة الاحتلال الفرنسي تطويقها.

وذكر التقرير أن الوضع على مستوى الجهة الشرقية، خاصة ابتداء من 15فيفري 1956، طبعته الخصائص التالية:

1- التعزيز والتنظيم الجيّد" للعصابات المسلحة".

2- هدم كل ما يرمز إلى الوجود الاستعماري .

3- تركيز التهديد بشكل رئيس على المراكز الحضرية .

4- تكثيف الضغط الممارس من طرف الثوار في المجالين السياسي والبسيكولوجي .

5- خيانة العديد من المنتخبين و"القيادّ" للإدارة الفرنسية .

6- ارتفاع نسبة الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بالثورة[1].

كما تحدث بارلانج عن فعالية الحرب النفسية التي باشرتها الثورة، ضد الحرب النفسية الفرنسية، والتي أمكنها إحداث آثار على كتائب المقاتلين من المغرب والجزائر على حدسواء، ما جعل عددها يتقلص ويتراجع بسبب العمل المكثف في المجال الدعائي، ولم يفوت بارلانج الفرصة، بالتوازي مع التطور المشهود الذي عرفته الثورة، أن يؤكد ويلح على ضرورة إيجاد الحلّ المناسب والفعل من حيث تغييره لمعطى الواقع، في غضون شهرين أي خلال شهري مارس وأفريل سمة 1956. وقد أوضح حرصه وتخوفه من عدم الإسراع في اتخاذ خطوات استعجاليه بقوله: ".. إنه يتعين علينا اتخاذ اجراءات استعجالية،

1 SHD :1H1375,dossier n°1 rapport du général Parlange.

حتى لا يتعرض وجودنا في الجنوب القسنطيني إلى الخطر...وهناك حلاّن أساسيان، أوله عسكري وهو الأهمّ،حيث يجب التعزيز الفوري للوحدات العسكرية، من أجل الإبقاء أو الحفاظ على العمل الهجومي بوسائل عسكرية متطورة، بغرض تعويض الخسائر التي لحقت بنا. أما الثاني، فهو إداري يرتكز على تعزيز عمل الإدارة و الشرطة.."[1].

التقرير الثاني:

هو للجنرال نواري " Noiret" قائد القسم العسكري القسنطيني، أعده هو الآخر وتقاطع مع الجنرال بارلانج في الكثير من النقاط، لا سيما فيما تعلق بتطور وامتداد الثورة وخطورة ذلك على راهن ومستقبل سلطة الاحتلال في الجزائر. وهو ما عزز رؤية العسكريين للواقع الميداني من حيث بحث الآليات والخيارات العسكرية الإستراتيجية الواجب اعتمادها ضمن مقاربة عسكرية شاملة ترنو تطويق الفعل الثوري المسلح وتجفيف مصادر تموينه وتمويله، على طريق القضاء عليه. ونقف على حقيقة ذلك من خلال التقرير الثاني الذي أعدّه الجنرال نواري المؤرخ في 05ماي 1957 تحت رقم 1515، حيث أرسله إلى الجنرال القائد الأعلى للقوات المسلحة، قائد الناحية العسكرية العاشرة، وتوزع على ثلاث صفحات[2].

كان موضوع التقرير، مراقبة الحدود الجزائرية التونسية، حيث أوضح الجنرال نواري، في البداية الأهمية المتأتية من إنشاء نظام دفاعي مستمر على مستوى الحدود التي لم تغب قط عن[3] ذهنه، ذلك أنه سبق له وأن أخبر عنها

---

1 Ibid .
2 SHD :1H2034,dossier n°1**rapport du général Noiret au cdt supérieur de la 10è région** militaire du 05 mai 1957sous n°1515.
3 Ibid .

كلا من الجنرال لوريو Lorillot والجنرال سالان، فضلا عن لا كوست، LACOSTE، ماكس لوجان LEJEUNE وكذا بورجيس مونوري BOURGES وهو ما يعني أن السياسيين والعسكريين كانوا على علم تام بالوضع العام على مستوى الجهة الشرقية للجزائر والغربية على حدسواء، بسبب عمليات الرصد والمتابعة الاستخباراتية.

وللتدليل على عمق وأهمية النقاط المتضمنة في التقرير، أوضح نواري، أن ما توصل إليه، هو خلاصة عمل جماعي قام على نقاش مستفيض، شارك فيه نوابه وقيادات الأركان. وقد انتهت الدراسة محور التقرير إلى النقاط الآتي بيانها:

1- إن ما نسميه الحدود الجزائرية المغربية والحدود الجزائرية التونسية، يرتبطان في الحقيقة بناحيتين مختلفتين تماما، إن على مستوى الطابع الجغرافي.

2- إن الوسائل العسكرية المختلفة التي أمكنك تسخيرها للمراقة، الدفاع وبناء المعيقات على مستوى هذه الجهة أو تلك، للحدود مختلفة بشكل كبير.

3- إن المصاريف المرتبطة بالحدود على الجهتين اعتمدت في ميزانيات مختلفة، غير أن المجموع يشكل شيئا واحدا وهي ميزانيات معتبرة وتستأهل أن.

4- إن فعالية نظام دفاعي مستمر أو نظام دفاعي في العمق مزود بوسائل التدخل المتحرك تبقى مسألة قابلة للنقاش، كما أنه لم يجر إلى حد الساعة أي تقييم منطقي لكلا النظامين[1].

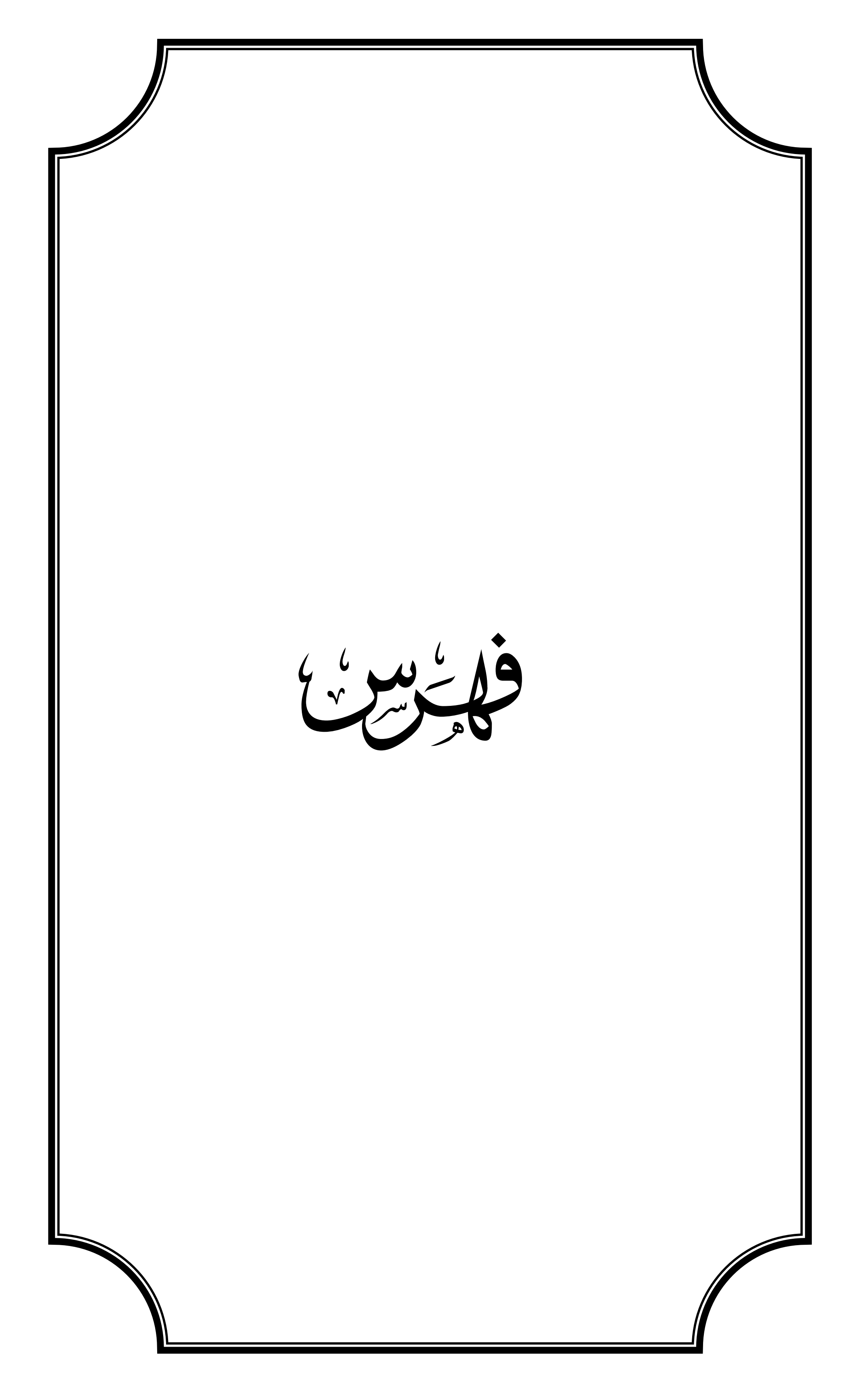
1 Ibid .

ثم عرّج التقرير على الإشارة إلى خلاصة مؤقتة قدمت إلى الوزراء، السالف الإشارة إليهم، حيث كانت حول الحدود الجزائرية التونسية، وتوخت إنشاء نظام دفاعي ذي عمق، يقوم على إنجاز عدد من مراكز المراقبة قريبة جدا من الحدود، على نحو يجعل الدفاع أمرا سهلا، وتسمح.

خاتمة:

يتضح من خلال قراءة وبحث معطيات التعليمة والتقريرين، حجم النشاط التسليحي للثورة الجزائرية، رغبة منها في تزويد الولايات الداخلية التي كانت في مواجهات دموية مع قوات الاحتلال الفرنسي. ورغم صعوبة المهّمة فإن الولايات ما فتئت ترسل القوافل باتجاه الحدود الشرقية أو الغربية للتموين. حيث كان سيرها طويلا، صعبا وشاقا، بسبب طول المسافة ووعورة الطريق وصعوبته، ذلك أنه كانت في الكثير من المرات تدخل مرغمة في معارك مع قوات الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي يطيل مدّة وصولها، دونما حساب للشهداء الذين يسقطون أحيانا في تلك المعارك أو الكمائن.

كما أن الملاحظ أيضا من خلال تلك الوثائق، أنها ركزت بشكل كبير في البداية على مسألة تعزيز المراقبة، من خلال تنويع المراكز وتعزيزها بشريا ولوجستيا لتسهيل المهمة على القائمين على المراقبة، ضمانا لعدم نجاح عملية التموين وكبح إرادة قيادة الثورة في الرغبة في تجاوز تلك التحديّات وعلى غرار ذلك، فإن التعليمات والتقارير المختلفة، لم تُشر قطّ ولو بصورة تقريبية لكمية السلاح والذخيرة المهربة باتجاه الداخل، عدا التنبيه إلى الخطورة، لاتخاذ الإجراءات الاستعجالية الكفيلة بتمكين قوات الاحتلال الفرنسي من التحكم في معطيات الميدان، والعمل على إبطاء حركة سير وتطور الأداء العملياتي لجيش التحرير الوطني.



فهرس

فهرس الموضوعات

المحور الثاني: استراتيجية الثورة الجزائرية في مجال التسليح والتموين

المحور الثالث: السياسة الفرنسية في مواجهة تسليح الثورة الجزائرية